





شرح البصائر في علم النحو  
سلوك في مسلك الغريب  
و ترتيبا عجيبا  
محمد علي

1460



شرح نهاية البهجة في النحو جمع فاعول وحقوق ما ابدى

من تملكها الفقير الحقير السيد غفر الله له وعمره نوال

السيد الحاج محمد قسيب بن السيد الحاج احمد انك

العرف ببيته اقرانه بقدره في خواجه سلمه الله

وزاد الله علمه ونشره بحكمة

سيد المرسلين امينه

بالمعية

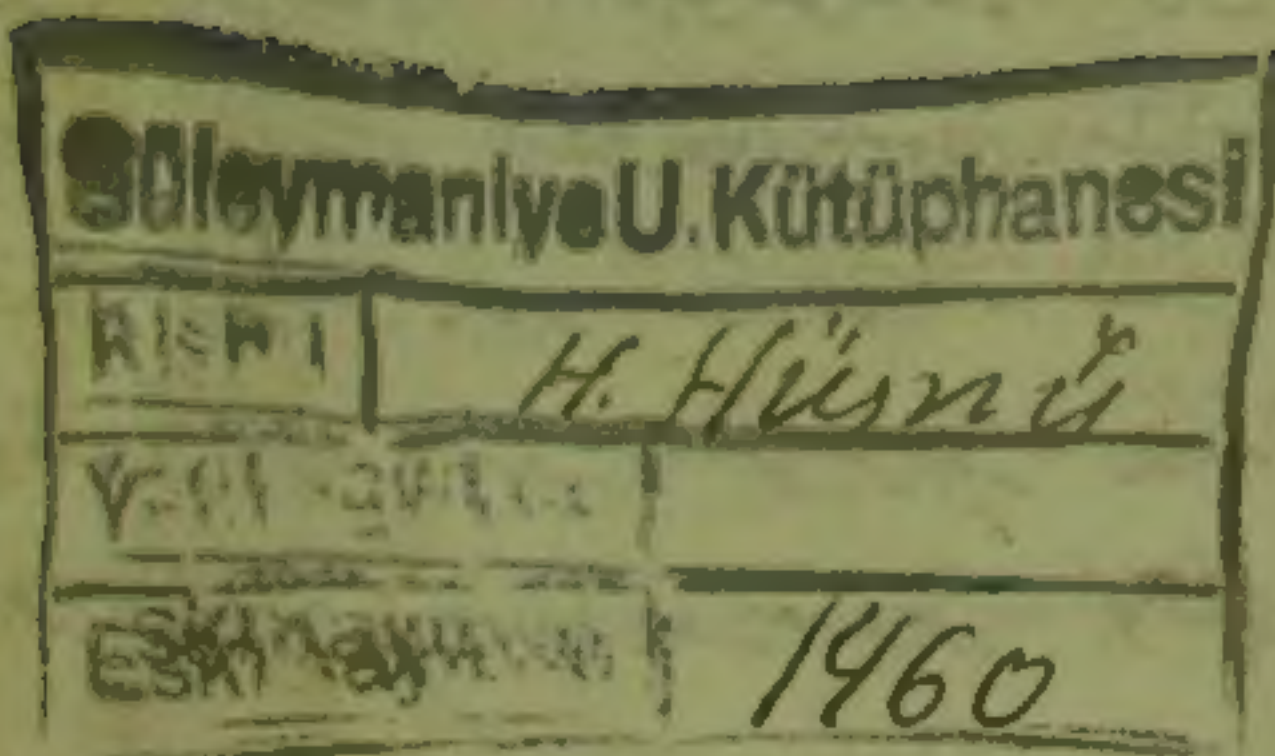
طبع  
في دار الكتب  
بدمشق  
سنة ١٢٨٩

نهاية البهجة تانية في النحو للشيخ الفاضل ابراهيم الشبسترى النقشبندى

اولها تيمنت باسم الله رب العالمين ثم شرعها اوله

الحمد لله رب العالمين وبالله توفيا نظرها في غفرهم

شهادة شحاته من الطوبى





يفتت بالمرء يندى الرية منيف الذي على العطايا السيرة . واحد حمد ابوابي بنعمة  
 وجوده انما كانت حقت . لا الفرح يوم القدر والرفع بيننا جزا بعدل او عطايا .  
 انت الذي في بنجي كل عابد . وابن سواك المستعان طاعة . وظل النواصي في يدك مقسوة .  
 بنو امتداد ابونا واولادنا . قد عوك بارت امتداد طاعة . بدعوة خير الانبياء استنارت  
 صراطا مستقيما بعددنا . صحت في اتباع وآل وعترته . وهذا كتابنا ظم لماسائل  
 بالحاجة الطلحة الخمنت . وبالنطق والفحوى حوى كل كنة . بتحريرها كتب النخاة تقصت  
 كتاب جليل نصير بين كتبهم . باحسن ترتيب وازين جليلة . سددت النواصي للقطر ينج  
 سمي لمرتها نهاية بهجة . شمس معان غرنا في قريح . تجلت وبالنظم القويم تجلت  
 نفائس انما نتاج فكر . عجايب انظار على تجلت . تراكب عن قيد النسا طرقت  
 وعزوبة عقيد النفا صفت . وكل كتابا على تجلت . وعز كل اجاز تجلت  
 وبالضعف البشارة ما انقلت . وبالحق طومنا ما تجلت . وما شأنا ما لابراد ضرورة  
 وما شأنا تارة ما الحاجة . وانما ارى اعجز الله دونا . قراح ارباب الذكا والروية  
 كرم حديد والورى من طلة . فام يستحقه النقيب جيلة . وليس لهم ان يظهروه نحة  
 وان بذل الجود والفضل . خدمت به مولى فلا تدفد . رقاب سالحين البرايا استرق  
 نذاه لدى الباسا منهل رقة . يذاه لدى الفراء كفت الازية . هو البحر منه المزن بلحور فاض  
 ومن شمس الفوارى استرك . وغرته برحى ما كشف غمة . اذا يوم سوء بالبرايا اوجت  
 ابو الوقت لا ابن الوقيت عهد . به وهو محفوظ بكل دينة . تقى نقي المعنى حدة . ب  
 صفى وفي ذومنا ترقى . امام مام بارع متورع . ملين مطاع ذو عوارف  
 فتى فاق في الحقائق كل ملك . بجود باحث بعلم بظنة . للمنبه الصغلة العلم والتقى  
 لا العز والعليا له شمة . سبقت في الخلق غير سجية . اروسه العليا خير رومة  
 فله من وجه مضى ثلاث . جباه بن عثمان منه بكرة . ابو النصر سلطان احمد بن محمد

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

نجد دعم الملة المحمدية . لانت لارباب النخبة . وانت على الوعد اورى مية .  
 بايديك اركان الشريعة شيت . وكل ثمة فيها بايدك رقت . ورايان كثر بالمواضع كسرتها .  
 فلم تنصب ان تنصب في كسرة . واصبحت في الورا جمع للعد . عاكر لم تصرف في الفتح تجرت  
 ويزه بالبعصا فمدت في الوعى . سنا برقي بيض في مغازيك . وخامدة نار الهدى لها التفت  
 وبنائية الهما من استات . ونولتم رغبنا كاد يديهم . وضافت قلوبهم بالمواسمات  
 فولد انهم شيب كان رؤسهم . وظلوا بابطر واعش نومة . همت بامضاء الشريعة بعد ما  
 عزوت الاعاري غرقة غرق . وفليت ما وليت للعد . والتمنى والامر صادق .  
 لتقضى اوطار الرى والطبيعة . بل اغا وليت للعد . وخفض ورفع في الهوى والريقة  
 فنظم عقد الملامح جلالة . وارسل الى في اى رتبة . وتوقد نار الشرح عن بعد ما  
 بنائية الا هو والعصية . وتنفي الهوى بعد ما ختم نارها . ودارت راعا ما دودة اى  
 همت بهما واعليت همة . فاحسن بهم ثم احسن بهمة . مداح اهل القدر في كطيلة  
 وتلك وان جلت لقدرك . مدحك ظل الله من امدح الوعى . فالسند الملاحم دونك طمت  
 وقيت الرى ما غر الرق وادق . وفي الورق الورى للبين رقت . وعلم برور الحد اوى الى  
 قواعد كتب النخاة تقصت . وهذا شروع في فيه بالله وانقفا .  
 لتسديد قولى واستقانة فكرى . وان لا جواله ان مجيد وتندبه  
 ويجعل لي في يوم اعظم ظلة

لعل  
 للودق  
 اعمال



الحمد لله حمدًا بآياته وفيها . والصلوة على سيدنا محمد وآله أجمعين . وعلى آله وصحبه  
 منه . فضلًا مجليًا . وسلم تسليمًا كثيرًا . أما بعد فهذه فوائد متخبة من كتب النحويين  
 بها منظوم في السماة بنهاية البرهة تسهيلًا لما فيها من الأشكال وتفصيلًا لما كساه ثوب  
 البجمال . شأنها مع شأبها من مخزعات فكري الفاتر كما يقال . ولا عيب فيها غير أن  
 قطوفها سريع وأن لشيئ منهن الكسل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . اعلم أنه لما كان  
 معرفة كل علم سره وبيان فائده والعلم موضوعه مما يعين الطالب في تحصيل مطلوبه ويقوي  
 رغبته في مطلوبه صدر الناظم الحفل الجشبي في الأمور المذكورة فقال . وبعد ذلك النحو علم  
 لكيفية التركيب في العربية . وبعد من الظروف المقطوعة عن الإضافة فيسب على الضم والفاخ قول  
 فان في جواب الشرط بتوهم ما كانه قال أما بعد حمد الله تعالى فان النحو علم ومناه ان النحو  
 علم يبين بأحوال اللفظ المتعلقة بالتركيب والمراد من تلك الأحوال هي العراب والبناء و  
 العاملية والعمولية والصدرة والذكر والحذف والتقديم والتأخير وما إليها وأخرج  
 بقوله كيفية التركيب علم التعريف فانه يبين بصيغ الكلمات المفردة دون أحوالها التركيبية  
 وقوله العربية تصفة موصوف محذوف تقديره في اللغة العربية وفائدة هذا القيد  
 خروج القواعد التي يذكر فيها كيفية التركيب في لغة أخرى غير العربية فانها لا تعد في علم  
 النحو والخبر في اللغة يعني المشايخ على ما كان آخره النوع والقصد ملجئة سمي هذا العلم لأنه  
 يجعل كلمات العرب أعظم اختلافًا وأنواعًا شتى كالفاعل والمفعول والمضاف إليه وغيرها  
 وغاية صون اللسان الذي جازاه تركيب أهل السليقة . غاية الشيء غاية  
 والمراد هنا الغرض المقصود وأما سمي الغرض غاية لوقوعه فطرف حركة الطالب فان  
 الطلب ينهي عنه والغرض من علم النحو صيانة اللسان عن الخطأ في التركيب بالاعتزاز عما  
 لا يوافق ما ثبت من التركيب في كلام الفصحى والبلغات العربية العرياء المشكلين بالسليقة

عَلَّامٌ

والمراد بالسليقة قوة في الوجدان باختيار الفصح من طرق التركيب من غير تكلف وتبع قاعدة  
موضوعية لذلك وذلك مثل اتفاق طباع العرب الأول على رفع الفاعل ونصب المفعول  
وجز المضاف اليه وكجوب ذكر الفاعل وتقديم الفعل عليه وغير ذلك من الاحكام المستنبطة  
من تركيبهم وموضوعه الالفاظ من حيث **ركبت** لتأدية المعنى بغير منية موضوع كل علم ما  
يجت في غير احواله من حيثية مخصوصة والخير بحيث في غير احوال الالفاظ من حيث التركيب  
فيكون موضوع الالفاظ المركب بعضها مع بعض من حيث التركيب واحوال اللفظ من تلك  
الحيثية هو العراب والبناء وكونه عاملا ومعمولا وكونه مذكورا ومذكورا ومظروا ومظروا  
ومقدما ومؤخرا وغير ذلك مما يحضر اللفظ باعتبار التركيب قوله لتأدية المعنى اي ان ينادى  
بالتركيب من المعنى الذي يقصد ذكره والعرض من ذكره تمهيدا لآخر وهو ان التركيب يقصد  
برمح تأدية اهل المعنى مزاي او خاص زائدة على اصل المراد وهي عبارة الاعتبار المناسب للقيام  
واللفظ المركب من تلك الحيثية ليس موضوعا لعلم الخليل موضوع لعلم النحاة ومثال ذلك  
هو انك اذا اردت الاخبار بقيام زيد فان كان المخاطب على الذهن عن ذلك كان المناسبا  
ان تقول زيد قائم مثله غير ذلك شيء من ادوات التاكيد وان كان المخاطب متدرا في ذلك  
كان المناسبا ان تقول ان زيدا قائم بالتاكيد وان كان المخاطب منكرا ذلك الحكم كان المناسبا  
ان تقول ان زيدا قائم مؤكدا بان مرة وباللام مرة اخرى ليكون الكلام مطابقا لمقتضى  
الحال فقول بغير منية حال غير المعنى اي غير مجردة شئ من المزاي والخواص التركيبية  
وذلك اما مفرد او مركب **يا ائسنا** او بالمرج او بالاضافة **المشار** اليه بذلك  
هو اللفظ والمراد به هنا ما ينطق به الانسان احسا او كما فعل الضار المستر والكلما  
المحذوف وعلى هذا اللفظ مصدر بمعنى الملقط ويجوز ان يكون اسما بمعنى الضم العتق على  
خارج الحروف ويكون اللفظ بلغة الصدرى ما خردا عنه كما يقال ما في سيف سيف فلان  
الضرب بالسيف وهو ما خرد من السيف بحسن الحديد المتخذ للقطع واللفظ على ضربين مفرد

مقبوضه  
۶



مركب والمراد باللفظ المفرد هو ما لا يتركب من غيره على معنى سواء كان مما لا جزء له أصلاً نحو  
 علم فإنه حال العلمية لجزء واحد أو كما لو كان له جزء لكونه على معنى غير زيد والمركب  
 بخلاف ذلك والتركيبية نسبة بين طرفي المركب حسب المعنى الأول والثاني هو التركيب  
 أو سنادان تمت النسبة والتركيب الإضافي أن لم يتم نحو علم زيد ونحو عبد الله علماً والآن  
 أي التركيب بالنسبة بين الطرفين معنى بل مجرد من جهة أحد الطرفين بالأخر حيث نصيب  
 الكلام ما ينزله كلمة واحدة وهو التركيب المركب وما كان من ذلك القسم متضمناً لحرف  
 فهو يختص باسم النظم خمسة عشر وما كان منه مشتملاً على صوتي فاختص باسم الصوت  
 نحو سبويه وإنما جعلنا نحو عبد الله علماً المركب باعتبار دلالة كل جزء منه على معناه  
 وإن كان ذلك المعنى غير مراد في تلك الحالة ولم يجعله من قسم المفرد كما اعتبره النطقون  
 لأن في الأحكام اللفظية مركب لا تفاوت بين استعماله علماً وبين استعماله غير علم فإن الجزء  
 الأول منه عامل في الثاني في كلتا الحالتين ويعرب كل جزء منه بأعراب مخصوص وبالحالة  
 هو كلمتان في كلتا الحالتين فلو جوز فيه اعتبار اللفظ في حال العلمية أو بالنظر إلى المعنى والآن  
 نحن بصدد معرفة ما هو بيان أحوال اللفظ وأحكامه فلو جعله من المفرد وإذا كان نحو  
 بعلبك مع عدم كون أحد جزئي عاملاً في الآخر معدوداً في المركب كان عبد الله علماً  
 أو بذكر ما ينادى ببطلان القول بأمر نحو عبد الله علماً هل أنه لو كان مفرداً لك  
 كلمة واحدة ولزم كون كلمة واحدة معربة بأعرابيين وكون جزء منها عاملاً في جزء آخر  
 منها وهو ظاهر للطلوع ففرق الموضوع عن سعة كلمة كقائمة والتاء حرف الزيادة  
الضرب في مفرد راجع إلى اللفظ وهو باب إضافة الصفة إلى الموضوع وحاصل المعنى أن الكلمة  
هي اللفظ المفرد الموضوع واحترز بالمفرد على المعنى الذي يبتدأ به المركب بأقسامه  
واحتراز بالموضوع عن اللفظ الماهل كدينير وميزقانه لا يسمى كلمة والمراد بالوضع هنا  
هو تعيين اللفظ المعنى فلذلك لم يجمع إلى ذكر المعنى مع الموضوع وإنما مثل الكلمة بجوانبه

الكلمة

دفعاً لما يتوهم فيه من التركيب وقد اجاب عنه صاحب الضميمة كلمتان جعلتا في حكم كلمة  
 واحدة والتحقيق هو ما اشار اليه من أن تاء الثانية في الحركة كافية وقررة وضربية  
 وسعادة وشقاوة ليست بحرف الفخ عن الحرف الثاني في أحد أقسام الكلمة وإنما هي من  
 حروف الزيادة أي من الحروف العشرة التي تترادف في الكلمة لغرض المعنى ثان كماء ضاربة والف  
 ضارب ولا لغرض المعنى أخرى كماء سعادة والف كتاب كابتين في الضرب وكون الحرف  
 ثالثاً بالمعنى الذي زيد هنا وإنما في كونه جزء الكلمة لأن المراد من زيادتها أن تكون  
 ثابتة في جميع تصاريف الكلمة بخلاف الحرف الوصل فإنه يكون ثابتاً في جميع التصاريف  
 وليعتبر ذلك ضرباً وضارباً ومضروباً وعلى هذا فيكون الثابت في حرف قائمة مدلولاً  
 للصفة الحاصلة لزيادة التاء كما معنى الفاعلية والمفعولية في ضارب ومضروب  
 مدلول الصيغة الحاصلة بزيادة الالف والميم وما ذكرناه من كون التاء في قائمة من  
 زوايد الكلمة قد صرح به في الفصل حيث قال في باب زيادة الحرف والتاء أحدت  
 زيادتها أولاً في تفعل وتفعّل وآخر في الثانية في الجمع بربد نحو مسلمة ومسلمات  
 وتمام الكلام فيه مذكور في الشرع الكبير فليس جمع إليه وليعلم أن التاء في الكلمة من جملة التاء  
 الزائدة لا لغرض المعنى كماء سعادة وشقاوة ولا التفتات إلى ما يقاوم في الثانية  
 للوحدة لأن تاء الوحدة تكون لورادة فرد من الجنس كتمرة وتمرة عليها أسجي تحقيقه <sup>التعريف</sup>  
 ويكون لفرد الحقيقة بل لنفس الحقيقة والكلام فإن الكلام جنس لكلمة أو جمع قديماً  
 في الشرع بما لم يرد عليه وما فيه تركيب يراد لذاته بما لم يرد عليه بالكلام كتبت  
 أي اللفظ الذي فيه تركيب كلمتين أو أكثر بعضها مع بعض تركيباً مقصوداً بالذات  
 مع السناد وهو الكلام وتركيبه امتداد كلمتين سلفوظين حقيقة كضرب زيد ومقدّم  
 كالسوى في قوله قال نعم في جوابه قال أقام زيداً ومقدّمه أحدهما كقولك ضرب  
 ومنه قولك ضربت بصيغة المجرور وإنما مثل به بتبنيها على علم وجوب كون طرفي الكلمة



ملفوظين والمراد بهذا النسبة المفيدة فائدة تامة واحترز بالتركيب عن المفرد  
بالاسماء المركبات التي لا يصح التكوّن عليها كقوله زيد وانما قيد التركيب  
بكونه مقصودا بالذات يخرج المركب بغيره الذي يكون تركيبه مقصودا بالذات  
كلجل التي جعلت خبرا وحالا وصفة في نحو زيد ابن قائم ولقيت زيدا يركب وهذا  
رجل ابن عالم فان جملة ابن قائم ليس بكلام لان المقصود منه الاخبار عن زيد وكذا  
يركب ليس بكلام لان المقصود منه بيان هيئة ذلك الحال وكذا الكلام في ابن عالم  
فان المقصود منه توصيف الموصوفين. واقسامها اسم وفعل وحرف. حروف المعاني  
والجاء والزيادة. الكلمة تنقسم الى ثلاثة اقسام هي الاسم والفعل والحرف ووجه الاختصاص  
فيها هو ان الكلمة اما ان تدل على المعنى بنفسها ام لا الثاني الحرف الاول اما ان تدل  
بريئة وصيغة على الزمان او لا الثاني الاسم والاول والفعل وانما اضاف الحرف الى  
الحرف الى الضمير العائد الى الخاء او لا ثم فتر حروف المعنى ثانيا لان الحرف كثير ما يطلق  
على غير ما هو الصلح عليه السمي حروف المعنى اعني حروف الجاء وحروف الزيادة الثابتة في  
بعض تصانيف الكثرة دون بعض كما مر وانما افرد حروف الزيادة بالذكر وهي حروف  
سنة ونها مع دخولها في حروف الجاء المستعملة بحروف التثنية مثل سائر حروف  
الهاء لانها يتوسل بها الى صنوف مخصوصة من المعاني كالف ضارب بعنف الفاعلية وميم  
مفعول بعني المفعولية وسين استعمل للطلب غير ذلك فلها شباهاة من حروف  
المعاني وان لم يكن معدودة احدهم كونها موضوعات لتلك المعاني وانما يفهم المعنى من  
الصفة الحاصلة بزيادة اقسامه اسمان واسم فعلة. واسم وفعل غير النسبية  
الكلام تنقسم الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون تركيبه من اسمين اسما واحدا  
والآخر كزيد قائم والثاني ما يكون مركبا من اسمين والآخر فعل لذلك لم يسمند الى ثلث  
كثرت زيدا والضمير كزيد من باب الثالث ما يكون مركبا من اسمين وفعل لذلك

الاسم بل المتعلقه وهو المراد بالسبب فانه في اللغة الحبل اطلق على المتعلق بالشئ لانه  
المتعلق بالشئ مربوط الى ذلك الشئ كما مربوط الى ثقال بعضها الى بعض بالحبل وذلك  
كما في نحو زيد قائم ابن وقد يتبين بذلك ان الكلام ليحصل من تركيب اسم مع فعل الوجبة  
كما في ضرب زيد بالنصب وكما في زيد جلس عمر وان يقال جلس عمر في دار والحال الجوز  
في قوله بالنسبة متعلق بقدر هو صفة للغير اي الغير الذي يكون بطريق التعلق بهم  
الذي اسند اليه الجملة وكل كلام جملة ووزن عكسه. كثيرة والجملة القسمية. اعلم  
ان بين الكلام على وجه سبق تعريفه وبين الجملة عموما وخصوصا فان كل اسم اقسام  
الكلام تنقسم الى جملة فاجملة ما فيه تركيب مع الاسناد وذلك محقق في الكلام مطلقا  
وليس كل جملة كلاما لان الجملة قد لا يكون تركيبا مقصودا بالذات فلا يكون كلاما  
ذلك كاجملة الشرطية اعني نحو ان تكون في قولك ان تكون كرمك فانها غير مقصودة  
بالذات وانما المراد منها تقييد الجزاء وكذا الجملة القسمية اعني والله لا تبتك فان  
المقصود منها تأكيد الجواب وكذا الجملة التي جعلت خبرا وحالا وصفة كما سبق  
ومما يسم الا ما يدل بنفسه. ولا يستفد منه الزمان بصيغة ما عدا ان  
عز الكلمة تدل على ذلك جعل الكلمة فيما قبل جسا الاسم والفعل والحرف حيث قسمها اليها  
فلا يدخل في الحد شي من المظن والعقد والنصب والشارة وقول يدل معنا يدل على  
المعنى ترك ذكر لفهمه وقوله بنفسه يعني من غير ضم لفظ اخر او قوله لم يستفد  
الزمان بصيغة يعني لم يدل بهيته على الزمان فخرج بقوله الجاء في الاحتياج الى الدلالة  
على المعنى الى اسم وفعل وخرج بقوله لم يستفد منه الزمان الفعل الذي لا يدل على الزمان  
وانما قيد الدلالة بان تكون بهيته الكلمة ليدخل في الاسم ما يدل بحروف المركبة  
على زمان مثل الصبح والغسق والسري والقبول وذللك لان ذلك لا يخلو  
الاولى اعني انما انما هي كيب الحروف ولهذا يختلف باختلافه فخلو الفعل فان



دولته على التركيب الحبيبة دون التركيب ولذا يختلف باختلاف الهيئة كما في ضرب  
ويضرب ولا يختلف باختلاف التركيب كما في ضرب ويضرب وكذا يدخل في التعريف  
الفاعل والمفعول لكون الزمان فيهما مدلولاً التزامياً بالنسبة للحدث الى الذات  
على وجه التجرد وليس مدلولاً للهيئة لعدم اختلاف الصيغة كما في ضارب وضرب <sup>باعتلاف</sup>  
والمدلول للتركيب لعدم اختلافه باختلاف التركيب كما في ضارب وضرب  
لتركيب لعدم اختلافه وقائل ومنه هنا توهم ان الزمان مدلول للمفعول  
ليس سديداً ان الزمان مدلول على الحال والمستقبال. وحق بنون  
ولم وخاض ولا ضارب مدلوله ولا ضافه. ووصف وتصغير وتثنية  
وان بناري وثانيه جمع ونسبة الباء الذي تعرب به خصوص على المقصور  
وهو المشهور في استواء فعل الاختصاص وهو ان يدخل على المقصور عليه ان يقال  
منه التنوين يخص بهم وان كان ذلك ايضا صحيحا في خواص العلم التنوين و  
المراد بغيره يخص بالقافية فانه يدخل الفعل ايضا كقول الشاعر اقول للورع اقول  
والعتابا فقولنا ان اصبحت لقد اصابا والعلة في اختصاص العلم بالتنوين  
هو ان التنوين موزن بانقطاع اللفظ عما بعده والفعل يقتضي الاتصال  
بالفاعل فلا يدخل التنوين لانه كان من اختصاصه فان القافية علة لقطع  
ومنه العلم التعريف ووجه اختصاصه به انه يكون لتعيين الذات المدلول  
عليه بمطابقة والحروف لا يدخل عليها اصول الفعل انما يدخل عليها تضمنا لا  
مطابقة ومنه احرى فالتحريف هو المراد بالخاص وانما اختصاصه به لان مدخوله  
يخرج عن المعنى والخبر عنه ليس بالاسم وانما ذكر الجار على ذكر الجار الذي هو خواص العلم  
ايضا لان انتفاء الجار يستلزم انتفاء الجر ضرورة انتفاء الامر عند انتفاء  
المؤثر فيستغنى به عن ما انتفاء الجر فلا يوجب انتفاء الجار بخلاف

عن المؤثر لما منع كما في غير المتمكن ومنها كون اللفظ خبرا عن مدلوله وانما اختصاصه  
بذلك لكون معنى الفعل ومخالف ثابتان لغيرها وضعا فامتنع اثبات شئ  
لها واثر الاخبار عنه على الاسناد اليه ليشمل المفعولية فانها ايضا من خواص  
الاسم وانما قال عن مدلوله لان الفعل والحرف قد يجزئ لفظيهما كما نقول ضرب فعل  
ومن حروف جر واما الذي لا يجزئ عن اصله فهو مدلول الفعل والحرف ومنه للاضافة  
بمعنى كون الشئ مضافا ومضافا اليه بواسطة حرف الجر لفظا واما للاضافة لـ  
بولطها فيأتي في الفعل ايضا نحو مرتب يزيد وما يقال من ان الفعل مضاف اليه كما في  
قولهم ايتيك يوم قدم زيد فقد اجيب عنه بان المضاف اليه في مثل المصدر وهو  
اسم ومنها كون اللفظ موصوفا ومصفرا وشئ ومجوعا ومنازعا وموثقا ومثوبا  
ووجه الاختصاص في كل ذلك ما ذكرنا في الاخبار عنه فان كل هذه الامور تقتضي  
عن الشئ وللاسم اصناف منها معرف بقابله قسم يسمى بذكره. اعلم ان الاسم اصناف  
كالعرب والبنية والمعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث والمثنى والمجوع والمصغر والمنسوب  
والمصدر والصفة المشتقة منه وكان المناسبات في صدر مباحث هذا الفن  
لانها تفاصيل للموضوع وان بعض ذلك كالصدر والصفة المشتقة عنه كان مد  
في علم التعريف وبعضه يمكن متعلقا به كبنية مباحث الاعراب البناء كما لمصغر  
والمنسوب فاقصر في هذا المقام من الاوصاف المذكورة على ذكر الشئ بالخاصة  
اليه في مباحث الاعراب والبناء وقد مر منه المعرفة والنكرة لزيادة الحاجة الى معرفتها  
فقال معرفة اسم يشابه الى المعين او ما اختص قبل الاشارة اعلم ان المعارف  
كلها تشترط في اشتغالها على اشارة والاشارة الى معين او الى مختص كما قبل  
اليه والاشارة اما ضمنية او جهرية فالاشارة الضمنية كما في العلم فان المقصود منه  
الاشارة الى الشخص بامر يستغنى به عن ذكر اوصافه الشخصية له لما في ذكر الاوصاف



المتخصصة من التعذر والاشارة الى العلم المتعين من الوعاء كزيد او حقيقة من  
الحقائق كاسامة فخور زيد يشار الى عين موصوف بجميع الصفات الشخصية وخواسمة  
يشار الى جنس موصوف بجميع الصفات المعنوية فاذا قلت زيد واسامة فكذلك  
اشرت بهما وقلت ذلك الانسان او ذلك الجنس واما الاشارة الصريحة فهي انما هي  
بان يكون الحسوس تقيما في تعين المشار اليه عند المخاطب كما في الضمائر واسماء المضافات  
وانما عقلية لا يتعين المراد منها الواسطة امور معنوية شتى عند المخاطب كالمشار الى  
والعلم بما تصافيهما كالموصولات هذا كله في الاشارة الى العين واما الاشارة  
الى المحقق فكما في قولك جاني رجل فضربه تشبيرا لرجل وهو غير معين عند المخاطب لكنه  
مختص بحكم هو في قبل ان يشير بالضمير وخرج بذلك التعريف عن المعرفة السما الظاهرة  
المنكرة كرجل وفرس وكذا الضمير الغائب الذي لا يخص رجلا بشي اصله كافي به رجلا  
وكذا ما انخص رجلا بشي بعد الاشارة فان ذلك لا اثر له في التعريف كما اذا قيل ربه  
رجلا كرماف الضمير الصوريين المذكورين نكرة وتام الكلام في هذا المقام مذكور  
في الشرع وما لم يكن فيه الاشارة نكرة وذلك على فرد من الجنس كالتعريف بغيره ان النكرة  
هي ما ليس اشارة الى عين ولا الى محقق بل اشارة ولا حصر ان معلومة من المعرفة  
ثم ان النكرة انما يدل على فرد من الجنس لا تعين فان معنى تنكر الشيء شيئا عنه وكونه  
بعضا من جنس من جملة وجملة انواع المعارف سبعة ضمنية وموصولة ولم يشر الى  
منادى وعلام وزوال الام ثم ما يضاف الى ما مر بالمعنوية انواع المعارف  
السبعة المذكورة وقوله بالمعنوية صفة موصوف محذوف تقديره بالاضافة للمعنوية  
وقد احتراز عن الاضافة اللفظية الى ما مر من اقسام المعارف فان الاسم المنكسر لا يتعرف  
بتلك الاضافة على ما سأل في ان شاء الله تعالى ثم ان الاقسام المذكورة لما كان اكثرها  
موضع مخصوصا بحيث عنده في المعنى والمبهم فانها يذكر في البنية لا ندر اجزاء وكلها

فانه يبحث عنه في باب المفعول به لكونه من بابية قصره هنا على ذكر المعرف باللام والعلم  
فقال فباللام في ذم اللام والاشارة الى حقيقة معروفة او حقيقة  
وثاني لفرد عند نصب قرينة وثاني للاستغراق في كل وجه اختلفوا في ان  
حرف التعريف هي اللام وحدها او مجموع ال فذهب يوجب الى انها اللام وحدها  
والهزة للتوصل ففتح لكثرة استعمالها وذهب الى انها هي ال كما هو في الهمزة  
به من الجانبيين سابقا قطع بشي من مائة ان لام التعريف او ال على اليمين يكون للاشارة  
انما الى حصة من الحقيقة متعينة عند المخاطب شاهدة كما اذا قيل ان جاني رجل او رجلا  
او رجلا فتقول اكرم الرجل والرجلين والرجال او بقرينة من القرائن كما في قوله تعالى  
كما ان سلنا الى فرعون رسولا فنعصى فرعون الرسول ويسمى لام العهد لان المخاطب بعد  
مصحى باقبل ذكره اى ايقنه وادركه ويكون ذلك بسبق ذكر العهد صريحا كما مر  
ويكون بعلم المخاطب من غير ذكر صريحا كقولك خرج القاضى ولا يلزم ان يكون  
في البلد القاض واحد مشهورا وامير واحد مشهورا والكل مختص باسم لان  
وبقابلة العهد الذي على ما يحى واما النفس الحقيقية اى بالنظر الى مفهوم المسمى غير  
اعتبار ما صدق عليه من الافراد كما في قولك اهلك الناس الدنيا والدرهم والرجل  
خير من المرأة وتسمى النفس الحقيقية واما الى الحقيقة باعتبار فرد بها لا نظما للحقيقة  
عليه مع قرينة غير العهد الخا زى فوجب ارادة البعضية بالعرف عن ارادة الحقيقة و  
ارادة جميع الافراد فلام العهد الذهني كما في اكلت الخبز وشربت الماء حيث  
لا عهد في الخارج فان الكل والشرب قرينة ارادة غير معين لكونها ما انفع عن  
ارادة جميع الافراد واما الى الحقيقة باعتبار جميع ما صدقت عليه من الوحدات  
بعومها وذلك عند عدم ارادة البعضية فان ما ليس فيه قرينة البعضية محمول  
على العموم حذر عن التبرج من غير مرجح فلام الاستغراق كما في قولك ماتت الانبياء

لعل  
وتنفع



وجمع العبر الصاغة وربما يكون ذلك مع قرينة العموم ايضا كما استثنى في قوله  
 ان الانسان الفخري الذين امنوا وقد يغلب العمود في بعض ماله يعلم مع لوم  
 كما في المدينة فنسب التعريف عنها كونها كجزء من تلك عند جملة يعنى ان المعرف  
 بوم العهد قد يغلب على بعض ماله من افراد مدلوله لكثرة استعماله في بعض افراد مدلوله  
 الاصل بان يكون معناه الاصل جنسا فيصير مستعملا في بعض افراد ذلك الجنس فيصير  
 اللوم مع مصححها علما فيسلب عنها معنى التعريف ليعبر بها كجزء الكلمة وهي كونها  
 كجزء الكلمة لا ينفك عن مصححها اجمال وتلك اللوم تسمى الغلبة واكثر ورودها في  
 الاسماء كافي البيت والكتاب والمدينة لبيت الله وكتابه ومدينة رسول الله ثم وقد  
 يكون في الصفة كما في الصق ونحو بلدين فصيل وهو من صق فاشهر بذلك  
 وقد زيدت تلك اللواحي وانها ملازمة في الان واللات والتي اعلم ان اللوم  
 التي في صورة لوم التعريف هي زائدة وذلك في غير العلم على قوله واما ان ياد بها في العلم  
 بعد ثم ان زيدتها في غير العلم يكون لازمة وغير لازمة اما غير لازمة كما في قوله وبيت  
 كاساور تني خيله من الرقش انبا بالاسم نافع اي سم نافع ولما اللازمة فهي في الزمان  
 وفي الذي والى وتصرفاتها كاللكن واللتك واللاتي ويأتي للمحل الاصل غير لازمة  
 الفضل والعباس بالعلمية تدخل اللوم الزائدة على العلم المنقول اما المصدر  
 واما الوصف كالعباس والخارج والمضوى واما اسم جنس في معنى كدر او الذم  
 كالاسد والكلب يسمى لوم الاصل وليس تلك اللوم كالمغلبة في كونها كجزء الكلمة  
 لونها تزداد بعد الوضع العلمي فلذلك لا تكون لاف والكاف في قوله كفي حرف جر مجرور  
 فهو عامل في الفضل قد عجز في اقيم المقام في اللفظ تقدير الكلام وذلك كاللوم  
 الكاين في الفضل وبالعلم الموضوع للشيء وحده بشار الى عين ونفس حقيقة  
 فالاول مشهور كزيد وخالد وثانيهما قد قل مثل اسامة قوله الموضوع للشيء

وحده هو تعريف العلم وقوله بشار الى عين ونفس حقيقة اشارة الى تقسيم العلم الى علم العين  
 الشخصية والى علم الحقيقة الزمنية المعينة وهو المستعمل بالجنس والشيء في قوله الموضوع  
 للشيء يشملها ومتعلق بالعلم هو بشار ونحوه في غرض العلم بقوله وحده العلم اي متو  
 في نفسه غير افراد ولا مشاكلة للشيء اذ في الوضع اسما للاجناس فانها موضوعته  
 للحقيقة المشتركة الصادقة على الافراد الخارجية وكذا يخرجها من اسماوات المعارف فان  
 المضمرات والبهما والعرف باللام وان كان وضعها للشخصيات الواحدة المختص  
 بحسب الوضع لشخص واحد فان ضميمة التكلم كانا مع انه موضوع لزيد التكلم غير متحرك  
 عرو في لوضعه لولم يخرج عن علم الجنس سامة مثلا فانه وان كان موضوعا للحقيقة  
 المشتركة الا انه غير صادق على الافراد الخارجية حيث يقال هذا السامة لان وضعها  
 ليس بلا حصة الافراد الخارجية بخلاف اسم الجنس فان وضعه للحقيقة حيث انها يكون آلة  
 للمحافظة لافراد قوله والاول مشهور يعني ان النوع الاول من العلم وهو علم العين هو  
 الشايع الكثير الورد ويخلف النوع الثاني واما ان يذكر المثالين اعني زيد وخالد  
 والى بعض اقسام هذا النوع من العلم وهو المنقول والمحل وتفصيل ذلك هو ان  
 العلم اما منقول او محل والمنقول يتاخر اسم جنس كعبقر او عن مصدر كالفضل  
 او عن صفة كخالد وخاتم والمحل هو المحافظة في الاجناس كزيد لشخص وكخطاف  
 لقبيلة من اجل الخطبة اذا اخترعها من غير رتبة قوله وثانيهما قد قل يعني ان النوع  
 الثاني من العلم اعني علم الجنس قليل الورد بالنسبة الى علم العين وذلك كما في  
 اسامة لجنس لاسد فيكون معناه الجنس الذي من شأنه كذا وكذا وكذا ذلك  
 سبحانه للتبج وخوفا على فاعله لوزنين فيمتنع خوفا على غير الضمير للتأنيث  
 والعلمية وكذا في فاعله للاف والنون والعلمية ولمحل العلم لوم عالما  
 كفي معبر وابن الزبير وقفه الغالب في العلم ان لا يخلو اللوم وضعها للتعريف

صادق على



وهو حاصل في العلم على وجه هو انما تحصل اللام هذا في باب العلم وسببنا  
بيان موانع دخول اللام عليه لزوما وجوازا وفي التمثيل بجعفر وابن زبير وقفة ناشئة  
الى تقسيم العلم بقسمة اخرى الى العلم الكنيه واللقب ووجه ذلك ان العلم انما يقصد  
بمدح ولا ذم وهو كجفر وكنى بدع وروان قصد به ذلك فاما ان يكون المدح او الذم  
مبدول ذلك اللفظ فهو لقب كالمصطفى المرتضى المدح وكقفة وبطنة في الذم واما ان  
لا يكون المدح بدول ذلك اللفظ بل بالعدول عن غير صحيح فلهذا لم ينظم في كنيه وذلك  
يكون بلفظ الاب والابن والام كما في عمرو بن عباس وام كلثوم وما كان بالتعليق  
بعض ماله فمستعمل باللام وبلاضافة اعلم ان العلم قد يكون اتفاقيا اي بصبر على  
بلو قصد وضع بالعلمية وكثرة الاستعمال في بعض افراد وضع ذلك الام لا يكون اليق  
به من سائر الافراد وذلك النوع في العلم يجب ان يكون مع اللام او بلاضافة غير مجزئ  
عنه ازا ساء وذلك كافي في البيت للثريا والبيت للكعبة ودون سائر الجواهر والبيت وكما في  
ابن عباس وابن عمرو ابن مسعود للعبادة الثلاثة دون غيرهم فابنا عباس  
وعمر بن الخطاب وسكان قبل النفل وصفا ومصدرا ففجواز اللام بالكثرية  
يعني ان العلم المنقول الذي كان في الاصل قبل وضعه العلم وصفا ومصدرا  
كالعباس والحسين والفضل والعلامة يجوز فيه دخول اللام في الاصل على ما سبق ثم ان  
هذه اللاحقة الدخول على العلم المنقول غير لازمة ومع عدم اللزوم اكثر غير مستطرد  
في جميع الالفاظ المنقولة فانك لا تقول في صدر علي والهي وفي علم نكرت جارية بقلته  
تعريف باللام وبلاضافة علا زيدا يوم النصار اس زيدا وباعداد العم وشاهد  
العلم فذكر ليجل اشتراك اتفاق فيه فبيننا اول لولاحظ الجماعة المسماة به كافي في  
زيد ليقته ثم ان المنكر منه يترك في الغالب على تنكيره فيخرج عن اللام وبلاضافة  
كافي المثال المذكور وقد يعرف بواحد منها قصد الى تميزه عن سميته لعدم مانع

الجمع

الجمع بين التعريفين والشاهد في صحة ذلك انما بلاضافة فقوله علا زيدا  
يوم النصار اس زيدا كما يفيض من الشفيعين بانه واما باللام فقوله باعدام العم  
وعنه صاحب ابواب العلم وفي علم شئيه او جمعه لزوم دخول اللام عند جماعة  
اعلم ان العلم اذا شئ او صبح يزول عنه التعريف العلم فان زيد بن يقال لمسيح بن زيد  
ثم كانا وكذا الجمع فعند زوال التعريف العلم يخلو قيا سا جبر لما فاته في التعريف  
العلمي باخضرار التعريف وهو اللام ثم ان منهم من جعل ذلك لازما وذهب  
الكثرون الى جوازه وحكم فلا يحكم بالاعلام اذ هو كناية عنها في الالفاظ  
اعلم انه يمكن بقلون وفلانة عن اعلام لاننا خاصة فيجربان مجرى المكنى عند ان يكون  
كالعلم فلا يذهبها اللام ولا ينصرف فلانة ويختص بالكناية بقلون وفلانة لاناسي فلا  
يكفي باعز اعلام الهام ولاناسي اصله اناسي جمع انست ابدلت نونية واغنت الياء  
في الياء وما في بالبالغة في ما في باللمة بمعنى سزال ومنها هو علم المؤنث لمخاطبة  
التا والالفان بعد ثلثة من اصناف علم الذكر والمؤنث قدم المذكر في المؤنث  
لكون تعريفه وجوديا وكان المذكر يعرف بمخالفة للمؤنث فان المؤنث هو ما يلحق باخره  
احدى الالفاظ الثلاثة المزدوجة بعد ثلثة احرف وعلامة التا المتحركة والالفان  
اعني المقصورة والممدودة كما في قائمة وكلمة وجره بقوله ملحقا ما يكون  
في اخره تا والفاء غير مزدوجة كما في ثابت وساكنت وكما في العصال والرحم وكسا و  
وداء وقوله بعد ثلثة قصد به لاحتراز عن التا في بنت واخت اصلها بنت ولو  
فان تلالا غير مزدوجة من ثاء التانيث لكونها بدلثة اللام المحذوفة ولذلك  
سكن ما قبلها ولم ينقلب في الوقف في كالحق الاصل وللتاء احوال قبا مقدرا  
ويلزم نداء والزوال بكثرة اعلم ان التا المتحركة له احوال وذلك انه اما ظاهر  
او مقدر والظاهر موضع على العرف فلا يلزم الهمزة غالبا بل يكون زائلا كما



في قايده وحسنه وقد يكون لازما كما في سعادة وشقاوة وغرفة وظلمة وهو قليل بالنسبة  
 الى الاول وهذا بخلاف الالف والمقدد كما في هند وارض ونعل والدليل على تقدير  
 التاء فيها وجهها في التصغير كما في هينيد وارضنة ونغيلة واعلم ان التاء اللازمة  
 قد يخرج المعنى اصلا كما في غرة وظلة وقد ياتي للمعنى كما في اعنة للبالغة في الاعم  
 واما الزائدة فتاتي لبيان منها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كما في  
 ضاربة ومضروبة في الاسم كما في امرأة وانسانة ورجلة ومنها الوحدة كما في غرة ومنها  
 المبالغة كما في العلامة التي غير ذلك المعنى وقد اشار الى بعض ذلك بقوله وجي تبا  
في ثلاث وغرة الى التسع للتذكير في كل حالة كذا العشر في الافراد وفي التركيب  
ولم يقصر في ذلك ثانيا طلبة اعلم ان العدد من ثلثة الى عشرة على خلاف القياس  
 فدخل التاء والتجوز عنها في ثلثة الى تسعة بالتام المذكر وبغير التام المؤنث في طلبة  
 الافراد والتركيب مع العشرات تقول ثلاث رجال وثلث نسوة الى تسعة رجال وتسع  
 نسوة وتقول ثلاثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة الى تسع وتسعين امرأة وهذا في  
 ثلثة الى تسع واما عشرة ايضا على الوجه المذكور في مخالفة القياس في حالة الافراد وحالة  
 التركيب عن التركيب مع طلبة فانه في القياس لا يصلح بقوله في حالة الافراد عشرة رجال  
 وعشر نسوة وفي حالة التركيب احد عشر رجلا واحد عشر امرأة واثني عشر رجلا واثني  
 عشرة امرأة وثلاثة عشر رجلا وثلاثة عشر امرأة وعلى هذا القياس لم يقصر ثانيا  
 اعلام الرجال في هذا الحكم فيقال ثلاث طلبة دون ان يقال ثلاث طلمات وان كان  
 مثله ذلك الثاني معتبرا في باب منع الضم كما سياتي ثم ان هذا التاء المحقق بلا عدا  
 علومة للتذكير عند المحققين وقد بقي انما الثاني قد دخلت نحو ثلثة رجال  
 تكون مميزة مع الجمع مؤنث فلزم التجوز عنها مع المؤنث للتمييز وهذا البين  
 لا يتم في حالة التركيب نحو ثلثة عشر رجلا والغناه ذات القصر والمذكر زيدا

اعني التركيب

لزمها

لزمها ولا تقدير فيها بحالة يعني ان التاء الثانية في المقصود كجبل والمدودة  
 كحراء وهما الازمتان لما زيدتا فيه لا يزول عنهما كتاء ومما ملحوظتان ابد لا تقدير  
 فيها كما كان في التاء وهذا حقيق لذات التاء كجبل وحرارة وهند وناقدة وقد  
 جاء لفظيا بغير التاء كجبل وحرارة وعين وظلمة يعني ان المؤنث على ضربين احدهما  
 حقيقي موضوع لما هو ثابت في الحيوان ومثال ذلك مع الالفين جبل وحرارة ومع التاء  
 الملقبة ناقدة ومع التاء المقدرة هند وثانيهما لفظي بحال احكام المؤنث في غير  
 ان يكون وضعه لشيء وامثلة فيما ذكرناه بشري وحرارة وظلمة وعين واما الذي  
 منها ببناء مقدر فذا معنوي باصطلاح جماعة وذلك في هند وعين وما الى  
 بتا ويل في تاء كاهة لقلقة اعلم ان مكانه في الكلمات المؤنثة ببناء مقدر سواء  
 كان مؤنثا لفظيا العين او مؤنثا حقيقيا كهند يسمى باصطلاح بعض المتأخرين  
 مؤنثا معنويا ومنه الثاني المعنوي ما يكون مؤنثا بلفظ ما يكون زائدا وذلك كما في  
 ماء على القلقة في العجوة فالثاني في انما هو تاء ويلها بالقلقة وكذلك اسما للبلد  
 كغدار ومضربونث ويقدر فيها التاء ويلها بالبلدة وكذلك اسما للقبائل  
 كقرش وبنو ثعلبة ويلها بالقبيلة ويظهر تاء المعنوي صغرا اذا لم يزد حرف البناء ثلثة  
 اعلم ان التصغير يربط بالبناء الى اصولها فير الحذف كما في في تصغير اب ويرد المقلوب  
 كما في بوب في تصغير باب فاذا صغر المؤنث رد التاء المقدر فيه بقول في تقدير  
 قديرة وفي نعل نغيلة هذا اذا لم يكن حرف البناء زائدا على الثلثة فان كانت  
 زائدة فالقياس ان ليزن كما في عقير بزيادة الثقل يزد صاقل في الرابع قلم  
 مقامها وما دون ما قلنا يسمى هكذا في حجة الحكم امثال طلبة يعني ان ما  
 دون ما ذكرناه من اقسام المؤنث بان يكون مجردا عن العلوم المذكورة  
 يسمى مذكرا هذا وان المؤنث اللفظي انما كان حقيقيا المذكر ويكون علما



كلمة يلحق بالذكري في الحكم فيقال جاطلة من غير انجات طلة نعم اعتبر في التانيث منع الضم  
نظر الصورة وذلك لان منع الضم حكم يتعلق بصورة الكلمة بخلاف النسبة فانه يتعلق  
بعناها ومنها الشيء وهو مكان وضعه لفرد في جنس وعواضعت الشيء  
هو كل موضوع لفردين يجمعها حقيقة واحدة كيديين ورجلين فان الجامع بينهما  
حقيقة لاشياء او لفردين يجمعها عرض عام كابيضين لاشياء ابيض وفسا ابيض  
فان الجامع بينهما بياض والمراد بالكلمة واذا فخرج عن الحد من زيد فان  
ذلك ليس بكلمة واراد بالفرد واحد من الجنس مدلوله عليه لفظ مستعمل في لسانهم  
فيخرج بذلك كل واحد من غير الحد لما يستعمل بهما فرد في لسانهم وزيد  
الف وبابا ابدلت وبعدهما نون من باب كبر علوة الشيء هو اذ كان من زيادة الالف  
في الآخر والالف تبدل بياء في حالة النصب والجر نحو بعد هاتون بدل عن التنوين و  
النون يكون مكسورا في الشيء تكون تنوين ساكنا في الاصل والالف في حركة الساكن  
اذا اضطر اليه الكسر وانما فتح ذلك في الجمع كما سيجي للفرق بين التشبيه والجمع ومنها  
هو الجمع الذي كان وضعه للاحاد بالتغيير في لفظ واحد من اصناف الاسم  
الجمع وهو ما دل على الاحاد بواسطة تغيير ما في صيغة لفظ الواحد ما تغير انكسر  
بناء الواحد كما في جال وتغير لا ينكسر بناء الواحد كما في مسلمون وسمات  
فالترتيب شامل للجمع المعنى المسمى بالجمع المسمى بالجمع والاضطر والاول جمع بل  
على جامل والركب عند جماعة والتم اسم الجنس عند كثيرهم ويزعمون انها لثمة  
اعلم انه لا خلاف في ان نحو ابل ونعم ونحو قوم ودهط تمايدل على الاحاد وليس واحد  
من لفظ بل من غير لفظه كالنعم في الابل والشاة في الغنم اسما للجمع ليست مجموع واما  
نحو جامل في الجمال وركب في الراكب وتمر في تمر فذهب سببه الى ان مثل ذلك ليس جمع  
ولا يجعل وراكب وتمر احادها وان اتفق اشتراكها في الحروف الاصلية  
نحو قمل

واستدل

واستدل على ذلك بتصغير تلك الاسماء على الفاظها من غير ردها الى مفرداتها والمفرد في  
التصغير خلاف ذلك وبوقوع نحو تمر على القليل والكثير تقول اذا اكلت تمر او تمرتين  
اكلت تمر فان شيئا من الجمع يطلق على القليل والكثير وذهب الاخفش الى ان نحو جامل  
وراكب عدد من الجمع لوجود ما يصلح ان يكون مفردا لها وذهب الفراء الى ان نحو تمر  
وقل من الاجناس التي تميز المفرد منها بالها ق تاء الوحدة بها فجمع جعل تراجمها لثمة  
وخلوها الخلقة والحق ما ذهب اليه سيبويه لدليل سبق ذكره بالهاق وقد يجمع  
الشيء ان فالقوم وجرهوا به في كلام الله لفظه اخوة وذلك ياتي في اضافة  
جزئي الشيء الى ذاك الشيء بكثرة وجاز ان افراده ويجوز ان يشبه وعند السكاكيني  
ومنه كلام الله عز وجل قد صفت قلوبكم فالجمع ادلى الثلاثة وفي غير خبره يشبه  
وحيث لا يخط كسب فالجمع باقولة علاماتها والجمع فيها وسرهما في جمع كلمة  
اعلم ان الجمع قد يقع موقع الشيء بان يجمع الشئان وقد جعل على ذلك الاخوة في قوله تعالى  
فان كان له اخوة فلامه السدس لجماع الصحابة على ان يلزم تراد الى السدس بل اثنين  
من الاخوة والاخوات ثم ان اطلاق الجمع على اثنين واقع على وجه القياس باضافة  
جزئي من الشيء الى ذلك الشيء وفي مثل ذلك الافراد والتشبيه ايضا تقول اطلقت  
رؤسها ورأسها وكذا رؤسها والافراد اولى من التشبيه لكونهم اجماعا <sup>مشتبين</sup>  
مع اتصالها لفظا ومعنى والجمع اولى من الافراد لمناسبة التشبيه في انضم شي الى شئ  
هذا عند عدم البسبب في التشبيه كما في رؤسها للعلم بان الشخصين لو يكون لهما  
الوداسان فالبسبب في التشبيه لا غير تقول قلعت عنهما اذا قلعت من كل واحد عنهما  
دون ان تقول اعينهما لان ظاهره في معنى قلعت عني من كل واحد وانما قوله تعالى  
فاقطعوا ايديهما فانه اذا ايمانها بالخبر والجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا  
ايانها وما اضيف فيه جزئي الشئ اليهما مع عدم البسبب في التشبيه قوله تعالى



فقد صفت قلوبكم واختيار الجمع فيه ليل على انه اولى الوجوه الثلاثة المذكورة هذا كله اذا كان  
 المتضاف جزء المتضاف اليه كما قولنا اذا كان المتضاف مفصلا عن المتضاف اليه فالتثنية واجبة  
 الواد كان هناك قرينة بوجهه انه ليس في الجمع بالقلبة فخرج علما بها لمجرد في علمها  
 واما سراجها الى سراج الفرسين فخرج في سراجها للعلم بان الفرسين يكون بهما  
 طرجان والجمع تصحيح تصحیح اصله كزبدون للهندات وهو قلبة فذوالعلم  
 في وصفه في علم اتي واو ويا ثم فون بفتح وصاد وده بالالف والتاء مطلقا  
 وهو ايتنا طايعين لشبهة اعلم على ضربين جمع تصحيح وجمع تكسير وجمع التصحيح يكون  
 بصيغة بناء مفردة الذي هو اصله كما في زبدون بالواو والنون رفعا وزبدون بالياء  
 والنون نضبا وجر او كما في هندات بالالف والتاء وذلك الجمع بضمير موصوع للقلبة  
 لو بدل على الضمة فافقها المثل بالقرينة كما اذا قلنا مائة من المسلمين وكقوله تعالى  
 حور مقصورات في الخيام للعلم القطعي بكثرة من غم ان الواو والنون بخفضه ذوالعلم  
 المذكور اما علم اكر يدون ولما وصفا كسملون يسمى جمع المذكر السالم ولما  
 دون ذلك فبالالف والتاء ويسمى جمع المؤنث السالم سواء كان مؤنثا علم الهندات  
 او وصفا كسمل او مذكر السالم غير كما في حمام او وصفا كصافنا في صافن  
 والعشاة الفرس ما يفوق على ثلث قوائم وطرفا في رجل واحد هذا وقد جعل غير ذوالعلم  
 في الصفة لشبهة علم وذلك بان يكون مأخذ ذلك بالوصف في افعال العلماء قولنا تصح  
 رايهم لي ساجدين ثم ذلك عمل المؤنث على المذكور عند اتصافها بما هو صفها الكمال  
 كقوله تعالى وكانت من القانتين وما فيه اعتبار بشبهة العلم والكمال معا قوله تعالى  
 قالتا ايتنا طايعين وجمع بالتكسير ايضا وان كان اسد ورواها لرجال فعلة  
 يسمى هذا الجمع جمع التكسير في بناء المفرد اما بالحركة كما في اسد جمع اسد  
 وانا بنقص الحركات كما في جمع امر وانا بزيادة الحركات في رجال جمع رجل وانا بنقصا

ان الجمع

الحرف وزيادة

الحرف وزيادة كما في قوله جمع علم في هذا القسم الجمع في تغيير للصيغة مع تكسيرا المفرد  
 في القسم الاول فانه في تغيير للصيغة من غير تكسير لبناء المفرد وذلك للتكثير ما دون  
 فافعله افعال ايضا وهلة يعني ان ابنية جميع التكسير متنوعة للكثرة ليدل بها  
 على ما دون العشرة بغير قرينة الى الودان الاربعة المذكورة كالف واثواب واسون  
 وقلة وثني جمع باعتبار افتراقه وجمع بالتكسير ايضا وصحة اعلم ان الجمع قد ثني  
 وذلك عند افتراق مدلوله فرقتين بقليل جملته لفرقتين من الابل وذلك في الجمع  
 اكثر يقال لابلون وغنمان وفي الحديث مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين  
 والجمع جمع ايضا بالتكسير تارة وبالتصحيح اخرى وذلك كما في كالب جمع كلب  
 وفي انا عجم انعام وفي جملة جمع جمال ومنها الذي لم ينصرف وهو عرب جرد عن تنوين  
 صرف وكسرة في اصناف من المنصرف وغير المنصرف وهو جرد عن التنوين الذي لا صرف  
 وهو تنوين التكرار والكسرة وانا قال كعرب للتأنييد على حيث وبن فانها  
 مع جرد هاء التنوين والكسرة ليستعيان بغير المنصرف وانا قيد التنوين بالصرف  
 لكون غير ذلك التنوين يتفق وجوده في باب غير المنصرف كما في عفات فانه في الجمع  
 غير منصرف مع التنوين والكسرة اما التنوين فلا في غير تنوين الصرف ولما الكسرة فاعلم  
 المنع عن الكسرة بتبعية المنع عن التنوين فلما ثبت صوت التنوين اتبع المنع الكسرة  
 واسباب منع الصرف شاعت تسعة بعدل وتعريف ووصف وجملة  
 والفتونون زيدتا وتركب ووزن وثانين وجمع بغاية طريقتا  
 التسعة هي المذكورة في المتن وقوله جمع بغاية اي هو يكون غاية ونهاية في جمع التكسير  
 بحيث لا يجمع مرة اخرى جميع التكسير وانا قال شاعت تسعة لانه قد يغيره اسباب اخر  
 وهي الالف الثانية كالف اوطى فانها بمنزلة التاني المنع شرط العجز والوصفية لاصلية  
 نحو امر على وعدم النظر في الواحد كاسناتى وكل من اسباب في حاله



كالتمثيل والعربية فبما اثنين منها ينفع الصفة مطلقا وبالجمع وتأتي الف بوجه  
 هذا بيان مناسبة ههنا المذكور بكونه الصفة وتقديره ان كل واحدة الاسماء  
 المذكورة فرع لغيره في الكلمة اصل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله للاصلية  
 والتعريف فرع التذكير فان التعيين امر زائد على اصل المعنى والوصف الدال على  
 الذات ينسب اليها نسبة فرع الدال على الذات فقط والعلم فرع العربية وما فيه لالف  
 والنون المزدتان فرع ما خلاهما والتركيب فرع الافراد وزن الفعل فرع وزن  
 ههنا والثاني فرع التذكير والجمع فرع المفرد وان كان كذلك فالاسم  
 بالسبب منها والسبب القام مقام ما يشبه الفعل المشتل على الفرعتين  
 احدهما كونه مشتقا من ههنا والثانية احتياجه اليه في التركيب ههنا فيمنع  
 بهما من الكسر والتنوين كما ينفع الفعل عنهما المستيف المطلق المشابهة قوله مطلقا  
 به ان الاسم ينفع بالسبب بانهما كما انهما يمكن الجمع بينهما ههنا الشقة قوله  
 وبالجمع للجمع وكذا ينفع باحد السببين المخصوصين القام مقام السبب  
 وهما الجمع والثاني بالالف ووجه قيامهما مقام السبب انما بالجمع فلو كانت كرا  
 كالب وانا عيم او على وزن الجمع المكرر كساجد ومصابيح واما الثاني  
 بالالف فللوزن زيادتها بخلاف الموزن بالباء فان الموصلة في علوة العروض  
 والذوال وما فرغ غر بعد ادلتها المنع وبيان حكمها اراد تحقيق معنى الهبتا  
 ببيان شروطها ففان فما العدل انما يتغير بضعه بترك التزم  
 او بتغيير صيغة اراده بالتغير ههنا في التغييرات الصرفية المختلفة وغيرها  
 واما قال بترك التزم او بتغيير صيغة ولم يحذف بتغيير الصيغة لان العدل  
 عليها حقيقة في الرض على ضربين احدهما ما يكون بتغيير الصيغة كما في ثلث  
 ومثلث والثاني ما يكون بترك التزم شيء يقتضيه المحدث في اصل

وضعه كما في آخر فان عدله بترك ما التزم فيه احد مقتضيات الفعل التفضيل اعني  
 اللزم في والاضافة وحقوق ذلك في فعال فمحل من انية لاعداد ما روى خمسة  
 وفي آخر الجوع ايضا وفي جميع وفي سحر العود عند جماعة العدل المتأخرون واما  
 مقدر ولان العدل الحقيقي ما اذا نظر وجد في المحدث وفيما في المنع الصريح  
 على عدله حيث لو وجد نصرفا كان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا والتقدير  
 هو ان لا يوجد في القياس المذكور غير انه يسمع في كل واحد منهم منع اخر فيكون  
 فيه السبب واحد فيقدر فيه العدل لعمكان تقديره لئلا يخرج قاعدة لم يكتبه  
 ان ههنا لا يمنع الصفة العلوية فلو وجدناه منصرفا لم يحكم بغيره ثم ان تحقيق  
 العدل في مواضع من كل فعال ومفعول الكاشين في اسماء الاعداد في الواحد الى الابد  
 وذلك كاحاد وموحد وثنا ومثنى وثلاث ومثلث ورباع وخمس والاف  
 يقسرون عليها خامس ونحوه التساعي وتسعم والذو الذي يدل على العدل في هذا البناء  
 ان وضع هذه الكلمات للدلالة على تقسيم امر ذي اجزاء على عدد معين في المقسوم  
 عليه العدد لا يقع في التركيب كذكر كما في ثاني القوم واحدا واحدا واثنين اثنين  
 وذلك مطرد في غير العددي ايضا فخر ان الكتاب جزء من اربعة اوراق بلدا بلدا فاعلم  
 ان احاد مثلث في معنى واحد واحد فيكون معدولا عنه وكذا الكلام في البواقي  
 والسبب في هذا البناء ان ذكره سبب هو الوصف والباس يكون تلك الوصفية  
 عارضة ونها ليست بعارة بالنسبة الى صيغة المعدول فانه لا يستعمل الا في  
 وانما عرضها بالنسبة الى اصلها وهو اسم العدد ومنها اخرى وهي جمع اخرى تاتي اخر  
 وهو فعل التفضيل معناه في اصل اشتد تاخر تقول جاءني زيد وعل آخر اشد تاخرا  
 من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير المراد من اجل اخر في التركيب لكونه غير زيد  
 فلما خرج اخر من التفضيل المتعمل مجرد اخر لوازمه فعل التفضيل اعني في والاضافة



والام فيكون على هذا معدود بتركه لا التزام ومنها جمع واخواته من كنع ونبع وصبغ  
ومع جمع جمعاً وعلوم وقياس جمع فعلاً اسماً فعلاً في النكاح فعلاً في التصحيح  
كصيرى وصحراً وجمع معدول غير جماعي او جمعاً او اسماً والنسب المفعول في الوصف الاصل  
فانه وصف في اصل الوضع وان صار بالعلية اسماً ومنها سحر اذا كان معهوداً معيّن  
في قولك ابتعد بوجهه سحر فانه معهود غير منصرف على المشهور للعدل غير المنصرف باللام  
مع العلية فانه جعل على ما اوضحه اعني السحر العين والدليل على عدل سحر ان كل لفظ اطلق  
واريد به فرد معين من افراده فلا بد فيه من لوم العهد فيكون معهوداً غير ذي اللوم وقد  
بعضهم الى ان سحر اذا كان معهوداً يكون بنيتاً كاسم لتضمنه لوم التعريف ولعل هذا  
الحل في قولهم عند جماعته وكما فرغ غريبان العدل الخفيف شرع في هذا العدل التقديري  
فقال وقد رجع المنع في علمي على قول بالضم اجل حاجة كل ما كان من العلم  
على وزن فعل بضم الفاء كوز وزفر وزم فم فم غير منصرف فيقدر فيه العدل قطعاً للثلاث  
يخرج قاعدة فم فيقدر في غير مثله انه معدول غير عام وفي زفرانه معدول غير زافر  
فيكون تقدير العدل فيه لعل الحاجة وقد يكون تقدير العدل الحاجة كما في باب  
قطام في اخره يقيم واليه اشار بقوله وفي قطام احتاج عند بناءه الى  
العدل في تحصيل الشباهة وعند يمين معرب مع زال قد يقدر في العدل  
بالسببية يعني ان فعال بغيره علم اللوث اذ ابنه كما هو لغة اهل الجاهلية  
الى تقدير العدل فيحصل بذلك سبب بناءه وهو مشابهة باب زال ويشاء في الكلام  
فيه مفصلاً ان شاء الله تعالى واما بنو تميم فانهم يقولون فعال هذا معرب غير منصرف  
بخلاف ما ذكره الاخضار ووبار فيه سبب المنع الثاني في العلية ومع ذلك بعض  
الحق يقدر في العدل بنهية ما في الآراء لقصد الاطراف في قوله قد يقدر فيه  
اشعار بان هذا التقدير اخذ بنهية تميم انما هو على رأي بعض الحاشية كما ينبغي ما في هذا

التقدير

التقدير من السببية وينحصر التعريف في العلية وقيل في تقدير ال والاضافة  
يعني ان التعريف العبر في منع الصف من غير العلية كبر وكسامة وذلك لان المضرات  
والهت لا يدخلها في غير المنصرف وذلك لانه لا ياتي في ما منع الصف ومنهم من  
اعتبر في منع الصف التعريف بتقدير اللوم وجعل تعريف سحر من التعريف بتقدير الاضافة  
وجعل تعريف سحر من سحر اجمع منه بتقدير اجمعهم فالتعريف المعبرة في منع الصف عند  
ثلاثة فان قلت كيف يعتبر تعريف اللوم والاضافة في منع الصف وقد تقرر ان غير المنصرف  
باللام والاضافة يصير منصرفاً هنا هذا فيما اذا كان اللوم والمضات الى المفعول واما  
اذا قدر كان المعرف بها في حكم العلم باعتبار افادة التعيين من غير ضم شيء اليه كقوله  
واما اذا قدر في الظاهر فتجده اعتباراً في المنع ووصف غير المعنوي بما في  
في اربع اوصاف نعمت السوء اعلم ان الوصف العبر في منع الصف هو الوصف المعنوي  
اعني ما يدل على ان باعتبار نسبة حدث اليه وهو طرد المشتقة فانه هو فرع الدال  
على الذات فقط والوصف اللفظي قد يكون وصفاً حقيقياً كما في هذا الرجل فان الرجل  
نعت لهذا وليس بوصف في المعنى وكذلك اربع في مرتب نسوة اربع ليس بوصف بالمعنى  
العبر منها فلا حاجة الى تقييد الوصف بلام صلي ليجوز ان يوصف التركيب المذكور ولا ياب  
بالنقل ان اربع وصفه فاسود ممنوع وخض حجة واهل المع الوصف في نحو حاتم  
لتقدير اربع الوصف بالعلية المراد بالنقل تحصيل اللفظ ببعض ما وضع له بحيث  
يصير اللفظ العام في بعض افراده اشهر بحيث لا يحتاج الى ذلك البعض في قرينة خلاف  
سائر افراده كما ان عباس في عبد الله وكالجم للثريا والبيت في العلية في الوصف  
ان الوصف العام بحسب الوضع المطلق على كل ما وجد فيه ما اخذ اشتقاقه كبره مستقلاً  
في بعض افراده بحيث لا يرايه عند الطلاق والزال البعض كاسود فانه غلبت عليه السوء  
بحيث لا يحتاج فيها الى قرينة بخلاف سائر السوء او تلك العلية لا يقدر في منع الصف



فاسود مختصا بالحيثية المنصرف كذا ان لم يكن وادهم للقيود واعلم ان الوصف لا يخرج بالظنية  
عن صفية الوصفية لكن يخرج بالعمومية وكذلك اذا جعل بالعلية علما فانه لا يخرج بهاء الوصفية  
على أي الحقيقين فيمكن ان يقصر في حاتم معنى الحتم فان احد لا ينكر المذهب في علم والذم في نحو  
قوله ولا فرق بين العلم وغيره في باب العلية الا ان الوصف بالعلية اخضع منه بالاسمية فان  
العلم غصبة لشخص واحد والاسمية لنوع واحد فان قلنا فعله هذا فلم يقصر لم الوصف  
في حاتم وقاسم حتى يتبع امثال ذلك للوصف والعلية قلنا لما كانت مرعاة معنى الوصف  
اذا جعل علما اذ غير مطرد لجاز ان يسمى باسود وادهم لا يكون في الحزم والسود اهل  
لمح الوصف المعبر في العلم بالكلية لان تميز ما اعتبر فيه الوصف عن غيره كانت امرا  
متعذرا فاجري الكل على الاصل وهو الوصف ولا وصف بالتحقيق في خواصيل  
فانهم الوصف لا يبدون يعني ان ما ذكرناه من العبرة بالوصفية في غير العلم انما  
هو ما خفي في الوصفية وانما ما يتوهم فيه انه موضوع للصفة او لا كما يتوهم في الخيل  
لطيران معناه الاصل ذو خيلون وكذا افعى للحيثية الشديدة السمي يتوهم كونه  
من فحوة السمي شديدا وكذا في اجدل للصقر يتوهم انه في الاصل وصف طائر ذي  
جدل وهو لا محكم فالقباب في ليس لا الصفر وما جاء من هذا القبيل ممنوعا  
كما قوله زرق وعلمى بلا موصو وشيخه فاطبارى فيها عليك باخيل في على الشذوذ  
لا يستغنى في القاعدة الكلية وبعده منقول يضطر فيه ان يوافق في النقل بالعلية  
ويشترط مع هذا ان يحسب اذا كان مما لم يزد عن ثلاثة يعني ان العبرة في كلام  
العرب لا بد وان يكون منقول عن العبرة او لا بثبوت العبرة في لغتهم ثم ان للعبرة المعبر  
في منع الصفر شرطين احدهما ان يكون النقل فيه موافقا في العلية يعني ان يكون في  
اول استعمال في العربية علما سواء كان علما في العبرة ايضا كما برأهم اوصافه اول نقله  
علما حيث لم يستعمل في العربية غير علم كقولون اجس القاري فانه لجيد لمسا الروم وانما

اشترط

اشترط استعمال العرب له اول مع العلية لان العبرة في العبرة يقتضي ان لا يتصرف فيه في كلام  
العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه فاذا صار في اول استعماله اياه علما وهو  
مناف للعلم والوصافة فامتنع عنها جاز ان يتبع ما يتبعها فيها اعني التنوين رعاية  
لحق العبرة في تتبع الكسر التنوين على ما هو العادة فيه وان لم يقع في اول استعماله  
علما كالحام قبل اللام والوصافة فيقبل التنوين ايضا مع طر فيضير الكلمة العربية  
فاذا سمي به بعد ذلك كان كما يسمى بالكلمة العربية وثانيها تحريك الوسط فيما اذا كان  
غير زائد على ثلثة احراف فان منشا منع الصفر في العبرة هو النقل على اللسان فحركة الوسط  
لشغله بتفوي العبرة في الاثر وفيما قدرناه من تقليل الشرط فهو اقرب الى الضبط فاما  
قالوا ان للعبرة شرطين احدهما العلية وثانيها احد لا يرين اما تحريك الوسط والزيادة  
على الثلثة قوله وبعده مبتدأ خبر منقول وحذف التنوين فيها انما جواز للصرف في  
كما في قوله وخاتم الطائي وهما الميثمين فداود ممنوع لنقل بناءه كذلك في قوله  
فرع على ما ذكره من شرط اطامرين احدهما ان داود ولما وهو ابو نوح وم غير منصرفين  
لوجود شرط العبرة فيها وهو العلية مع ما فيها من نقل البناء بالزيادة على الثلثة وحركة الوسط  
وشترط لا يصح للنقل منها لانه اسم قلعة فهو ممنوع مع عدم اعتبار العبرة فيه في منع الصرف  
فيه لا يقوم دليل على كون العبرة فيه معتبرا او كون حركه الوسط كالزيادة على الثلثة في حكم  
المنع وثانيها ان نوحا منصرف في حمالا تاثير للعبرة فيه لانه لغاية خفته صار كانه من جنس  
ولا يمكن النقل على سائرهم وللالف والنون اشتراط مجيئه في الكلام كمران على العلية  
وفي الوصف ان لا يفي فعله انت وايضا في قوله وفيه غرضان وكران  
واقفوا في منع من اخذوا بالعلية اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمساها لالف  
المدونة في الامتناع عن التاء ولقبول التاء يسقطان عن التأثير وان كان يشبهها  
بوجوه اخرى وهو كون كل منهما زيارتين زيدتا معا وكون الزيادة في اصلها علامة



الفاء موافقه نحو سكران الخمر حركة وسكونا وكون الزايد الاول في الموضعين للتذكير  
 وفي الاخر الثاني ثمان الالف والنون اما في اسم او في صفة فان كانا في اسم فشرطها  
 العلمية كافي عمران على العين وكافي سبطا على اللام فيكون نحو سكران منصفا لانهما  
 العلمية يكون قابلا للتا فبطل مشابهة الالف الثانية وان كانا في الوصف فشرطها  
 ان يكون مؤنث مدحها بالتاء وحوالها بعد اتيان فعله وان كان فعله وقيل ان يكون مؤنث  
 مدحها بالالف المقصورة وهو المراد باتبان فعله ولاول اولي لان وجود فعل  
 ليس هو بذاته بل المقصود منه انتفاء فعله الذي هو المحل للتاثير في المنع  
 على اثرنا اليه بناء على ان وجود فعل يستلزم انتفاء فعله وعلى هذا فيكون نحو  
 ندمان منصفا قطعاً لما فيه وجود فعله وانتفاء فعله ويكون نحو سكران غير  
 منصفا قطعاً لما فيه انتفاء فعله ووجود فعله ويقع الاختلاف في غير من  
 في قولك الله من ريم فهو على الصحيح غير منصفا لما فيه انتفاء التاء في غير الصحيح  
 منصفا لما فيه انتفاء فعله ولا بأس ان رمت اختصاراً فكن في بشر انتفا  
 التاء في كل حالة اشار بهذا البيت القاعلة اخبرنا ذكره وهو ان شرط الالف  
 والنون في حالتين هي الوصفية امر واحد وهو انتفاء تاء الثانية فيمنع نحو  
 عمران وسكون لان انتفاء التاء وينصرف نحو سكران من الهم ونحو ندمان من الوصف  
 لقبول التاء فيكون شرط التاثير في الكلام ايضا عدم قبول التاء والعالية التي اعتبرها  
 امر مسلول لذلك الشرط فان العلم لا يقبل التا لكونه لا علم لا تغيب وغير العلم اما اسم جنس  
 او مصدر وكلها يقبلون التاء اما الثانية كما في سر حانة واما للوحدة كما في ذن بانه  
 لو رادة المرء والذي يدل على ان الشرط بالوصف بالوصف مستلزم انتفاء التاء هو ان الالف  
 والنون انما يمتنعان القصر للمساهمة الالف المدح كافر والمساهمة المذكورة انما  
 يتم لعدم قبول التاء وحسن اية المنع والصرف جواز لما ان في النون احتمالاً اوصافاً

يعني

يعني ان حسان ونحوه مما يحتمل ثبوت الزيادة والوصالة يجوز فيه المنع والقصر فان حسان  
 مثلاً يحتمل ان يكون فعلاً بزيادة النون فالحسن فيكون غير منصفا وان يكون فعلاً  
 من الحسن فيكون منصفاً ولا بد في التركيب من غير نسبة **مضمين** معنى الحرف في قوله  
 هذا بعلبك وصرفه بجزئته ساقه بالاضافة يعني يشترط في التركيب المعبر عنه  
 القصر وهو ما لا يكون نسبة اسنادية او اضافية ولا يتضمن معنى الحرف العالي كما في  
 بعلبك ومعدى كرب وذلك لان التركيب هذا عن التركيب المزجج يكون بدون العلمية في  
 معرض الانتفاك واما مع العلمية فلا لان العلمية تجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة  
 فينبغي ان لا يكون بمنزلة الوسط ويعبر عن الثانية بالصفة والفتحة نحو هذا بعلبك  
 ورايت بعلبك واقمت بعلبك وانما لم يكن سائر التركيب معتبراً في منع القصر  
 لان التركيب لا يتضمن التركيب بالنسبة لا يصير بالعلمية كلمة واحدة هذا ومنهم من  
 يرى ان التركيب في نحو بعلبك بالاضافة فيكون الجزء الاول منه والجزء فيقول هذا  
 بعلبك برفع الاول وكسر الثاني وينبع وزن الفعل عند اختصاصه به **وتقولون** ان  
 بالضرورة فشر منقول من الفعل مانع كشر منقول من العجز كذا كل ما صدر به بالضرورة  
 قبول التاء وهو كشر فاحد ممنوع وبصرفه بعل بعل قبول التاء في وصف ناقصة  
 شرط وزن الفعل احد المعربين الاول ان يخفف الفعل بذلك الوزن وذلك نحو فعل وفعل  
 مشددين وسقط فعل ونحوها فان هذه لا وزن لا يتفق مجزئتها في الهم المنقول  
 عن الفعل كشر لفر او منقول عن العجز كشر لبيت المقدس الثاني ان يكون ذلك الوزن مشتركاً  
 بين الهم والفعل ويكون مزيداً في اوله زوايد اول المضارع اعني النون والتا والياء  
 والهمزة بشرط عدم قبول التاء التي هي خواص الهم وذلك كثيرة الكلام بالنسبة الى الاول لعدم  
 توقفه على النقل وذلك كاحد علما او محرراً او صفاً او غير جيبه عدم قبول التا نحو امل وعمل  
 فانها ينصرفان لقبول التاء تقول امرأة ارسلت رسلها وناقته بعله اي كثيرة العمل

يقتر



فقد ثبتت وقوله مانع ضربه ومنقول حاله الضمير المستتر في مانع ومنه جاز الحاله المستند  
جعله مانعاً مشتملاً ولا شرط في الثاني بالالف مطلقاً ولا بد في الثاني من علمية الثاني  
يكون بالالف تارة وهو في الثاني شرط مقصود كانت كجبل او مدورة كحراء وذلك  
لزمها وصفاً كما لا يكون بالتاء تارة وهو شرط بالعلمية والدليل على اشتراط العلمية  
فيه ان عرقاً لا يمنع من الضم مع ما فيه الوصفية العترة ووجه اشتراط العلمية  
هو ان التاء تصير بالعلمية لزمه غير منقلة كما في عائشة رضي الله عنها فتور في منع الضم  
لعمل الزوم وفي غير العلم تكون في موضع الزوال فلا تؤثر بشرط جواز المنع في العلم يسمى  
به من اجل قوة قوة التانيث الغنوي قدر بيانه وهو انما يؤثر في المنع بشرط العلمية كما في  
هند ومصر ووجه اشتراط العلمية في هوانة اقل قوة فيه التاء الظاهرة واذ كان  
الوقوع شرطاً بالعلمية دون ما هو اقل قوة منه لزمه قلة القوة على الوقوع وهذا  
هو شرط وجوب المنع فان هند ومصر لولا التانيث منعه بل يجوز والبيان شرط  
وجوب المنع انما بقوله وشرط وجوب المنع احرف المضال من حركات عين وازدياد  
فزينب لم يصرف كذا ما والسفر وهذا يجوز الضم فيه لطفة يعني ان المؤنث الغنوي  
فيه المنع اذا كان فيه مع العلمية احرفاً من ثلثة اما الزيادة على الثلثة كما في زينب ذلك  
لان الحرف الرابع يقوم مقام التاء بدليل انهم يصغرون عقيباً على عقيب مع غير التاء  
مع التصغير بزيادة التاء المقدرة في نحو فعل وقدر واما حركات الاوسط كما في سفر فان حركات  
الوسط لما فيه النقل نازلة من رابع واما الجيم كما في ماء وجور لقلعتين في  
الجم فان فيها التانيث والعلمية والجيم فلا في الجيم فيها وان لم يكن سبباً مؤخره  
لقد شرطها الا انها يقوى التانيث فيندفع فيها معارضته لطفة لحد التبيين  
واما نحو هند فبقوة جواز المنع لولا جيب المنع لغاية المنع لطفة التانيث في الدليل على جواز  
المنع والصرف في المؤنث الذي في غاية لطفة قوله لا تتلفع بفضل ميزر صاعداً ولم

وعند

وعند في العلب لا تتلفع اي لا تتلفع والعلب جمع علمية وهي الكثيرية اهل البادية يريد  
انها ليست بيد وية بل ضرورة مترفة تلبس باللبسة الثينة وتشير في الوان الرهية  
فان جعل اسما للذكر لم يكن له المنع الزايد اعترافاً به ان كل ما ذكرناه من شرط جواز  
المنع مرة وشرط آخر التانيث باحد الامور الثلاثة مرة اخرى انما هو فيما اذا سمي بالمؤنث الغنوي  
مؤنث واما اذا سمي بمذكر لم يكن فيه التفصيل المذكور من جواز المنع تارة ووجوبه اخرى  
بل يشترط في نفس تانيث الزيادة على الثلثة لا غير ولا عبرة فيه بحركة الاوسط وبالجملة فانه اذا سمي  
به رجل لم يمنع وكذلك قدم اذا سمي به رجل لبيان التذكير في الوضع الثاني مع ضعف  
ثانيته في الوضع الاول لفقد الحرف التانيث اسد التاء وكذا الكلام في سفر يعني واما  
عقب اذا سمي بمذكر لم ينصرف لوجوب الحرف القاييم مقام التاء ولا بد من التانيث في اسم قبيلة  
لتاويله بالحي او بالقبيلة فيصرف بعضه الثقيف وبعضه كخند ممنوع عن الصرف فانه  
وتحتمل جاز فيه كلاهما وان تصرف اسناده باله فوته اعلم ان اسما القبائل يجب  
المنع والصرف على ثلثة احزاب احدها المتعين صرفه والثاني المتعين منعه والثالث  
جائز المنع والصرف ويعرف كل ذلك بالسمع ثم يؤول بحسب ما وافق ما سمع منهم التذكير  
والثانيث وذلك ان التانيث في اسما القبائل يجب التاويل غير لازم فانه قد يؤول  
اسم القبيلة بالحي فيكون مذكراً وقد يؤول بالقبيلة فيكون مؤنثاً وقد يؤول بهذا  
مرة وبذلك اخرى فيحتمل ما في ثلثة تعين الصرف التاويل بالحي حيث تعين المنع فالتاويل  
بالعلمية وذلك كما في حد وثقيف مصر وفين وكافي سدوس وضد في منوعين وحيث  
جاز الامر ان في التاويلين كافي ثلثة فانه يجوز فيه الصرف والمنع فتاويل بالحي  
تارة وبالقبيلة اخرى وهذا الجوز واقع فيه وان كان ثانياً منصوباً على اسناد  
الفعل اليه كافي قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بالنخوين فان الصرف باحد التاويلين واثبات  
تاء التانيث في المسند بلا اخرى ولو منع عز ذلك لان كلامه في حكم برأسه وشرط



وشرائطها في الجمع فقد نظيره في الجمع بالعلمية سر اويل فاش المنع قيل معز  
 مقيس على كماله العربية وقيل منعها بجمع مقدر وقيل فقد المثل في الجمع  
 في جواز صرف اويل ومنعه فوجه الصرف ظاهر واما المنع وهو الفاسل السابع  
 فاختلافه في فقه سبويه انه اسم مفرد اجمع عرب فاشبهه بالعلمية العربية بالانصراف  
 قطعاً نحو قناديل فيقاس عليه ومنع عن الصرف وعند البرز في ممنوع للجمعية المقدرة  
 للاحتياج اليها فانه وجب منصرفه في كلامهم فقد راجع سر والة وهو قطع من الخرقه  
 واما ما اعتبر في المنع عدم الظهور في الاحاد جعل سبب المنع في سر اويل فقد المثل في الجمع  
 والجمعية وان كانت عجمية جنسية الا انها اعتبرت في هذا الوزن خاصة لحرار المنع في جميع  
 ما على الوزن ونحو جوار حيث يحذف ياؤه يرجح فيه المنع عند الايمه اعلان نحو  
 جوار اعني المنقوص من هذا الوزن عند حذف الياء عنه اعني في حاله الرفع والركض  
 في الحركة والتنوين والتفق على تحذف من التنوين حالة النصب ثم انهم اختلفوا في حكمه حاله الرفع  
 والجزم ذهب الزجاء الى انه منصرف وجعل تنوينه للصفى وذلك لان الاعدل مقدم على  
 منع الصفى لانه احوال الكلمة قبل التركيب فمع الصفى فانه احوالها التركيبية فاذا  
 اعلت نحو جوار قبل ان يعبر فيه منع الصفى لم يبق فيه سبب المنع لنقصا وزن الجمع بالحذف  
 وذهب اكثر من وهو المرجح الى انه غير منصرف بناء على ان الحذف في حكم الثابت واولوا  
 التنوين بانه عوض عن الياء المحذوف وذلك ان اصله كان جوارى بضم الياء فحذفت الضمة  
 للتخفيف ثم حذفت الياء لاستيفاء هم الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب  
 فوضوا التنوين في الياء لقطع الطمع عن رجوعه فصار جوار واما في غير ما سبب المنع الصف  
 وبيان احكامه شرع في بيان مواضع صرفه لا ينصرف في سبب المانعة المذكورة بشر  
 فقال وينصرف المنوع فيما اذا دعت ضرورة شعرا وتناسب فقره جاءت قوار  
 وجعل تناسب اعد ذكره ان لاجل ضرورة انهم المانع عن الصرف باي سبب

مبتدا

وشرائطها في الجمع فقد نظيره في الجمع بالعلمية سر اويل فاش المنع قيل معز  
 مقيس على كماله العربية وقيل منعها بجمع مقدر وقيل فقد المثل في الجمع  
 في جواز صرف اويل ومنعه فوجه الصرف ظاهر واما المنع وهو الفاسل السابع  
 فاختلافه في فقه سبويه انه اسم مفرد اجمع عرب فاشبهه بالعلمية العربية بالانصراف  
 قطعاً نحو قناديل فيقاس عليه ومنع عن الصرف وعند البرز في ممنوع للجمعية المقدرة  
 للاحتياج اليها فانه وجب منصرفه في كلامهم فقد راجع سر والة وهو قطع من الخرقه  
 واما ما اعتبر في المنع عدم الظهور في الاحاد جعل سبب المنع في سر اويل فقد المثل في الجمع  
 والجمعية وان كانت عجمية جنسية الا انها اعتبرت في هذا الوزن خاصة لحرار المنع في جميع  
 ما على الوزن ونحو جوار حيث يحذف ياؤه يرجح فيه المنع عند الايمه اعلان نحو  
 جوار اعني المنقوص من هذا الوزن عند حذف الياء عنه اعني في حاله الرفع والركض  
 في الحركة والتنوين والتفق على تحذف من التنوين حالة النصب ثم انهم اختلفوا في حكمه حاله الرفع  
 والجزم ذهب الزجاء الى انه منصرف وجعل تنوينه للصفى وذلك لان الاعدل مقدم على  
 منع الصفى لانه احوال الكلمة قبل التركيب فمع الصفى فانه احوالها التركيبية فاذا  
 اعلت نحو جوار قبل ان يعبر فيه منع الصفى لم يبق فيه سبب المنع لنقصا وزن الجمع بالحذف  
 وذهب اكثر من وهو المرجح الى انه غير منصرف بناء على ان الحذف في حكم الثابت واولوا  
 التنوين بانه عوض عن الياء المحذوف وذلك ان اصله كان جوارى بضم الياء فحذفت الضمة  
 للتخفيف ثم حذفت الياء لاستيفاء هم الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب  
 فوضوا التنوين في الياء لقطع الطمع عن رجوعه فصار جوار واما في غير ما سبب المنع الصف  
 وبيان احكامه شرع في بيان مواضع صرفه لا ينصرف في سبب المانعة المذكورة بشر  
 فقال وينصرف المنوع فيما اذا دعت ضرورة شعرا وتناسب فقره جاءت قوار  
 وجعل تناسب اعد ذكره ان لاجل ضرورة انهم المانع عن الصرف باي سبب

نظرا

في اويل  
 العلم



لضرورة الشعر فتناهي في قراءة الكلام اما ضرورة الشعر فكما في قوله اعد ذكر غمان لنا ان  
 ذكر هو المسند ما كثرته بنضوع واما رعاية تناسب الفقرات فكما في قوله تعالى قوارير  
 قوارير وبعربية ذلك ما اذا جاز غير المنصرف اسما منصرفا فنون لتناسبها كقوارير  
 والقوله قوارير لغار برا وسلاسله قوله تعالى سلاسله واغلاله **وهجوف**  
 بالتكثير ما كان **منع** بشرطية الترتيب والسببية يعني ان كل ما كان المنع فيه  
 بالتعريف في جهة السببية والشرطية ينصرف بالتكثير لزال العلية لما بينهما من النضج  
 وزوال السبب الاخر لكونه مشروطا بالعلية وخرج عن هذه الضابطات ما لا يوجد فيه  
 العلية اعني الوصف فلا ينصرف نحو امر بالتكثير وكذا ما يوجد فيه العلية غير مؤثرة اعني  
 الجمع الاقصى والمؤنث بالالف فلا ينصرف نحو مساجد وحرار عليلين بالتكثير وكذا ما  
 يكون العلية فيه سببا فقط اعني العدل ووزن الفعل فان لم يجز اجزاءها مع العلية  
 في اسم فاذا انكر ان ينصرف للتسبين وان كان معها احدهما انصرف كما في عمرو واحدا ونطقته  
 القاعدة على اذا اجامعت العلية الثانية بالبناء او اليجمة او التركيب او الالف والنون الزايد  
 في الوسم او اثنين منها او اكثر فان كل هذه يزول تأثير وزوال العلية فتقولون بطلان السمعيل  
 مصروفين وكذا البواقي وزعم ابن الحاجب ان العلية لا يكون معها العدل ووزن الفعل  
 الواحد فاجعل كل ما فيه العلية مؤثرة ولو بالسببية فقط منفردا بالنكروية وانما يجوز  
 اجتماعها كما في اصمت بكبريت على المطكان ففرا اصاله اصمت بضمين ففيه العدل ووزن  
 الفعل وانما يسمى ذلك المكان باصمت لما فيه من اشتداد خوف المارين فيه كثر في مخاطبة  
 بعضهم بعضا بذلك اللفظ ولما كان على امره في المنع بسبب العلية وكان في صفة بالتكثير  
 خلافا لم الجحيف وقال وخراف في وصف يسمى به فذلك يعترف بالتكثير عند جماعه  
 الوصف اذا سمي به كما حرر وكسكون فالحق ان وصفية لا تزول بالعلية كون تسقط  
 عز رتبة الاعتبار لعدم الماد قصد ما كثر ثم اذا انكر فيسببه بغير تلك الباقية مع

الوصفية

العلية

العلية لزال ما يمنع اعتبارها ولا يخش ليعبر هلالا بالنكثير لرجوع مثل ذلك  
 العلم الى وصفية فان معنى رب امر بشخص سمي بهذا اللفظ سواء كان اسودا واحمر  
 لرب شخصه وصفية لخرمة فاذا لم يجد الوصف تحقيقا لم يقصر في منع القصر **ويجوز**  
 معدول وجمع تصغيرا كذلك وزن الفعل بزيادة يعني ان المنع عن الصرف  
 بالعدل ينصرف بالتصغير مطلقا كما في قوله يخرج بالتصغير عن الصيغة الحاصلة بالعدل  
 فيزول عنه وكذلك المنوع بالجمع الاقصى لوجوب رده بالتصغير الى المفرد كما في سجد و  
 مصبح واما وزن الفعل فالوزن المحقق به ينصرف بالتصغير لا يخرج بذلك عن ان يكون  
 وزنا مختصا به واما الوزن الذي يكون بزيادة الطرف في الاول فلا يعطل عمل بالتصغير لكون  
 المقترية الزيادة المذكورة وهي غير المثل بالتصغير **ومجموعه يخرج بالكسر مطلقا**  
**اذا استعملت باللام او بالواضحة** يعني جميع باب غير المنصرف يخرج بالكسر مطلقا عن ان  
 تقيده بالضرورة اذا كان مستعملا باللام والواضحة كما في مرتب بلام وواحد  
 وذلك لان اللوم والواضحة لكونها من خواص الاسم بتقوى بها الاسم فيفوز بما منع عنه  
 المشابهة المذكورة هذا ولما ذكرنا اصناف الاسم سلبنا عليه بيان فوائد الفن ان ارد  
 الشروع فيما هو المقصود منه بلا صالة وهو معرفة الاعراب والبناء **فصل في الاسم**  
**الاول معرب والآخر مبني** لاجل الشباهة الاعراب في اللفظ لا في المعنى والمعرّب يظهر فيه  
 اي محل اظهار المعنى والبناء ما خولف البناء الذي يقصده القرار وعدم التغير و  
 الاسم ينقسم الى المعرب والمبني كما ان الفعل ينقسم الى ما لا يصلح في الاسم ان يكون معربا  
 والبناء فيه بالمشابهة فهو اما ان يكون متمكنا في جهة غير مشابه لما يكون مبني بالبناء  
 الاصل وهو معرب واما ان يكون غير متمكنا لاجل مشابهة المبنى لاصلي بناء وهو المبني والمنا  
 مفصلة ان شاء الله تعالى ويكره كل اسم معان ثلثة فمن حقه يميزها بعلامته  
 هذا بناء على وضع الاعراب في الاسماء وتقريره ان كل اسم معربا كان او مبنيّا يطر على معناه

الموجبة للبناء وتجوز في باب  
 المبنيات



عند التركيب معان ثلثة اعني كونه عنده وكونه فضله وكونه مضافا اليه فيلزم تلك المعاني  
على سبيل التعاقب فيحتاج في تميز تلك المعاني بعضها عن بعضها الى علامات اعرابية وذلك  
كما في زيد في قولنا ما احسن زيد وما احسن زيد وما احسن زيد يوجب الاربعة الثلثة  
في زيد ولما قال من حقلون هذا التمييز غير لازم فانه يترك في البيت على خلاف الأصل  
فيختلف الحرف او غير اجابا صريحا وبالتقدير من اجل حاجة بعضه ان عروضا  
للمختلفة على السبيل في التركيب اقضى لاختلاف الهمم العربية لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعضها  
فالاسم قبل التركيب من على السكون قابل للعراب والمعاثلثة يقتضي اختلاف اخره اي اخر  
جاءه السكون اما الى الرفع او الى النصب او الى الجر بحسب مقتضاها فيختلف اجابا  
والاصل في هذا الاختلاف ان يكون بحسب اللفظ لكون التمييز غائبا في وضعه وقد يقد  
على ظهور اللفظ الحاجة تدعو الى ذلك كما في والاعراب هذا الاختلاف وقيل ما  
بـ الاختلاف اختيارا للحاجية لاختلافها فيما هو المراد من الاعراب غير معناه اللغوي  
فانه غير معتبر هنا فذهب اكثر المتقدمين الى ان يفتقر الاختلاف الى الكثرة والارادة لاختلاف  
المراد عن ابيهم انتقاله السكون الى الرفع تارة والى النصب تارة والى الجر تارة واعراب هو  
الانتقال من الثلث والرفع والنصب والجر انواعه وفيه شئ الى ان الحركات والحروف  
التي بها اختلاف الرفع واختار ابن الحاجب الكافية وتام الكلام فيه مذكور في الشرح  
وانواع رفع ونصب وجر المؤثر بحرف المد وبعض مد انواع الاعراب في الهمم رفع  
ونصب وجر وجميعها مؤثر بحرف المد اعني الواو والالف والباء وبعض المد اي بعض  
حرف المد اعني الضمة والفتحة والكسرة فان الحركات الثلث ابعاض حروف المد فمضمون  
هو لا تيان بعد بل فضل بعض الواو وفتح لا تيان بعد بشئ من الالف وكسرة لا تيان  
بشئ من الباء الا ان الشئ هذه الحركات حروف مد فمنها يكون الرفع اية عدم  
فكان منها النصب اية فضلية ومنها يكون الجر للفضلة التي بتوسط حروف الجر للاحصاء

قال في الرضي جعل الرفع الذي هو فوق الحركات للفضلة للمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والمفعول  
وجعل النصب الذي هو تحت الحركات للفضلة لكونها اضعف من المد ثم اريد ان يميز بعد  
اخرى ما هو فضلة بواسطة حرف الجر وليكن بقية الحركات غير الكسرة فميزه مع كونه منفردا  
الحركة فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى متضمنا الى المعنيين المذكورين  
علامة للجزء هذا كلامه ويرد على ما ذكره في الامور الاول نحو زيد في رة زيد فانه يجوز  
وليس بفضلة لانه قائم مقام الفاعل والتا عروفي نحو زيد ضارب عروفا لانه ليس بواسطة  
الحرف اصلا والثالث الوجه في نحو زيد حسن الوجه فانه ليس بفضله ولا فيه توسط حرف  
الجر فلا يستقيم فيها ما ذكره ولذلك اضرب الناطم عا ذكر بقوله بل للاضافة الى الجر لكون  
علامة لغيره الاضافة وهي معنى ثالث مستقل جامع كون الشئ عدة وكونه فضله ويدخل  
فيه ما يكون بواسطة الحرف لفظا كما في مرت زيد وعلوم لزيد او تقدير كما في علوم زيد  
او بدلا بواسطة الحرف كما في زيد ضارب عروفا وهذا وان النصب مع تقرر  
انه علم للفضلة يدخل المبتدأ والجزء واحدما الصيرون هما واحدما في صوت الفضلة بـ  
ما يؤثر في معنى عليه كان وظن وان واخواتها وما ولا بمعنى ليس وله التبريد على ما في  
في ابوابها وما قامت تلك المعاني عامل وتلك المعاني بالقول قامت المادة  
بالقول هي المادة فانهم يستعملون العامل فاعلا والعول قابلا والوعرا اثر والعامل  
على ما ذكره ما يحصل المعاني الثلثة المذكورة اعني كون الهمم عدة وكونه فضلة وكونه  
مضافا اليه وتلك المعاني يكون قائمة بالعمود فان العول توجد في تلك العمود  
واجبا لها في الحقيقة الى التكامل لان النخاة نسبه الى تلك الفاظ لكونها اوت للوجاهة  
وللاسم اضاف فالاعراب وارد على كل صنف بالخصوص بصور اعلم ان  
تسامي رفع ونصب وجر وكان الاصل ان يكون لها صوت ثلث يظهر بان تلك الانواع  
في الكلام الا ان الكلمة العربية لتفاوت احوال واخر اختلفت في قول صور الاعراب فصار



منها ما يقتضي الحركة ومنها ما يقتضي الحركة الحروف فمنها ما يستوجب في الحركات ومنها  
 ما يستوفيها وكذا في الحروف في غير الاعراب بانواعها على اقسامها من تلك الاصناف  
 بل في صورته مخصوصة فالرفع ياتي بصور ثلثة الضمة واللف والواو والنصب يصور  
 اربع الفتحة والكسرة والالف والياء والجيم بصور ثلثة الكسرة والفتحة والياء ثم منها  
 ما يقتضي ظهور صوت الهمزة في الهمزة وفيه ومنها ما يقتضي تقديرها فصار للاعراب اصنافا  
 مختلفة باختلاف احوال الاسماء في قول الاعراب والى تفصيل اصناف الاسماء وتخصيص كل  
 منها بصفة من اصناف الاعراب اشار بقوله فمن ذلك اسم مفعول وكثير قد انصرف في الجبال  
 فرفعها بالنصب والنصب فيها بفتح وجزء الكل ياتي بكسرة يعني ان من الاصناف المذكورة  
 للاسم ما يستوي في الحركات الثلاثة يكون الرفع منه بالضمة والضمة بفتح وكون الجيم  
 بالكسرة كما هو الحال وهو شيان احدهما الاسم المفعول والثاني الجمع المكسر اكانا منصرا  
 كالقطة والجبال واراد بالرفع غير المشي والجمع وان كان مضافا الى كلاً والاسماء الستة  
 المضافة الى غير ما يستعمل فانها تختص باحد ذلك وبالكسرة قبل المضي سواد  
 كان جمع المذكور اجمع المؤنث واحترز بالانصراف من نحو احمد ومساجد فان كان ذلك  
 على خلاف هذا الاصل كما سيجي مبينا ما يقع في الضم فقه وفي حالته نصبت  
 يعني ان غير المنصرف في الاصناف المذكورة مفردا كان كاحد او مكسرا كساكن او  
 بالضم ونصب وجزء بالفتحة ووجه نقص الكسرة في رفعه في بابها فلزم جعل جزء تابعها  
 لنصبه وكما سجدات الرفع فيه بضم وفي حالته نصبت بفتح وكسرة اراد  
 بمثل مسددا صفا اخر فيهما وهو جمع المؤنث السالم كالمسجد والسجدة وكعرقا  
 مع امتناع عن الصرف وكذا الفتحة التي اسما للجمع لمشايرتها جمع المؤنث صوت و  
 والوجه في كون نصبه تابعا لجزء جري مجرى اصلا عنه جمع المذكور السالم كما سيجي  
 ابو اخوه فوه ذو عشرة كذا يكون حوما بالحروف الثلاثة وذلك شرط في اللفظ

وصيغة تكبير وصورة وحده يعني ان من اللفظ المذكورة ما يستوفي الحروف الثلاثة  
 فيعرب بالواو فعلا وبالالف مضيا وبالياء جزاء على ما يقتضيه الاطلاق لكونه هو  
 كما في الحركات وهو اسماء الستة المذكورة بشرط ثلثة الاول الوضاعة فانها حالة  
 الوفاء مستوفية للثلاث كما في جاني اب وربت اب او ربت باب الثاني كونها مكبرة  
 فانها حالة الضمير وفي الحركات ايضا جاني ابنيك وايت ابنيك ومررت بابنيك  
 الثالث كونها مفردة لانها حالة التثنية ليستوفي الحروف الثلاثة وجماله بل جمع يكون بالواو  
 كسائر الاسماء المثنيات والجمعة وسبب كون اعراب هذه الاسماء بالشروط المذكورة بالحرف  
 هو اخرها كانت مدح مجانسة لاحد الحركات الصالحة لان يقع اعرابها بالانفصال  
 الى مدح اخرى مجانسة لحركة اخرى فاجزى على الحركات اكتفاء بالطلب للغة تقول  
 جاني ابني وربت اباه ومررت بابيه وكذا جاني ابني زيد الى اخره وتقول جاني في صال  
 وربت زامال ومررت بذى مال باضافته الى اسم غير معروف باللام ولها حالة اختص  
 الى الحرف باللام فني في الكلام عليه ان شاء الله تعالى فتنه وما يحكيه كائنان رفعة  
 باللف وفيما دونها بالياء قامت من الاضاف المذكورة المشي واعراب واعراب ما يشابهه من نحو  
 اثنان واثنان بالالف حالة الرفع وبالياء حالة النصب والجزء والافرد بالذكر اثنان واحد  
 دخوله في التثنية على ما مر وانما الحقة في هذا الحكم لمشايرته له صورة ومعنى فكل كلمة كذا  
 ان اضيفت الى مضرب مطلقا في كتابة اعلان كذا وكلمة مفردان لفظا يدل على ذلك  
 جواز جمع ضمير المفرد اليها قال الله تعالى كلمتا الجنيتين انت كلمتا باقر الضمير  
 ثم ان كذا وكلمة اذا اضيفت الى مضرب كذا وكلمة ما حكمها حكم المشي في الاعراب  
 الى اضيفت الى مضرب في اللغة الشائعة فانها هي مثل عصا وجبل في الاحوال الثلاثة وانما  
 كناية فيعربونها اعراب المشي وان اضيفت الى مضرب والى ذلك اشار بقوله بل مطلقا  
 في كتابة ووجه جعل كل على المشي مع كونه مفردا للفظ كونه مشابها في المعنى وانما اشترط في



التحاق به اضافة الى المفعول لا يضاف الى المتعدي فباضافة الى المضارع ثبته  
 لشدة الاتصال بين الضمير وما اضيف اليه ولذلك لم يحذف على المضارع في قوله ما شا  
 الباعادة المضاف وكما مسلول الواو في حال رفعه وفيما عده الياء بالبدلية  
 ويلحقه امثال عشرون مطلقا ونحو الومال لوجمل الشبابة من الاوصاف المذكورة  
 جمع المذكر السالم وهو المار بمنزل مسلول وهو بالواو وفي حالة الرفع وبالياء البدلة  
 من الواو حالي الضمير والاضابط في جمع المذكر السالم ان يكون له مفعول محذوف واو  
 او ياء وفون ليدل على ان مع اكثر منه من جنسه فلذلك افرد بالذكر لفظ الواو وهو جمع ذو وفون  
 عشرون وثلاثون التسعين فانها غير داخلين في الحد المذكور وانما حمله على الاعراب مثلا  
 ذكرناه في كلا وثانين في باب المثنى وانما اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف دون  
 الحركات قد استوفينا الاحاد مع ان في اخرها ما يصلح ان يكون اعرابا محذوف المد وانما  
 يكون اعرابا هذا الاعراب المعين لان الالف كان قبل الاعراب علامة للتثنية وكذا الواو  
 للجمع فجعلنا بعينها علامة للرفع الذي هو سبق انواع الاعراب فلم يبق من حروف الدين ما  
 يقوم مقام الحركة الا الياء فقلبت الف المثنى وواو الجمع ياء وجعلت علامة للجمع فيها  
 لما نسبتها للكسرة ثم جعل الضمير فيها تابعا للجر دون الرفع لكونه مشابها للجر حيث انتهى في الفا  
 للفضلة وترك ما قبل الياء في المثنى على الحركة التي كان عليها في اول الوضع وقلبت فيما قبل  
 الياء في الجمع لا يستغنى الكسرة فان رفعها لتباسب بينهما حال سقوط نونيهما بالواو  
 فقالوا صار يازيد وصار يوازيد وصار يزي زيد وقدرته فيما تعذر لفظ  
 تحيل عصا مغري وفي وناقته ومنه ذاك وظلال كذا ساكنوا الشري  
 ونحو الى زيد بوجه الحكاية وقدرت في المنقوص ضمنا وكسرة وفي مسلول الواو  
 روم الحفنة اعلم ان تقدير الاعراب في بابين الاول ما تعذر التلخيص باعراب فقيد  
 فيه وذلك في اربعة مواضع احدها ما كان في اخر الالف سواء كان الفه اصلها كما في

العصا او ذائد الشانث كما في جبل او اللطاف كما في مغري وذلك لاستحالة جريان  
 الحركة على الالف مع بقا حوثر وثانيها الاسم المفرد المضاف الياء المتكلم وهو على ضربين  
 الاول ان يكون اخره مكسورا بكسرة لازمة كما في غلام ونافقة فيتعذر الاعراب فيه لاشتغال  
 حرف الاعراب منه بحركة لازمة واستناع احتمال الحرف الواحد كبتين مختلفتين او ثلثين  
 والثاني ان يكون ساكنا بالقوم كما في لفظ فيتعذر الاعراب فيه لوجوب كون حرف الاعراب  
 فيلسب الاغلام وثالثها اللفظ ذو مضاف الى المعرب باللام كما في جاني ز والمال ورايت  
 ذ المال ومررت بنى المال فانه يكون يتقد بر الحرف في احوال الثلث لسقوط حرف الاعراب  
 بالنقائ الساكنين وكذا الكلام في صالح القوم وساكنوا الشري فان حرف الاعراب  
 يتقد في امثال ذلك في حالة ورايعها المحكي في نحو من زيد والزيد فيتعذر الاعراب فيه  
 فمختلفا حرف الاعراب فيه بالحركة المحكية فيكون الاعراب يتقدرا وذلك فيما اذا قل في زيد  
 قائم مثلا ابتداء الكلام من زيد وقابم مسندا الى زيد فيتعذر الحرف في زيد في الصورين  
 الباب الثامن استغنى في علامة الاعراب وذلك شان احدهما ما استغنى في الضمة والكسرة  
 وهو طمس المنقوص اعني ما يكون حرفا عابيا قبل الكسرة وذلك لضطرب الياء ونقل الضمة  
 والكسرة فاما الفخمة فلحذفها نظريه وثانيها ما استغنى في الواو حالة رفعه وذلك  
 هو جمع المذكر السالم المضاف الياء المتكلم كما في جاني مسلول والاصل مسلول فلجر واجل القياس  
 الصري فاختفت صورة الواو فقالوا بالتقدير فيه ومنهم من نظر الى بدل الواو فجعل اعرابه  
 لفظيا واما نصبه وجره فبالياء اللفظي اتفاقا والله تعالى اعلم **المرفوعات**  
 ويرفع في التركيب ما هو عنده من ذلك المرفوع بالفاعلية ونفخ به المند الفعل وحده  
 اليه ومثبه الفعل ايضا وحده وقد سبق ان كلهم الواقع في التركيب انما يرفع اذا كان عنده  
 لا يتعقد الكلام اليه ومنه جملة العدة الفاعل وقد جرت العادة بتقديم على المند والمند  
 والمد بالفاعل المند اليه مضمون الفعل المصطلح او مضمون شبه الفعل المشتقات



وغير ما على كليات تفصيله ويكون كونه مضمون في الفعل وشبهه مسنداً بانفراد مع شئ  
 اخر اليه قوله مسند اليه يشمل الاسم صريحاً نحو ضرب زيد وتقديره كما في قولك اجمع ان قمت  
 ونحو تبين لكم كيف فعلنا بهم وكذلك الجملة المحكية بتاويل اللفظ نحو قيل يا ارض ابلعي  
 وانا قيد الفعل وشبهه بالوحدة لانها مسندان بانفراد هاتان وذلك كما في قام زيد  
 من اسناد القيام وحده الى زيد وكما في زيد قائم ابوه من نسبة القيام وحده الى الزيد وقد  
 يسندان مع شئ اخر كما في زيد قائم ابوه وزيد قائم ابوه من نسبة قيام الاب الى زيد  
 فاحترز بقيد الوحدة عن المسند اليه الفعل او شبهه مع شئ اخر مثل زيد في قولك زيد قائم  
 ابوه وزيد قائم ابوه فانه مبتدأ مسند خبر وما زيد في نحو زيد قام فقد ذهب  
 للجمهور الى انه ليس بفاعل بناء على ان المسند الى زيد هو القيام المسند الى الضمير دون  
 القيام وحده قياساً على نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا ولا تفاقم على تحقيق التاكيد  
 في مثل زيد قام بخلافه مثل قام زيد وليس ذلك التاكيد الا لتكرار المسمى فيكون  
 خارجاً عن التعريف بالقييد المذكور ويخرج عن تعريف الفاعل بقيد المسمى اليه المقادير  
 باسمها لعدم حملها اليها وانما فرع باب كان في غير خارج عن الفاعل لان حملها بحسب  
 اللفظ اليه وانما لا يتم الكلام به لان حملها بحسب المعنى الى مضمون الجملة كما سبق وذلك  
 جرت العادة به بتسميته باسم باب كان وكذلك مفعول ما لم يسم فاعله غير خارج عن الفاعل  
 لانه هو المسند اليه الفعل المحمّل بحسب الاحكام اللفظية وكذلك بحسب المعنى فان  
 مضمون ضرب في قولك ضرب زيد هو المضروبية وهو بحسب المعنى مسند الى زيد لا محالة  
 فزيد فاعل فانظر الى نسبة الفعل اليه نسبة اسنادية محصلة للكلام الصحيح السكون  
 عليه وان كان مفعولاً لغيره بالنظر الى كونه مفعولاً وما يقال فيه من حذف واقانة المفعول  
 مقامه فهو بيان طريقه العدول عن صيغة المعلوم الى صيغة المجهول لانه اخرج الكلام  
 اولاً على سلب ذكر الفاعل ثم تركه الفاعل وجعل المفعول نائباً عنه وهو ظاهر وقد

في الرضي ان جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخل في باب الفاعل مذهب الشيخ عبد الغافر وذكر  
 والتر نحري وذهب اخرون الى اخروجه عنه وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال في اصطلاح  
 النخاة فاعل اوله وليس له فاعل مفعولاً وتأخير عن فعله مختم وتقديره اصل على كل فعل  
 يجب تأخير الفاعل عن فعله حتى لو تقدم ذكر ما هو الفاعل بحسب المعنى على الفعل بقدرية ضمير له  
 يكون مسنداً الى ذلك الضمير معينا ومفسر المادد عليه الفعل على وجه العموم وهو الذي  
 التي يقوم بها الحدث فانك اذا اطلقت ضرب ففهم منه حدث منسوب الى ذات ما فاجتمع  
 الى ذكر ما يفسر تلك الذات فذكر الفاعل لذلك الغرض فوجب تأخير في الذكر عما يدل  
 عليها ضرورة وجوب تأخير الفاعل عن المفعول ولعين ما ذكرنا فان كان احتياج الفعل الى  
 الفاعل اشتد واقضاه آياه اقدم من اقتضائه لساير المفعولات فكان اصل في الافعال  
 ان يلى فعله ويتقدم على ساير مفعولاته المستتية فضلاً لتمام الكلام وبدونها وجوازه  
 السكون عنها فجاز على مولاه زيد وقيل يقال على مولاه زيد بفتح ياء يعني ان  
 الفاعل لما كان الاصل فيه التقديم على ساير مفعولات الفعل صريح ان يقال عصا مولاه زيد يكون  
 زيد مقدماً على مولاه المشتمل على ضمير رتبة يكون فاعله ويقال على مولاه زيد ان نصب  
 زيد الا بقوله لما فيه من الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وما ورد على وجه الاضمار قبل الذكر  
 في هذا البناء هو قوله اجزى بنوه ابا الفيلان عن كبر وحسن فعل كما جرى سنار اى  
 اجزى ابا الفيلان بنوه كما جرى الملك سنار حيث بنى لبياء لم يبن مثل احد فامر  
 بقتل النمل بينه مثل الغين شبهه جزاهم اياهم جزاء الملك سنار في كون الجزاء بالسوقها  
 في مقابلة عمل الخير وقدمته حتى اذا كان مضراً ومتصلاً بالفعل في كل حالة يعني ان الفاعل  
 مع ان الاصل فيه التقديم على الفضل قد يتأخر عنها كمن قد يعرض له ما يؤخر به عليها  
 فلا يتأخر عنها قطعاً فمن ذلك كونه مضراً متصلاً بالفعل فان المفعول يتأخر عنه  
 في بكل حال سواء كان اسماً ظاهراً كضربت زيداً او مضراً منفصلاً كما ضربت الواياك



او مضرا متصلا كضربتك وذلك لان تاخير الفاعل في الاحوال المذكورة يوجب ان يكون  
 المتصل منفصلا وهو غير جائز وانما جاز ضربتك لان الفاعل بالفاعل كاللا فصل  
 يكون الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزم الكلمة كما يشهد بذلك اسكان الحرف الذي  
 قبله **كذا حيث لا عراب يظهر فيهما** ولا يتميز واحد بقربية **يعني** ان مما يوجب  
 تقديم الفاعل فقد اعرأ الظاهر في الفاعل والمفعول معا وفقد ما يميز لحدتهما في  
 الاخر من القران اللفظية والمعنوية وانما اوجبوا التقديم في هذا المقام ليصير لزوم  
 التقديم فيه قرينة معينة للفاعل في تقديم الفاعل في غرض موسى عيسى عليه  
 ما فيه لا عراب اللفظي وقربية غير عراب اللفظية او معنوية نحو ضرب زيد عمر و ضرب  
 موسى زيد وضرب موسى العاقل عيسى وضربت موسى سعدا وكل الكثرة موسى  
 وقدمت مفعولا به **لا تصالة** على فاعل لم يتصل للضرورة **يعني** ان المفعول  
 مع ان الاصل فيه التأخير عن الفاعل قد بعض له ما يوجب تقديمه فلهذا كونه ضميرا متصلا  
 فانه يتقدم على الفاعل الذي لم يتصل بالفاعل كما في ضربك زيد وما ضربك الا انا ضرورة  
 كون الضمير المتصل بالفعل متصلا وانما قال لم يتصل لان الفاعل ايضا اذا كان متصلا  
 تقدم الفاعل على المفعول قطعا كما ترانفا **وفي مثل لم يكرم امير اعلامه**  
 للوضار قبل الذكر في غير حاجة **يعني** مما يوجب تقديم المفعول على الفاعل كون الفاعل  
 متصلا به ضمير المفعول كما في المثال المذكور فانه يجب تقديم المفعول به عند الاكثرين  
 كما هو ذلك للزوم لا سيما قبل الذكر لفظا واصلا في ضرورة على تقدير تاخير  
 وما بعد الا منها متأخر **كذا بعد معناها بحكم الضرورة** وما بعد العند  
 قوم يجوز ان **يقدم مع تقديم البقرة** اعلم انك اذا ذكرت قبل ارا جهته  
 معروضا لخاصة للعامل فيما بعد ما وجب ان يكون لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية  
 او غير ذلك في صور في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال

كما اذا قلت ما ضرب زيد عمر واضرابية زيد محصورة في عمرو اي زيد ليس ضارباً لعمر  
 الا لعمر واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروباً لعمر زيد ايضا وعلى  
 هذا قياس ما ضرب زيد العمر وكل واحد من الفاعل والمفعول اذا وقع بعد الواو معنا  
 وجب تأخير عن صاحبه يقول في المحصر في المفعول ما ضرب زيد العمر واما ما ضرب زيد عمر و  
 وفي المحصر في الفاعل ما ضرب عمر واما زيد واما ضرب عمر زيد ولا مجال للتقديم والتأخير في شئ منها  
 فانك اذا قدمت المفعول في ما ضرب زيد العمر وافاسا ان تقدمه من غير الحق ما ضرب عمر واما زيد  
 فيعكس المعنى ضرورة ان ما قبل الواو المحصور فيما بعده او مع الحق ما ضرب العمر ازيد و  
 هناك احتمالا ان احدهما ان لم يدان عمر ازيد مستثنان معا والمراد ما ضرب احد الا  
 العمر وازيد وعلى هذا يختلف المعنى ايضا لان مضروبية عمرو في ينصرف زيد من غير احتمال ان كان  
 في اصله لان المفهوم منه هو ان مضروبية عمرو منفي عن كل احد غير زيد كما ان ضاربية زيد  
 منفي عن كل احد غير عمرو على ان في استثنائين باداة واحدة بلا عطف خلقا فائاتي في بابه واكثر  
 على منعه والاحتمال الثاني ان يزيدان زيد في ما ضرب عمر وازيد مقدم معني وليس مستثنى وان المعنى  
 ما ضرب زيد العمر كما كان في اصله وعلى هذا لا يعكس المعنى ولا يلزم استثناء شين باداة  
 واحد الا ان اكثر الخاف منه هو ذلك وقالوا لا يعمل ما قبل الواو فيما بعد المستثنى بالواو ان يكون  
 المستثنى منه نحو ما جاء الازيد احدا وتابعا للمستثنى نحو ما جاء في الازيد الظريف وذلك لان  
 ما بعد الواو حيث المعنى جملة مستثناة غير الجملة الاولى لان قولك ما ضرب زيد العمر  
 بمعنى ما ضرب زيد احدا وضرب عمر فالاولى ترك تقديم الامر احتراز عن ايقاع المفعول  
 في الخبر البشيرة عن عامله وعمر فمقر البشيرة بعد تمامها وفيه خلل بين فان اللازم منه  
 اولوية تأخيرها لوجوب وما ذكرناه هو اعلى الجهور والكشاف جوز ما ضرب الامر  
 زيد بتقديم المقصود عليه بالامع الوان كان قليل الورد في كلامهم قال الشاعر  
 تزودت من لبلى بكليم ساعة فما زاد الضعف ما في كلامها بنصب الضعف ويدفع الكلام



هذا كله فيما كان واقعاً بعد الواو اما ما بعد في الاو فلا تقديم فيه اتفاقاً ضرورياً انفقوا  
 المغة في تقدير التقديم وفي الباب ذكر الفعل اصل كركما يشابه للوهتم  
 بعد ويجوز تجوزاً كالخطية بتقدير ان لم يتفق للقرينة الاصل في باب الفاعل  
 ان يكون فعلاً او ما يشابه الفعل مذكوراً بعد لفظاً لانه مستند والسند في التركيب  
 عمدة كالمستند اليه وقد يخالف الاصل في المرفوع بالفعل فيجوز فعله جواز القيام قرينة  
 كافي قوله الخطية فلا يثبت ذلك قول امرأة لبعها وكان رجلاً لا يخطئ النساء عند  
 لسوا خلفه بتقدير ان لم يتفق لك خطية من السوان فانما غير التية غير مقصورة فيما  
 يخطئ به السوان عند ازواجهن من الخدمة والنضع وحرف الشرطية قرينة حذف الفعل  
 ويعلم ان الاو في مثل هذا المقام مركبة ان لم يوجز العادة بتفسيرها بان لم  
 دون ان لا يكون ايبين لفظة التركيب وادخل فيميزها عن الاو الذي للاستثناء  
 وهذا المثال صريح في باب حذف الفعل واما التثنية مثل زيد لم يزل قائماً فقام فقبل  
 غير مستقيم لان الظاهر ان المرفوع هناك مبتداء بتقدير زيد قام لا فاعل بتقدير  
 قام زيد لان مراعاة مطابقة صورة الجواب للسؤال ثم عندهم فيقدرون جملة الجمية  
 يطابق السؤال وقد دل على ذلك التصريح بجملة التية قوله تعالى قل الله ينجيكم من  
 ينجيكم ويجزى فجماعاً عند ذكر المفسر كهل فلان جاني للنبية يعني يحذف الفعل  
 من الفاعل وجوباً اذا كان مع القرينة ما يفسر القدر كالمثال المذكور بتقدير ملاحاة  
 فلان وقرينة الحذف حرف التحضيض المختص بالفعل لفظاً او بتقدير او وجوب الحذف لوجود  
 المفسر للتقدير وكونه نائياً عنه وامتناع الجمع بين الناب والموضوع عنه وقد جازى  
 الفعل مع فاعله كما في نعم اذ قبل صل قام على الفاعل لا يحذف على انفراد ولكن قد  
 يحذف الفعل مع جواز كما اذا قلت نعم عند قول القتال صل قام فلان تقدير نعم قام  
 فلان وذلك لان نعم غير مفيد بنفسه او المرفوع منه هنا تصديق معنى كلامه فلا بد

من تقدير كلامه بعد والمقدر في جملة فعليه ليكون مطابقاً لما قيل هو في مقابلته  
 واضمان في الفعل والاسماء كما فيهما تجوز اضمار فضله بجوز اضمار الفاعل  
 في الفعل والاسماء المشابه لانه المشتق في الفعل يكون منفصلاً ومتصلاً بارزاً او  
 مستكناً نحو زيد ما قام الا هو وضربت زيد وضربت يستكن ابدأ وليس اللفظ الاو في  
 نحو ضاربان وضاربون بضمير ملها على امتا التشية والجمع غلظت في الفعل نحو  
 ضارباً وضاربوا وضاربان وضاربون واضرباً واضربوا ويجوز اضمار المفعول ايضا  
 فيما فيكون منفصلاً ومتصلاً بارزاً في الفعل نحو ما ضربت الابلك وضربت في الاو  
 نحو ما زيد ضارباً الابلك والضاربين وما كان فيه العاملون تنازعا  
 فاعمال فرد فيه قول الجماعة يعني ما تنازع فيه العاملون فضا عدفاً الذي ذهب  
 الجمهور ان العمل فيه واحد ويجوز الاعمال عاملين في محمول واحد نفساً واجتماع  
 المؤثرين التامين على اثر واحد وهو مجزى عن عوامل الخ مخرجي المؤثرات الحقيقية واللفظ  
 خلاف ذلك سيأتي بيانه واما قال عاملون دون فعلان لان المتنازعين  
 قد يكونان غير فعليين نحو زيد ضارب ومكرهما واما لا يقيّد المتنازع فيه بالظاهر  
 وبان يكون بعدهما كما في عبارة بعضهم لان التنازع يكون في المضر كما يكون في الظاهر  
 نحو ما ضربت وما اكرمت الابلك وايضا قد يكون التنازع في المقدور على العاملين  
 سواء كان اسماً ظاهراً نحو زيد اضربت واكرمت او مضمراً نحو اباك ضربت واكرمت  
 فان اعمل الثاني فيضم فاعل المقدم قبل الذكر من اجل حاجة وعند الكسائي  
 ان كتاب سقوطية والاضمار او حقه عند الامثلة اعلم ان العاملين في التنازع  
 على ضربين لانهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان اما ان يتفقا في التنازع  
 في الفاعلية فحسب نحو ضربته واكرمته زيد او في المفعولية فحسب نحو ضربت واكرمت  
 زيداً او في الفاعلية والمفعولية معاً نحو ضربت واكرمت زيداً او مختلفان على ضربين



لانه انما يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضرب زيد او بالعكس  
نحو ضربت واكرم مني زيد فاذا عمل الثاني على ما هو مختار البصريين فالقول انما يقتضيه  
الفاعل والمفعول فان اقتضى الفاعل فالبصريون يضرون فيه مطابقا للاسم الظاهر في  
الافراد والثنائية والجمع والتذكير والتانيث فقالوا ضربته واكرمته زيد وضرباني واكرمت  
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هنداً وضربتني في كل  
للمندوبين وضربتني واكرمت الهندات ويحتملون فيه الاضمار قبل الذكر حذف  
الفاعل مع قبح التكرار بذكره ظاهراً والكسائي تركب حذف الفاعل حذف افعال الاضمار  
قبل الذكر فيقول ضربته واكرمت زيداً والزيدين والزيدين وهنداً والمندوبين وهنداً  
بصوت الافراد في الكل وهذا ليس بضمي لان حذف الفاعل في قوله بالكسائية هو خلاف الأصل  
واما الاضمار قبل الذكر فقد ثبت في مثل ربه رجلاً قياساً واضمه الفراء منفصلاً  
يكون عقب الذكر في كل حالة وان وافق في رفع شئ فعند جواز افعال العاملين  
هذه الفراء على ما صح النقل عنه في صورة افعال الثاني مع اقتضا الاول الرفع هو ان يوتي  
بفاعل الاول ضميراً منفصلاً خبياً في ما خفي فيذكر بعد ذكر المتنازع فيه سواء كان  
موافقاً في اقتضا الرفع نحو ضرب واكرم زيد هو اول بوافقه نحو ضرب واكرمت زيداً هو  
واجاز في صوت الاتفاق في الرفع كونهما عاملين في المتنازع بالشك فقال ضرب واكرم  
زيد بان يكون زيد فاعلاً للمفعولين نظر الى ان العامل علامة مؤنثة ولا يجوز  
فاجتماع عاملين علامتين على شئ واحد كل ذلك للفراء الزم البصريين والكسائي على  
الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل هذا كما اذا كان العامل الاول مقتضياً للفاعل  
واما اذا كان مقتضياً للمفعول فحذف في الحذف والذكر ما اشار بقوله هو ومفعول  
استغنى عنه حذفه واظهرت واخرته عند حاجة يعنى اذا عملت المتنازعين  
الاول المفعول فالمتنوع ان كان مستغنى عنه حذفه ولم ينظر الى اضماعه قبل المفسر

الفضل تحذف في السعة فكيف عند الحاجة بقول ضربت واكرم مني زيد وان لم يكن مستغنى عنه  
بان يكون احد مفعولي باب حسبت اظهرته على قول الجمهور فقلت حسبته مطلقاً وحسبت زيداً  
مطلقاً تحذف في الاضمار قبل الذكر في الفضلة واضمته على قول ابى العباس  
متأخر عن المتنازع فيه مطابقاً للمفعول الاول دون المفعول الثاني اذا تعذر الجمع  
فقلت حسبته وحسبت زيداً مطلقاً اياه وحسبته وحسبت هنداً مطلقاً اياه  
وحسبته مطلقاً اياهما جواز المخالفة بين الضمير والمفعول اليه عند عدم التباس  
كاسيائي وعدم جواز المخالفة بين مفعولي باب حسبت قطعاً وانما كان احد مفعولي  
باب حسبت محتاجاً اليه ولا يخرج حذفه لان مضمون المفعولين فيهما المفعول الحقيقي لا يتم  
بذكر احدهما دون الاخر وانما وجبت الموافقة بين مفعولي باب حسبت لهما في الأصل  
مبتدأ وخبر كما يستحق في بابيه وذلك ما قد شاع في كلامهم وللتساقي الاعمال  
ايضاً بقوله اعلان اختيار افعال العامل الثاني مع تجوز افعال الاول وهو مذهب  
البصريين اولى باختيار افعال الاول مع تجوز افعال الثاني وهو مذهب الكوفيين ولان  
الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو اولى به ولان افعال الثاني هو الشائع في كلامهم  
وعليه التزيم قال الله تعالى اتوا نى افرغ عليه قطر اذ لو كان افعال الاول مكان الكلمة  
وارد على خلاف المختار اعني حذف المفعول في الثاني كما سنبين ان شاء الله تعالى  
في الحق الاضمار اذ ذلك مطلقاً وفاقاً وقد ياتي باسقاط فضلة يعنى اذا  
اعملت الاول في الثاني اضمراً المفعول مطلقاً سواء الفاعل والمفعول فيقال ضربت وضربت  
زيداً وضربت وضربتني والزيدين الى اخره مثله باضمار الفاعل في الثاني على قول الظاهر  
ويقال ضربته وضربت زيداً وضربتني وضربتني والزيدان بل خلاف الكسائي والفراء لانه  
ليس اضمراً قبل الذكر مطلقاً لكون المسارع فيه حكم المتقدم ذكر من جهة كونه مفعول  
للفعل الاول نعم المفعول يجوز فيه الحذف في علة نظر الى كونه فضلاً عن الحق في



مستقر وهو العامل في اذ وذا مبتدأ وخبر محذوف اي ذاك ثابت والجملة انضغاطا اليها  
 اذ والمشار اليه بذالك افعال الفعل السابق وقوله مطلقا نصب على المصدر تاويله اضرار  
 مطلقا والعامل فيه هو الاضرار في قوله الاتحق الاضرار والعامل في قوله وفاقا مقدر  
 تاويله وافقوا في ذلك وفاقا وقوله باسقاط فضلة متعلق بمقدر هو حال غير ضمير  
 يأتي اي قد يأتي الفعل الاتحق كائنا باسقاط الفضلة عنه. وان منع الاضرار والحدف  
على قولهم اظهرته للضرورة. يعني اذا كان المفعول احد مفعولي باب علت ولزوم اضرار  
 في الثاني مطابقا للمعنى المخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتشبه والجمع او  
 التذكير والتأنيث فيجب اظهاره نحو حسبه وحسبها منطلقين الزيدان منطلقا  
 باظهار منطلقين لانه يمنع حذفه وكذا اضرار اما حذفه فلما تر واما اضرار فلما  
 قالوا انه اذا اضر مفردا يطابق المعنى اليه وقيل حسبها اياه بخلاف المفعول  
 الاول وان اضر منه وقيل حسبها اياها بخلاف المعنى اليه وهو منطلقا وفيما ذكره  
 نظرا فان المطابقة بين الضمير والمعنى اليه غير واجبة اذا اضر البس كقوله تعالى فان كانت  
 واحدة وقبل ان كن نساء والضمير الاول قد يجوز نحو حسبه وحسبها اياها الزيدان  
 منطلقا ولما كان متمسك الكوفيين في اختيار افعال الاول قول امر القيس كفا في  
 ولا اطلب قليل من المال برفع قليل فانهم زعموا انه اختيار في افعال الثاني على افعال الاول واختار  
 ذلك مع نبأه شأنه في الفضلة غير ضرورة دليل على جحانه شرع في ابطال تمسكهم و  
قال واما الذي قال امر القيس شيئا. ولو انما اسمى له في معيشته كفا في ولا  
اطلب قليل من فلسه. قبل النزاع واختلاف القضية يعني ان كفا في ولا اطلب  
 ليسا بوجهين الى قليل لاجل فساد المعنى على تقدير توجيههما اليه فلا يصح التمسك به  
 وذلك لانه لو انتفى الجزل انتفاء الشرط فيكون السمع في معيشته منفيما ويكون  
 عدم طلب القليل من المال ايضا كونه في سياق الجزاء منفيما فيكون في المعنى مثبتا لكونه في

ولكنها

النفق اثباتا فيقول المعنى الى ان لا اسمى له في معيشته واطلب قليل من المال فيكون نافيما العين  
 ما اثبتته واذ اتين امتناع قوله اطلب اليه قليل فنقول المفعول المجرد المحذوف وذكره  
 في البيت الثاني ولكننا اسمى له مجرد مؤثر وقد يدرك المجرد المؤثر امثالي وارتدنا عن ما قد ينفق  
الى ثالث في قول بعض الامامة. بعض النفاة منعتنا من افعال الفاعلين المتعديين الى ثلثه فاعل  
 لعدم السماع وبعضهم جاز قياسا على المتعدي الى واحد واثنين فيقال اعلمني  
 واعلمته اياه زيد غير اقيام على افعال الاول واضرار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال  
 اعلمته ذلك للاختصار ويكون دلالة الى مضمون المفعولين فصل ونفي شبه الفعل كقوله  
للافعال معنى او جوف لنبية لما ذكر في تعريف الفاعل اسناد الفعل وشبهه بينه وبينها ان  
 شبه الفعل هو الموافق للفعل اما بحسب المعنى بان يقوم مقامه في التركيب واما بحسب الحروف  
 الاصلية فالاول هو اسم الفعل والثاني هو المصدر المشتق لكونها موافقة للفعل في الحروف  
 الاصلية الا ترى ان الضرب والضراب والمضروب مشتملة على جميع الحروف الاصلية الضرب  
 وكذا الاكرام والمكرم والمكرم مشتملة على الحروف الاصلية لكرم فالاول اسم الفعل فصل  
وينصب دون الفعل في قد دفع فلا ينصب المفعول المؤخر وقوى احيانا بآية مزينة  
 يعني ان القسم الاول من شبه الفعل وهو الموافق في المعنى هو اسم الفعل كقوله يعني بعد  
 وهو رافع للفاعل سواء كان لازما كقوله زيد او متعديا كقوله زيد وبستر الفاعل  
 في الثاني لازما لكونه بحسب الامر وينصب القسم ايضا على المفعولية ان كان متعديا كما لم يذكر  
 لكنه اضعف من الفعل في نصب المفعول فلا يتقدم منصوبه عليه ولا ضعفه في العمل جاز قوته  
 في النصب بالباء الزيد في بعض احوال نحو عليك به فيعمل بحرف عادت ايهما الى اللزوم الى  
 المفعول وثانيهما قسم ايضا مصدر وذات اشتقاق منه من كل ناعت  
 يعني ان القسم الثاني من شبه الفعل وهو الموافق في حروف البنية قسما احدهما المصدر  
 وهو المستعمل وحدها وثانيهما سائر ما اشتق من المصدر وما يكون ناعما لشي



اعني اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل فان كل من المصدر والصفة  
المشبهة منه يوافق الفعل في الحروف الأصلية لان المراد من الحروف الأصلية هو ما يكون  
ثابتا في جميع تصارييف الكلمة وخرج بقيد الناعت اسم المكان والزمان واسم الالة فانها  
لا تعمل عمل الفعل والضمير في منه المصدر بناء على ان الصفة مشاركة للفعل في اشتقاق  
من المصدر من غير وساطة كاذه اليه اكثر الخاء فصدرهم اصل التصارييف كلها  
وان كان فرع الفعل في العاملة الاصل في الاشتقاق هو المصدر كما تقرر في التصريف  
على الرأى الصحيح واصالة هذا بنا في فرع في العمل اذ لا فساد في كون الشيء اصلا وفرعا  
من جهتين مختلفين وانما كان المصدر فرعاً في العمل لان وضعه للحدث مطلقا فلا يكون  
مقتضيا لشيء من المعلوم بحسب الوضع وانما اقتضاه لها بالعقل بخلاف الفعل فان وضعه  
لحدث وذا ان يقوم هو بما فيكون بالوضع مقتضيا لذكر ما يفسر تلك الذات وهو  
الفاعل فينتج له باب الطلب بعد طلب ما يقوم به فيطلب الفضل اعني ما يقع عليه  
وما يقع له معه ومنه هنا تحقق عدم عمل اسمي المكان والزمان واسم الالة فانها  
غير دالة بالوضع على حدث ولا على ذات يقوم هو بما مقتضيا للفاعل ولا للمفعول فان اقتضا  
المفعول فرع اقتضا الفاعل فيمنع عن تقديم مادون ظرفه وعنه اجيبه فاصل عند فرقة  
يعني ان المصدر لضعفه في العمل وكونه فرعاً للفعل فيمنع عن تقديم معموله اليه الا ظرف  
فانه يجوز تقديمه لانه يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو قولك اللهم ارضقني من عدوك الحاجة واعين  
بما ذكرناه ذهب بعضهم الى انه يمنع عن ان يفصل بينه وبين معموله باجنية كما في نحو اعجني  
ضربك اليوم مسر زيدا على ان اسم ظرف اعجني فقولته تعجنت عليك القيسام كما كتبت  
على الذين من قبلكم اهكم تتقون ايا ما معدودات تقديم صوموا اياما معدودا  
وقال بعضهم وهو المختار يجوز الفصل فلحاجة الى التقديم في الية وما فيه اضرار ولو ذكرنا  
على الحتم والتقدير فيه بقلة اعلم ان الرفع بالمصدر غير واجب على الفعل فاذا لم

يجب الرفع لم يجب اليه نصب الاولى فيجوز له حاله بالكلمة بان لا يذكر له فاعل ولا مفعول  
لعدم اقتضائه شيئا منها كما مر ولا يضر فيه الفاعل كما يضر في الفعل والصفة وذلك  
لان المصداق انما نشأ من وجوب ذكر الفاعل مع وجوب تأخير عن رفعه والمصدر  
لا يجيبه الا تيان بالفاعل واختلاف في تقدير المصدر وذكر معموله فمنهم من منع ذلك  
مطلقا ومنهم من اجاز ذلك عند القرينة بقله ومن ذلك قوله ضعيف النكابة اعداءه  
بحال الفرار يراخي الرجل فان تقديره عند المبرد ضعيف النكابة نكابة اعداءه ويجمل  
في احوال حاله وغيرها ويلغى بتصغير بقصر الشبهة لا يشترط في اعمال المصدر  
ان يكون بمعنى الحال والمستقبل كما في اسم الفاعل وذلك لان المصدر دالة له على  
الزمان بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على الزمان كما اسلفنا في شرط في عمل الزمان  
الذي هو مدلول فعل يوازيه حركة وسكونا اعني المصانع قوله ويلغى بتصغير  
المصدر يطل على بالتصغير من التصغير لا اختصاصا به بل هو يقدح في المشابهة بالفعل  
وينقصها وليس الاعمال مع ذكر فعله كذلك مع تقديره عنه فرقة يعني لا يعمل  
المصدر وفعله مذكور معه وذلك بان يكون مفعولا مطلقا لانه لا يكون مؤولا  
بالفعل والخرق المصدرى فان كان فعله مقدرا نحو ضربا زيدا فغنى عن اخلو والمختار  
ان العمل للفعل المقدر واعمالهم باللام شذو وبعضهم نفاه ومنهم من يقول ببعضه  
يعني ان عمل المصدر مع اللزوم الذي للتعريف شاذ لا متناع تأويله بالفعل وان معه  
نعم يعمل في الظرف والمجاور لهما كما يقتضيان بريحة الفعل قال الله تعالى واصاني  
بالصلوة والركوة ما دمت حيا قال تعالى ارحب الله للمجرم بالسوء هذا ما عليه الجمهور  
والمبرد في اعماله مطلقا في محبة سبويه من غير العمل على الشذوذ واستشهادا بقوله  
ضعيف النكابة اعداءه والمجرم صلا او ذلك على الشذوذ والمبرد اضر فيه مصدا  
منكر كما مر تقديره ويجمل بالتثوين وهو قياسه واكثر استعماله بلاضافة



يضاف الى مفعوله غالباً وقد يضاف الى منصوبه بالقرينة اعمال المصدر منوناً مجرداً  
 عن اللزوم والاضافة سواها للقياس بمنزلة مؤن بالفعل مع ان والفعل مجرد عنها على قوله تعالى  
 او اطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً اذا مقبرته هذه ولكن اعماله بزيادة اضافة اكثر في كلامهم  
 واذا اضيف فالاصل اضافة الى فاعله لانه اولى بان يكون معه كلفظ واحد باضافته  
 اليه وقد يضاف الى مفعوله عند وجود قرينة دالة على انه مفعول كما في قولك العجينة ضرب  
 الثوب الدقاق وقالهم وجع البيت من استطاع اليه سبيلاً وقابح جروحه خبير جرحه  
 وقد جاء اتباع الفعل بقوله يعني اذا اضيف المصدر الى مفعوله فافتا بوجوه في وجهه  
 احدها الجمل على اللفظ العمول والثاني الرفع والاضب اتباعاً للحل تقول عجمت من ضرب يند  
 الظرف عجمت من كل الخبز واللحم ينصب اللحم وهذا بالقلة ولا اكثر اتباعاً للفظ وطريق  
اعماله اسم مصدر كلفظي قائم مدخل وقبلة يعني ان اسم المصدر لا يطردهما فياورد  
 في لسانهم يحفظوا ليعتقاس عليه واسم المصدر على ضربين احدهما ما دل على معنى المصدر  
 مزيداً في اوله كالمقام والمستخرج على صيغة اسم المفعول والمدخل والمرجع في المصادر  
 المبيعة المذكورة في الترفيع على وزن اسم المكان وثانيهما ان لا يكون جارياً على فعل  
 مزيد فيه فبناصب بان لا يكون له فعل ثلثي يكون مشتقاً منه وذلك كالعطاف انه اسم  
 للعطاف والقبلة فانه اسم للتقبيل تقول يعطى عطاً قبل قبله وكذلك السلام للتسليم  
 والكلام للتكليم والغسل للاغتسال والوضوء للتوضوء وما ورد على اعمال هذا البناء  
 قوله اكفر بعدد الموت عنه وبعد عطائك المائة الرابعة وفي الخبر قبلة الرجل  
 امرأته الوضوء ولما فرغ من التسليم من شأن كات الفعل في حروف البنية وهو  
 المصدر شرع في التسليم الثاني منه وهو الصفا الموافق تلك الحروف فقال  
وما كان مشتقاً منه اسم فاعل لفاعل الفعل بالتجدد صيغت بمعنى المشتق  
 المشابهة للفعل اسم فاعل وهو المصوغ من المصدر لفاعل الفعل الواقع على طريق التجدد

وتجدد وخرج بقوله لفاعل فعل اسم المفعول كونه مصوغاً من فعله الفعل واحترز بتقييد  
 الفعل بكونه مصوغاً بالتجدد عن الصفة المشبهة لكون وضعها له قام به الفعل المطلق  
 لا على سبيل التجدد ولا على سبيل التماثل كما سيجي وكذا خرج بالقيد المذكور فعل  
 التفضيل لعدم ارادة التجدد فيه وقوله لفاعل فعل متعلق بصيغته وقوله بالتجدد متعلق  
 بمقدري فعل واقع على سبيل التجدد فيرفع مثل الفعل عند اعتداده على صاحب  
 او مثل ما او كم من وينصب ايضاً كذا ما ضياء لقلة ما يجري على الماضوية  
 يعني ان اسم الفاعل يعمل عمل فاعله فيرفع وان كان لازماً وينصب ايضاً ان كان متعدداً  
 يشترط في رفعه شرط واحد وهو الاعتداد على صاحبه او على حرف النفي او حرف الاستفهام  
 اما اعتداده على صاحبه فلا ن وضعه للوصفية فيذكر صاحبه قبله ليظهر بقائه على  
 اصل وضعه فيقوى بذلك على العمل وصاحبه يكون مبتدأ كما في زيد ضارب ابوه  
 وموصوفاً فاحل ضارب زيد او اذا حال خرج جاني زيد ركباً جملأً واما اعتداده على حرف  
 النفي والاستفهام فلا يرفع الى الفعل اقرب كما يجي والنفي اما بما اول او ان نحو ما ضارب  
 اخوك ولا ضارب اخوك وان ضارب اخوك ومن ذلك انما قايم الزيدان لان انما في تاويل  
 لولا والو مثال الاستفهام اضرار بالزيدان وهل ضارب بالزيدان وقد يقدر لخرقة نحو  
 قايم الزيدان ام لا هذا هو شرط رفع الفاعل ويشترط في نصبه مع هذا الشرط شرط اخر  
 وهو ان لا يكون بمعنى الماضي بل يكون بمعنى الحال او المستقبل وذلك لانه اذا كان بمعنى  
 الماضي يشابه الفعل لفظاً لان اسم الفاعل يجري على الصيغ الماضوية ولا يوازنه الا على  
 القلة بخلاف ما اذا كان بمعنى الحال او المستقبل نحو زيد ضارب عمرو الآن او غداً فانه يوافق  
 فعلها اعني المضارع في الحركات والسكنات ابداً وعند وجود الشرط جاء منوناً وبأني  
مضافاً وهو في حكم فرقة فيختص مفعولاً وفاعله الذي تعلق دون الاضحية لقلة  
 يعني ان الفاعل لوجود شرط على منوناً ان فيكون رافعاً وناصباً لفظاً نحو زيد ضارب

نحو جاني



غلام عرا وحي مضافا الى معموله بلاضافة اللفظية تارة اخرى فيكون فاعله ومفعوله  
 مخفوضين لفظا ويكون في فاعله رفوعا به محلا ويكون مفعوله منصوبا به محلا فيكون  
 في حكم الانفصال والافتراق عنها على ما سيحقق في باب الاضافة ولما قيد الفاعل على كونه  
 يكون متعلقا اي يكون من متعلق صاحب الوصف لان فاعل اسم الفاعل تفصيل وشاير  
 الصفات وذلك ان الوصف الرفع اما معتمد على غير صاحبه نحو اقيم الزيدان واما  
 معتمد على صاحبه واما ان يكون فاعله ضمير صاحبه نحو زيد قائم واما اجنبيا نحو زيد  
 قائم عرو في دان واما متعلق صاحبه ويسمى سبيبا اخذ من السبب ليجي الجمل وكل ما يوصل  
 به الشيء ولا يخفى من رفوعه الهه القسم كقولك زيد قائم الغلام يعني قائم من فاما ما اعتمد  
 رافعه على غير صاحبه فلا يخفى لقياسه مقام المبرز وكذلك ما اذا كان ضمير صاحب  
 لوجوب استكانة وما ظاهره ان لا يخفى للاجنية ايضا وذلك للفريقين المرفوع للاجنية  
 وبين المرفوع المتعلق وان عكس الامر لان متعلق الشيء اولى بضافة وصفه اليه للاجنية  
 ولان المتعلق المرفوع بالوصف اكثر من الاجنية المرفوع به لان الاجنبى صنف والمتعلق  
 صنوف شتى والكثر اولى بما يردى الى التحقيق وهذا هو المراد بقوله اي بقلة وقوع الاجنية  
 فاعلا في هذا الباب بالنسبة الى المتعلق وما كان معطوفا على ما خففت خففت  
 وجا النصب فيه بقلة اعلان المعطوف على المفعول المخفوض باضافة اسم الفاعل اليه لصل  
 فيه المخفوض على اللفظ تقول هذا ضارب زيد غدا وعرو مخفوض عرو مع جواز النصب  
 فيه بقلة اعلان العمل وحيث انتفى شرط اضعف وباسط ذراعية حال حصلت بلحاظ  
وتختلف الوان متاؤل بتقدير موصوف على الصاحبية يعني اذا انتفى شرط ان الشر  
 المذكورين في عمل اسم الفاعل وجبت للاضافة المعنوية تقول جا ضارب زيد  
 ضارب لزيد على طريقه غلام لزيد فان اسم الفاعل عند عدم اعتقاده على صاحبه جري  
 جري لا لغيره كما تقول زيد ضارب عرو ومنه في ضارب لعرو واما قوله

قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه ببنوين باسط مع انه ليس للحال والمستقبل فانه حكاية للحال  
 الماضية فحكمة حكم ما يحفظ للحال ومعنى حكاية الحال ان الحال الماضية تحصل وتصور حاضرة في حال  
 التكلم واما قوله تعالى ومن الناس من اساء الدوا والافعال مختلف الوان مع ان مختلفا غير معتمد على  
 شيء ظاهر فيه بتقدير موصوف يعتمد عليه مختلف اي بعض او صنف مختلف الوان في ذلك  
 نحو باطاها جبلا وبيا حسنا وجها فان جاز معمول سوى ما خففته بتقديره الفعل عند  
 يعني اذا اضعف لهم الملقى الى معموله وخففته به فان جابعد معمول آخر سوى معمول المخفوض  
 فقال ابو علي جماعة معه انه يقدر فيه فعل مدلول عليه بالاسم المذكور ومنه ذلك  
 قوله تعالى جاعل الليل سكنا اي جعله سكنا وقال بعضهم ان اسم الفاعل هنا ينصب الفعل  
 الثاني لانه لا يمكن اضافة اليه لانه اضعف المفعول الاول وذلك فيما ليس له محل  
 وينصب ذلام مع الماضوية يعني ان الفاعل اسم الفاعل يعني الما انما هو في العار عن  
 اللام واما ذواللام منه فينصب وان لم يكن حاله ومستقبلا على الوجه تقول مرتب بالصا  
 ابو زيد اسرو وذلك لان اللام الذي فيه اسم موصول وهو في خلق صوتهم كما  
 ياتي في باب فيعطى حكمه العمل كما اعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه في قوله تعالى ان  
 المصدقين والمصدقين واقرضوا الله قرضا حسنا وقد جاء حذف النون منه بقل  
 مع اللام والاعمال من اجل خفة يعني ان نون المثني والجمع يسقطان عن ذي اللام اسم  
 الفاعل بالاضافة كما في الضارب بزيد والضارب بزيد وذلك قياسا وما حذف  
 عنه عامل عمل الفعل بغير اضافة فقليل ومنه قوله تعالى واليهم الصلوة في قراءة النصب  
 والسبب في هذا الحذف طلب التخييف اطول الصلة بنصب المفعول ومنه صيغ التكثير على صيغة  
 تعدت واعمال الفاعل بقلة اعلم ان اسم الفاعل يبين على صيغ التكثير والمبالغة فاما كان  
 منها لوزن ما ككبت والمعطر فيعطى العمل وينزل منزلة الجمادى وما كان منها متعديا  
 كفعل فيعمل عمل فعله على سببويه فاما العمل فانما شارب واما الفاعل يعني الفاعل فاما



قليل قال بعضهم الله سميع دعاء واعمل مجموعا مشي وأهل المصغر والمنهوت البند  
 اسم الفاعل كما جعل مفعلا يعمل مشي ومجموعا لأن التثنية والجمع يعجزان عن وقوع الفعل  
 تقول ما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا وهم قطعان مكة أي مقبضون فيها ومن  
 حواج بيت الله وأما المصغر والمنهوت منه فلا يعملون لأن التصغير والنهي يحزان  
 عن وقوعه موقع الفعل وأما قولهم ظننته مرتحلا وسوثر أخيرا محمول على الدور وكذلك  
 قوله إذا فاد خطبا أخربين رجعت بأعمال فاقدة في فرضين بعد وصفه خطبا يريد  
 بالفاقد امرأة فاقد الولدين والخطبان الخطبان وهو لأم العظم ورجعت في الجميع  
 وهوان يقال ناله وأنا إليه راجعون ومنه اسم مفعول وذلك صيغة على ما عليه  
 الفعل بوقع ذلك يعني أن صيغة اسم المفعول مشتقة من المضارع للدلالة على أنه  
 بوقع عليه الفعل قوله ما عليه الفعل الخ يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك  
 في الأحوال مثل اسم فاعل ويرفع مفعولا كقولهم للمسألة يعني أن حال اسم المفعول في  
 شرطه والعلل والأضافة عند العمل وتركها مشي ومجموعا والأعمال مصغرا ومنهوتات  
 وغير ذلك في الأحوال مثل حال اسم الفاعل بعينها وورفعه المفعول النائب عن الفاعل  
 كرفع الفعل المجهول فإنه مشتق من الفعل المجهول فانه مشتق من الفعل المجهول وما أخذه  
فعل تعدي بنفسه كذا ما تعدى بغيره والأضافة اسم المفعول بين الفعل المتعدى مطلقا  
 إتمام الفعل اللازم فينبغي منه أن تعدى بغيره كما في ذهب زيد فهو مذهب بوعده  
 عن الطريق فهو معدول عنها وإن لم يتعد بغيره لم يبين منه فلا يقال زيد مذهب  
 ولا الطريق معدولة ومنه صفات شبهت باسم فاعل غير بثبوت والتجديد صيغت  
 يعني أن المشبهة بالفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل ومثل اسم الفاعل في اشتقاقه  
 المضارع لمقامه الفعل وامتياز ما عنه يكون وصيغها على الإطلاق بغير قيد  
 الثبوت وهو المزمع وهو الذي قتره صاحب الرضي وقال في حسن ليس إلا وحسن سوا

كان في بعض الأزمنة أو في جميعها فموضوع للقدر المشترك بين قيدي الحادث  
 والاستمرار وهو لا يتضاف للجس مطلقا وإنما الكلام فيه مذكور في الشرح ولم يبين  
 هذا اليك من غير لازم ويعمل من غير اشتراط التوقيت يعني أن الصفة المشبهة  
 لا يبينه من الفعل اللازم استقراره حسن وصعب وشجاع إلى غير ذلك من الأوزان  
 المذكورة في التصريف وقديني على صيغة فاعل كاسم الفاعل سوا كضام ومضاحك  
 ولعب وهي تعمل على فعلها من غير اشتراط التوقيت بزمان الحال والمستقبل لا يبينان لها  
 موضوعا للأحالة وغير مقيدة بالزمان وإنما الشرط في علم الاعتناء على المشي الخمسة  
وصيغتها باللام وبالجر ومعمولها ما كان بلاضافة فأقسامها ستة أحدها  
 في الأعراب يأتي بالوجه الثلاثة فيض بالتمييز في نكرة وبالشباهة بالمفعول في غير نكرة  
 هذا بيان تفصيل أقسام الصفة المشبهة العاملة في السبب باعتبار حالها ومعملها  
 وذلك أن الصفة إما معرفة باللام أو مجردة عنها ومعملها أيضا إما باللام أو مجردة عنها  
 ومعملها حالة أخرى وهي أن يكون مضافا إلى شيء في هذه سنة أقسام ومعملها في كل واحد  
 منها ثلاث أحوال رفع على الفاعلية وجر على الإضافة ونصب على التمييز إن كان نكرة وعلى  
 شابهة المفعول إن كان معرفة فأقسامها إذن باعتبار وجه الأعراب ثمانية عشر  
 الحسن الوجه بوجه الأعراب الحسن كذلك الحسن وجهه كذلك حسن الوجه كذلك حسن  
 بوجه الأعراب حسن وجهه كذلك وما جازات اللام الذي فيسقط  
 وجهان من الأوجه التي يعني أن الصفة المعرفة باللام يكون معمولا في صورة الجر للام  
 باللام كما في الحسن الوجه فيسقط من الأوجه التي ذكرها وجهان أحدهما الوصف المعروف باللام  
 المضاف إلى المفعول المضاف للحسن وجهه وذلك لعدم حصول الخطة المطلوبة من الإضافة  
 فيه وثانيهما الوصف المعروف باللام المضاف إلى الجر باللام والإضافة على الحسن وجهه وإنما  
 امتنع هذا القسم وإن حصل فيه التخفيف بغير ضمير الوصف وجهه واستثناء في



في الحسن من الاضافة اللغوية فرع للاضافة الحقيقية في الاكثر من تنكير المضاف وتعريف  
 المضاف اليه واما الاقسام الباقية فصحية بتمامها ومكان منها غير رافع ظاهر  
فيه ضمير مخف بالضرورة يعني ان الصفة العاملة في السبب ان رفعت ظاهري  
 مسند الى ذلك الظاهر والافق مسند الى ضمير مستتر فيها ضرورة امتناع ظواهرها  
 عن المسند اليه وذلك الضمير فيما نحن فيه هو المستقل من السبب والدليل على انتقال الضمير  
 الى الصفة واستئان فيها ثابث الصفة في نحو مسند الوجه والعسل فيها حسن  
 الوجه منها وتشبهها وجمعها في نحو الزيدان حسن الوجهين والزيدون حسن الوجهين  
 والوصل فيها حسن الوجهان منها وحسن الوجه منهم ولا تأني هذا العلامة  
 من الصفة الالوية فيها ضمير مستتر وفي حكم هذا البناء اسم فاعل وكل اسم مفعول بالضم  
 يعني ان كل اسم فاعل لا يزم نحو زيد قائم الغلام وكل اسم مفعول لم يتعد الى واحد رفع على  
 النيابة نحو زيد مضروب الغلام ومؤوب الخدام حكم الصفة المشبهة في كل ما ذكرناه من  
 تفصيل المسائل وجوب استئان الضمير في غير افعي الظاهر هذا في اسمي الفاعل والمفعول  
 غير الناصبين فان كانا ناصبين نحو زيد ضارب غلامه عرا ومط غلامه درهما ثم حذف  
 منصوبهما لم يخرض الفاعل فيها ولا جرح اتفاق التلا يلحق بالمفعول ومنه اسم تفضيل لما كان  
زائدا على غير في الفعل بالافعية اسم التفضيل لما كان من الفعل لم كان زائدا على  
 غير في ذلك الفعل بصيغة افعال وانما قال في الفعل اي الفعل الذي هو مأخذ التلا  
 المحذوز ايدوعا لثابتها وضعتا للموصوفين بالزيادة والغلبة لكن دلالة لهما على الزيادة  
 في مأخذها اعني الزيادة والغلبة كما في زيد واغلب وانما قال بالافعية للتلا ينتقض نحو  
 طوال وغيره من صيغ الكمال فان دلالتها على الزيادة ليست بصيغة افعال وانما خير وشر  
 فها في اصل الوضع اخبر واشترخفا ويستعمل التفضيل اما بين فقد يقدروا  
 باللام او بالاضافة الترموا استعمال افعال التفضيل اما بين الجان للفضل عليه

او بالاضافة الى المفضل عليه او باللام والمستعمل بين قد يقدر فيه ان كان معلوما كما في قولك  
 الله اكبر اي من كل شيء قال الله تعالى والآخر خبره وابقى خبره الدنيا وابقى منها فلم يتغير  
 وهو مستعمل بين وذو اللام كالموصوف في كل حالة افعال التفضيل اذا كان مستعملا بين  
 لا يتغير صيغة بغير صاحبه افراد وتشبيه وجمع وانما يكثر اوقاتنا بقول زيد  
 افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو وهكذا البواقي لانه لو شئ في هو وانث كان تشبه  
 الاسم وجمعه قبل كما لنظر الى مسند اتصال الجار والمجرور به لكونه مقتضيا لهما وضعا  
 واما اذا كان مستعملا باللام فهو موافق للموصول في جميع الاحوال بقول زيد افضل  
 الزيدان الا فضلون الزيدون وهذا الفضل المند ان الفضليان المند بالافعية  
 لفقيل المانع المذكور في المستعمل في ولما كان المستعمل بالاضافة قسمين لكل منهما حكمه  
 في تغير الصيغة وعدم ما اشار الى تقسيمه اوله بقوله وقد قصدوا بما يضاف زيادة  
 على غيره مما يليه بكثرة ويقصد تفضيل على الغير مطلقا مضافا التخصيص وذلك  
 اي اذا اضيف افعال التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على غيره  
 ما يليه اي على بعض افراد ما اضيف اليه وهو ما سوى صاحب افعال نحو قولك زيد افضل  
 الناس فان المقصود تفضيل زيد على ما سواه من الناس وانما قلنا على بعض افراد ما اضيف  
 اليه وهو مدلول من التبعيض في النظم لان الفضل داخل فيما اضيف اليه وهو لا يفضل على  
 نفسه فزيد في المثال المذكور داخل في الناس لكن لا يفرض التفضيل عليه بل يفرض التشريك  
 معهم في اصل الفعل وعلى الجملة يشترط في هذا القسم ان يكون صاحب افعال داخل فيما بعد  
 افعال بعضا منه فلا يقال النبي صلى الله عليه وسلم افضل المؤمنين ولا يوسف احسن اخوته  
 لخروج يوسف عنهم في اضافة لم الضمين والتا وهو القليل ان يقصد به زيادة مطلقة  
 اي يقصد بالفضيلة على كل من سواه لا على المضاف اليه المعين وانما ايضا الى ذلك المعين  
 لحد التخصيص والتوضيح فلو تفاوت اذ بين ان يكون صاحب افعال داخل في المضاف اليه غنيا

الا فضلون



افضل قرشي افضل الناس من بين قريش وبين ان يكون داخل في غير يوسف احسن  
 اخوة اي احسن من غيره وهو مختص بالاخوة لما بينه وبينهم من القسمة وفلان اعلم  
 بغدار اي اعلم من سواه وهو مختص بغدار ولها منشاء ومسكنه فالاولاد  
 الوجهين لما اضيفت الى ذكره بل فيه وحدة صيغة يعني ان افعال المضارع المقصد  
 الزيادة على امرعين مجزئتين وجهان احدهما لزوم الصيغة الواحدة لما قاله بالسفل  
 من لذكر الفضل عليه معينا بعد مجزئتها وتبينها تشبه وجهه وثانيته لغوا  
 لفظه المانع من التصرف وقد جمع ما قوله صلحوا اخبركم باحبكم واقرئكم بحاليت  
 يوم القيمة احبكم اطلاقا الموطون اكتافا الذين بالفون وبولفون هذا فيما  
 اذا اضيفت الى المعرفة غير زيد افضل الناس واما اذا اضيفت الى النكرة فالوجه فيه لزوم  
 وحدة الصيغة لعدم تعيين المفضول بعد تقول هو افضل رجل وها افضل رجلين  
 قال الله تعالى ولا تكونوا اولا كافرين وثانيهما مثل المعرفة الذي تقرئ التفضيل وهو بقوله  
 يعني ان افعال المضارع المقصد زيادة مطلقة مثل العرف باليوم في المطابقة للصاحب في  
 احوال وذلك لان هذا القسم لتراد ذكر الفضل عليه ملحق بالصيغة المشبهة  
 فيستعمل استعمالها وهذا القسم افعال كفعال الذي تقرئ غرضه التفضيل في المطابقة  
 للصاحب ومثال افعال المجرى معنى التفضيل قولهم لنا قصير طريق اعدا بغير وان اي  
 عاد لهم جعل منه قوله تعالى انكم اعلم بما في نفوسكم وقوله تعالى وهو اهلون عليه وتقديم من  
ما جاز الاول ان يجزها اسما ادعيا للعقدان ولا يجوز تقديمه على افعال المستعمل  
 بمن لوان استعماله باحالة شبيهة بلاضافة ولهذا لا يفضل بينهما بلا ضمة فلا يجوز  
 تقديمها لما يجوز تقديم المضار الى اذا ادعى التقديم ضرورة بان مجزئتين اسم مستعمل  
 على ما صد الكلام فيمنع تأخيرها وذلك كما في قولك من انت خير منكم ويا ايها الكثر  
 وجعل دون النصيب اعتمادا على صاحب او حرفي وهذه اعلم ان افعل التفضيل

ضعيف في العمل فلا يعمل الا بالرفع بشرط اعتداده على صاحب او حرفي او لغيرهما ولا ينصب شيئا  
 على المفعول اصلا فان جاء بعد ما يؤم ذلك قد فيه ناصبة اصل افعال قال الله تعالى هو  
 اعلم من يفضل في سبيله اي اعلم من كل احد يعلمه بفضل فيرفع اما مضرا او مفعولا على نفسه  
في صورة السببية المرفوع بالصفة اما اسم ظاهر جنيب او متعلق بالصاحب اما ضمير  
 مستتر للصاحب او ضمير بارز غير ذكر الصاحب فالاسم الظاهر الجنيب لا يرتفع بافعل  
 فاذا قلت احسن منكم الزيدون كان زيدون مبتدأ واذا قلت من من رجل احسن منكم  
 كان من مبتدأ واحسن خبر ولا يجوز ان خفض احسن على النعت لكونه عروفا علاوة  
 وكذلك اسم الظاهر المتعلق بصاحبه الا بالشرط الذي سيذكره وكل ذلك لضعفه  
 في العمل المرفوع بافعل اما ضمير مستكن لصاحب زيد احسن منكم ولان العمل في الضمير المستكن  
 لا يجتا الى قوة واما ضمير بارز عند الاعتقاد على غير الصاحب احسن منكم لانه لو لم  
 يعمل في مثل هذا الضمير كان الضمير اجنبيا فاصلا بينه وبين مفعول عنه منكم وسبقا  
 المنع عنه واما اسم الظاهر السببية المتعلق لصاحبه بشرط ان يكون ذلك المتعلق مفعولا  
 على نفسه فيكون مفعولا مفعولا عليه باعتبارين وذهب اكثر من الى اشتراط امر اخر  
 وهو ان يكون الفضيلة منفية وذلك كما في قولك رايت رجلا احسن في عينه الكل منه  
 في عين زيد فاحسن مفضل باعتبار كونه في غير رجل غير زيد ومفضلا عليه باعتبار كونه  
 في عين زيد وذلك التفضيل منفي في الكلام والمراد تفضيل الكل في عين زيد عليه في  
 عين الرجال سواء وعلى سبب اعماله ههنا بانه لو لم يعمل كان الكل مبتدأ واحسن خبر  
 فيكون فصلته بين العامل الضعيف اعني احسن وبين مفعول عنه منه بلا ضمة و  
 ذلك غير جائز ولا يجوز تقديمه على الفضل للزوم الاضمار قبل الذكر فان الغرض فيه  
 هو ان الضمير الذي منه الكل الذي هو المفضل بينهم كونه مفضلا عليه كاذم كونه مفضلا  
 فلا بد من العمل وهذا التحليل اطر في التثبت غير ان رجل احسن في عينه الكل في عين



زيد ونقل الزمان في جواز ذلك وهو القياس وانما قيد الظاهر بكونه مفضلاً على اعتبار  
 يخرج عما زيد احسن منه ابوع فانا لا نضطر الى القول بالعل في اهدو المنع بتقديم من  
 الفضيلة على الفضل لعدم قصد كون الفضل هو المفضل عليه قوله في رفع اما ضمير الى  
 يرفع الضمير مطلقاً مستكناً كان او بارزاً كما بيناه وقوله او مفضلاً يريد مفضل  
 بقرينة مقابلته للمضمر وقوله في صورة السببية اي فيما اذا كان الفاعل الظاهر سببياً غير  
 اجنبية كافي المذكور فان كون الشيء مفضلاً ومفضلاً عليه فما يستقيم في صورة التعلق هو  
 الذي في ذلك باعتبار التعلق فيفضل باعتبار تعلقه بشئ على انفس باعتبار تعلقه بشئ آخر  
 ولما فرغ عما يعمل على الفعل لكونه اصلاً للفعل في الاشتقاق منه او مشاركاله في الاشتقاق  
 منه او مشاركاله في الاشتقاق من ذلك المصطلح ان كان ختم المقالة بعمل بعض الجمل والمذكور  
 اما بكونه ما ولا باسم المفعول وهو المنسوب واما النظمه مع الفعل وهو الظرف وقد جعل  
المنسوب رفع ظاهر ومستتر للاعتبار بنسبه كقولك زيد فان سى علامه هل لك  
في مملوكه حبشية يعني ان المملوك الجاهل المنسوب كالبحري والمصري والحشي رفع مطلقاً  
 سواء الظاهر والمستتر لانه في تاويل اسم المفعول من النسبة فالمصري معناه المنسوب الى  
 المصري والحشي معناه المنسوب الى الحشي تقول زيد فان سى علامه فرفع على انما فعل المستتر  
 وتقول هل لك في مملوكه حبشية فتأني بالنا في حبشية لكونها حاملة للضمير لوصف  
 وذلك الضمير رفع على الفاعلية ثم ان الشرط في عمل هذا الاسم هو الاعتقاد انما على الصا  
 كما في المذكور واما على وفاء النفي والاستفهام نحو افرشي قومي ومما قرشي قومي ولم يذكر  
 ذلك لانه معلوم من كون علامه تاويل اسم المفعول قوله لك متعلق الظرف فيه مقداره وجوب  
 مبتدأ محذوف ونا واصل الكعبة ويعمل ظرف نائب عن فعله وذا بشرط اعتقاد رفع ذي  
 الشباقة فيرفع اسما ظاهراً باتفاقهم ومستتر ايضا بذهب فرقة كقولك زيد  
 في النهار صياحه وعمر ولدنا باستتار كناية الظرف المستقر النائب عن فعله يعمل

بشرط

بشرط الاعتقاد المذكور في الصفة المشبهة للفعل وذلك انما في الاسم الظاهر غير زيد فان  
 عمرو وزيد في النهار صياحه وكذا يجوز ان يرفع به ان المصدرية من غير اعتبار كما في قوله تعالى  
 ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ويجوز ان يكون المرفوع في الامثلة المذكورة مبتدأ  
 مقدم الخبر واما في الضمير فذلك انه يغير في الضمير الذي كان للفعل المحذوف فيكون فاعله  
 لتضمنه معنى الفعل كما في زيد لدينا ارضه الدار عند جماعة النحاة وقال بعضهم لا ينتقل الضمير  
 اليه بل يحذف مع عامله لكون الظرف جامداً غير مشابه للفعل فصل وفي صيغ المجرول  
تترك فاعلاً لعظم وتحقير وجهل وشهره فتأني بمفعول بنوب منابه وذا غير ما  
 بالواو اولام علة صيغة المجرول كضرب ويضرب واكرم ويكرم يكون الفاعل فيه متروكاً و  
 يكون المفعول نائباً عنه في هذا انما يترك الفاعل لحد الوجب المذكور نحو قطع اللص  
 اذا قطعته الامير فترك ذكر تعظيماً له وشتم الامير اذا شتمه الفقير فترك ذكر تحقيراً له  
 وقتل زيد اذا لم يعرف قتله فترك ذكر للجمل به وخلقت السموات اي خلقها الله تعالى  
 بترك ذكر لكون نسبة الفعل المذكور اليه مشهورة والمفعول النائب الفاعل هو سوي  
 المفعول معه والمفعول له الماردين بقوله ما بالواو اولام علة اي ما بواسطة الواو التي تعني مع  
 او بواسطة لم التعليل وذلك ثلثة مفاعيل المار اول المفعول لطلوع خضر بلالام والثاني  
 المفعول بنحو ضرب زيد وتر زيد الثالث المفعول فيه نحو قد اماك وصيم الشهر واصلح المسجد  
 واما قام المفاعيل المذكورة مقام الفاعل دون المفعول والمفعول معدون الذي بنوب  
 مناب الفاعل ينبغي ان يكون من ضروريات الفعل فيكون له قرينة الفاعل كما المذكور  
 فان الفعل لا بد له منها والمفعول له علة الفعل والمفعول معه صاحب معنى الفعل وتر فعل  
 بل ذكر علة وصاحب محمول فلا يفومان مقامه فما قام ثاني باب علم مقامه  
وقام اذ لم يلبس عند فرقة والاول من اعلمت سماع قيامه كسبت عمر غير شاكركم  
 منع المتقدمون قيام ثاني باب علمت مقام الفاعل مطلقاً مستدلين بانه مستند الى المفعول

مع  
 القرب وامة



الاول فلو قام مقام الفاعل صار في حالة واحدة مسند او مسند اليه وهو غير جائز وذلك  
 بانه لو حذو في ذلك بالنسبة الى شيئين كما في قول الشيخ ضرب زيد عروفاً لضرب مسند  
 بالنسبة الى زيد ومسند اليه بالنسبة الى عروفاً والمشاخرون اجازوا ذلك اذا لم يلتبس  
 كما اذا كان نكرة واول المفعول معرفة فظن زيد قائم فان التذكير برشد الى انه هو الخبر في الاول  
 بخلاف ان يقال ظن زيد قائم هذا وان المسموع ليس التقيماً اول مفعول باب علمت لكونه  
 بعد الفاعل بل مفعول فاعل بالقيام مقامه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفعول علمت  
 كقول الشاعر نيتت عروفاً شاكراً نعتي والكفر خبيثه لنفسه لانه في الحقيقة فاعل علم ان  
 معنى علم زيد عروفاً ضلوع علم زيد عروفاً ضلوع والاول من اعطيت اولى نيابة  
لما دل في المعنى على الفاعلية المفعول الاول من باب اعطيت اي قتاله مفعول ليس  
 مبتدأ اولى الثانية في النيابة عن الفاعل فيقال اعطى زيد دهماً ولا يقال اعطى زيد  
 درهم الا بضعف لما ان في الاول من معنى الفاعلية دون الثاني فان في اعطيت زيدا  
 زيدا اخذوا الدرهم مأخوذ وكذا في غيره ويسبق مفعول به كل فضلة وجواب في قول  
على الاولوية واما البواقي فهي عند كثيرهم لدى فقد مفعول به قد تساوت  
 يعني اذا وجد الفاعل سبق المفعول به على غير في النيابة عن الفاعل لكون طلب الفعل  
 لا استدلاله لساير المفاعيل وهذا على الوجه عند البصريين واما الكوفيين  
 فيجوزون نيابة غير وليوجبون ذلك استدلالاً بقراءة ابى جعفر لجزء قوماً كما  
 يكسبون واما البواقي اعني المصدر والظرفين والمجاورين واذا اجتمع عند  
 ضد المفعول به فلا يكثر على انها متساوية في النيابة ليس بعضها اولى من بعض  
 بعضهم الجوار والمجاور منها لا مفعول به بواسطة وتبع بعضهم غيره لعدم الوساطة  
 وقد ائتمت تأ العلامة مسند الفاعل تاينته بحقيقة فكان مفعول  
فالأولى لوقتها وفي فصل الاختيار ترك العلامة يعني ان الفاعل وما ينوب عنه

ان كان مؤنثاً حقيقياً يلزم في مسند الحاق التأني التي لعلامة الثانية ليدل على ثانياً  
 المسند اليه سواء اسند الظاهر نحو جات هند او الى ضميره نحو ضجبات وقائمة هند  
 وهند قائمة هذا اذا لم يكن الفاعل مفصولاً عن فعله بشئ فان كان مفصولاً فلا يحلو  
 اما ان يكون الفصل بغير الاخر قامت اليوم امرأة فالتختار اذن العلامة او بالآخر مقام  
 الا هند فالتختار تركها لان الفاعل على حجب المعنى في الثاني هو المحذوف المذكور في التقدير  
 ساجاً احد الهند وجاز الحاق التأني بالنظر الى الظاهر والظاهر اللفظي اولاً ولم  
لصغر الاول للضرورة يعني ان الحاق العلامة بعلم الظاهر المؤنث اللفظي اولى من تركه وكل  
 فصيح نحو طلعت الشمس وطلع الشمس هذا عند عدم الفصل واما مع الفصل فترك العلامة  
 احسن كما في قوله تعالى جاء موعظة من ربه وورد الحاقها في الكلام الفصيح هذه الظاهر  
 اما مضر المؤنث اللفظي في الجاء والخفاء المضر في الشمس طلعت الا ضرورة الشعر نحو قوله فلو نمت  
 ودقت ودقها واذا ضرب اقبلت بها وظاهر جمع المذكر سالماً كظاهر على كل حالة  
 اعلم ان كل جمع فهو جاز التذكير والثاني سماعاً وقيل لثاويله بالجماعة لا جمع المذكر  
 السالم كزبدون ومسلمون لبقا المفرد بحاله واذا عرفت ذلك فنقول للجمع غير المذكر  
 السالم حكمه المؤنث اللفظي في الحاق العلامة به المسند الى الظاهر وترك ذلك بقول جاء  
 الرجال والنساء والايام والظلمة والهند وجات الرجال الخ وانما يصبر والثاني الحقيقي  
 فيه الذي في مفرد نحو النساء والهند لان ثانياً للجمع طار فيزيل الثانية الحقيقية كما زال  
 التذكير الحقيقي في احوال الجال فان الطار في بزل حكم المطر عليه ومظهره واول في العقل طالما  
ونون لغير العاقلين بحمله وفي كل ما دون المذكر سالماً كفي عنهما الحاقاء العلامة  
 يعني ان مظهر الجمع اذا جئ به مسند اليه الفعل المستغنى بصيغة عن الحاق العلامة لان له  
 صيغة في المذكر غير صيغة المؤنث فالجمع ان كان جمع المذكر في العقل سواء كان سالماً  
 كزبدون وظلمة او غير سالماً كرجال ضمير الو او تقول الزبدون والظلمة او الرجال فعلاً



في غير موضع من كتابنا

وان كان يجمع العاقل سواء السالم كمن بدأ وغير كالتسا والقيام فعلن وجوز في كل ما دق  
جمع المذكور السالم ان يوق بتا التانيث فيكتب بهاء الواو والنون فيقال الطلح والجمال  
او الهندا والنساء او لا يام فقلت تنزيلا للجمع منزلة المرفوع الموثق نظر الى بيان تانيث  
للمائة وللمبتدأ فوعان لأول مسند البه لتاسل كل جملة كثيرة المبتدأ يقال به تترك  
اللفظ على حقيقتهين مختلفتين لا يمكن جمع ما في حد واحد فانوع القول وهو الولد في  
الكلام بالكثر هو المسند البه المراد به تاسيس الكلام وذلك يكون اسما صريحا ان كان كافي  
زبد قايما او في تأويل الهمزة اخرى كقولهم تسمع بالمعبد خير من ان تراه اى سماعك بالمعبد  
وقوله تعالى سوا يعلم ان ذنوبهم فان تقديره سواء يعلم انذارا عند من جعله مبتدأ وخرج  
بقوله مسند البه الخبر والنوع الثاني المبتدأ لكونها مسندين في التركيب وخرج بقوله  
لتاسل الكلام الفاعل من وضعه لتفسير ما دل على الفعل منها كما مره للتاسيس  
وما يكتب في هذا المبتدأ فيقتضيه متم مقصور على الخبرية يعني ان هذا النوع من المبتدأ  
لا يكتب شيئا معمولا ولا يستغنى به عن الخبر كالنوع الثاني بل يقتضيه ذكر خبر معه ليتم المقصود  
من الجملة وهذا ذكر ما يستنبط منه تعريف الخبر وهو ما يقتضيه المبتدأ ليتم المقصود فان الخبر هو  
محل الفائدة من الكلام في العلم في الفائدة كان المبتدأ عند في التاسيس فهو مثل زيد اخوك  
ان كان العلوم تسعته زيد باسمه والمجمل اخوته فاقول هو الخبر اذ به تحصيل الفائدة وان كان  
بالعكس فزيد هو الخبر لمحل الفائدة ولا فرق وصف رافع لم يبرز وعقيب حروف النفي  
او هل وهزة النوع الثاني من المبتدأ وصف رافع اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة  
او فعل تفضيل رافع لم يبرز فيجب به اسما مفعولا حيث شمل الظاهر والضمير البارز وقع  
ذلك الوصف بعد حروف النفي والافتقار محتمل على ما في اقايم الزيدان واقايم الزيد  
وكقولك اقايم انما واقايم غنى وهذا النوع من المبتدأ لا يقتضيه خبر بل يكون مع مرفوع  
جملة تاما كالفعل مع مرفوعه واحترز بقوله مبرز عن غنى اقايم ان الزيدان واقايمون +

في غير موضع من كتابنا

الزيدون مما يكون الوصفية رافعا للضمير المستتر فانه لا يكون في حكمه حكم الفعل اذ يوجب  
ان يقدر يقوم ان الزيدان وبقوله عقيب حروف النفي المحرر عن زيد صواب اخوه فانه  
ليس من هذا البناء فاما بقا المرفوع حامل مضمرة وذلك محمول على الخبرية وما يطابق  
فهو مبتدأ ولو عاير للوجهين حالة واحدة هذا مزيد بيان للنوع الثاني من المبتدأ  
وبيان افتراقه عن الخبر في بعض الصور وبينا احتمال الامر في بعض الصور وذلك ان  
المرفوع بعد الوصف المذكور اما مفعول او متعلق لم يكن مفعولا فاما ان يطابقه الوصف  
في التثنية والجمع او لافان طابقه فهو مرفوع على الخبرية رافع للضمير طرأ وان لم يكن يطابقه  
فهو مبتدأ رافع للظاهر خال عن الضمير نحو اقايم الزيدان وان كان المرفوع مفعولا فاقايم زيد  
فيحتمل الوجهين المذكورين اعني كون الوصف ضميرا او كونه مبتدأ لانه لا يطرأ فيه انما حاصل الضمير  
اولا ورفعه الخبرية كل عامل كذا رافع لاحيانا عند جماعة وقبل رفع المبتدأ فاما  
بقول واختار اهل الدرية اختلفوا في عامل المبتدأ والخبر فقال البصريون العامل  
في المبتدأ المبتدأ وفسر بعضهم بجر يد لهم من العوامل ثم قال المتأخرون العامل في الخبر ايضا  
هو هذا المبتدأ ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وقال الكسائي بما يترافعا  
وهذا القول هو الذي اختار صاحب الرضي وكون اللفظ عاملا في لفظ آخر لا يذكي كونه جمعا  
لانه العامل في معنى في الخبر اذ كونه علامة لمحى اعني محض في لفظ آخر هو مفعول وعلم هذا  
فلا فساد في كون العامل ايضا علامة لمحى اعني محض في لفظ آخر هو مفعول وعلم هذا  
او اعتبار عامله العامل معمولا وفي المبتدأ التقديم اصله فيهما تأخر لفظا فهو في حكم  
فصاحبه في الدار ما صح مطلقا وفي دار زيد له وجه صحة يعني ان يكون المبتدأ ان  
يكون مقدما على خبره لانه يحكم على زيد من وجوه قبل الحكم فكان المحى تقديمه في الذكر ايضا  
وانما لا يجب تقديم الفاعل على الفعل لا معارض تذكره ولذا كان كذلك في حيث تأخر المبتدأ لفظا  
ففي حكم التقديم وذلك لانه يصح في صاحبه في الدار لما فيه من الاخر قبل الذكر لفظا او أصلا

سبقة



وصح في دار زيد على وجه ما في البتداء من رتبة التقديم ولما ذكر كون التقديم في البتداء أصلا  
مع جواز تأخير إرادته بيا مواضع جيبها بتقديم ببيان مواضع يجب تأخيرها فقال  
وقد وجب التقديم عند اشتماله على ما له صدر الكلام من أتي من المواضع التي يجب فيها  
تقديم البتداء هو أن يكون البتداء اشتمالا على ما له صدر الكلام من أتي وما جابك وإتم  
قاربه من متجاء وما أصغر زيدا وأعمرك وفعلن ولزيد قائم لما في مستطرفا من شرط  
التعجب والقسم والتأكيد صدران الكلام وعند وقوع الكل لفظا معروفا وعند التثنية  
في اختصاف بفضلة يعني أن من المواضع التي يجب فيها تقديم البتداء على الخبر هو أن يكون كل  
واحد من البتداء والخبر معرفة بخبر زيد أبوك فان قصيد الأخبار بأقوة زيد قدمت زيدا  
وان قصيد الأخبار بتسمية زيد قدمت أبوك والنسب في وجوب التقديم هنا فقد ما يتر  
الخبر عن البتداء على تقدير عدم التزام تقديم البتداء ومنه تلك المواضع ما إذا كان البتداء  
والخبر متساويين في الاختصاص بفضلة من الفضلة حتى يفضل منك <sup>افضل</sup> للعلل التي ذكرنا  
وفيما إذا اخترت عنه بفعله لما أن فيه التيسر في بعض حاله يعني من المواضع المذكورة  
هو أن يكون الخبر غير البتداء بفعله فاذا قدم على البتداء التيسر للبتداء بالفاعل  
في بعض الصيغ اعني صيغة المفعول كما في زيد ضرب فانك إذا قلت ضرب زيد على أن يكون  
زيد مبتداء والفاعل ضمير مستتر التيسر كان زيد فاعلا في عليه صيغة التثنية  
والجمع وان حصل الفرق هناك فانك تقول ضرب زيدون على تقدير أن يكون مبتداء  
ولما فرغ من حيث تقديم البتداء أشار إلى موجب تقديم الخبر بقوله والخبر التقديم  
أن كان مفردا تضمير فادعيا للصدارة يعني إذا كان الخبر المفرد متضمنا لما يقتضيه  
الصدارة في تقديمه على البتداء وليس ذلك الا في مستطرفا من خبر زيد وابن زيد  
فان ابن لفظ مفرد في نفسه لا قدر جملة أو مفردا في بني إفراده وقوله موقع جملة  
وإنما قيد الخبر بالمفرد من جملة المشتد على ما له صدر الكلام يجب تقديمه بخبر زيد أبوك

فان ما يقتضيه الصدر بكيفية أن يقع في صدر جملة من الجمل وذلك حاصل في المثال المذكور  
كذلك ظرف خبر عن منكر يدل على غير الدعاء بكثرة يعني مثل الخبر المتضمن بما له صدر الكلام  
في وجوب التقديم الظرف الذي يكون خبرا عن اسم مذكور والى على غير الدعاء في غالب الأحوال  
في الدار بل وذلك لأن تأخير الخبر هنا يورى إلى التيسر بالصفة وإنما قيد البتداء بكونه  
مذكور لأن المعرفة كما في زيد في الدار لا يحصل في ذلك التيسر بتأخير الظرف الذي هو خبر  
لأن المعرفة لا يوصف بالجملة وإنما قيد البتداء بالمذكور بالدلالة على غير معنى الدعاء احتراز عن  
سلام عليك ويل فان الغالب تأخير الخبر في مثل ذلك للتأخير في الأول الدعاء عليه  
ابتداء وفي الثاني الدعاء ابتداء لأن على استعمل عليه الدعاء غالبا واللام الدعاء ولما جعل  
وجوب التقديم في المقام حكما الكريا لأنه قد يتخلف كما في مثل قولهم امت في حجر فكذلك  
الورق فاعل والشرف وفي مثل كمن ملأ عين حبيبها وفي مثل عندنا من اجتنى  
من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر هو أن يتصل بالبتداء ضمير يرجع إلى متعلق الخبر كما في  
قولهم على الزمر مثلهما زيد وذلك للحدوث الضار قبل الذكر ومثل ذلك قول الشاعر أبوك  
أجلوا وما بك قدر على كني ملأ عين حبيبها يعني أن الخيب العظم والجلالة بقدر ملأ  
العين عند المحب في بابها لذلك لا يكون له عليه قدر ومنه تلك المواضع ما إذا كان الخبر  
خبرا عن المفتوحة وصلتها كما في عندنا كقيام وذلك لأنه لو أفر التيسر المفتوحة  
بالمسوقة وقدر محصور من الكل منهما بأو معناها حكم الضرورة كل ما كان من البتداء  
والخبر محصورا في صاحبه يلاو معناها كما في ما زيد لا قيام وإنما زيد قيام وما قيام الزيد  
يجب تقديمه على صاحبه ضرورة أنك لو قدمت صاحبه عليه لزم انقلاب المعنى في صورة مفعول  
مطلقا وكذا في صورة الزاد قدمت بل لا الزاد ولم تقدم ان أراد التثنية على الخبر في خبرنا  
المفرد ان قدمت مع الزاد غير جائز كما في بابيه وفي البتداء التعريف أصل وأنه على  
ما قد جاء للخبرية الأصل في البتداء أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة أمّا الأول

ظ  
أهلبك



فلان فائدة الحكم على المعين اعم من فائدة الحكم على غير المعين فان قولك رجل قائم في الدار انما يفيد ان لاجل الخاطب كون رجل قائما في الدار فانه يفيد ما لم يعلم حصوله بخصوصه في الدار وان علم كون رجل او رجلين فيها هذا في صورة اثبات الحكم وانما سلب الحكم عن النكرة لا يفيد طلقا وكذلك لا يفيد ما واما التثنية فلان الخبر مشابه للفعل الذي لا يكون الندا فكان حقه ان يتجرع التعريف والتشكيك في الفعل عنهما لكن الحكم لما لم يكن جريته عنهما كان الاصل فيه ان يتجرد عما بطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وخصص مذكور من البداءة وذا بالاعمال او بالوصف او بالاضافة كما يعرف وعبد موافق وسبع سموات بتقليل شركة يعني اذا كان البداءة نكرة فالغالب تخصيصه بالوجه المذكور المبيد لتقليل التثنية كقولنا عليه السلام امر يعرف صدقة وغرقك عبد موافق خير من عبد مخالف وقال الله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وكقولك سبع سموات خلقهن الله وقال من غشى سمواتا فرضهن الله تعالى وذلك لان التخصيص يقرب النكرة من المعرفة لما فيه من تقليل الشركة ولما كان جواز كون البداءة نكرة محضة مختلفا في صريح تجازيها كان مفروضا من جعله التعريف اصلا في البداءة فقال ولا بأس بالتشكيك عند الافادة فيوم علينا في شاهد محبة فالبيان الخاة وهو الحق يجوز كون البداءة نكرة محضة عند حصول الفائدة اذا ما منع عن ذلك عقلا فان الغرض من الكلام حصول الفائدة حيث حصلت صح الحكم مع كثرة ورود ذلك في الكلام الفصح قال فيوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ويوم نسروا بن عباس رضي الله عنهما ثمة خير من جراحة وفي الحديث ان من عندنا هو من ارض ربنا وميرتنا ومن ذلك قولك سلام عليك وويل له وقوله تعالى وجوه يومئذ ضالكة وغير ذلك مما لا يحصى وذلك فيما بعد ظرف وهزلة

وبعد حروف التثنية كقوله فلان درهم وادريه لديك وما بعد يقوم بخدمة اعلم ان الشرط في جواز تشكيك البداءة هو حصول الفائدة على ما منع واما شيوخ تنكيره وكثرة

ففي مواضع مخصوصة اشار اليها بذكر او مشقة الثلاثة منها ما بعد الظرف الذي يكون خبرا عنه نحو عند درهم ومنها ما بعد حرف الاستفهام نحو ادريه عند درهم وبنار ومنها ما بعد حرف التثنية نحو ما بعد يقوم بخدمة وفي تمام الكلام مذكور في الشرع فليطلب فصل ويختص الخبر في مفرد وذا هو الاصل في قول الخاة وجملة الخبر ما من واما جملة والوفاد فيه هو الاصل في قول الخاة نظر الى كونه احد طرفي الكلام فالاصل ان يكون مفردا كالحرف الاخر ومنهم من منع ذلك والتحقيق انهم ان ارادوا بذلك ان الجملة لا يسند الا باعتبار مضمونه فالمفرد يكون اصلا لكونه محولا بالنظر الى نفسه دون الجملة فان محول بالنظر الى المضمون الذي هو مفرد فذلك هو وان ارادوا بذلك ان الجملة لا يسند الا بتقدير مفرد وكما يقال زيد ضرب غلامه تقدير زيد مالك لغلامه ضارب فليست بشيء بل السند فيه هو ضرب غلامه وهو محمول على زيد واسطة ذواي ذو ضرب غلامه

فالقول ياتي جامدا وهو فان ع الاخير ومشتقا وذاك بكثرة فان كان مشتقا بل رفع ظاهر ففيه ضمير باتفاق الامة فاكد في الجاري على غير صاحب وان يخفى من لبس القرينة يعني ان الخبر المفرد على ضربين احدهما جامد نحو زيد اخو وهو قال ع الاخير عند الجري والكساية قد روية الضمير نظر الى ان معناه زيد متصف بالذخ او محمول عليه بذلك لكنه لما يشابه الفعل ايرفع الظاهر وثانيه ما مشتق وهو ان يكون رافعا لظاهر ففيه ضمير للبداءة بالاتفاق نحو زيد قائم في حسن الوجه وموت الخدام واما اذا كان رافعا لظاهر فيكون ضمير البداءة في معوله نحو زيد قائم غلامه وقام في دان عمرو وانا عند الوصف مع مفعول مفرد او جعل الفعل مع مفعول مع ما بينه من التركيب كقوله لسان في لون الفعل مع مفعول مستقل وهذا ايضا ان من غير النظر الى شيء اخر في الوصف مع مفعول فانه يستدعي صاحبا يجري عليه لايتم الفائدة بدونه وبهذا علم ان نحو اخا زيد جملة لا يستقله بالفائدة قوله فاكد في الجاري الخ يريد ان الضمير الذي جملة الخبر المفرد المشتق



اعني الوصف يؤكد وجوب ابيار من مفصل فيما اذا كان الوصف الشوفاً باعلى غير صاحب اعني  
 من هو له اذا خيف من ليس الجاري على غير من هو له الجاري على هو له كما في زيد عن ضاربه هو  
 فانك لو لم تؤكد لتسكن في ضاربه لاحتمال ان يكون له و فيكون الوصف جاري باعلى من هو له  
 ان يكون زيد فيكون جاري باعلى من هو له فالحقل الثاني كما ذكر علامته جارية على غير من هو له  
 هو الفصل فاما سبب ترك التاكيد والبقاء على الفصل هذا واما اذا اخففت التيسر  
 للقرينة اللازم نحو همد زيد ضاربه هي في التاكيد خلاف فذهب الكوفيون الى تركه  
 لعدم الحاجة وذهب البصريون الى اثباته طر الدباء وما كان منها جملة فربط  
 وقد جاز ترك الربط عند القرينة في غير ذكر الخبر المفرد فهذا بيان احوال الخبر  
 اذا كان جملة فنقول الخبر الذي يكون جملة اما استغنية عن زيد او قائم او قام به و  
 اما الظرفية نحو زيد عندك او في الدار فقد بالفعلية كما ياتي واما الشرطية فهي فعلية  
 ايضا الحالة وما وقع للجل خبر فلا بد فيه من رابطة تربط ربطا بالبتدأ فان الجملة  
 في الوصل مستقلة يحتاج عند صيرورة اجزاء الكلام الى ما يربطها الى اجزاء اخرى  
 والرابطة يكون ضمير المتأبارة او مستتر كما مر في الامثلة المذكورة وقد يقام  
 المضمر وذلك اما ان يكون بلفظ المتبداً الاول نحو لاطاقة ما لاطاقة او باسم المتأبارة  
 نحو لباس التقوى ذلك خير او بغيرها نحو الذين يسكنون بالكتنا واقاموا الصلوة  
 انا لا نضيع اجر المصلين اي اجرهم وقد يحذف الضمير الذي يؤول به للربط عند  
 القرينة وذلك كما في البر الكريستين اي الكرمه والسمن منوان بددهم اي منوان  
 منه وقد جاز قول جيسه الله وحده اذ المتبداً في مثل نفس جملة  
 بر يدان الربط المذكور انما يحتاج اليه فيما لو يكون المتبداً هي الجملة التي وقعت  
 خبر في المعنى واما اذا كان كذلك فلا يحتاج الى اعادة كما في المثال المذكور وكذلك  
 في ضمير الشان نحو زيد قائم وقد اخبروا بالظرف او بشبهه وذا بتقدير وصف

فعلية مخزنية

غير المضمر مقام

اي بتقدير

او بتقدير جملة المراد شبه الظرف الجار والجور فانهما جريان مجراه في جميع احكامه  
 حتى سماه بعضهم ظرفاً والجار والجور ويجوز ما من غير تقدير عامل عند البصريين فانهما غير مجولين  
 على البتدأ اصلاً وعاملها من الافعال العامة اي ما لا يخلو منه فعل ككون والخصو فيكون الظرف  
 اذن جملة دون الفعل هو الاصل في العمل وقال بعضهم يقدر الوصف ان الوصف الخبر الافراد و  
 بعضهم بتقدير الفعل وجوب تقدير في مثل الذي في الدار ومثل كل رجل في الدار فله درهم فينبغي  
 ان يقدر في غير الظرف البتدأ وعوض ذلك بمثله فان الوصف متعين في بعض المواضع نحو  
 قوله اذ لم يكن في اياتنا اذ الفجائية ليلها الفعل ولتعارض دليل الطرفين ما يرجح الناظم  
 احدهما على الآخر سوى بين تقدير الوصف والفعل قوله او بتقدير جملة بريد به بتقدير الفعل  
 واما عدل عن الفعل الى الجملة ليشير بمقابلته للوصف لان الوصف مع فاعله ليس جملة  
 وظرف زمان قلما اخبروا به عن العين لكن الاماكن عمت اعلم ان ظرف الزمان  
 يكون خبراً عن اسم معني نحو ضياء يوم الجمعة ولا يكون خبراً عن اسم عين كزيد في يوم الجمعة لا قليلا  
 في نحو الليلة الملول وهذا بخلاف اسم المكان فانه خبر عن اسم العين تارة نحو زيد في الدار  
 وعنه المعنى اخرى نحو العارف والمدن والجرم في القرى والخبار بلا نشأ جاز ما قوله  
 بتقدير قوله الخبرية اختلفوا في ان الجملة الانشائية وهي ما لا يحتمل الصدق والاكاذيب  
 كالجملة الطلبية والاستفهامية والشرطية والقسمية والتعجبية يكون خبر المتبداً  
 ام لا فنحن نعلمهم ومحمد الجمهور والمحقق انهم ان ارادوا بضمها لاجل الاخبار بلا انشائية واضحة  
 وقوعها في موقع الخبر فذلك صحيح وان ارادوا انها يقع اخبار حقيقة فليس بصحيح فانك  
 اذا قلت زيد ان تضربه يضربك فالجملة الشرطية واقعة موضع الخبر كمن يتاويل فان  
 فان تقدير الكلام زيد مقول فيه ان تضربه يضربك او يقال فيه كذا خرف القول لا  
 واطلق اسم الخبر على الجملة كما اطلق اسم الخبر على الظرف وكذلك الكلام في الجملة الطلبية والتعجبية  
 وغيرها وخبر بالشئيين عند فصاعداً يعطف وغير العطف في غير جملة يجوز ان يخبر



عن البتداء بالتعدد وذلك ما يعطف كما في زيد عالم وعاقل وزيد يكتب ويشعر واما  
 بغير العطف وذلك في المفرد نحو زيد عالم عاقل وروى الجملة فلا يقال زيد يكتب ويشعر قوله  
 فضاء عال عامله نحو وفوقه فيحصل الخبر صاعداً أي اخذ في الزيادة  
 ويجوز شيئين أيضاً افضل اعدا فمسند كل ما يلبس جملة اعلم انه يتعد والبتداء  
 كما يتعد للجنس وذلك على ضربين احدهما ان يكون كل واحد من البتداء في غير القول مضاً  
 الى ضمير منلوه نحو زيد بنته ضميرها قائم وثانيهما ان لا يكون كذلك بل يوقى بالهوائد  
 بعد خبر البتداء الخ فيكون اخر الهوائد قول البتداء وما قبل الاخر لما بعد اول  
 البتداء وهكذا على الترتيب وذلك نحو هندی زيد عمر وقايم في دار معهما وعلى التقديرين  
 في كل واحد من البتداء جملة ما بعده فالبتداء والخبر خبره ما بعده مفرد كان او جملة  
 والذي قبله خبر البتداء الخبر مع خبره وهكذا الى البتداء الاول قوله جملة متعلق بقوله  
 هو حال غير الضمير المرفوع في بليده وهو راجع الى ما والضمير الموصوف فيه راجع الى كل  
 وجاز دخول الفاء في خبر الذي تضمن معنى الشرط للسببية وذلك موصول  
 بفعل وشبهه كذلك منكور وصفت جملة دخول الفاء التي للسببية على  
 الخبر يكون على سبيل الوجوب تارة وعلى سبيل الجواز اخرى اما الاول ففما اذا كان البتداء  
 بعد ما نحو اما زيد قايماً واما الثاني ففما اذا كان البتداء متضمناً لمعنى الشرط وذلك  
 شيان احدهما ان الموصول بفعل ظاهر نحو الذي ياتيه فله درهم او مقدّم نحو الذي  
 خلفك او في الدار فله درهم او يشبه الفعل نحو الزانية والزاني فاطلدا وفي حكم الموصول  
 بالموصول المذكور قول ان الموت التي تفرون منه فانه ملاقيكم وثانيهما النكرة الموصوفة  
 بالجملة الفعلية وذلك ايضا اما بذكر الفعل فيها كقولك نفس تسبح في جناحه فافلحني  
 او بتقديره نحو فلان عند حرمه مضجيد وفي حكم الموصوفة بالفعل الكلي المضاً  
 الى النكرة المذكور نحو رجل ياتيه او خلفك او في الدار فله درهم قوله للسببية متعلق

٤٥  
 يتضمن اي يضمن لعقل السببية معنى الشرط واما قال ذلك لان البتداء بالاعتبارين  
 المذكورين انما يتضمن معنى الشرط اذا قصد السببية كما في المذكور واما اذا لم يقصد  
 السببية فلا مدخل للفاء هناك وذلك كما اذا قلت الذي ياتيه فله درهم يعني انه  
 ذو درهم وليس المراد بالسببية ان ما قبل الفاء سبب لما بعدها حقيقة بل المراد  
 المقصود ان يكون اما بعد الفاء لان ما المضمون قبلها في الجملة ولو بدلي المتكلم كما في  
 الامثلة المذكورة ومنع هذا الفاء كل النواسخ سواء ان الوجود بعض الامثلة  
 جميع نواسخ البتداء والجنس من الظروف المشبهة بالفعل او غيرها يمنع دخول الفاء  
 المذكورة في الجنس سواء ان المكسورة وذلك لان كون هذا النوع من البتداء متضمناً  
 لمعنى الشرط يقتضي الصدق ككلما الشرط فيمنع اجتماعه مع النواسخ القضيية  
 للصدقة واستثنى منها ان المكسورة عند الجر وجعلها بعضهم كسابر النواسخ  
 والصح خلافه لوروده في التنزيل قال الله تعالى فان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم  
 وابن الحاجب خصص بالذكر ليت واحداً والمذهب يعاضده وعلل ما ذكره بما ان ما  
 الفاء الجزئية لا يكون الا خبر اي محتمل للصدق والكذب وخبر ليت واحداً للجملة  
 ذلك وليس بشيء لصحة قولك ان جاك زيد فاضرب وتحذف كل منهما وكلاهما  
 كخبر جميل ونعم بعد جملة يعني نحو حذف كل واحد من البتداء والجنس بانفراجه عند  
 وجود القرينة الدالة عليه ويجوز حذفهما معاً اما حذف البتداء فكقولك استهل  
 الحلول والله مشير الى الحلول اي هذا الحلول واما حذف الجنس فنحن خفيتم فاذا  
 السبع اي موجود او حاضر او مفاجئ للدلالة ان المفاجأة عليه وان اردت ان تقيم  
 او قاعد ونحوه فلا بد من ذكره اذ دلالة عليه ومن ذلك نحو قولك زيد عمر وقايم  
 استغنى باحد الجنسين عن الاخر وقوله تعالى في خبر جميل يصلح شاهد اليها بقدره  
 اري صبي جميل او خبر جميل احمل وهذا الاقصر عليه في مثال حذف كل واحد منهما واما



حذفها معا ففي جواب الجملة بنعم وذلك كقولك نعم جواب من قال ازيد قايم اي نعم زيد قايم  
 ويلزم حذف المبتدأ في مواضع كلمة الحمد لله الحميد بضم وفي قولهم حمدى مع وطاعة  
 وفي باب فعل المدح في قول فرقة يجب حذف المبتدأ في مواضع منها النعمة المقطوعة  
 اما المدح في الحمد لله الحميد اي هو الحميد اولدزم غيا عوز بالله في الشيطان عدو  
 للمؤمنين اولترحم خرم تر بغير مك المسكين وانما وجب حذف المبتدأ ههنا  
 لنعلم كون ذلك المرفوع في الاصل لغتا ومنها المصادر المبدلة عن افعالها في حمد  
 وسمع وطاعة اي امرى حمد وسمع وطاعة والاصل في جميع ذلك النصب بالافعال  
 المقذرة عدل فيها من النصب الى الرفع لازالة معنى الحدوث بالكيفية ومنها المخصوص بالمدح  
 في باب فعل المدح غنى نعم الرجل زيد عند من جعله مملتين بتقدير هو زيد ونحو الكلام  
 عليه في بابه كذا حذف اخبار يقوم مقامها سواها من الالف ط بعد القرينة  
كفى قولهم كل امرئ وفعاله ومثل امرئ اصنع صنيعته وضري فلان انا انا كالمات  
 ولولا صلواتي ما ظفرت بحاجته يغنى قد جيب حذف الخبر ايضا وذلك عند  
 قيام لفظ اخر مقامه بعد وجود القرينة الدالة عليه وذلك في مواضع اربعة  
 الاول ما اذا كان المبتدأ معطوفا عليه بالواو التي يغنى مع نحو كل امرئ ضيقه ففدين  
 كل امرئ وضيقه ففدين كل امرئ وضيقه مقرونان حذف مقرونان لدلالة الواو  
 التي للتعية عليه وقيام المعطوف مقامه والثاني اذا كان المبتدأ متعينا للقسم  
 لعمري لا فعلن كذا اي لعمري قسم فان تعينه للقسم على تعين الخبر المحذوف وجواب  
 القسم ساد مستد الثالث ان يكون المبتدأ مصدرا مضافا الى الفاعل والى المفعول  
 وبعد ذلك حال نحو من زيدا قائما ويقع هذا الحال جملة ايضا ومنه قوله نعم اقرب  
 ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والخبر في مثل هذا المبتدأ مقدرا قبل الحال والحال  
 قايم مقامه بتقديره من زيدا حاصل قايم والعامل في الحال على ما يذهب اليه المحققون

هو محط

هو حاصل بنا على جواز كون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال كاستيافا في بابه وقد يتينا  
 المقام في الشرح زيادة الرابع ما اذا كان المبتدأ بعد اوله نحو لولا زيد هلك غم امرئ موجود  
 والقرينة كون لولا لا تنفك الثاني لوجود القول والسناد مستد الخبر وجواب لولا هذا اذا  
 كان الخبر افعالا ما فان كان امرا خاصا فلا بد من ذكره كما في قوله نعم لولا قومك حد يثلم  
جملهم والمستد البتة على قواعد ابراهيم وعامل ظرفي عم بر م حذره على اي حال كان  
 كالخبرية يغنى ان الظرف سواء كان خبرا او حالا او نعتا او صلة يحذف عاملا اذ كان  
 فعلا عاملا على سبيل الوجوب بقول زيد خلفك او في الدار وضربت زيد خلفك  
 او في الدار وغير ذلك لوجود القرينة والسناد والقرينة هو الخبر غير المبتدأ بضم فانه  
 يدل على الوجود والسناد هو الظرف في جميع الصور وكثيرا ما يستعمل الظرف خبرا وحالا  
 ونعتا واصله كقولك لا لنيابة عنها وناسخ باب المبتدأ كل كلمة تغير معنى اسمية  
 بالخصوص اعلم ان الجملة الاسمية بحذفها يدخل عليها النسخ اعني ما ينصرف في معناها  
 ويغير ما تغير بوجه تام في مضمونها او تقييد بزمان تأكيد او تشبيه احد طرفيها  
 بالآخر الى غير ذلك مما ياتي من معاني الافعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل فحذف  
 تغيير صورة تلك الجملة بتغيير طرف احد طرفيها ليعلم بغيرها ارتباطا طاريا وليكون ايدانا  
 بتغيير الصورة على تغيير المعنى وبغير صورة اسم طرفيها فيسمى السند اليه منها اسم ذلك  
 الناسخ والسند من خبره ثم ان ناسخ هذا البناء ليس كل ما يغير معنى الجملة تمام بدخل في  
 الفعلية بخصوص الحرف الشرطي او شركة اسمية كحروف الاستفهام انما يكون له  
 اختصاص بتغيير معنى اسمية وهو بلا صلة باب كان والحروف المشبهة بالفعل بالنعت  
 ما ولا يغنى ليس ولا البرية ففي باب كان برفع الاسم مسندا اليه لما قد مر في رفع عمل  
 يغنى ان كان واخواتها من الافعال الناقصة التي ذكرها جيب برفع الاسم وهو اول  
 جزئي الجملة لما تقر قبله اختصاصه بالرفع وبصبي فاعيد ذلك مسند

غيتغيته



كنت متبعا للتباه بفضلة يغني ان باب كان يحويه نصبه من الجمل الى  
هي مدخلته الشابه للفعول حيث نجده بعد فعل واسم مرفوع فيكون الفعل التام  
بذلك موافقا للفعل التام من نصب اسم بعد رفع اسم اخر وجازله التقديم معرفة وان  
تعذر هذا الامر في الخبرية اعلم ان المسند في الجملة المدخلة لكان واخواتها خبر  
البتدأ في الاصل يجوز انما جاز في خبر المبتدأ من كونه معرفة ونكرة ومفرد وجملة ومنقد ما  
على المسند له ومثاخر عنه جازا او وجوبا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب خبر المبتدأ  
ويجوز فيه امر اخر كان متعذرا في خبر المبتدأ وهو تقدير على المسند اليه حال كونه معرفة و  
ذلك لعدم اللبس المانع عن ذلك من هنا لخصوص التميز باختلاف المعاني فيقال كان انما  
نريد مع عدم جواز ذلك في المبتدأ والخبر ولا يخفى ان ما ذكره بطريقه اذا ظهر للاعراب  
في طرق او في احدهما فان اختلفت فيهما لم يتقدم كافي كان الذي جاز هذا وفي كان جاز  
الحذف من بعد ان ولو كافي ولو بالصين وهو كثره وبارز هذا الخلاف ان عرفت  
بما قولك اما انت في الدار طابت بغض ان كان بخصوصها من بين الاماكن  
الناقصة بحذف جواز انارة وجوبا اخرى اما جواز اذ ذلك انه بحذف كثير بعد  
حرف الشرط اعني ان ولو كونها قرينة الفعل وذلك اذا كان ضميرها لهم ما علم  
غائب وغيره نحو ما علم من غائب وغيره نحو ان تحلن ان فارسا وان رجلا ولو فارسا  
ولو رجلا اي ان كنت في الحديث اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان بالصين  
واما حذف كان وجوبا فبعد ان معوضا عنها ما كما في مثل قولنا اما انت في الدار طابت  
والتقدير ان كنت حذف حرف الجر قياسا ثم حذف كان اختصارا فوجب رد الضمير المتصل  
الى المنفصل تعذرا لاتصال وزيدت ما بعد ان عوضا عن كان فصلا للحذف ولا زوالا  
بلزوم الجمع بين العوض والعوض عنهم ادغم النون الساكنة في اليم وجوبا فصلا واما انت  
ومن ذلك عن اما زيد قائما فت اى لان كان زيدا قائما كذا ما بغض ليس برفع مسندا

اليه وفي ما لم يند النصب ما فتى وترداد فيما بعد الباشايعا فخفف النصب منه  
بصورة يغني كان الرفع الناقصة يعمل بالرفع والنصب من جملتها ليس كذا يعمل ما بغض  
ليس لشابهها اياه ذلك العمل فيرفع المسند اليه وينصب المسند على سبيل الوجوه في لغة  
من ترى علمها تقول ما زيد قائما وما راجل افضل منك وهذا بخلافه فان علمها على سبيل  
الجواز كما سيأتي بيانه هذا وان كثير اما تدل على ما بغض ليس بامزيد لتأكيد النفي  
كما في زيد بقاء فيصير الخبر مجرورا به لفظا وهو منصوب محذوف بانه خبر ما ورفعي بانه خبر  
مبتدأ في الاصل ويرفع معطوف عليه بوجوب بالنفي جري فيه كل الثلاثة يغني  
اذ اعطفت على خبر ما بحرف موجب وهو بل لكن لم يحرف في المعطوف الى الرفع سواء كان  
خبر ما منصوبا او مجرورا بالباء تقول ما زيد بقاء في اعدو ذلك لتعذر تقدير ما عامل  
بعد حرف الكوثر في نقاض نفسه به فلا يصح النصب بل لول الباء ايضا او بتقدير بعد  
انتقاض النفي لما مر انه لتأكيد النفي فتعين اتباع المحل الاصل وهو الرفع وليس كذلك  
المعطوف على خبر ليس بقدر عامله بعد الموجب كون عمله بالفعلية دون النفي فيصح  
ليس زيدا قائما بل قاعدا واذ اعطفت على خبر ما بحرف غير موجب جري في المعطوف جميع  
الوجه الثلاثة اعني الرفع والنصب والجر سواء كان الخبر مجرورا او منصوبا تقول ما زيد بقاء  
ولا قاعدا بالوجه الثلاثة اما الجر فباتباع اللفظ واما النصب فباتباع المحل واما الرفع  
فباتباع المحل الاصل او بان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف وتقدير  
ولا هو قاعد ونقول ما زيد قائما ولا قاعدا بالوجه المذكورة اما النصب فباتباع اللفظ  
واما الرفع فباتباع محله الاصل او بتقدير المبتدأ واما الجر فتتوهم الباقى متبوعا لكثرة  
دخولها عليه ويبلغه قوم وهو بل معقبا بان او بال او بتعكيس جملة اعلم ان عمل  
ما ولا يغني ليس انما هو خلفه اهل الجواز واما بنو اتم فلا يعملون فيقولون ما زيد قائم برفع  
الجرتين وهذا هو القياس لان زيد دخل القبيلتين وقياسا لهما من الجر وفان يختص احد



القبيلتين واما اعماله عند المجازين فلقوة مشابهته للسكون معناه اسو كفي  
الحقيقة فانها للنفي في الحال والظاهر في الاستغراق مع احتمال عدمه وذلك مجاز  
التي ينصب بعدها فانها نص في الاستغراق كما سيجي تحقيقه ثم انها الضعف عليها ايلا  
من يجعله بادى عارض فمن نفعها بان الزائد لتأكيد النفي كما في نحو ما ان زيد قائم وذلك  
للفصل بينهما وبين معمولهما والضعف جعل في القريب منه ما لا يعمل في البعيد عنه ومنه  
نفعها بالادنى في ما زيد لا منطلق لان نفيه حالة ينتقض بالادنى في بطلانها ومنه عكس  
الجملة التي هي مدخلها بتقديم السند على السند اليه كما في ما قائم زيد فان ضعف العمل  
ينع التفرع بان ينصب قبل ان يرفع وجاز على التقليل اعمال ان ولا ولما ينصب  
الظرف كالحين حضت يعني ان لو وان النافيتين جملان ايضا عمل ليس ان ذلك  
ليس على سبيل الوجوب بل على الجواز ومع ذلك لم يستعملوا عاملين الا بالقليل واما عمل  
ان فكان في قوله ان هو متوليا على الحد او على اضعف المجازين واما عمل في قوله تعزله  
شيئ على ان من باقيا ولا وزد ما قضى الله واما قد تراد البناء مع لطلبها الغرض معناه  
كما في غلامه فجعل العمل المذكور في اسماء الاحيان خصوصا ان من مناصر ولدت وقت  
قار والتقدير ليس هذا الحين حين مناصر وقد حذف عنها الخبر وتوفي في ذلك فاعلم  
وعليه قراءة بعضهم ولا تخين مناصر برفع حين وفي باب ان النصيب السند اليه  
وفيما اسند الرفع جات ومرفوعة والظرف ما جاز سبقه وان جاز في المرفوعة  
بالخبرية يعني ان وان واخاها بدين في الجملة لا التنية فينصب السند اليه ويرفع السند اما  
رفع السند في الرفع على القياس الذي ذكرناه في رفع العود واما نصيب السند اليه فلشبهة  
الفضل في الجحى بعد كلمة مشبهة بالفعل وذكر مرفوعة معها ثم ان السند المرفوع في  
هذا الباب في الاصل خبر المبتدأ شأنه كشأنه في اقتسامه كونه مفعلا وجملة وفي جملة  
احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثباتا ومخزوا فاجازا ووجوبه فيقال ان زيد

قائم وان زيد قائم وان زيد عالم عاقل وان مالا وان ولدا جذا والخبر جازا وليت  
شعري بخدفة وجوبا الى غير ذلك من الاحكام التي في امر واحد وهو جواز التقديم على السند  
فلا يقال ان منطلق زيد يكون عمل تلك الحروف في العمل النفي فلم يتصرف في معمولتها  
حظا لرتبة الرفع عن الاصل وهذا فيما اذا كان المرفوع بان غير ظرفا وما اذا كان ظرفا  
جاز تقديمه في نحو قوله تعالى ان آتينا اياهم ووجبه في نحو ان من آتينا السحر احذر ان يجمع  
بين ادواتي التأكيد كذا لنفي الجنس ينصب اذا كان منكورا بل حصل كونه  
اعلم ان لا التنية في الجنس وهي المسماة بلاء التنية في نفي استغراق افراد المنفي جمل ولا ينع  
ليس وسائر ادوات النفي الداخلة على النكرات فانها ليست بنصوص في الاستغراق  
فان كان الظاهر في الاستغراق ايضا فاذا قلت لرجل في الدار ان نصفا استغراق  
افراد مدلول رجل وكذا اذا قلت لرجل ان نصفا استغراق افراد مدلول رجلان  
الرجال فلا يوضح اذن لرجل في الدار بل رجلان او رجل في الدار بل جماعة واحد  
او جماعة من الرجال ومثل ذلك ما ان اقلت لرجل ان نصفا استغراق افراد مدلول رجلان  
الاستغراق لما فيه تأكيد النفي بزيادة من واذا قلت لرجل في الدار وما جازي رجلان  
الظاهر في نفي رجلان غير النعين فيكون مفيدا للاستغراق ايضا واحتمل ان يراد في  
رجل حيث هو واحد فلا يستغرق ويصح على هذا ان يقال لرجل في الدار بل رجلان  
او رجلان وما جازي رجل بل رجلان او رجلان فاقال من ان النكرة في سياق التثنية  
العموم ومعناه انه ظاهر في العموم لانه نص فيه وانما النص في ذلك كون النكرة في سياق نفي  
الجنس والنفي الموكد ثم ان لا التنية في نحو ان في العمل فينصب اسم وهو السند اليه في الجملة  
التي هي مدخلها ويرفع السند منها على ما سيجي وذلك لمشايرتها ان فكان التأكيد  
في المراتب فلذلك التنية للتأكيد في النفي فان نفي الجنس تأكيد في النفي قبل انما حمل على  
ان لما بينهما المقابلة فان احدهما متناه في المراتب والاخر في النفي والتقيض قد حمل على



النقصان الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين ولا جل ذلك ليعمل فيما فيه التعريف فان  
 فان المعرفة لا يتحقق فيه نفى الجنس لكون المعرفة مقيدة والنفي المقيد يتوجه الى قبل ثم ان  
 في عملها مضعفاً جبراً ان اصلها العمل التام بالمشابهة فهو مشبهة بالعامل بالمشابهة  
 لذلك كان عليها مشروطاً بعدم الفصل بينهما وبين اسمها فان العامل الضعيف ينفخ الفصل  
 عن العمل وفي نعتيه غير فصل وعطفه جواز ارتفاع وانتضا بشركة يعني ان نعت  
 اسم لا اذا لم يكن مفصولاً بينهما وبين منوعة بشئ فقيه وجهان احدهما الرفع حملاً على  
 المحل كما في المعطوف على خبر ان وثانيهما النصب على اللفظ فتقول رجل ظريف وظريفها وكذا  
 تقول رجل كريم الحسب رفع النعت ونصبه على الصحيح وكذا في غلام رجل ظريف اي  
 على راي والتقدير عدم الفصل للاحتراز عن غلام رجل في الدار ظريف فانه ليس في الرفع لونه  
 يبعد بالفصل عن منوعة فلا يترتب فيه رعاية صورة المتبوع وتجرى الوجه المذكوران في  
 المعطوف على اسم فتقول اب وابن واداب وابنا حمل على اللفظ وعلى المحل ويجذف  
 تنوين اسم المفرد على الوجه وعزفت يله بقله اعلم ان اسم لا نفي الجنس لا مفرد  
 نحو لرجل في الدار ولا مسلين عندك واما مضافاً لغلام رجل فيها ولا غلام رجل  
 عندك واما شبه المضاف نحو اخير من زيد فيها ولا ثلثين درهما لك والمفرد في هذا الباب  
 يجذف عند التنوين ابد كما ترى وقد يجذف التنوين عزفت في ذلك الموضع ايضا بالجواز كما  
 في لرجل ظريف عندنا وجواز ذلك مشروط بما مر من احدهما ان يكون نعتا للمفرد وهو  
 احتراز عن غلام رجل ظريف او اخير من زيد فيها والآن في عدم الفصل بين ذلك  
 المفرد وبين نعتيه بكم وهو احتراز عن غلام رجل فيها ظريف واليهما اشار بقوله يله  
 المراد ما يلي المفرد والنعت الثاني في نحو رجل ظريف كريم مفصول بينهما وبين اسم فهو  
 خارج بالقياس المذكور اعني يله ووجه حذف التنوين من هذا النعت كونه في المعنى هو لم لا وفي  
 اللفظ متصلاً به مع قرينة لا فاراد واما وقتله في حذف التنوين ومع ذلك فهو خلاف

الاصل بقاء التنوين فيه وقد نقصوا في لا غلام في اباك اضعف في اباك زيدت  
 يعني انهم حذفوا التنوين في لا غلام في الاضافة كما زادوا الالف في اباك ايضا لاجل الوضوح  
 اعلم ان لادب لك ولا في لك بخصوصهما يجوز فيها لا اباك ولا اخالك وكذلك نحو غلام  
 له ولا ناصر من لا يجوز فيه لا غلام له ولا ناصري له بقله وللخفاء في ذلك توجيهان احدهما  
 ذهب اليه سيوطي وهو لا صح ان مثل ذلك مضاف حقيقة ورفق الاضافة مفردة والاول  
 المذكورة زينة لتأكيد المقدرة والعرض في الحاقها ان لا يلزم التكرير ليجل التعريف من  
 بالفصل بصير المضاف كالمضاف ويدخل المعرفة في صورة النكرة فلا يستكر عدم التكرير  
 ثانيهما ما اختار ابن الحاجب من انه مشبه بالمضاف اعطى احكام المضاف على وجه الشذوذ  
 للمشابهة وذلك ان لا اباك شارك لا اباك وكذلك لا غلام في لك شارك لا غلام في لك  
 في اصل معنى الاختصاص ويجذف منه طم في مثل قولهم لا خاف امرؤ عليك بقله  
 اي يجذف اسم لا عند القرينة كما اذا رايت باحدا خاف امرؤ فتقول له عليك والتقدير لا  
 عليك وبرفع ايضا مسند اشاع حذفه وقد صح ان يلغى ولكن بندن يعني  
 ان لا نفي الجنس يرفع المسند في الجملة التي هي مدخولة كالرجل افضل منك ولصاحب المال اجد  
 من زيد ولا خيل منه قايم ههنا وقد شاع في كلامهم حذف هذا السند لانه كان معلوما  
 نحو لاهل ولا مال اي لاهل ولا مال له ونحو لبا س اي لبا س عليك ومنه لاله الا الله ولا  
 فتي الا على وان لم يكن معلوماً يمحذف كقولك لرجل افضل منك ولا رجول في الدار قوله وقد صح  
 ان يلغى يعني ان لا التبرية يجعل العمل المذكور على ما هو المشهور في صح فيه الا انها ايضا في رفع  
 الجملة بعد ذلك بقله وبالفصل والتعريف التي رائا وكرر ما يلغى على كل حاله يعني  
 ان لا التبرية يلغى وجوباً مع المعرفة كما في لا زيد وفي نحو لاهل وفي لا غلام زيد ومع الفصل  
 بينها وبين اسمها نحو في الدار رجل اما مع المعرفة فاعدم تحقق نفي الجنس لاهل اما مع  
 الفصل فالبعد عن العمول كما ترى ان لا الملغى لا يرد فيه التكرير سواء كان يلغى الجواز كما في قولك



ورجل في الدار ولا امرأة او على الوجوب كما في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو ولا الرجل في الدار  
ولا المرأة كما في قولك في الدار رجل ولا امرأة فالتكرير بشرط لا لها في جميع ما مر من المعاني  
والنكرات اما في النكرات فللتشبيه على كونها النفي للجنس فان نفي الجنس هو تكرار النفي في  
الحقيقة واما في المعارف فلجبرها ما فاتها من نفي الجنس اولا لا ابا حسن لها  
جنس يعني فصل في المصنوعة اعلم انه قد بدأ أول العلم المشتهر بحصوله من المصنوع بالعلم جنس  
لوفادة معنى تلك المصنوعة فلا يلزم اللفظ ولا التكرير وذلك كقولهم قضية ولا ابا حسن لها  
يريد به علينا رضي الله عنه فانتصبا ابا حسن بلا كونه مأولا بجنس هو الفضيل او  
القاض او القاطع في المصنوعة لانه كرم الله وجهه كان فضيلا في المصنوعة على ما قال  
عليه الصلاة والسلام اقضاكم على ضار اسمه كجنس القيد يعني الفصل وهذا كما يقال  
لكل فرعون موحى الى كل جبار قهره ويدخلها من فعل غالبا وكما تلحق بحرف  
اعلم ان لا التبريد دخلها المزة وحرف الجر اما حرف الجر فيلحقها لانها بدخلها عليها اختيارها  
عن معناها وتجعلها بمعنى غير ذلك كما في قولك كنت بلا مال وما انت بلا كل شيء منه  
قوله تعالى غير الغفيع عليهم ولا الضالين والفاؤها هنا لا بوجوب التكرير لانها بتغير  
معناها كانها خارج عن ان يكون لنفي الجنس واما المزة فبدخلها فلا تلحقها غير العمل بقول  
الرجل في الدار وعليه قولنا لا اصطبارا لسلمها جلداد المزة في الذي لا فاء امتا  
قوله امها جلداد في قوة واصطبار وقوله اذا القى الحج يريد ان القى الموت واختار  
ذكرها في النواسخ منها وان كان بعضها متعلقا بابن المنصوب او بالاختصاص  
بتكرير ذكرها من بعد اخرى وتسهيله للضبط بالجمع بين مباحثها وتيسرها على كون  
النصب في ذلك التباين اصله فان المعمول المذكور اصلية في المفعول الكون اعمدا  
وضيلة في المنصوب المنصوب وينصب التركيب ما هو فضلة فمن ذلك المنصوب  
بالمصدرة قد مر الكلام في نصب جميع الفضل ثم ان ههنا ما يستعمل مفعولا وذلك

اما مطلق من القيود لكونه مفعولا على الحقيقة وهو المنصوب على الصدرة وينبغي مفعولا مطلقا  
وكثيرا ما يسمى مصدرنا ناقلا انه هو المفعول حقيقة لانك اذا قلت ضربت فلان فليس لك  
في الحقيقة الا الضرب دون ما وقع عليه الضرب او وقع فيه الضرب اوله او محموله  
المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه ومنها ما لا يسمى مفعولا كالحال  
والتميز والمستثنى وقدم المصدر لما ذكرنا انه كونه هو المفعول حقيقة هو المصدر  
الثاني لفعل وشبهه لنا كيد او قصد نوع ومرة يعني ان المنصوب على المصدر يسمى  
بالمفعول المطلق مصدر يقع تاليا اما الفعل او شبهه من المصدر والصفة المشبهة نحو ضربت  
ضربا واجني ضربك ضربا وازيد ضربا ب ضربا او مضرب ضربا وهو اما التاكيد مفهوم  
ما سبق من الفعل او شبهه وذلك بان لا يدل على ان زيد على مفهومه كالمثلة المذكورة  
واما القصد نوع من ذلك وذلك بان يكون المصدر موصوفا نحو ضربته ضربا شديدا  
او موصوفا على معنى الوصف كجلسته والقبلة فان الفعل بالكثر يكون له صفة في الصفة وتما  
يذكر بعدها بعين ذلك الوصف كجلست جلست حسنة او جلست القلبي واما القصد  
المرة وذلك اما مصدر ووضع المرة نحو ضربته ضربتين وضربات او مصدر موصوفا  
بما يدل على ما نحو ضربته ضربا كثيرا او لا ينتقض التعريف المذكور بالضرب في نحو اجني الضرب باله  
يكون المصدر فيه يعني الفعل السابق كون المصدر اذا لم يكن يعني الفعل المذكور ويمكن ان  
يقع تاكيد الاله او مبنيا النوع والمرة ومكان للتاكيد بغيره والبالا لا يسمى القصد حقيقة  
يعني ان المصدر الذي للتاكيد لا يشترط ولا يجمع ابدان المقصود به الحدث مجرد اعتبار  
القلة والكثر والكيفية والحيثية والثنائية والجمع انما هو باعتبار الكثرة واختلاف  
النوع وذلك بخلاف ما كان للنوع والمرة لمكان تعدد النوع وكثرة المرات  
وقد نأب عنه فند في خبر وكل وبعض واسم نوع وآلة ومشاركة في اصله ومعارف  
ووصف واعداد واسم مكان يعني ان المفعول المطلق ينبئ عن لفظ غير مصدر الفعل



المذكور فيض عنه وبشيء ويجمع حيث بررتنية المصدد ومعه وذلك احد عشر شيئا احدها  
 نعت المصدر نحو عمل صالحا اي على حاله او منه نحو سرتاى سبرى سرت سيراى سبر  
 وثانيها ضمير المصدر نحو زيد اخذته جالساً تقديراً خلت الخيال ونحو قوله تعالى  
 احذرنه العالمين اي اعذب عذبي وفي الدعوة الرفوعة واجعله الوارث من اى اجعل  
 الوارث من غير تناسل اجعله وثالثها الفاعل نحو عرفته كل المعرفة لان الكل في المعنى نفس المصدر  
 اليه ورابعها الفاعل بعض نحو عرفته بعض المعرفة لان بعض المعرفة وخامسها اسم نوع من  
 المصدر نحو رج الفهرى فالفهرى اسم نوع من الرجوع وسادسها اسم الآلة المستعان بها  
 في المصدر نحو ضربته سوطا اصله ضربته سوطا ويقال ضربته سوطين واسواط اذا اريد  
 ضربتين بسوطين وضربا باسواط وسابعها الفاعل يشارك المصدر في اصله وما اخذ نحو  
 قوله تعالى وتبتل النبيلاى تبتل اخاهما متوافقان في الماخذ وهو التبتل ونحو قوله تعالى  
 والله ابتكمم الاوض بنا احسن اى انبأنا وقوله مشاركان شئت قرأته بشد بد الشين  
 فيكون من التشارك وان شئت قرأته بالتخفيف فيكون من التشارك وثامنهما ارفاد المصدر  
 نحو قد جلوسا وتاسمها الوصف المشق نحو هنيئا لك الى هنياء وعايذا بك اى عياد او كذا  
 نحو اقاعد وقد سار الركب بقصد التوبخ وعاشرها اسم العدد في الغنى نفس العدد وقد  
 يجرد العدد التميز فيقال ضربته الفاضح فيحتل ان يكون صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفاضح  
 والحادى عشر اسم ظاهرا في المشابهة الى المصدر نحو اعجبت في ضربت ذلك الضرب وقد يقال  
 فضربت ذلك ويحذف عنه الفعل في غير مقدم لقادم داراه نقصاب القرينة  
 يعني يجوز حذف فعل المفعول المطلق عند قيام القرينة كما اذا قلت ضربت مقدم لمقدم دارك  
 والتقدير قدمت غير مقدم وكذا قولك بليما طويلا لم قال ما قتت وضربا شديدا  
 لم قال اى ضربت ضربت ويلزم فيه الحذف وهو مقيد بعمول ذلك الفعل في الاصل  
 كسبحانه حمدا وكريما بزيدي فيها خوليتك عدت يعني يحذف الفعل الناصب

او مفعول بطريق الاضافة بحرف الجر لفظا او تقدير انا لفظا فحى سكرالك وحذالك وعلمالك  
 بتقدير شكرتك شكر او حذالك حذ وعجب منك عجا وكذا امر حيا بزيدي اذا فسر حيا الله  
 رجب موضع زيدا حيا وان فسر موضع الرجب فهو مفعول به على ما يحكى واما تقدير افحى  
 كتاب الله وسنة الله ومعاد الله وضرب الرقاب بتقدير كتب الله كتابا وتسنة الله سنة  
 واسبح الله تسبيحا واعوذ بالله معاذ او ضربوا الرقاب ضربا ومن تلك القاعدة خوليتك وحذك  
 على ما ذكره صاحب الرضى اذ التقدير بالتلك البابين اى اقيم خوليتك واقامتين واسعدك  
 اسعادين اى اعينك اعانتين والتثنية فيهما للتكرير والتكثير كما في قوله تعالى فان جمع البصر  
 كرتين والغنى الباء كثيرا متباليا واسعاد كثيرا متباليا فيهما حذف الفعل ثم حذف زوايد  
 الكلمة وفي الاول حذف حرف الجر ايضا ثم نقل الضمير من موضعه وادفاه المصدر اليه وانما  
 حذف الفعل في امثال تلك المواضع اما قصد الدوام والزموم كما في حذو وعجا وسبحان  
 الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله وسنة الله او يكون الكلام مما  
 يستحسن الفراغ منه بسرعة خوليتك وحذيك وبعد حرف في المصدر بها لا بد من  
 ما يتعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر لتحقق  
 بالاضافة فتعذر بها اظهار الفعل بان يقال سبحان الله وكتب كتاب الله وسنة الله  
 لما فيه من ارتفاع الفاعل والمفعول في الخبر الغنية من الفعل يشغل الغير في العمل في جملة  
 متعلقاته فتذكره ابدا هذا وما يقال من ان مقيا وعجا وحذو وشكر وعجا  
 يحذف فيه حذف الناصب مما عا فليس بثبت اذ لا يمنع من ان بقا سقا الله سقيا وعاك  
 الله وعيا وبكثير في الخطيب الله حذا وفي نهج البلوغه خذ الله على عظيم احسن احد يكون  
 حذا اذا وانما يحذف فيها وفي غيرها اذا قيلت بعمول الفعل على ما مر وليعلم ان الجار  
 المحذوف بعد امثال هذه المصادر اذا قيلت بواسطة حرف الجر في محل الرفع على انه خبر مبتدأ  
 المحذوف فحى حيا بك تقدير هذا دعاء مختص بك والجملة مستأنفة لا محل لها من الاعراب







مصدر آخره الـ أي ضيغة فيقد فيه خاب من الـ الثاني أن يكون صوتاً يقع المصدر مخافاً  
بمعنى الكرامة فيقد فيه كرهت أقا المفعول به وذاك المفعول به وهو قابل المضمون  
فعل قام للعاملية يقع ما يكون فضلة في الكلام فينتصب التركيب هو المفعول به وهو  
المفعول به وهو القابل للمضمون الفعل العامل فيه هو ضرب زيد فزيد قابل للضرب  
الذي هو مضمون الفعل العامل فيه أعني الضرب وكذا الكلام في أعطيت زيداً درهماً  
فان زيداً ودرهماً قابلان لفعل المعطى فانه قد نثرنا ثمره فعله إلا أن الدرهم لا يقبله على الوجه  
الذي يقبله زيد ولذلك لا يقال له معطوياً وإنما هو معطوياً ما خور وإنما يقال في نحو علمت  
زيداً فاضلاً وهو انتصب الفضل إلى زيد فانه هو المعلوم وإنما نصبين لقيام تلك  
الانتساب بهما ويخرج عن التعريف الفاعل في قولك خرج زيد فان زيداً غير متاثر بالخروج  
لما ليس في الخروج من معنى التأثير وكذلك الفاعل في نحو قطع الجبل من الجبل وإن كان  
قابلاً للفعل فانه قابل لقطع القاطع لأنه ليس بقابل للفعل العامل فيه فان العامل  
فيه الانقطاع دون القطع ويلحقه المروج عاقصه وذلك اختيار موسى في قوله ومخفة  
وذلك مقصور على ما سمعته وما قيل الـ مع أن المصدرية وله يلحق بالمفعول  
إذا كان مفعولاً بواسطة حرف القسب ينزع عاقصة لتقصيد التخفيف وذلك لأن الأصل  
في الفضلة النصب فإذا نزع ما وجب خفضه يعود إلى أصله كما في قوله تعالى واختار موسى  
قومه أي من قومه وقول القائل استغفر الله ذنباً أي من ذنب وذلك مقصور على السماع  
لا يتجاوز عنه ثابت في كلامهم وما في أن المصدرية مع الفعل فيجوز ذلك النصب قياساً  
حيثما وقع ومنه قوله تعالى اعوذ بالله أن أكون من الجاهلين وذلك لأن حرف  
حذف موصولة بطولها فاجازوا فيها التخفيف بحرف الجر قياساً وكذا أحكام  
المشددة لكن ما موصولة بالجملة التي بعدها فيفاسس فيها حذف الحافظ تخفيفاً كما  
في عجبك أنك قائم قوله دم خفف مفعولاً والعامل فيه مقدماً قايلاً نزع الحافظ من قومه دم

وجاز التقديم من غير مانع ويلزمه عند اقتضاء الضمان يجوز تقديم المفعول به  
على فعله إذا لم يمنع من التقديم مانع فان منع لم يقدم ومنه الموانع ما إذا اشتبه المضمون  
عند التقديم كما في ضرب موسى عيسى فلو قيل في عيسى ضرب موسى لظن أن عيسى مبتدأ ومنه  
أن يكون الفعل صلة للحرف نحو عجب من أن ضربت زيداً لما نهم من الفضل بين المفعول  
وصلة هذا وقد وجب تقديم المفعول به على عامله إذا كان متضمناً لما لا مصدر الكلام  
نحو أنهم ضربت وأتى شئ تفعل أفعل ويحذف في باب فعل العجب وفيها هو المقصود ذكره  
بمعنى يجوز حذف المفعول به وإن لم تتم قرينة دالة عليه كونه فضلة وذلك حيث يستقيم  
المعنى بحذفه نحو هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون أي شياً وبكثرة ذلك في فعل الشبه  
قال الله تعالى ولو شاء لهدىكم أي لو شاء لهدىكم وتبين هذا الحذف في صيغة أفعال  
التعجب من أحسن زيداً وأحسن زيداً فانه في التعجب من دون ذكر التعجب منه فيكون  
مفعولاً ملحقاً بنا الفاعل وكذا يتبع حذف المفعول به حيث يكون مقصوراً من ذكر الجملة  
فلا يحذف إذا كان محاباً نحو ضربت زيداً في جواب من قال ضربت ولا إذا كان مستثنى  
نحو ما ضربت إلا زيداً قال في الرضى والمفعول الذي يحذف على ضربين أما منوع كما في قوله  
تعالى بغيره بشاً بغيره من يشاؤه أو غير منوع أو ذلك أما ينضم الفعل المتعدي ومنه  
الفعل اللزوم كقوله تعالى خالفون عماراً أي بعدلون وأما اللبابة بترك التقييد كل  
تقول فلون يعطى ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط وقد جاز حذف الفعل منه  
كما لا لمز قاله لا قببت أي بالقرينة يفيح يجوز حذف الفعل الناصب للمفعول به  
عند قيام القرينة والقرنية إما الفظية كما في المثال المذكور وإما معنوية كما إذا رأيت  
شخصاً في يد خشية يريد ضرب شخص فيقول زيداً أي ضرب زيداً ومن ذلك مكية لمز  
أن لدخول فيها والقصاص لمز يريد دخول مكية والقصاص ويحذف أيضاً بالجر ومنه  
نحو سماع أو نبوت آية وجوز حذف فعل المفعول به على وجهين أحدهما أن يكون



ثابتاً بالسمع ولا يضبط اضابطاً بغيره بثبوت علمه وجوب الحذف حيث يمكن ان يقاس عليه  
عند وجود العلة ولا يكون ذلك الا في الامثال وما جرى مجراها في كثير من الامثال والعلافة  
ليس اكثر من استعمال فان التمثل يطلب الاختصار لكن تزداده والثاني ان يثبت فيه الوقية  
اي الضوابط التي يعرف بها ثبوت علمه وجوب الحذف فبقاس على شئ واحد شبه متفرقة واصل  
القياس لا اعتبار في حال شئ الى شئ اخر فاما سماعاً فهو امر او نفسه ونحوه خبركم  
عند فرقة كذا قولهم اهلا وسهلاً ومرحباً وقبلها نصب على المصدرية من الموضع  
التعجب فيها حذف ناصب المفعول به سماعاً قولهم امره ونفسه اى دعى امره ونفسه  
والواو اما للعطف او بمعنى مع ومنها قولهم انتموا خبركم على نفس سببها فانه قد  
استعمل التشبيه وابتعوا خبركم ويقدرون الكسب اى خبركم والفركان خبركم ومنها  
قولهم اهلا وسهلاً ومرحباً والتقدير اتيت مكاناً اهلاً اى اجانب فيه ووطنت  
مكاناً سهلاً اى خشنة فيه واصبت مكاناً وجبلاً اى ضيق فيه وقال الكبير منصوب على  
المصدرية اى حيث بلورك مرحباً اى رحباً واهلت اهلاً اى تاهلت تاهلاً فقد  
فعل وان لم يستعمل وسهل موضعك سهلاً على وضع سهلاً موضع سهوله واما  
قياساً فهو خمس مسائل فمنها اختصاصه بفعل الحضيضة وذلك في باب الحكاية شاع  
كقولك نحن العرب سخي اربعة وجاء على غير الحكاية قولهم بكا الله نرجوا الفضل وهو  
يعني وجوب حذف الفعل الناصب للمفعول به على سبيل القياس في مواضع خمسة المنصوب  
على الاختصاص والمنصوب على القطع والمنصوب على التذير والمراعى والمنصوب  
بالاظهار على شريطة التفسير المناري وقوله منها الاختصاص اى من المسائل المذكورة  
الاختصاص ونصبه بتقدير فعله بناءً للحضيضة وذلك شاع بعد ضمير الحال  
عن نفسه كانه انا وحيث نغض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من الناس  
بانسب اليه نحن نحن العرب اسخى اربعة الى خمس العرب بين الطوائف بزيادة السخاء

اي مختصين بتلك الصفة وعلمه قوله نحن معاشر الانبياء لا توث وقد بان في القصب  
بالاختصاص بعد ضمير المخاطبة على نداء نوحى بك الله نرجوا الفضل بنصب الله وكذلك  
سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل ومنزك الى مكرم اينما الفتى كلفه المنا  
في البناء بضمه يعني من باب الاختصاص قول الرجل يقصد الحكاية عن نفسه اى مكرم اى  
فلان اينما الفتى اى مختصاً بين الفتيان بالاكرام وانا المسلمين اى الرجال اى مختصاً  
من بين الرجال بالسكينة ومجموع اينما الرجل في محل نصب لوفوعه موقع الحال ولا يريد بالفتى  
والرجل النفسه وفي الشرع الكبير زيادة تحقيق هذا المقام ومنها انتصا الوصف  
بالقطع وهو الترحم والذمة كالحمد لله حميد ونحوه جاني زيد المحذول او المختصاً  
فيضمه اى اريد والذى يلزمها بالنسبة الغيبة يعني من المواضع خمسة المذكورة  
الوصف المنصوب بالقطع عن موصوفه وذلك انا المدح والحمد لله حميد والملك لله  
اهل الملك والذم نوحى جاني زيد المحذول الفاسق والترحم نوحى جاني زيد المسكين المحمداً  
او المختصاً شدة الحاجة فيضم في المواضع الثلاثة اعني اريد والفعل الذي  
يلزمها معنى فيقدر في القول اترحم وفي الثاني امدح وفي الثالث اذم ونحوها يستعمل هذا  
البناء فضلاً على المدح وان كان فيه المدح وغيره وليعلم من المقطوع المنصوب ان يكون  
المعرفة لا لتباسه حالة التنكير بالحال فلا ينصب الوصف في نوحى جاني جلا عالم بالقطع  
وذلك بخلاف الرفع على القطع على ما مر فانه التباس فيه اصله ومنها الذي قد  
حذر لخصه ونتم تحذير ابتكاع العلامة يعني من المواضع الخمسة المذكورة ما يستعمل  
تحذيراً وهو المحذون منه المنصوب بتقدير حذرو ما شهدا عنى احذروا وقولهم قد  
ونحو غير ذلك من افعال التيقن بحسب ما يلزم المفعول ويستقيم به المعنى واما خفض حذر  
بالذكر لصالته في البناء ولذلك سمي تحذيراً بعلوه قد قدس فيه ومعنى التحذير  
تنبيه الغافل على كرمه بحسب احترازه عنه وللزوم تقدير العامل فيه من اهلها







وانارت واما المصدر فانه يكون مفسر في هذا الكتاب ان منصوبه لا يتقدم عليه والمفسر  
ينبغي ان يكون بحيث ينصب المحدث ولو سطر عليه وكذا الصفة المشبهة لعدم تقدم  
معوله عليه وقد خرج عن الضابط المذكور اشياء منها نحو زيد ضربت لعدم انطراف الفعل  
عن الظاهر الى الضمير ومنها نحو زيد ان ضربته وزيد هل لقيته لاستناع التسليط فيه  
لان ما يستحق المصدره ينبغي ان يعمل ما بعد فيما قبله ومنها ما اذا كان بعد حرف  
من حروف العاطفة وكذا في السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل  
فيما قبلها ومن ذلك قوله تعالى الذانية والاني فالجدوا ولو كانت الآية من باب ما اضمر له  
لكان المختار فيها النصب لكون المحدث مع الطلب وقد اتفق القراء السبعة على رفعه  
والقرآن لا يجوز ورواه على غير المختار ومنها نحو زيد ذهب فان ذهب لو سطر على زيد  
لا ينصبه وكذا شبهه وهو ذهب ولو بسطر على بنا الجمول ومنها نحو قوله تعالى وكل شئ  
فعلوه فالزيد لان المختار جواز تسلط الفعل على المحدث ووجه الغيبة يكون  
موداه مستقيما وارادوا وهنا الوسط لكان في تاويل فعلوه كل شئ في الزيد فالجاري ان  
علق بفعلوه اليكى الغيبة مستقيما لانما انفصل في الزيد في صحايف اعم النائب اذا توقع  
فيها فعلوه بل الكرام الكاتبون او قوا فيها الكتابة وان جعل الجار والمجرور نعتا لكل شئ  
كان الغيبة مستقيما لكن لا يكون موديا بابها هو المقصور فان الغرض هو ان كل ما فعلوا به  
ثابت في الزيد لا يفتقر الى كتابة الكاتبين شئ من ذلك ان ما هو المكتوب فيها ما فعلوه قوله  
ناصبا حال عن الفعل وهو فروع بالظرف اعني بعد لوجود شرط الرفع فيه وهو الاعتماد  
على الصاحب فينصب حتما بعد ان وقيلها واحرف تخصيص بلا افعال خضت يعني  
بجانب المحدث المحدث وان كان بعد ان ولو كان زيد اضربه ضربك ولو زيد اكرمه  
اكرمك وكذا بعد ما يجوز المتضمنه في الشرط نحو متى وحيثما وكذا يجب النصب بعد حرف  
التخصيص نحو لو زيد اضربه والهة في كل ما الاختصاص بلا افعال فينصب الاسم بعد

بتقدير

بتقدير الفعل التقدير على التفسير ويختار النصب اذا وبعد حيث وحرف النفي ايضا وهما  
يعني يجوز الرفع ويختار النصب في المحدث المحدث اذا كان بعد اواحيث المتضمنين لمعنى الشرط  
لكون الشرط بالفعل اولى لان حقيقة الشرط تعلق مضمون فعل المضمون الفعل افر وكذا بعد  
حرف النفي اعني ما ولو وان وذلك لان النفي بالحقيقة لمضمون فالقول ان يلى الفعل لفظا  
او تقدير او كذا يختار النصب فيما اذا كان بعد الهمزة للاستفهام نحو زيد اضربه كى يهلكها  
بالفعل اولى وانما يذكر لعل المتضمنه مية لانها لا تدخل على الجملة التي جزؤها التثنية فلو  
يقال هل زيد ضربت اى على الفتح ومع طلب ايضا وحيث عطفته على جملة فعلية تامة  
يعني يختار نصب المحدث مع الطلب ايضا اى الامر والنهي والدعاء نحو زيد اضربه  
وعمره لا تقضيه ويكره الله لان وقوع الجملة الطلبية خبرا يختار الى التاويل بالجزئية  
كما في ويختار النصب في حيث اردت العطف به على جملة فعلية كما في قام زيد وعمره  
اكرمه للاهتمام برعاية التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وكذلك الحكم اذا  
اردت على الكمال السببية بالجملة الفعلية نحو من رجل صار بعمرا وهند ابنتها  
رعاية لحق المشابهة وكذلك والتفسير بانفت الست كل غلام يتبعه بثلاثة يعني  
من المواضع اخبار نصب المحدث وما اذا كان رفعه مودها لكون الجملة المفسرة بالصفة  
كما في المثال المذكور اذا اردت ان كل غلام يملكه يتبعه بثلاثة ونايف فانك اذا رفعت  
كل غلام احتمل ان يكون بعته خبرا فيوافق الغيبة المقصور واحتمل ان يكون بعته صفة  
لكل غلام وقوله بثلاثة خبرا فيكون الغيبة ان غلام قصدي يتبعه فهو كاي بثلاثة لكل  
ما ملكه من الغلام وهو معنى غير مقصود فيكون النصب اولى فيه للسلطنة غير احتمال  
غير المقصور وقد جاز فيه الرفع حيث عطفته على ذات وجهين كناية قامت  
يعني يجوز الرفع مع جواز النصب على السوية في المحدث المحدث اذا قصد عطفه على جملة  
ذات وجهين بان يكون اسمية مشغلة على جملة صغرى فعلية فبرفع عطفها على الجملة



لنه هي الضم في كافي زيب قامت وعرا كرمته باسكان ضمير زيب في الفسق ان ترجع الرفع  
 بالتسليم في التقدير عوض يكون العطف اقرب في الفعلية من الالهيته ولضعف فيه  
النصب مع فقد مقتضى لمثل زيد حيث بهلته كذا حيث كان مقتضى الرفع لما  
 كما اذا لم تات مع طلبية يعني يختار في كل واحد من الرفع مع جواز النصب على  
 ضعف عند عدم مقتضى انه مقتضى المذكور اعني ما يوجب النصب وما يرجح على  
 الرفع وما يجوز مع جواز الرفع على السوية وذلك كما في زيد ضربته وزيد حيث بهلته  
 وانما يرجح في الرفع على النصب لعدم احتياج الرفع الى تقدير عامل والمحصل عدم التقدير  
 وكذا يختار الرفع فيما اذا كان مقتضى الرفع غالباً على مقتضى النصب ومقتضى الرفع  
 الذي يجامع مقتضى النصب هو ما انفجما مع العطف على الجملة الفعلية فيجعله بقول  
 ضربت زيدا واما عروفا كرمته وذلك لان ما يتبادر بعدها الكلام ولا ينظر  
 معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها فرجعت الجملة الى ما كانت جملة في اول  
 من اختيار الرفع ويجامع الطلب ايضا ولكنها مغلوبة بقول ما زيد فاكرمه باختيا  
 النصب يكون وقوع الطلب خيرا خلف المصل واما ما يبطل مقتضاه كما ابطالنا  
 مقتضى قصد التناسب المنادى وفيها المنادى وهو دخول حرف النداء التي  
 عن لفظ ان عوا قيمت حروف النداء باقى في بابها المنادى هو ما دخل احدها  
 ودخل فيه هذا التعريف المندوب اليه ذهب الزحشري وهو ظاهر كلام سيبويه قال  
 ابن الحاجب هو المطلب اقباله بحرف نائب مناسب ان عوا وقول المطلب اقباله اخرج  
 المندوب لانه المتفجع على المطلب اقباله والحق ما قيل من ان المندوب منادى  
 على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكاكك تناديه وتقول تعال فانما مشتاق الملك  
 وانما كان المنادى من باب المفعول اللزوم وحذف فعله لان اصل يا زيد ادعوا زيدا  
 التزموا حذف الفعل فيه لكثرة استعمال ولذا لا حرف النداء عليه وافادتها

قابلية وذلك بين مفرد ومقروفا على باب الرفع اختيار الفرقة يعني ان المنادى المنفرد  
 المعرفة سواء كان قبل النداء معرفة نحو يا زيد وقد عرفت حرف النداء بان قصد تعينه نحو  
 يا رجل بين علي ما هو معلومة الرفع اعني القرية كما في زيد واللف كما في يا زيد ان او الواو كما في يا زيد  
 ويقدر النظم في نحو يا قاض ويا حبل واما بين ذلك القسم المنادى لانه يشابه الكاف في الالهيته  
 في المفراد والتعريف وفيه ببناءه ضعف لا يلبس بشابه لما لا اصالة في البناء وانما هو مشابه  
 للينة بالمشابهة هذا ما اختار له اكثر من وذهب الكسائي الى ان المنادى المعرفة المعرفة  
 معرب مرفوع لعدم موجب البناء ولعدم موجب النصب والجوهر ترك فيه التنوين ليكون  
 فرقا بينه وبين مرفوع بعامل ويظم المرفوع اخر كلمة ويلزم في الجنة بقدر ضرورة  
 التركيب المرفوع اذا لم يكن مبتدأ عليك فهو يلحق بالمنادى في البناء على الضم ولا تقدر فيه الضم  
 بل يظهر في الكلمة اخير منه من عجز الاول منه بمنزلة وسط الكلمة هذا واما اذا كان  
 الاسم مبتدأ قبل النداء سواء كان من المفرد او هذا وهو لا وانه المركب كسبويه وخمسة  
 عشر فالقياس فيه اذا نودي تقدير الضمة وتظهر اثر التقدير في اعراب تابعه فتقول يا سبويه  
 العاقل بالنصب حمل على الحمل وقد جاز فيه الرفع والنصب حيثما ينون في المفعول عند الفروع  
 يعني ان المنادى المستحق للبناء بالنداء قد ينون الضرورة الشفوية في الرفع والنصب  
 الرفع فعلى قياس المرفوع المنفرد عن الضم اذا كان نون واما النصب فلرجوعه الى الحركة الاولى  
 عند رالة البناء بالتنوين دون شواهد الرفع قوله سلام الله بامطر علينا وليس عليك  
 بامطر السلام ومن شواهد النصب قلبه ضربت صدرها الى وقالت يا عبد العذوق فتك  
 الوقاى اى حفظك المافظون من الرواح والمملكة يعني بذلك ان في صدرها  
 من العظم او الثقل ما لا يقدر على مقاومتها ويخرج مدحولا للحم استغاثته ويفتح لها  
 الف استغاثته استغاثته هوندا من خيل صر شدة او يقين في مشقة والغالب  
 ان يدخل الهم الجمل ليقول على استغاثته فيجر المنادى بها وعلما اعراب هذا النوع من المنادى







قصد التعريف وكذا يا عبد الله وجل يا ضر وتقول يا زيد يا عيا عبد الله يا عيا بالضم فيها  
 وذلك لأن عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف واذ صحت دخول يا عليه للجر في اللام  
 صار كأنه منادى في اللفظ وكذا البدل يجوز قيامه مقام متبوعه كأنه منادى مستأنف  
 مستقل وقال في الرض وهو الحق والذي أرى أن عطف الياء هو البدل فيطر فيه حكم البدل  
 فيقال يا عالم زيدا وبازا المال بكر بالضم فيها ويلتزم للجمهور نصب مضافه  
 كما زيد الأحسن بالاولوية يعني أن تابع المنادى إذا كان مضافا بلاضافة المعنوية  
 فليس فيه الجمهور والنصب هو الأول وبذلك المنادى إذا كان مضافا للبعد غير موجب  
 البناء وهو من النداء بقول في الصفة يا زيد الأحسن وفي التأكيد يا عيا ككم  
 وعطف النسق واللام لم يكن مضافا لاضافة معنوية وليس له فيما ذكرناه غير  
 البناء ولكي اجاز بعضهم في الرفع إذا كان تابعا للمضمر المفرد وفي العلم الموصوف  
 بآب من اضافة الى علم يختار فتح لغة اعلم ان المنادى المفرد المعروف إذا كان علما موصوفا  
 بآب يكون ذلك آب مضافا الى علم آخر يختار فيه الفتح مع جواز الضم لمن فهم على الوصف  
 المذكور كتر في النداء قياسه التخصيف فحذف لفظا بالفتح كما تحذف خطا بحذف الف  
 آب وفي الصابغ ثلثة قيود الأول كون المنادى علما ويخرج غير زيد والثاني كون  
 ما يضاف اليه بن علما ويخرج به غير زيد بن اخي الثالث كون العلم موصوفا بآب  
 فيخرج به غير زيد الظرفين عمر وذلك لزم بوقوع هذا وايتها منادى على المعنى وهو  
 بصورة فيعرب فوعا وتابعة كذا وبالله مخصوص بفقد الوسيلة اذا  
 اريدت ان تدعى اللام اجتمع فيه الى التوسل باسم ثمارة او بابي الموصوفة المقطوعة غير الاضافة  
 بتعويضها للتسمية عن المصا اليه كراهة اجتماع اداتي التعريف وانما خصوصهما  
 بذلك لانهما طلبوا اسما بهما غير الال على مرية محتاجا بالوضع الذي لم يخصه  
 فوجودهما موصوفين بذلك والمعروف باللام في المسئلة المذكورة لا اعتبار ان فانه

منادى بحسب المعنى لانه هو المقصود بالنداء وصفه المنادى بحسب الصورة لدخول حرف النداء  
 على متبوعه فباعتبار انه تابع لغيره عليه الاعراب واقتصر في تابعه على الرفع وبناءه الموافقة  
 في الحركة قوله وبالله مخصوص بفقد الوسيلة يعني لم يجر دخول حرف النداء على ذي اللام من  
 غير التوسل بشئ الى على اسم الله الكريم وذلك لاجتماع الامرين في لانه لزومها للكمة  
 وكونهما بدلا عن غيره كانت في قوله فان اصله الالة يعني المألوف اي العبود صار علما مع  
 لوم العهد بعد ما كان مطلقا على كل معبود وبالأمرين المذكورين خرجت عن اصلها وصارت  
 كجوز الكمة فاجتمع معها حرف النداء قوله منادى على غا فاعل ياتي وعلى بحسب اليا ومنعلق  
 الظرف مقدد وصفه للمنادى اي منادى بحسب المعنى ووصفا بحسب الصوت وقه خويا د  
سكون وقه وقد جاز يارب يارب بكسرة ورب بفتح قل والضم نادر وه الكل  
هات السكت للوقوف حاجات اعلم ان المنادى موضع تخفيف من المقصود غير فيقصد  
 الفراغ منه ليتخلص الى المقصود فيخفف الصا الى ياء التكلم المشهور اضافة اليها كيا في  
 دون عيا عبادي فيخرج فيه ما يجوز في المضاف الى الياء في غير حالة النداء من سكون الياء  
 وفتحها ويجوز فيه ايضا يارب يارب الالف في الياء والفتحة والكسرة ويارب بحذف  
 الياء وايضا الكسرة دليل عليه وانما عيا يارب بحذف الالف وابقا الفتح دليل عليه  
 فقبل منه بآب في اصله بآب نيتا وانما عيا يارب بالضم فاد من منه قراءة بعضهم رب احكم  
 السجى احتب الى وذلك على خلاف القياس وفي جميع الوجوه المذكورة يبيح الحاقها  
 السكت فتقول يارب سكون الياء ولا جود ترك لها وبآب يديه بفتح الياء مع  
 جواز يارب بفتح الياء وتقول يارب يارب وبآب يديه بالهاء قطعا فراق بين الوقف والوصل  
 وبآب اي يختص منها باب الاثمنة ذات الثلثة يعني ان يارب في باب النداء  
 مع انه يجوز فيه ذكرنا في مطلق الصا الياء التكلم الوجوه حكما وهو ابد التاء التانيق  
 منه بابه فتقول يا ابت وبآمت وذلك التانيق يخرج في حركات الثلثة الا ان الفحة



فيها قليل واما الكسر والفتح فتساها فالكسر لمناسبة المبدل منه على الياء والفتح لموافقة حركة  
 المبدل منه ولكسر اكثر استعماله واجرى ما في باب يارب جابر علي بن ابي امي وابن عمي وعمة  
 اعلم ان المضاف الى الياء المتكلم اذا اضيف اليها ابن لو نسبت منها فانه يجري عليها ما يجوز  
 في المنادى المضاف الى الياء من الوجوه المذكورة كقوله لمسته عاذا بها دون غيرها وحذف  
 الالف والواو كفاء بالفتح مشايخ بطرد فيها وان كان قليلا في المنادى المضاف الى الياء انما  
 نقلها ويختص بالندوب ما كان شايعا كما هو مختص بواحد في نداء اي طهرم الشايخ  
 المشهور من بين طهرم مختص ببيان النذبة فيه وان لم يكن عالما او من حفر بئر زمزا  
 وكذا ان لم يكن معرفة قبل النذبة على احسن وجهه اذا كان المندوب مشهورا ولا  
 يندب غير المشهور وان كان عالما وذلك لان نذبة غير المشهور لا يحصل ما قصد النذبة  
 من العذر في النذبة على المندوب والمندوب من بين اضافة المنادى مختص بواحد في  
 النذبة فلا يدخل واعلى المنادى المجرى معنى النذبة واما ما اشتري بينهما فيلحقه  
 الف قبلها وقفه باستقاطبتين والاف اصلية يعني ان المندوب يزاو في آخر  
 الف جواز الكون امتداد الصوت مطلوبيا فيه كما في المستغنى وعند الحق الالف بالمندوب  
 يوقى بها السكت في الوقف كما في المستغنى ويجزى التنوين والالف اصلية في الاخر  
 لالتقاء الساكنين فيقال في نحو ابي بكر بن نصر محمد ابا ابا بكره ويا بن نصر محمد و  
 في نحو موسى ومصطفى واموساه وامصطفاه ومن اجل حرف اللبس في وافقهما  
 فواعبدكم بالبا في عبادة يعني ان لاق الالف بالخر المندوب لما يكون فيما اذا لم يورد  
 الى الالتباس غير المقصود عند حق اللبس نقول وافقهما كما في عادة الواو وحذو  
 فيه وقبل الف النذبة لان بنفد بر الحاق الالف بالخر ليتبين بالمشي ونقول واعبدكم  
 بقلب الالف با في عبادة لان تقدير الالف لا يتميز عن عبد اجل ونقول مع هذا الوقف  
 وافقهما وواعبدكم وجاز لك الترخيم بالواو طراد وفي المنادى وفيما قد با

التزخيم

التزخيم في اللغة ترقيق الصوت وعند الخوس حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وذلك في  
 مطرد في المنادى لكونه محلا للتخفيف وفي غيره يقع ضرر في كفاي قوله نعم الفتى يهتو الى ضو  
 تارة ظنيت بن مال ليلته الجوع والحفر يريد ظريف بن مالك ويعسوي بيل وبياوي  
 والكراد بالنار نار القرى والحضر البر وذلك في الاعلام فوق ثلثه وفي كل ذي تاء على كفا  
 يعني ان جواز التزخيم في المنادى في موضعين احدهما العلم الزائد على ثلثه احر في نحو يا حار  
 والثاني الوسم الذي فيه تاء الثانية علم كان او لا وزايد كان على ثلثه الثلثة او نحو يا طلم  
 ويا عرف ويا ثبا ويا ثاب الاول فلان العلم بكثرة النداء مع ان فيها التثنية بلبلة على  
 ما التقى عند شمرته فاذا كان بحيث لا يقتضيه حذف التثنية ابيته طهرم المندوب عن الثلثة  
 لم يرتحاش فيه عن الحذف واما الثاني فلان وضع التاء على الزوال فيكفيه وفي مقتضى السقوط  
 فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه حذف الحرف الاصل وانما يتحاشى في البقاء على حرفين في  
 نحو زيد دون غرضه وسبب كون التاء من الزوايد فكان الكلمة معها على حرفين قبل  
 التزخيم ويمنع في المندوب والمستغنى والمضما وفي شبه المضما وجملة يعني التزخيم  
 المشروط بما ذكرنا يجوز في غير المواضع المذكورة ولا يجوز في شئ منها اتمافي المندوب  
 والمستغنى فلكون امتداد الصوت مطلوبيا فيها ولذلك تزاو في الحرف والتقف غير  
 واما في المضما ونحو يا عبد الله وشبه المضما والجملة نحو يا طلم ابا حبلو وباطسرا  
 علما فان خبريها مستقلان بحسب اللفظ لولا كل واحد منهما مع باعرابه وبنزلة لفظ  
 واحد بحسب المعنى فلم يجز في منجز القول لكون اخره بنزلة الواسط انظر الى المعنى ولو لم يكن  
 لكونه غير المنادى نظر الى اللفظ فقد روي فيها حال اللفظ والمعنى معا في حذف التزخيم  
 حرف تأخرت وحرفان ان زيدا مع العلمومة الاصل في التزخيم حذف حرف واحد في  
 الاخر كما في يا حار ويا ثور وغيرها واما حذف الحرفين فيما اذا زيدتا معا لاجل علمومة  
 لهما اذن بنزلة حرف واحد فيقال يا مسلم في مسلمان علما لكون الالف والتنوين فيه



علامة للتشبه في أصل الوضع وكذا الكلام في مسلمون علما ويقال يا سكر وباندم سكر  
وندمان عليان كون الالف والنون فيهما علامة للتذكير وحمل عليهما روان وعمران للتشابه  
ويقال يا حم في حماء علما كون الالف والخزة فيهما علامة للتأنيث وحمل عليهما حمراء للمشابهة  
فيلزم حذف المذوق قبل الضمة اذا كان لم ينقص به غير ثلثة يعني يحذف حرفا المذوق قبل  
الحذف والترقيم فيقال في عمار ومنصور وسكين باء وباء منصرف وباء مسدود وذلك لكرهتهم  
نظر في حرف الذكورة تطرف التغير اليها وكون آخر الكلمة محلا للتغير اهذ ان لم ينقص  
هلام المضمون من غير ثلثة احرف فان نقص كما في عار ونور وسعيد فالاصح اثباتها وحذف  
في المرحى اسم راسه مع الالف في اثني عشر افرقة المركب المرحى اعني غير المنادى والاصح  
يرحم يحذف في المرحى لانه لفظ لا يحصل الا بحذف فيقال في معد وكرب يا معدى وفي  
سبويه باسب وبقال في خمسة عشر يا خمسة بالثاء وصلح وبهاها وقفا وكذلك اثني  
عشر وان بعضهم يقول فيه يا اثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر  
بمنزلة النون في مسلمين لوقوع موقع نون اثنين ولذلك اعرب اثني عشر بضم السين  
النون وحذف هذا الباء في حكم ثابت وفي لغة ينشئ وتلك بقلة يعني ان جميع  
ما حذف لترقيم من حذف او حرفين او كلمة في حكم الثابت فيقال في حارث با حارث بكسر  
الراء وفي ثور ياثور بانيات الواو في اوز وفي عمران يما عر بفتح الراء وفي سبويه سب  
بفتح الياء كل ذلك كون الحذف منون في حكم الثابت فكان الحرف الاخر من الباقي وسط  
الكلمة فيبقى علما كان عليه وفي بعض اللغات جعل الحذف منسيا فيجعل الباقي  
اسما برأسه فيجري علما اخر الضم الذي يستحق المنادى ويجري ما تقتضيه القياس  
التصريح في التغير في الضم فيقال يا حارث بضم الراء وبياثي بقلب الواو باء ولم ينس  
فيما كان بالثاء تافه لدى بعضهم الذي العلية اعلم ان سبويه منع غير ترقيم  
عن ثابته غير علم لما كان التاء فارقا بين المذكور والمؤنث على لغة القليلة اعني جعل

الحذف منسيا واجرا الضم على الباقي لحصول الالتباس وفوات المقصود وذلك  
مخلاف ما اذا كان علما فان منشها المستمع بعلمه يزيل التباس ويجذف باء عن اى واسم  
معرف بغير النداء العر اسم لسان وما حذف في نذبة وشفاعة وفي  
لفظ اللهم بللم عيشت يعني يجوز حذف حرف النداء عن اى واية فنقول ايها الرجل  
ايها المرأة بنت الندا ونحو كل اسم معرفة تعرف قبل وقوعه منادى نحو يوسف اعرض  
هذا وبت هبة وفاض السموات ذلك ان حرف النداء لتبنيه الحاطب ليضغ لما يناديه  
فيستغنى عنه في المعروف المنادى عند التعيين يكون مقبولا على المنادى بغيرها كالكلمة فيجوز ان  
يكتفى بذلك التصريح بحرف التثنية وحذف النون لهدم القبال وانما اعبر عن  
بغير حرف النداء لان المعروف بها وان كان متعينا وان ذلك التعيين بحرف النداء فلا  
يثبت الاسم بالفظا هذا وقد استثنى في المعرفة فيما ذكر اسم طهارة فانه لا حذف معه ووجه  
انه ليس بخاطفان وضعه لما يشار اليه الحاطب في صريح في جعله مخاطبا الى حرف النداء  
فلم تقارقه لذلك هذا كما في اذا كان النداء المحض التثنية وانما المستغنى والمندوب في  
فلا حذف معها اصولون فيها معنى غير التثنية لا يفهم بغير ذكر الحرف وحرف النداء في الاسم  
الوجع بعوض عنه اليم المشددة في الضم تعظيما له فيقال اللهم على نية النداء والوصل بالياء  
ولكون اليم فيه عوضا غريبا ليجمع بينهما فلا يقال يا اللهم اوفى الضمير كقولك اني اذا ما احاط  
الما اقول يا اللهم بالياء وحذف المنادى بالقرينة جازر الويا اسجد واقامت بالشها  
يجوز حذف المنادى عند القرينة لانه مفعول به وقد تقدم جواز حذف ما يشهد به في  
ذلك قوله تعالى يا اسجد وتخفضت التقديره الواو بضم السين واما على قراءة من قرأ  
الويسجد وانشد يد الالف ليس هذا الباء ويتصحب المفعول فيه بفا وبنوى وبالتفسير  
بنوى بقلة من جملة الفضلة المنصوبة في التركيب هو المفعول فيه وذلك في الحصول  
بحرود في علما مفعول به توسع فيه حذف الحرف من داخل في المفعول وكذا المفعول في



في الحقيقة مفعول به بواسطة اللام فعلى الفعل بنفسه بعد ما قرى الجهر فيه ما نرى  
 ما نرى عطف على ما نرى بيان ان حذف حرف الجر عنها كان قياسا وقد خول واحد منهما  
 باحكام فبوابها بابان وسمايلها من ثم ان عامل المفعول فيكون ظاهرا كما في صمت  
 يوم الجمعة ويكون مفعولا اذا غرق في سجن من قال كم سرت ولزوما فيها اذا وقع الظن  
 خبر عن غنى رديهم وصفة غرابت طائر ارفع الفضا وحال غرابت الملا بين السحاب  
 او صلح غرابت الذي محل وقد يفسر عمله المحذوف خبر يوم الجمعة سرت فيه فيكون الاضمار  
 وزما واللام في وجوب نصب الظرف اذا امر عاملة بنسبة التفسير في اختيار النصب  
 مثل ما في المفعول المفسر عمله المحذوف في وجبه وذلك ظرف قدرت في وراء مكان  
 كرار او زمان بحق يعني ان المفعول في هو احوال افراف في المكان وظرف الزمان المقد  
 فيه وبالقيد الاخير يخرج عن خطب في الدار وصمت يوم الجمعة وقد يشملها عيان بن الخا  
 هو ما وقع في فعل الفاعل من زمان لو كان قائما في الرضى وهذا خلافا لاصطلاح القوم  
 فانهم يطلقون المفعول فيه على المنصب بتقدير في فقد دخل الزمان ومهم المكان  
 كذا معدود بالمساحة ظرف الزمان تقسيم اليهم وموقت فالهم منه هو الذي احواله  
 محصور فكان او نكرة كيوم وليلة ويوم الجمعة وليلة القدر وكذلك ظرف المكان  
 ينقسم اليهم وموقت واختلف في تفسير المهرم فقال اكثرهم هو الجهات الست وما  
 سواها موقت وقيل المهرم هو غير المحصور كما في الزمان وارضاه صاحب الرضى في ذلك  
 عند ولدي ووسط وبين وهذا او تلقا وعيها واذا عرفت ذلك فنقول النصب  
 بتقدير في بنائي في الزمان كما مرها وموقت فنقول صرحنا وصمت يوم الجمعة واما المكان  
 فيتا في التقدير في المهرم منه نحو جلست خلفك وامامك والمال عند زيد ولده فمت  
 وسط القوم وبينهم والمعين فلو تبا في ذلك التقدير في فلو بقا صليت المسجد صليت  
 فيه ويستثنى من المكان المعين مكان منه معدودا بالمساحة فيقال فيستعمل في

ويريد ويستثنى من المهرم جانب وما بعنا كالمهنة والتاحية فلو يقال زيد جانب  
 عمرو بل في جانبه والى جانبه وقد نصبوا اسم المكان بهامل يورى الى ذكر المكان الحاجة  
 هذا الشأن الى بيان صنف آخر من المكان يجوز فيه النصب بتقدير في بعض الافعال دون  
 بعض وهو اسم المكان المشتق من الفعل وتقدير ذلك ان كل اسم المكان ينصب كل فعل يورى  
 ذكره الى ذكر المكان لكون مضمون ذلك الفعل محتاجا الى ذكر المكان وهو الفعل الذي  
 فيه معنى الاستقرار والكون في المكان فانه ذكر المكان بعد ما وجب المعنى محتاجا الى فعل فيه  
 بتلك العلامة وعلى هذا فصفة اسم المكان اما ان يكون مشتقة من فعل بتلك الصفة  
 كالمجلس والنبت فينصب بالفعل الذي هو ما خذ ولا غيره يعني المستقر في المكان تقول  
 جلست مجلسك ونبت منبتك وكذا نقول قعدت مجلسك ونبت منبتك ولكن نقول  
 كبت الكتاب مجلسك ولا ضربت زيدا منبتك واما ان يكون مشتقة من فعل لا بتلك  
 الصفة كالمضرب والقتل والمأكل والمشراب فلو ينصب شيئا منها بالفعل الذي هو ما خذ بل  
 لغيره يعني المستقر في المكان تقول دخلت مضرب زيد وسكنت مقل عمرو ولا نقول كبت  
 الكتاب مضرب زيد ولا ضربت زيدا مضرب عمرو ولا سكنت مسكنه ومن ذلك القسم  
 المكان والموضع فلو يقال كبت الكتاب مكانك ولا رميت بالسهم موضعك وانما يقال  
 قعدت او جلست مكانك فعلم ان كون لفظ المكان محمولا على المكان المهرم ليس على اطلاقه  
 وقد جوزوا نصب المكان الموقت بمثل دخول والنزول لكثرة اعلم ان المكان  
 الموقت ينصب بمثل الدخول والنزول والتسكن من الافعال على استقراره في المكان  
 لكثرة ودورها على المكان تقول دخلت الدار ونزلت البيت وسكنت المسجد  
 ولا يصح ذلك في غير الافعال الثلاثة وقد ناب عن ظرف الزمان مصادره وذلك  
 في ظرف المكان بقلبة يعني ينصب المصدر بتقدير في ذلك يكون بنيانية عن زمان  
 او مكان اما بنيانية عن الزمان فكثيرة تقول كان ذلك خفوف الشمس وصلون العظيمة



يخرجون من قوله وادبار الجزء والتقدير بين خوف الشمس وقته على حذف المضاف  
 وكذا البواقي واما ثانياً فبين المكان فقبله نحو جلست قريب زيد وقد جعل المصدر زماناً  
 من غير تقدير بالمضاف كقولهم زيد هيتك ومنه فكان الجنين ذكاً أم في رواية النفس في  
 هيتك وينصب مفعول وهو مصدر يتقدر به اللام أي لام علة من جملة  
 فضلة المنصوية في التركيب هو المفعول وهو مصدر يتقدر به لام العلة نحو ضربته تأديباً وقد  
 عمل في جيبنا واحترز بالصدر عن غمناك للتميم ويتقدر باللام عن ضرورة للتأديب  
 فان ذلك لا يستعمل مفعولاً في عرفهم ثم ان المفعول اعله لصنوع الفعل الذي هو ما يكون  
 مقترناً على مفعول الفعل اما انصور او وجود كما في قعدت عن الخوف جيبنا او تصور فقط  
 نحو جئت لاصلاحك وضربه تأديباً فان الاصلاح والتأديب ان كانا متأخرين وجوبا  
 فانها متقدمتان فوافق المفعول وقتا وفاقوا ثاقلة التقدير من اجل كثرة كافتة خوفاً  
 عليه ونصبه على مذهب الزجاج بالمصدرية يعني ان المصدر الذي جعل على المضمون عاملاً لما ياتي  
 فيه النصب يتقدر به اللام بشرطين احدهما ان يكون موافقاً للمفعول في وقت الوقوع بان  
 يتفقا في وقت واحد وينفان في غير ذلك الثاني ان يكون موافقاً للمفعول في الفاعل كما في المثال  
 دون نحو تبيات اليوم للسفر غداً ونحو جئت لذكر أمك في ذلك لان مجيء على افعال  
 جامعة للشرطين كمنزلة ورود وفصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فيثاق حذف علة العلة  
 مع ما هذا في مذهب الصيريين وذهب الزجاج الى ان ما تنسجبه النجاة مفعولاً هو المفعول  
 المطلق لبيان النوع فزعم ان قولهم ضربته تأديباً تقديره ضربته ضرب تأديب ورت عليه  
 بان معنى ضربته تأديباً ضربته تأديباً فوافقا قولك للتأديب ليس مفعول مطلق  
 وينصب المفعول مفعولاً ومصاحب مفعول بواو الميم من جملة الفضلات  
 المنصوية هو المفعول وهو المصاحب للمفعول فعل لفظاً او معنى بواسطة الواو التي بمعنى  
 وذلك كالخشب في قولهم استوى الماء والخشب وزيد في قولك مالاً وزيداً فان الفاعل ما

وخرج بقوله فعل نحو كل حال وضعته وقوله بواو الميم من جملة الفضلات  
 المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد فخرج المشاركة في الفعل فقط نحو جئت انا  
 وزيد بالعطف فان المقصود فيه المشاركة في السر والوقت كما كان فيه الفعل لفظاً وعطف  
 قوي فيه العطف ايضاً بشركة واما ضعيف العطف فاختار فيه نصبه كجئت وزيداً قل  
 زيد بضمة وما كان فيه الفعل مفعولاً في عطفه قوي فيه العطف لا يندرج ومع ضعفه  
 بالعكس مثل ما لم وزيداً فيه نصبه بقلبة اعلم ان ناصب المفعول مفعولاً على ما يجب  
 يكون فعلاً لفظاً تارة ومعنى مدلولاً عليه بلفظ اختار تارة الاول فيكون على وجهين ان  
 لا يكون في عطفه على صاحبه ضعف فبقي في العطف والنصب على السوية نحو جئت انا وزيد وزيد  
 بالرفع والنصب واما ان يكون في عطفه ضعف فاختار فيه النصب كجئت وزيداً من غير  
 تأكيد المفعول المتصل المتصل ويجوز فيه الرفع بقلبة على الفتح لكون العطف فيه ضعيفاً  
 غير ممتنع واما ما يجوز عطفه على صاحبه ففي جواز نصبه على انه مفعول مفعولاً  
 فاله خفي لا يجوز مراعاة لوصول الواو فلا يجوز نحو جلس زيد والشارية اذ لا يسند الجلوس  
 الى الشارية وجوز غير استدلال بقولهم ساروا اسير والنيل والبقا سار الماء  
 بل جرى وكذلك استوى الماء والخشب فان المعنى ارتفع الماء وتساوت الخشب ههنا  
 مقياً من يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واما الثاني اعني ما يكون فعله معنى  
 مدلولاً عليه بلفظ آخر فهو ايضا على وجهين احدهما ان لا يكون في عطفه على صاحبه ضعف  
 كما في مال زيد وعرفنا المختار فيه العطف والنصب بقلبة وقال ابن الحاجب العطف فيه واجب  
 اذ هو الوصول فلا يصار الى غيره بغير ضرورة ورد بانه يجوز مخالفة الوصول لاداعي وان  
 لم يكن ضرورة والداعي ههنا النص على المختار في العطف والنصب بقلبة لضعف  
 كما في مال زيد وما شئت لك وعرفنا المختار فيه العطف والنصب بقلبة لضعف  
 العطف على الضمير الجوزي لا إعادة الجار واوجب ابن الحاجب النصب فيه ورد بورد



مثل هذا العطف في القرآن كقوله تعالى تسألون به والود عام بل في قراءة حمزة ووجه  
 كون الفعل معني في الامثلة المذكورة هو انه في ثاويل ما يصنع زيد وعمر او ما تصنع  
 وزيد الحال وما الحال الا ما بقيد نسبة بهية منسوب اليه وحالة اي الحال ما يقيد  
 النسبة التي في الفعل المنسوب الى شئ بهية من هيئات ذلك الشئ المنسوب اليه بحالة  
 مخصوصة اي فان مخصوص هو زمان ذلك الحال فان لم يكن مقروبا زمان مفرد  
 الفعل المقيد بما مضى كان او حال او مستقبلا فانها بقيد مخصوص وقوع  
 مضمون عاملها الوقت وقوع مضمونها ولهذا قيل ان الحال بنسبة الظرف مضمون بيان  
 ذلك اذا قلت جاني زيد راكبا فقد قيدت الجي بهية من هيئات الفاعل الذي  
 ينسب اليه الجي واذا قلت رايت زيدا راكبا فقد قيدت الرؤية بهية من هيئات المفعول  
 الذي ينسب اليه الرؤية ويكون ايضا قد قيدت الجي بحالة الركوب وزمانه وبهذا  
 سميت الحال حالون ان امتياز الحال عن النعت المبين ظاهر واما امتيازها عن  
 النعت المقيد فجاء في رجل راكب فبان راكبا لتقيد الذات لا لتفيد النسبة  
 واما عدل عن تعريف الحال بما عرفها به ابن الحاجب من قوله ما يبين هيئة الفاعل  
 والمفعول به لمرين احدهما انه يتفحص نعت الفاعل والمفعول في غير جاني في كل عالم  
 ورايت عالما ولو قيد بيان هيئة الفاعل لوقت صدور الفعل عنه وبيان  
 هيئة المفعول لوقت وقوع الفعل عليه لينفرض ايضا جاني في رجل راكب ورايت  
 رجلا راكبا ولا يحصل الاحتراز عن جعل الحال بقيد النسبة وثانيه ما ان الغرض  
 من اتيان الحال ليس بيان هيئة الشئ بل الغرض بقيد النسبة على ما مر واما بيان  
 الهيئة حاصل ضمنا كما في النعت المقيد واما ما يفصده الهيئة بلا صالة فليس  
 الا النعت الموضح ويقصد ذكر الحال ما لفاعل واما المفعول وثانيه بشرية  
 اعلم ان الحال يكون بيان غرضية الفاعل وحده كما زيد راكبا في المفعول

عن ضربت زيد راكبا عن ثبانه وقد ثا في شئ كنه بين الفاعل والمفعول عن لقيت زيدا راكبا  
 ومن ذلك معاني في جاني زيد وعمرها لونه في معنى مصاحبين او مفروين وهذا  
 الذي ذكره من حصر في الحال في الفاعل والمفعول هو المشهور عند النحاة ووجه بعضهم  
 الحال للبناء وجازها التعداد من غير عطفها لدى جملهم والعطف مختار جملة  
 يعني يجوز ان يحكي الشئ واحدا حال متعددة من غير عطف بعضها على بعض عند لاكثر  
 قياسا على الخبر وخالفهم ابن العصفور قياسا على الظرف فيقال على الاكثر جاني زيد  
 راكبا صاحبا وان مختار الجمع العطف كما انه المختار في باب الخبر وصاحبها او  
 بتقديم ذكره وصاحبها الجري وقدم مافتي الاصل في الحال لما خيرة في الحال الاكثر  
 اخبارا الجني عنه ويجوز تقديمها كما في الخبر جاني راكبا زيد وضربت جري راكبا  
 زيد لكن القياس يقتضي منع تقدمها على صاحبها الجري وكفي عرفت قيام زيد مع امرت  
 بهند جالته وذلك لان الحال تابع لذي الحال وهو لا يتقدم على ما اضيف اليه ولو على  
 حرف الجر فكذلك تابعه لا يتقدم عليها وعلى هذا ذهب اكثر من واجاز بعضهم تقديمها  
 على الخبر وخرج الجري استدراكه بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وعلم قوله  
 الشاعر اذا المراد اعنة السيادة ناشيا في طلبه كما جعله شديد وبعمل فيها الفعل  
 او شبهه وذبحوا له الناحير عن القوق وبعمل غير التاخر جامد تضمن مفعول  
 كاسم موشاة اعلم ان عامل الحال ما فعل واما شبه الفعل في الصفة المشبهة المصدا  
 والظرف واسم الفعل واما الى امد المتضمنة لشيء الفعل كما سمى لثان وكفي النسبة في  
 هذا جعل شيخا فانه معنى ابنه على او اشير اليها شيخا وكفي النداء في نحو يا ربنا  
 فانه في معنى ندعوتنا وكفي النسبة في نحو كان زيد الاسد راكبا وزيد راكبا  
 فانه في معنى شبهه بطلد راكبا والقسما الاولين يجوز ان يتاخر عن الحال لما فيها  
 من القوة في العمل الا المصدر فانه يتقدم ان فنفي في العمل قابلا جاء زيد وفي اسم الفاعل



والفعل زيد قائما ضارب وزيد مجرد عن الثبوت مضروب وكذا سائر المشتبه بالفعل  
واما القسم الثالث فلا يجوز تأخير عن الحال الضعفه وجاز سقوط الفعل عنها تقول  
للسافر هديا لجل القرينة ويلزم فيها بالفضاء عدا وضرب زيد مضافا في الولاية  
يعني محذوف الفعل الناصب للحال وذلك على سبيل الجواز تارة وعلى سبيل الوجوه  
اخرى اما على سبيل الجواز فكما يقال للسافر اشدا من هديا يتقدم بتفسيره وللقيام  
مسيره وان يتقدم بررجوت واما على الوجوب ففي موضعين احدهما ما اذا ارد بها  
ازدياد شيئا فشيئا او نقصا منه كذلك تقول بعته بدرهم ضاعدا اي فحصل  
التمتع صاعدا اي اخذ في الزيادة وذلك يقال فبالاذا كان المبيع ذا الجزاء يقع  
بعضها بدلهم والبراقياكثر ونقول تصدقت بدينار ضافلا اي فاخط التصديق  
سافلا الثاني ما اذا كان الفعل الناصب للحال خبر استدت للحال مستند فخرض  
زيدا قائما كافر في باب الخبر وفيها وزي للحال يعمل عامل لزوما وعند المالكى بكثرة  
وذهب جمهورهم الى ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ابد كما في المسئلة  
المذكورة قبل وذهب المالكى الى ان اتحدا العامل فيهما اكثرى ليس يلزم ويلزم على  
قول الجمهور في خبري زيد قائما تكلفان كثير فينفكون فيه خبري زيد حاصل اذا  
كان قائما وهي غير لازمة على مذهبه لانه يقدر خبري زيد باصلا قايما ويجعل حاصله  
عاملا في الحال وفي الحال تنكير قايما اي نادرا باللام او بالاضافة •  
يجب ان يكون الحال نكرة لكون النكر اصل المقصود من الحال تعبد النسبة  
بهية النسب اليها كقولك حاصل مع التنكير فلو وقع التعريف ضايحا  
وما وقع منها معرفة على الفل فمما اول بالنكرة وتعريفها اما بالاقم او بالاضافة  
فمن المعروف بالامر قولهم دخلوا الاول فالاول اي منين وجابلي الفقير اي مجتهدين و  
قرأ بعضهم ليجزى من الامر منها الاذ بصيغة التثنية في الجرح اي محققين في العرف

بالاضافة

بالاضافة قولهم جلس زيد وحده اي منفردا وفعل ذلك جهدا اي مجتهدا ويجوز في  
الحال تعريفه وقد تأخر ما نكرت الابدانة الغالب في صاحب الحال ان يكون معرفة  
لانه بمنزلة المبتدأ لكونه مخبرا عنه في المعنى وجاز وقوعه نكرة وحيث يكون مخصوصا بالخصيص  
المعتبر في المبتدأ من الوصف والاضافة فخرقة تعنى فيها يفرق كل اهل حكم لانه عندنا  
وقوله تعنى وقد فيها اقوالها في اربعة ايتام سواء ويكون غير مخصوصا بكثير ذلك  
بعد الاستفهام والنفي عليها فيكون متأخرا عن الحال غالبا فيقال جاني كمالا ليس  
بالنعت في حالة النصب ما ما وقع من كون ذي الحال نكرة مخصوصة غير متأخرة في قول افضل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجالا قياما فالحق على الندوة نعم اذا كانت  
الحال معرفة بالاولا فلا بأس بوقوع صاحبها نكرة متقدمة ما على الحال للعلم باللبس  
قال تعنى او كذا في معرفة وهي خاتمة على وشها وقال الشاعر مخزنه والناس  
يستشفون في قول الى اليل العذاة شفيح وغالبها الشوق اما جمهورها فجاء على التثنية ويل  
بل بالوصالة فمن ذلك الحال الموصلة التي يكون لها وصف معين هيئة وظرفه  
يدخل المرب صيغها وقولك جئت الشاء شاة بصرة اعلم ان الغالب في الحال ان يكون  
مشتقة وقد عني جامد وذلك عند الجمهور بالتأويل بالاشتقاق والحال انفت  
في المعنى والنعت لا يكون الا مشتقا او ما اوله بفاو او اسبق في قولهم هذا بسر الطيب منه  
رطبا كايضا بسر او لول الية قوله تعنى هذه ناقة الله كايضا بدالة واما ابن الجب  
فليرى هذا التكلف في التأويل نظر الى ان الحال هي البنية هيئة النسب اليها فكما دل  
على هيئته جامدا صرح ان يقع حاله وكذلك قوله في النعت كايضا سيح او مع ذلك فلو شك  
ان الاكثر فيها مشتقا والجمهور بقله ومنه الاحوال الجامدة الحال الموصلة وهي اعم  
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة لدلائلها على الهيئة والموصوف كانه بوطا الطريق  
لجبرها وذلك لقوله تعنى انا انزلناه قرانا عربيا وقوله تعنى فتمثل لها بشرا سويا



ومنها ما يقصد به التشبيه كقولك زيد دخل الخرب ضيفا أي مشبها بالمدد وعندى  
 أن نحو زيد فإذالة صوت صوت حار من هذا الكلام المقام تقدير مشبها  
 بصوت حار وقد اشبهنا الكلام فيه بما لا مزيد عليه في الشرع وههنا فالقصد  
 التقسيط نحو جئت الشأشأة بصر أي كل شأشأة بصر والثاء وبل جئت الشأشأة مقسطا  
 هذا التقسيط ومنها الحال التي هي أصل صاحبها ووجه آخر في الخاتم فضة ويجيء الفضه  
 خاتما أي مقدر فضة ومقدرا خاتما ويستعمل الحال الحال المقدرة وغالبه ذو الانتقال  
 كركبا وثابتة بغير مضمون جملة أي الغالب في الوصف المشتق الواقع حاله أن يكون مستقلا  
 كركبا وقائما وجالسا ليكون لتقيد النسبة به فائدة فلا نقول جاء زيد طويلا  
 إذ لفائدة في هذا التقيد لأنه لا يكون له محي في غير وقت انصافه بالطول كونه الطول  
 أمرا لا زماله فأيكون منه وصفا لا زماله هو تقدير لمضمون الجملة لا لتقيد النسبة و  
 تلك الحال يستعمل الحال المؤكدة لتأكيد مضمون الجملة نحو زيد بول عطوفاً وأنا حاتم  
 شيخا والعامل في هذا النوع من الحال هو مدلول الجملة المتقدمة فقوله زيد بول  
 عطوفاً وأنا حاتم شيخا والعامل في هذا النوع من الحال هو مدلول الجملة المتقدمة  
 فقوله زيد بول عطوفاً في تأويل يعطف عليك عطوفاً وزيد حاتم شيخا في معنى شيخ  
 شيخا وتام الكلام فيه مذكور في الشرع فليطلب هناك وما كان منها جملة خبرية  
 فيا الربط اللفظي وهو ينوي بقله أعلم أن الحال يكون جملة كما يكون مفردة لكن يجب أن يكون  
 الجملة الحالية خبرية لأنها أخبار في المعنى ويستتر في الجملة اشتغالها على الرابطة  
 تربطها بصاحبها كما في الخبر والصلة والنعت وقد حلت في ربطها بالعايد بل يصح  
 بالواو إذا نافي القول كونه غير مستقلة والقياس كون الرابطة ملغوظا بها وقد بني  
 فتحملوا اللفظ الضمير إذا كانت الملازمة ظاهرة فخرجت زيد على الباب وبعث السير  
 بهم وذلك قليل ففي استمينة باقى برا وعايد أو احديهما والواو لو وجدت

الجملة المحيية زيد باستقلالها محتاجة إلى الواو والعايد احتياطا فالله تعالى الم تر إلى الذين  
 خرجوا من ديارهم وهم الواف وقد يكفى فيها بأحدهما والواو إلى ومن العايدون يكفى بالواو  
 في أول الكلام على الربط كقولهم كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين  
 لطار هو تر ومثال الـ كفتا بالضمير قوله تعالى قلنا الهبطوا منها جميعا بعضهم لبعض  
 عدوا واطلق بعضهم ضعف الـ كفتا بالضمير وليس شيء كذا الفعل لكن بشرط كون  
 المضارع من الواو أيضا كونه غير مثبت يعني أن الجملة المصدرية بالفعل كجملة الاستمينة  
 في جواز الواء الثلاثة في جميع بين الربطتين والـ كفتا بأحدهما غير أن الفعل  
 المضارع يرتبط بالضمير ومنه ولا يرتبط بالواو إلا بشرط أن يكون منفيًا فالمصدر بالـ  
 المبتدأ والمنفى تقول فيها جاء زيد وقد ركب غلامه أو قد ركب غلامه أو قد ركب  
 غلامه أو قد ركب غلامه أو قد ركب غلامه أو قد ركب غلامه أو قد ركب غلامه أو قد ركب  
 المنفى كذلك أن المنفى لا يكسر فيه الضمير ومنه كما في قوله تعالى وما لنا أنؤمن بالله وما إلى  
 لا أدري المدهد والمنفى لم يستعمل في العوال الثلاثة قال الله تعالى أو قال أو نحو إلى وإلى  
 إليه شيء وقالوا فقلوبنا بركة الله وفضلهم يسبهم وقال الشاعر ولقد حشيت بأن  
 أموت ولرب لي للحرب رايد على ابنه صمغ ولما المصدرية بالمضارع المبتدأ فلا ترتبط  
 بالضمير والواو أيضا بالضمير ومنه فتقول طائر زيد ركب وقدم غلامه الجاسبين  
 بدير وإنما يتصدر المضارع المبتدأ بالواو كونه على وزن الحال المفردة ويتقدم  
 معني في زيد ركب على وزن جاء زيد راكبا وبمعناه فتخرج عنها كما يخرج المفردة  
 ولو بدت في الماضي إذا كان مثبتا ومقرنا بالواو قد كنكتة الماضي المبتدأ في واقع  
 حاله مصدرية بالواو فلا بد من إتيان قد بعد تقول جاء زيد وقد ركب غلامه وليكون  
 ذكر قد صار فاعلا في الحظف كونه بلا قد ظاهر في الحظف ويذكر قد فعل المناسبة  
 بين الجمليتين ولو سبق الحظف إلى الفهم كل السبق وإنما قد بالثبت لأن المنفى كما في



كافي جازنيد وماركب عمرو ولا تسبق الفهم فيه الى الفهم العطف للغايرة بالنفي والاثبات  
فلا يحتاج فيه الى ذكر قد واما قيد بالقران بالاولون غير المقترن به لا يتجر فيه ما ذكرناه  
من الضرر عن معنى العطف فلا يصدر بقدر قال تعالى او جاءكم حصرت صدورهم وللقوم  
فيه مقال ذكرته في الشرح مستوفى في طلب هذا التمييز وقد شاع للتمييز اسم منكر  
بتقدير من رفعها بهم كلمة التمييز على ضربين احدهما ما يقع بيانا عن اسم مبهم المعنى  
والثاني ما يكون بيانا عن نسبة مبهمة منسبة المستبين والتمييز عن النسبة في بيان  
والتمييز عن المبهمة وهو الشايع الكثير اسم منكر مقدّر برفع بهام كلمة مذكرة  
تخرج طرا زيتا فانه في معنى طرا من زيت قوله منكر يخرج المسب بالمفعول في قول الحق  
وقوله بتقدير من يخرج في الحال والنوع والبدل وعطف اليها منكرات وتفيد رفع  
البهام يخرج اسم لا للتبعية وهو ذنبا في استغفر الله ذنبا وبالقبول الكلمة يخرج النوع  
الثاني التمييز وهو يكون التمييز منكر الموقر ما ذكرناه في تنكير الحال فليعتبر منه  
واجاز الكوفيتون كونه معرفة كما في سفسف نف وهو عند البصريين بمعنى سفرها وذلك  
للمقدار قل غيره كطرا من زيتا ولاضافة قلت وما ليس للمقدار في خاتمه  
حديدا فبعض المحققين بالغالبية هذا النوع من التمييز يكون للمقدار اي يكون مميزا عن  
مقدار او يحى الغير المقدار بقله والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف بقدره وذلك  
اما وزن عن طرا زيتا ونحوه سمننا واما كبر في فميزان تبرا واما ذرع فخر ذراع  
قوبا واما عدد عن عشرون درهما واما مساحة فحمالا تبرا واما في السماء قدر  
راجلة سها واما المقدار في مثال ذرة خيل يرم ونحو ذوب ما توجب بر او ذوقه  
وملا الارض ذهب واما التمييز الذي يكون غير مقدار فاما يكون في الغالب في  
حصول التمييز مع اسم خاص فينصب عنه اسم التمييز او خاتمه حديد او باب سا جازنيد  
خز او خذ فخر فخر ذهب وقليل ذهب فان الفرع لم يحصل له اسم خاص فلا ينصب عنه اسم

تمييز ان التمييز من المقدار لا يخرج بالاضافة العقلية فيقال على القلة طرا زيت وصور  
سمن واما التمييز عن غير المقدار فيكون في خفض بالاضافة فيقال خاتم حديد ويا صاح  
بالكثر واما غلب النصب في التمييز عن مقدار دون غير لما في المقدار من شدة البهام وكون  
النصب متعينا لرفع البهام وهذا الذي ذكرناه في غير باب العدد واما باب العدد  
فله حكم خاص في نصب التمييز وجره شيئا في بيانه ان شاء الله تعالى يقدر جنسا عن زيت  
وطابق الماد سواء مثل ثوب وصلة يعني ان التمييز الذي ليس له اسم المبهمة على ضربين  
احدهما الجنس وهو مفر على كل حال والماد بالجنس ما يقع الواحد منه على القليل والكثير  
كالزيت والماء وغيرها فنقول طرا زيتا وطلاون وارطال زيتا وكذا غيره الا ان يقصد  
نوعا جنسا انواعه فيشعر ويجمع فنقول عندي طراون زيتين وارطالون زيتا وثانيها  
غير الجنس المعنى المذكور كارجل والثوب والماء فهو طابق للماد قطعا فنقول عندي ذراع  
قوبا وذراعان ثوبين وقبطا رثبا واما هذا في باب غير العدد واما باب العدد  
واما باب العدد فيقال في الافرار والجمع في تمييزه وعاملة الاسم الذي تم قبله  
بنون والتنوين او بالاضافة العامل في هذا النوع من التمييز هو الاسم التام  
اما بالنون اعني نون التشبيه كافي طراون ونون شبه الجمع كافي عشرون درهما  
واما بالتنوين الظاهرة كافي طرا زيتا او المقدرة كافي خمسة عشرون درهما واما  
بالاضافة كما في مائوها ومثلها عسل وذلك لان الاسم التام براسب الكلام التام  
بالفاعل فينصب التمييز به كما ينصب المفعول بعد الكلام فقام بالتنوين والنون بجازان  
بضاف سوى عشرون او بقله هذا بنم لينا سابق من ان المنصب عن المقدار  
قد يخفض بالاضافة وان المنصب عن غير المقدار يكسره في ذلك يذكر ضابطا بعلمه موضح  
جواز الاضافة وعدم جوازه ونقد ير ذلك ان ساء من القسمين المذكورين بالتنوين  
والنون جاز فيه الاضافة الى التمييز فيقال طرا زيت وخاتم فضة وطلاون زيتا



قصة ايشار للتخفيف واسما تام بالاضافة ولشبه نون الجمع كما في عشرون وامثالها فلا  
يتأق فيه الاضافة اما في المضاف فلتعذر اضافة الشئيين واما في عشرون فلو لم  
اضيف حذف النون عنه لبايستها نون الجمع وتعذر اثباتها لمناسبتها اياها  
وقد جاء فيه الاضافة بحذف النون على قوله فيقال عشرون درهم وثلاثون درهم  
ثلاث الى عشرون وجميع المتميز لكن الشئ بوجه الواحد والاثبات لا يميزان  
استغناء بافراد الشئ وشبهه ذكر العدد وتميزه باسم الحدود واما فوق  
اثنين فمن ثلاث الى عشرون بحذف المتميز ويجوز ان كان المتميز لفظ المائة كما في ثلثا  
الى تسعمائة فان المئات فيها بصيغة الوحدة تزيلها مع ما قبلها من احدى الاعداد  
لدلائها على عدد مخصوص ولذلك غلب الجزآن في كل منهما تميز واحد وقد يقال ثلث  
مئات وثلث مئين رجوعا الى القياس انه قليل ووجد الى تسع وتسعين ناصب  
المتميز بالافراد البقلة متميز العدد من بعد عشرة اعني احد عشر الى تسعة وتسعين  
بنصب المتميز وبلافراد عشرون كبا وتسعون ونحوه اما ان نصب هذا  
فيها لكن اهتم جعل ثلث اسمها كاسم واحد واما الافراد فلان متميز الاحاد انا وصيب  
جمعان غاية بحال موصوفية في غير حال ثلث بحال الاضافة على حال الموصوفية ولا  
امتنع اضافة هذا النوع من العدد الى المتميز لري الخ في فطر على جميعه متميزه فاقول للتخفيف  
اكفاء بدلالة العدد على معنى المجتعة وهذا الذي ذكرناه هو القياس الشايع واما  
نحو قولهم عشرون درهم بالجري على الاصل فقليل ومن ذلك قوله تعالى وقطعناهم  
اثني عشرة اسباطا اما في مائة والالف فحذف المتميز بلافراد اما الجمع بندرة  
يعني ان متميز المائة والالف محفوظ مفرد يقا مائة درهم ومائة درهم والالف دينار  
والالف درهم والالف درهم ناد من جميع متميز المائة وذلك كما في قراءة حمزة  
فلشوا كفهم ثلثمائة تسعين بلاضافة حيث قرئ وثلثمائة بالثنتين فسين يدل

وتميزكم بالنصب مستغما به وبالخفض فيما جاء للجنسية من الجمل المقاديركم وكذا كان  
فانه اكنائيات غير العدد اما كذا وكاتب فسياتي انهما ينصبان المتميزا بلافراد  
على ضربين استغما في خبري متميزه استغما في بالنصب ايدى اكم درهم اما لك مستغما عن  
مقدار درهم وتميز للجنسية يكون محفوظا بلاضافة نحوكم درهم مائة مستكثرا  
بمقدار درهم وينصب المحفوظ حيث فضله وينصب الموصوف في كل حالة يف  
ان متميز للجنسية المحفوظ جاز فضله عنكم بلفظ اخر في ينصب ذلك المتميز جملة على الاول امتناع  
الاضافة مع الفعل نحوكم نالته منهم فضلا وكذا نحوكم في الدار جلا واذا افضل متميزكم  
بفعل مستعجى بلاتيان بن لئلا يلتبس المتميز بفعل ذلك الفعل نحو قولهم تروا  
من جنات وكم اهلكنا من قبلك ثم ان متميزكم استغما مية مفردا وكذا متميز للجنسية المفعول  
بالفعل وتميزكم للجنسية غير المفعول مفردا نارة ومجوع اخرى تقولكم رجل وكم رجال عندك  
وترداد في حالته وحذف المتميز ايضا عند نصب القرينة فكم عمة بزوي بآدم  
عمة وثناوية في الرفع تقدير مرة يعني ترادف بعدكم في حالته استغما مية والجنس وذلك  
بعد للجنسية كتميزكم من مالكم وكم من قرية واما بعد استغما مية فقليل وجوز ان  
ان يكون كم في قوله تعالى انبياء اسرائيل كبايتناهم اية استغما مية وضمير به وجوز حذف  
مميزكم في حالته المذكورين عند القرينة تقول لهم مالكم ايكم درهم او دينار مائة  
وكم غلامك ايكم نفسا غلامك وكم صمت من شهر كذا ايكم يوما وكذلك كتمت وكم  
جاء فلان ايكم فرسخا وكم مرة اوكم فرسخ وكم مرة وقد علم من جميع ذكرناه من نصب  
مميزكم استغما مية وجر متميزكم للجنسية ونحوه جاز حذف المتميز جازا عراب عمة في قوله كم  
عمة لك باجبري وخاله فدعاء قد حلت على عشاري بلا وية الثلاثة على ما هو المروي  
فالنصب على ان يكون كم استغما مية ويكون المراد من استغما مية انهم كانوا يقولون فطلب  
ثابت الا انه ذهب عنه عدد الخلبان والجنس على ان يكون كم خبرية والرفع على حذف المتميز



فيكون التقدير كم مرة فيرتفع عنه بلا ابتداء وذلك صفتها والجر قد جلبت البيت  
للغزوق به جريه والعداء المعوجة المرسع في اليد والرجل والعشار جمع العشار وهي  
الناقة انتعدها من يوم ان سل عليها الفحل عشرة اسهم وانما عدت جلست على التمنجيت  
معنى ثقلت اي كتبت كارهها خدتها مستكفما منها فخذ مني على كرم مني كذا وكان ما  
كلاهما وبعد كائن الحق بكثرة كذا وكائن ينصب الميزان المستفهامية وان كانا  
كالمظنية في المعنى والوكثر بعد كائن اقام من استطها راعا على ما هو المراد من ذلك كما قال  
تعا وكائن من قرية وكائن من بينة ومن جملة التميز ما كان تابعا لذى نسبة رفعا  
لديها نسبة كطاب الفتى نفا ابا وابنة ودارا وعلما باتفاق لا كذا فان كان  
مشتقا كقولك علما فذلك حال باختيار جماعه النوع الثاني من التميز ما كان في  
الوصل منسوب اليه كان اما فاعلا او مفعولا للفعل او شبهه ثم اخرج عن تلك  
النسبة وابدل غيره عنه فحصل هناك ابرام في النسبة فجاء في عقيب ذلك المنسوب اليه  
منسوب بارفعا لذلك ابرام فمثال ما كان فاعلا للفعل المذكور طاب زيد بنفسا فان  
المعنى طابت نفسه زيد ومثال ما كان مفعولا للفعل المذكور قوله تعا وفيها المراض  
عيون فانها في المعنى في ناعين الارض هذا في نسبة الفعل واما رفع ابرام في نسبة  
شبه الفعل فكما في نحو قولك اعجبت طيبة ابا والبيت مشغلنا والارض منجزة عينا وزيد  
حسن وجهها وانا اكثر منك ما لو تم في التميز النسبة تفصيل اشار بذكر الامثلة اليه  
وهو انما ان يصلح ان يكون نفس المسمى اليه ونفس متعلقه ايضا طاب زيد يا يجوز  
ان يراد به نفس زيد وان يراد به ابيه او لا يصلح لذلك نحو طاب زيد بنفسا فان نفسا  
لا يحتمل غير زيد والثاني انما ان يصح كون يكون صفة نفس اول والاول انما ان يصلح  
ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابيه او لا كطاب زيد علما وكذا نحو طاب  
زيد لرا وهذا اذا كان المنصوب الواقع في ذلك الموقع جامدا فانه غير باتفاق جميع النح

فان كان مشتقا كقولك طاب زيد علما والله دق فان سا فذهب بعضهم فيه انه حال  
والحق انه يميز بدل على ذلك نصريحهم بمن في بعض ذلك تحوله ذلك من فاس قال عز وجل قالوا  
من ذا الذي يلدن ما يدري برك من الضرع من اللبن ومن الغنم المطرود من سا كناية عن فعل المرد  
الصادق عنونا اضافة الى الله تعا قصد التبعين منه لان الله تعا منشا العجايب لكل  
شي عظيم يريدون التبعين منه ينسبون اليه نحو قولهم لله انت والله اولاد فنعى الله وزيد  
ما اعجبه وليس التقديم عند كثيرهم على فعله الاول بل الضرورة قد عرفت ان التميز  
عراوهم المرفود لا يتقدم على تميزه واما اذا كان تميزا في النسبة فان كان العامل فيه المصدا  
فلا تقدم ايضا وكذا اذا كان العامل فيه فعل التفصيل او ما في معنى الفعل من تحوله ذلك  
فارسا الضعف العامل واما تقديم على الفعل البصرح وما اشبهه لا اكثر من على انه غير جائز  
لونه كان منسوب اليه فدخل النسبة عنه الى غيره لقصد المباعدة بالبرام اوله والبيان  
ثانيا فان ذلك اوقع في النفس والتقديم في محل هذا الغرض واما ما ورد في الشعر قوله انه  
ليل بالفرق جيبها وما كان نفا بالعراق بطيب في نحو ضرورة الشعر لا يتسدد به في  
سوء الكلام وهذا واما ما ذكره من ان التميز قد يكون رافعا لبرام غير ذات مقدرة وارادوا  
التميز في النسبة فغير مستقيم كما بيناه في الشرع المستثنى وقسم مستثنى بتصل فشا  
ومنقطع لم يأت البقلة فالقول مقرون بالو نحوها لخراجها عن شامل بالدلالة  
وثانها ما خرج تاليا للو وغيره وليد بندرة وقسماء مقرون بلا ونحوها  
باثبات منفي ونفي لمثبت اعلم ان المستثنى ينقسم قسمين احدهما المتصل وهو  
الكثير في كلامهم وثانها المنقطع هو القليل بالنسبة الى المتصل والمراد بالمتصل ما  
يكون داخل في المستثنى منه ونحوها وبالمنقطع ما يكون كذلك ولما كان الداخل يستدعي  
ان يكون من خارج طاب اداة المستثناء وغير الداخل لا يصح له هذا الحكم مستناع اخرج ما ليس  
عرف الاول بالمقرون بالو ونحوها لخراجها عما يسمى بالدلالة الوصفية والشامل في المعنى



يشمل المتعدد لفظا والمتعدد كما خرجوا القوم لا زيد وما جاني الزيد وخرج عنه  
خرجوا القوم لا زيد لفقد الوداء وخرجوا رجال الزيد لعدم تحقق الشمول لأن جمع المنكور  
لا يفيد شمول الواحد على ما سيأتي تحقيقه وعرف الثابت بما يكون غير مخرج واقع بعد القول  
لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الأصيل سلما سلما أو بعد غير كقول الشاعر ولا  
عيب فيهم غير أن سيقوم بهن فلوا من قراع الكتاب أو بعد زيد وذلك بقوله غفر الله  
إنا أفصح من نطق بالضاد بيداني من قرئش أي ليس ما دخل بفصاحتي الواني من قرئش وقد  
تحقق ما ذكرناه في تعريف المستثنى المتصل والمستثنى المنقطع أن بينهما ما قد اشتراكا يمكن  
تعريف مطلق المستثنى به وهو المقرون بالو نحوها اثباتا لما في قبلها أو نفسيا لما اثبت قبلها  
وقد اوردنا هذا المقام في الشرح ما لا غنى عنه في نصب مقربا بالأمثلة على أصلا واد  
**بعد مثبت ومنقطعا أيضا ولكن بعضهم تجزئه التبع في بعض حالة أعرب**  
**المستثنى يكون على وجه والأصل في ليس النصب لكونه فضلا وما ياتي فيه من جزم فلسبب**  
**إرادة المنة** أسماء مضافا أو في جزم وقد يجعل تابعا أن صلح للتبعية وقد يعبر  
بحسب العوامل كما سيجي وموضع انتصا المستثنى المقرون بالو لكنه أحدها ما إذا  
كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وهو لا بد بقوله على أصلا نحو ما جاني الزيد الحد وال  
لعدم موجب الجزم وعدم صلاحية التابعية لمتناع تقدم التابع على المتبوع وثانيهما  
ما إذا كان المستثنى واردا بعد كلام مثبت نحو جاني القوم الزيد امتناع الوبال  
فيه إذ ليستقيم أن يفاك جاني الزيد لانه يوجب مجي جميع الناس وهذا بخلاف غير ما  
القوم لا زيد فإن المختار فيه البدل كما سيأتي وثالثها المستثنى المنقطع نحو ما في الدار أحد  
الحوار في غير تيم بوجوبية النصب على عدم وجود بدل الغلط في الكلام الفصح واما  
بنو تميم فيجوزون فيه التبع أيضا في بعض المواضع وذلك إذا كان في غير الإيجاب  
وكان المستثنى منه مما يوضح حذفه اكتفاء بالمستثنى فيجوزون الرفع في غير ما فيها انشا

الو تدو على ذلك قول الشاعر وبلدة ليس بها ينسب اليها عاز والو العشر  
وقيل الينسب كل ما يونس به فالاستثناء غير منقطع وينصب أيضا بعد ليس وليس يكون  
والنصب في هذا على الخبرية ينصب المستثنى ليس يكون لقول جاني القوم ليس لا يكون  
زيد والنصب فيه ما على أنه خبر لها أو الوسم في ما حذف لزوم تقديره ليس بعضهم زيد ولا  
يكون بعضهم زيد وفي الحديث يطبع المؤمن على كل طلق ليس الخيانة والكذب كذا بعد  
لفظي ما خلا ما عدا والجر غير ما حفظ لفظ بقله يعني ينصب المستثنى بعد لفظي ما خلا  
وما عدا أيضا لأن ما التي قبلها مصدرية وهي تدخل الفعلية غالباً وطهية فليتلوا  
بعد ما المنة ههنا فتعين أن يكون فعلية والفعل يوجب النصب بالفعلية والفاعل  
فيها ضمير راجع إلى المصدر على ما أفاده صاحب الضمير يقول جاني القوم ما خلا زيد وما عدا  
والتقدير ما خلا مجيهم زيد والمضا ومقدما أي وقت خلويهم زيد ووقت تجاوز  
مجهم زيد فإن الطرفين يحذف كثير مع ما المصدرية هذا وما جازي منها غير المصدرية  
اعني خلا وعدا فينصب بهما المستثنى أيضا على المفعولية كثيرا على الوجه المذكور فإنها  
فعلون متعديان اما عدا فهو متعد في غير معنى المنة أيضا واما خلا فهو لازم  
في غير معنى المنة يتعدى بمعنى المنة يتضمن معنى جاوز واجاز أو خفض  
معهما المحقق بقله على أن يكون ناهض جمل عدم ما يقطع بفعلية ما حال التجر غير ما  
المصدرية وقد جاز في النصب واختير كونه على ما عليه الأصل بالبدلية  
إذا كان مقرونا بالو واد على النفي بالثاويل أو بالصراحة هذا إشارة إلى  
بيان وجه آخر وجوه أعرب المستثنى وهو أن يكون النصب مجازيا ويكون المختار  
كونه بأعرب المستثنى منه كونه لونه ولذلك شرط منها أن يكون مستثنى متصلا  
ولم يذكر لما بين من قبل أن المنقطع لا يكون أو منصوبا ومنها أن يكون المستثنى  
مذكورا ولم يذكر أيضا لما ياتي بعد حكم المستثنى منه مذكورا مع ومنها أن يكون



مفرونا بالادون غيره من ادواتها ان يكون واردا على النفي الصحيح او ما في تاويل  
النفي انما النفي الصحيح فكما في قولك ما جاءني احد ازيد وفي حكم النفي والسنفهام  
لانكار كما في قولك لا يفهم فيها احد ازيد وهل اتى القيت العام لانه في معنى ما اتى  
القيت العام ونحوه ومنه يغفر الذنوب الله ومنه يغفر ربه الى الظالمون وما  
ما في تاويل النفي في قولك فلما ارسلت في ذلك ازيدا ما قاله احد ازيد كقوله  
بعض فشير وانما القليل اي لم يطعموه او قليل ارجح فان منع الابدال عن لفظه فقد  
تعين اتباع الحل الحاجة كما في غلام جاء الغلامنا ولا شئ الى الغلام لضمه يعني بلحنا  
فيه الابدال عن المستثنى قد يتعد في الابدال عن لفظه فيعين الابدال عن الحل فيجعل تابعا  
لحل المستثنى من الحاجة الى ذلك وذلك في مواضع منها ان كان المستثنى من مجرور عن الجملة  
كما في ما جاءني من احد ازيد وما من احد جاءني الغلامنا بالرفع اتباعي لحل احد دون الحل  
اتباعا للفظ وذلك لان هذه موضوعة لشمول النفي لافراد المجرور بها والابعد النفي  
ينتقل النفي في تقديرها بعد ما فلا بد من اتباع الحل ومنها ما اذا كان مفتوحا  
بلو التبرئة كما في لا شئ الى الغلام بل الابدال على محل اسم وهو الرفع دون لفظ الامتناع  
تقديره عامله بعد الوكنا الكلام في المضبوط بل الى الحجازية كما في ما يندبثا الشئ لبعثا  
ويعد مستثنى بقدر اصله باعرب ذلك الاصل في كل حالة هذا بيان نوع اخر المستثنى  
وهو ما يكون اصله اعني المستثنى هو منه مقدرا فيعرب باعرب ذلك الاصل في الأحوال  
الثالث وهذا النوع من المستثنى هو الذي يسميه النحاة مفعلا والمفعول صفة مفعول  
لان غير مشغول في المستثنى من فعل في المستثنى وذلك يقع في معيول الفعل وفي المبتدأ و  
الخبر انما معيول الفعل فلقولك في الفاعل ما ضرب ازيد وفي المفعول ما ضربت ازيد  
وما ضربت ازيد وان نظن الاطنا وما رايت ابي المجرور وما ضربت التاديبا وكقولك  
في الحال والتميز ما جاء زيدا لراكبا وانما اصله الراكب والماء ومنه الحال الواقعة بعد

قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وانما في المبتدأ والخبر وفروها كما في  
قولك ما زيد الاقيم وما قايما وزيدا ولا غلام رجل الا طريف ولم يكن الا طريفيا وما وقع  
في المبتدأ والخبر قوله تعالى ان كل لما جميع فان لما يعني الا وذلك مختص بالمستثنى المفعول  
وذلك في النفي مطروحة كافتقرت الى السبب جاز ثبت يعني ان تقدير المستثنى منه  
واجزا عما على المستثنى مطروحة في الكلام المنفي وانما الكلام مثبت فجوز ذلك في بعضه  
دون بعض فيصدق في نحو افتقرت اليوم السبت لصحة ان يكون قد صام في جميع الايام لم يبرح  
ولم يفطر الا السبت ولا يصدق في نحو جاءني ازيد لعدم محتمل ان يكون قد جاء كل احد  
الناس ازيدا ومدخل الهمها جاز ان يكون فعلا كفي ما النفس اعلنت اعلم ان  
الوصل ان لا يكون مدخولا الى السبب ولكن يجوز مدخلها في المستثنى المفعول فعلا لكونها اذن  
ملفاهة العمل فيفسر بان فعلها غا يقتضيه وذلك الفعل يكون خبرا عن ما زيد او بقوم من  
المثال المذكور ويكون حالا كما في نحو ما جاءني زيدا او بفعل ومنه قوله ما ايسر لسانه في  
ادم اواباهم من قبل النساء ويجوز مع غير حاشا ومع سوى وفيه سوى فحاشا وفيه  
ويجوز مستثنى الواقع بعد غير حاشا وبعد سوى وفيه لقا كسر الاول مع القصر ضم  
الاول مع القصر وفتح الاول مع الكذا متاخر بعد غير سوى فيها اضافة وانما بعد كذا  
فلكونا حرف جر فيغير لغت الشئ في اصل وضعه وياتي كالاجر جماعة كذا  
بعد جمع منكر حتى كلفظ الغير لغت الكلمة يعني ان غير في الوضع الاصل صفة مفعول  
لغايرة مجرورها الموصوفة بالغير من غير جاز غير زيدا وفي الوضع الاصل المستثنى المستلزم  
مغايرة ما بعده لما قبلها نفسيا وابنائنا ولعل ما كان بينهما من المشاركة في الغا  
المذكورة جعل كل واحد منهما على الاخر في المعنى فجعل غير كذا لخراج الشئ عما يشتمل في معنا  
فاعترفيه المغايرة نغيا وابنائنا دون المغايرة ذاتا وصفة كما في قوله عز وجل  
الاخبر وضمها واعبر فيه المغايرة ذاتا وصفة دون المغايرة نغيا وابنائنا كما في



جاء رجل الزيد ثم ان حصل غير المشتنا، فهل من حمل الـ على غير فان لم يسم اسهل قبوله للتفرقة  
من الحرف لذلك بعد في غير الوصفية من غير تعذرها ولا بعد في التعرُّف المشتنا ما لو عند  
تعذر بان لا يتحقق دخول ما بعد ما قبلها وذلك كما في جميع المنكورات فانه لا يفيد  
شمول احاده فانه يصح ان يقال ما جاء في رجل بل رجل واحد فتعذر المشتنا عند فتعين  
النعت يقال جاء رجل الزيد وما جاء في رجل الزيد وقوله تعالى لو كان فيها آية الا  
الله فسدنا فان الله تعالى غير واجب الدخول في الكثرة المنكر والمستثنى واجب الدخول في  
المستثنى منه واعرب غير حيثما كان مخرجا باعراب مستثنى لعل الضرورة والدالة للنعت  
اعرب بعدها باعرابا لا وهو ايضا لاجل يعنى اذا حمل غير المشتنا والمستثنى به  
مشغل بالالتي من قبل غير او وقع اعراب المستثنى على غير في جميع الاحوال فيقال ما جاء في  
القوم غير زيد وما جاء في غير زيد احد وما جاء في احد غير جار ينصب غير فيها وما جاء في احد  
غير زيد وغير زيد بالنصب والبدلية وما جاء في غير زيد وما رايته غير زيد وما رايته غير زيد  
بالحوال الثلث وكذلك اذا حمل الـ على غير الوصفية وهي غير قليلة للعراب اعرب باسم  
الذي بعدها باعرابها الذي يستحقه تقول جاء رجل الزيد ورايت رجلا الزيد  
ومررت بـ رجل الزيد وياتي سوى بضباع الظرف منها ولم يتصرف في الـ بقلة اعلم  
ان سوى المشتنا وهو في الاصل يعنى مستو وهو في الاصل وصف الظرف كما في قوله تعالى  
مكانا سوى ثم حذف الظرف واقيم الوصف مكانا من غير ارادة معنى الوصف اعنى المشتنا  
فصار سوى يعنى مكانا فقط ثم استعمل في معنى البدلية كما استعمل لفظ مكان في قوله انت  
في مكان زيد اي بدله ثم استعمل سوى يعنى البدل في المشتنا لانك اذا قلت جاءني قوم  
بدل زيد فان زيد لم يحج فسوى في الاصل مكان مستو صا يعنى المكان ثم يعنى البدل ثم  
يعنى المشتنا وذهب البصريون الى انه لا يديم الظرفية غير متصرف والحق انه يتصرف بقله فجعل  
يعنى غير قال الشاعر اذا اتباع كريمة او تسير فسواك بابها وان المشتري وفلاديث

ما انتم في سواكم الامم كالشوة البيضاء في جلد الثور الاسود وقد كثر والاولا كيد  
سابق فبلغ في كافي العطف والبدلية وكرر للتأسيس ايضا في عمل المكرر  
كما المذكور في حالة اعلم ان تكررا لا يكون على وجهين احدهما ان يكون لتأكيد  
السابق والثاني ان يكون للتأسيس فانه لا يكون للتأكيد ففي موضعين احدهما ان يكون  
ما بعد العطف نسق ولا بد من ايقاع حرف العطف قبل الـ نحو ما جاء في الزيد ولم يعمرو  
وثانيهما ان يكون بدلا عما جاء في الزيد او اخرا اذا كان الـ في زيدا ولا على هذا الوجه  
ملفأة عن العمل فيبقى مدحولة على ما كان عليه من متابعة ما قبل او ما يكون للتأسيس في موضعين  
ما قبل المذكور او لا على وجهين قبل فينصب المستثنى من موجب وينصب بدلهما اذا كان من  
غير موجب وذلك كما اذا قلت جاء المكيون افرشت الـ هاشم العقباء فالوتر منه من فخان  
والشفيع مثبت داخل فيكون قد جاء في المكين غير قريش مع جميع بني هاشم او عقباء  
فليس كل وتر الـ النصب لونه موجب وفي كل شفيع النصب البدل لانه من غير موجب ويحذف  
مستثنى كقولك جاءني الفتي ليس الـ غير قيمة اعلم ان حذف المستثنى قليل وليس كذلك الـ بعد  
وغير الكائنين بعد ليس نقول جاءني زيد ليس الـ وليس غير الـ الى الـ الزيد وليس الـ الى غير  
وغير ههنا بضم شبر الـ بالغايا في القطع والاضافة وفيما لم يستعمل النقص مع جواز رفع  
وفيه النصب ايضا قبله اعلم ان لا يستعمل من كلمات المشتنا فان ما بعد غير مخرج عما قبل  
في الحكم المتقدم ولما هو مخرج عما قبل من حيث اولونه بالحكم فان المذكور بعد منه على اوليته  
بالحكم المتقدم ووجد ذكره في باب المشتنا ما ينبت وبين الامن المشترا في اخرها  
ما بعد الكثرة عما قبلها وهو كناية البيرة ومن شئ وهو اسم ومن ما وهو متا زيدا او نحو  
او نكره وخبر لا تحذف ويقال فيه ولا سيما بالواو وقد يقال لا سيما بـ كـ وسما يحذف  
لا والسم الذي يليه يكون محذوف في اكثر نقول جاءني القوم سيما زيد يحذف زيد وذلك  
باضافة سيمه اليه وما هو زائد ويكون مرفوعا ايضا لانه خبر مبتداء محذوف وما



موصولة او موصولة بجملة استمية والتقدير مثل الذي هو زيد او مثل شيء هو زيد  
 اي كان هو اشد اخلصا في المحي وروى المصنف ايضا في ما يلي استمعا على القلة كما في قول  
 امر القيس الورب يومك منهن صالح ولا سيما يوم ابدان تجلج وذلک بتقدير  
 اعني او على التميز وما في اما موصولة او موصولة بجملة استمية ولا سيما يوم ابدان تجلج  
 ذلك الى نفسه بر بديريوم كان صالحا لك في استماعك بالنساء ولا سيما يوم ابدان  
 في ابدان تجلج وقد جعل الاستماع في خصوص ما يكون منصوبا على المفعول مطلق وذلك  
 كما اذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا فالمعنى خصوص راكبا فراكبا طار مفعول الفعل  
 المذكور اي واخصه بزيادة المحبة خصوص راكبا وكذا في قوله ولا سيما وهو كيب ويجز  
 في تركيبهم كل كلمة بإضافة اليه اسم مضمون جملة فالقول قد جملوا على حرف مطلقا واكثره  
مدخل حرف الاضافة وقد حذف الجز بعد ثبوته واذا كان اطلاق الاضافة  
شاعت المضاف اليه يكون مجرورا في التركيب قطعا وذلك ينقسم القسمين اولها اطلاق  
 ما يضاف اليه اسم مفرد والثاني ما يضاف اليه مضمون جملة فعليه انما القسم الثاني هو قوله  
 مررت بزيد وهذا القسم يكون ابداء بواسطة حرف الجر لفظا وانما القسم الاول فيقسم الى  
 قسمين واحد هما ما جملوا على حرف الجر مطلقا فلا يتوسط بين المضاف والمضاف اليه  
 حرف من حروف الاضافة لفظا ولا تقدير كما في زيد ضارب غلامه ومن الوجه والثاني  
 وهو الاكثر ما يكون مدخلا بحرف الاضافة كما في غلام لزيد وهذا القسم يحذف فيه  
 بتقدير حرف الجر بعد ما كان سلفه خاليا ليدل على زيادة اختصاص المضاف بالمضاف  
 كما في غلام زيد والنسبة المسماة بلاضافة انما اشهر بين القوم اطلاق الاضافة  
 عليها عرفا اذا كان على هذا الوجه بتقدير حرف بعد ثبوته دون ما في قوله مررت بزيد  
 غلام لزيد وان كان المنقول غير سبوق اطلاق اسم المضاف والمضاف اليه على حرف  
 مررت بزيد وغلام لزيد فقد رتب بين المضاف والمضافة بما في مثله خاتم فضة وغيره

لوم اخصا صر كعبه كذا كوكب الخ فالاد في خصوصية بغير ان التقدير بين المضاف  
 والمضاف اليه الحروف والجارة حرفان من واللام اما في التسمية وهو التي يصح اطلاق  
 المحرور بها على المبين كما في قوله فاجتنبوا الرصين الاوثان وذلك بقدر فيما اذا كان  
 المضاف اليه جنس المضاف بجاء ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره كما في خاتم فضة وكذلك  
 نحو ثلثة دراهم ورافور فلان المقدار فيها ما كناية عن المقدار فالثلثة هي الداهم والرافور هو  
 الحلق وقد خرج عن هذا القسم غلام زيد لان زيدا لا يطلق على غلامه وكذا في زيد زيد  
 القوم لان الكل لا يطلق على البعض وليس غلام زيد ببيانته فلذلك لم يقدر تقديرها  
 في الاضافة وخرج ايضا جميع القوم وعين زيد لا متناعي اطلاق المضاف اليه على  
 غير المضاف واما اللام فهي الاختصاص وذلك مقدرا بما عدا ما يكون المضاف جنسا فان  
 يكون المضاف اخصا صر بالمضاف اليه اما اختصاصا صر للملكية وما يترتب من ذلك  
 في غلام زيد وغول الغرس ويزيد وبعث القوم ومن ذلك اضافة المصدر الى الفاعل واما  
 اختصاصا بآداب في ملازمة له كما في كوكب الخ فالاد بغيره فانه اضيف الحرفا لانها  
 كانت تقوم وقت طلوع الغرل قال اذا كوكب الخ فالاد في سحر سهل اذا عت غولها في  
 القريب والحق اسم لا ملازمة واذا عت اي قسمت فانها كانت تقسم القطر في قرايتها  
 للغرل ومنه اضافة المصدر الى مفعولها في خبره بغيره ويزيد وخوفه في اليوم وذهب  
 بعضهم واختار ابن الحاجب اضافة المضاف الى ظرفه بمعنى في فالقصة اذن مثله  
 والحق ان المعبر فيها توهم ذلك في خبره بغيره اشهر وبما صاحب السنجي ومكر الليل والنهار  
 هو تقدير اللوم لادنى ملازمة لا مكانة وان كان الظاهر فيها تقديره في لوم دعوى كون  
 الاضافة بمعنى في يستلزم كثر بما في مثله الخ فالاد في لوم هذا النوع  
 اعني اضافة بتقدير حرف الجر بالمعنوية اعلم ان الاضافة بتقدير حرف الجر لا يسمي عند  
 بلاضافة المعنوية ويسمى ايضا بلاضافة المحضة واما الاضافة اللفظية وهي التي



ويكون بتقدير حرف الاضافة فقد اشار الى ضابطها بقوله وما بين مشتق ومعمول  
 فذلك لفظة من غير حرف الاضافة يعني ان الاضافة اللفظية هي التي يكون بين المضاف  
 المشتق وبين المضاف اليه كما بين معموله مرفوعا كان او منصوبا من غير وساطة غير  
 وساطة غير حرف من حروف الاضافة لفظا او تقدير فيكون الجواب في الظاهر غير موجود  
 في الحقيقة ويكون التنوين المحذوف من المضاف متوقفا فيكون الاضافة في تقديره لا تفصال  
 وهذا هو تسميتها باللفظية ثم ان المتفق عليه في الاضافة اللفظية على ما يقتضيه الضابط  
 المذكور انواع منها اضافة الصفة المشبهة الى معمولها مطلقا نحو حسن الوجه ومنها اضافة  
 اسم الفاعل الى السبب المرفوع كذلك نحو هذا حامله الوشاح اي حامله وشاحها والى الاضافة  
 المنصوبة شرط معنى لخالق مستقبل نحو زيد ضارب عمره لان او غدا ومنها اضافة  
 اسم المفعول الى المطلق كما في زيد معمور الدار اي معمور دان والى الاضافة المنصوبة بشرط  
 معنى لخالق مستقبل نحو زيد معلمي الدار ان او غدا وجميعها كلها اضافة الصفة الى معمولها  
 وما يدخل في الاضافة المذكورة اضافة الصفة الى ظرف نحو زيد سارق الليل اهل سوا  
 كانت بمعنى المكاني او غيره لان يكون هذه الاضافة غير مطردة فان الصفة قد تنضاف  
 الى الظرف الذي بعدها معنى ولما كانت اضافة الصفة الى ظرف في باب اضافة اللفظية  
 مما لا يطر فيه كون الاضافة اللفظية فكل سائر اقسامها المذكور خضعت بالتمثيل  
 وقال وهذا زيد سارق الليل اهل وفي افضل الناس اختلاف في الامة يعني  
 ان نحو سارق الليل في باب اضافة اللفظية كون السارق صفة وكون الليل معموله  
 فانظر في ما ذكرناه باب اضافة الصفة ما هي معدودة في باب اضافة اللفظية  
 اتفاقا اشار الى ذكر ما قد اختلفت النحاة في ان الاضافة فيه لفظية ام معنوية وهو كما  
 نحو افضل الناس بقوله وفي افضل الناس اختلاف في الامة وبيان ذلك ان افعال التقدير  
 اما ان يراد به تفضيل صاحب على كل واحد من امثاله التي دل عليها اللفظ المضاف اليه كما في زيد

افضل الناس وثانيهما ان يراد به تفضيل صاحب على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضاف الى  
 شئ للخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتقا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او كما  
 في زيد افضل جداد اي افضل قريش الانسان او اختصاصا بغيره وهو النامض  
 حقيقة بالاتفاق واما الوقوف فيه فلهذا ذهب بعضهم الى انه مضاف لفظا لان اللفظ  
 في مثل قولنا افضل الناس معمول افضل لكونه بمعنى من الناس والجار والمجرور مفعول المفضل  
 بالواسطة وافعل التفضيل لا يمنع من العمل في المفعول بالواسطة وذهب يوبه الى ان  
 الاضافة في قولنا افضل الناس معنوية بتقدير التوم لون معنى زيد افضل الناس زيد  
 بعضهم الزايد في الفضل على كل واحد من بقي منهم بعد واستدل على معنوية مثل  
 هذه الاضافة بقوله تعالى فبارك الله حسن الطالقين وضارب زيد امضرب  
 خالد ومالك يوم الدين من معنوية قد علمنا من قوله ضارب المضاف اللفظية ان المضاف  
 المعنوية المقطوع بمعنوية اضافة المشتق يكون في ثلثة مواضع احدها ما اذا كان  
 المضاف اسم فاعل او اسم مفعول بمعنى المضاف اليه كالمضاف اليه كافي هو ضارب زيد امضرب  
 الذمهم وكذلك نحو خالق السموات وجاعل الملائكة رسلا للعلم يكون المضاف المفعول المذكور  
 واقعين في الحقيقة والدليل على معنوية مثل هذه الاضافة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات  
 والارض جاعل الملائكة رسلا وكذا الصفة التي اراد بها المضاف ان تكون اضافة  
 معنوية ومن ذلك نحو مصارع مصر والدليل على معنوية مثل هذه الاضافة قوله  
 تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب  
 وثانيهما ما اذا كان المضاف اسم مفعول والمضاف اليه كافي هو ضارب زيد امضرب  
 المسمى للمفعول لا يضاف الى مرفوعه الا اذا كان شيا نحو مؤذنب الخاتم وثالثها اضافة  
 الصفة الى الظرف الذي بعدها من غير اطرار لما تبين قبل وذلك يكون فيما اذا كان المضاف  
 خصوصية بذلك الطرف بحيث ينافي سائر الاطراف بلح المخصص من فنزل



منزلة الجامد ويضاف معنى كافي قيل كبر في ذلك مالك يوم الدين فانه تعالى  
 في ذلك اليوم من نور السلاسل ما ليس يوم اخر قال تعالى لمن الملك اليوم لله الواحد القهار  
 ويقصد بالمشققة عدد اذا اضيف الى الاعداد واحدا جملة وتنبه بالمثل او فوق  
 مثله كقولك ثانی اثنين رابع خمسة وقد قصدوا تبليغ مادونه به مجازا  
 كافي سابع لستة فمابعد قد قل منه بواحدة وما صح هذا فوق عاشر تسعة اعلم  
 ان اسماء الاعداد من العدد الى العشرة يوجد منها المصادر كالثلث والربيع بفتح الفاء  
 فيهما فيشتق منها صيغة اسم الفاعل كالثالث والرابع وكذا الواحد والثاني الى غير  
 ذلك ثم اذا اضيف مثل ذلك الوصف المشتق الى الاعداد فله حالتان احدهما ان يرد  
 به واحد من جملة العدد المضاف اليه مع حفظ الترتيب العددي بان يكون في درجة  
 مخصوصة منه واللفظ المشتق بالوجه المذكور كالثاني والثالث فيكون اسم فاعل <sup>المفعول</sup> بحسب  
 وان كان فيه معنى الوصف فيكون اضافته الى العدد مائلا تارة والى اكثر منه اخرى  
 ذلك كما نقول ثانی اثنين وثالث ثلاثة ونحو واحد اثنين وثاني ثلاث كل ربع خمسة و  
 التعبير عن مثل ذلك بالفارسية دوم وديم سه وكر ودم وديم جها ولا يشترط  
 ان يكون زيادة المضاف اليه على ما اشتق منه المضاف بواحد فانه يقال عطا وثنائي  
 سبعة السيار والشمس ايهما وهذا القسم يختص بالعشرة وما دونها فيقال  
 حادي عشر اثنان وثاني عشر ثلاثة عشر وكذا حادي عشر اثنان عشر وكذا خامس ايهما  
 الف وثانيهما ان يرد واحد من رتب الاعداد مراعى فيها الترتيب مع النظر الى الدرجة  
 التي يجب ان يجرى بها بان يصر الدرجة التي يجب ان يجرى بها من جهة المحق واهية <sup>الاسم</sup> ويحيط بها اسم  
 درجة نفسا بلفظها اليها وهذا وهذا معنى تبليغ مادونه به وانما قال  
 مجازا لان الفعل والثابت في هذا المفعول غرضه ان يبين ان هذا المفعول المذكور الاثنين  
 في ثلاث اثنين لا بصير ثلاثة وان انضم اليه واحدا لكون المنظم والمنظم اليه ثلاثة

وهذا

وهذا القسم يقع ان يبين من احد اعدام درجة واحدة ويجوز ان يضاف الى المادونه  
 بدرجة واحدة كما في ثانی احد وسابع ستة فان التبليغ يقتضيه القضا وكذا المنظم  
 واحد المراتب التبليغ الذي في الكناقص لمرتبة واحدة وهو لوجي فيما فوق العشرة غاية  
 عاشر تسعة وذلك ان صيغة فاعل ههنا اسم فاعل بمعنى اشتماله على معنى التصير  
 ولم يثبت الفعل والمصدر المبنيان من العدد يعني التصير في العشرة وما دونها وتعين  
 ما ذكرناه من عدم كون القسم قوله هذا المشتق بمعنى اسم الفاعل وكون القسم الثاني  
 بعناه كانت الضافة في القسم الاول معنوية قطعا وفي الثاني لفظية بشرط العمل  
 معنوية بغير الشرايط كسائر اللفظا وهذا هو المراد بقوله فتاينهما في الحكم مثل اسم فاعل  
 والاول لم يعمل فيها معنوية يعني ان المشتق من العدد يعني التصير حكمه في الضافة حكم اسم  
 الفاعل لكون بعناه وانما ساء لم يقصد به التصير وهو قسم الاول وهو مضاف بالضافة  
 المعنوية قطعا لانه لعدم كونه بمعنى اسم فاعل غير عامل في العدد الذي بعده البتة بخلاف  
 الثاني فانه قد نصب في مثل ما يقوم هو اربع الثلاثة بالنصب وحذف تنوين المضاف  
 ونونه وحذف عنه اللوح في المعنوية شرط الضافة مطلقا لفظية كانت  
 او معنوية ان جازفت تنوين المضاف وهو ما يقوم مقامه من فوق التشديد والجمع وذلك  
 لان التنوين وما يقوم مقامه دليل تمامية الكلمة والمقصود بالضافة جعل الكلمتين  
 في حكم كلمة واحدة حذفوا من الاولى علامة تمامية الكلمة ولما الضافة المعنوية فيلزم  
 فيها بالحضوية حذف لوم التعريف فلا يضاف المعرف بالعرف الى المعرفة ولا الى النكرة  
 امنا الى المعرفة فلا من الغرض في اضافته اليها التعريف وهو حاصل قبلها وانما الى النكرة  
 فلا من الحاصل في اضافته اليها التخصيص وهو حاصل للمع بالجمع مع زيادة فيكتسب  
 التعريف عن ذي تعريف وليس سوى تخصيصه مع نكرة يعني ان المضاف بالاضافة  
 المعنوية يكتسب من المضاف اليه تعريف اذا كان معرفة كافي غلام زيد وتخصيصا



اذا كان نكرة كما في غلام رجل فانه يخص علم امرأة ووجه افادتها التعريف مع المعرفة ان  
وضع المضافة المعنوية ليفيد ان لواحد مراد عليه المضاف مع المضاف اليه  
خصوصية ليس للبسماء تلك الخصوصية مثلا اذا قلت غلام زيد ركب ولزيد غلامان  
فقد اشرت بذلك الى غلامه مريد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم علما انه واشهر بكونه  
غلاما له او يكون غلاما مع مودائيك وبين مخاطبك وبالحالة يكون حيث نفي فاطحة  
اللفظ اليه فاعلم من ذلك ان قولك غلام زيد ليس غلام زيد سواء فان معنى غلام زيد واحد  
من غلامه ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلامه ان كان له غلام سواء وذلك الغلام المعلوم  
ان لم يكن له غلام سواء والمثل والغير الذي هو غلام في الوباءم تخصص على كل حال اعلم  
ان بعض الاسماء قد تدنو على الوباءم والتمسك به حيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فغلام  
ومثلك وكل ما هو بعينها من سواك ونظيرك وسببك الى غير ذلك تقول من ركب رجل  
غيرك ومثلك بصفته وانك في الحاصل من اضافة هذا النوع من الوباءم هو تخصيص  
سواء اضيف الى المعرفة او الى النكرة نعم اذا اضيف غير الى معرفة ضد واحد فقط حصل  
التعريف وذلك كما في قولك عليك عليل بالجر كنه السكون ومن ذلك قوله تعالى غير الغضيق  
عليهم فان الغضيق عليه ايضاده المنزعي الله عنه ويكتب الثاني ايضا وعكسه  
اذا صح فيه الترك وهو بقله يعني ان المضاف بالاضافة المعنوية فيه بشدة المترا  
بالمضاف اليه فيكتسب منه الثاني والتذكير وذلك مع قلته يكون في موضع جرس فترك  
ذكر المضاف لكون ذكر المضاف اليه مضيا عنه اما اكتساب الثاني فكما في قوله مشين  
كلما اهتزت رماح تحسفا عليها من الرماح النوه انت فعل المثل الثاني الرابع  
ونظيرها الى الرابع معنى عز ذكر المروءات اكتساب التذكير فلقوله رؤية الفكر ما  
يؤثر اليه الامر حين على اجتناب التواني ذكر معين المسند الى ضمير الرؤية يكون نظير  
الى الفكر معين عز ذكر الرؤية ويمكن ان يكون من ذلك قوله تعالى ان ربه الله قريب

من الحسين هذا اذا حسن الاستغناء عن المضاف بالاضافة اليه فان لم يحسن الاستغناء لم يقع  
ذلك اصلا فلا يقال قامت غلام هند ولا قام جارية زيد لان المضاف غير منفرد عنها  
وغاية غير المعنوية خفة فما صح الا عند تحقيق خفة يعني ان الاضافة اللفظية  
لا يفيد شيئا اللفظية في اللفظ فلذلك لا يصح الوجه تحقيق التحقيق اما حذف النون  
التنوين وما في حكمه المضاف كما في ضارب زيد وضارب باريد وضارب بوزيد واما  
بحذف الضمة من المضاف اليه واستتار في المضاف كما في الحسن الوصفانه على تقدير انقصا  
بحسن الوجه منه واما بهامها كما في نحو حسن الوجه فاعلم من ذلك عدم جواز الضارب زيد  
لعدم تحقق التخفيف فيه بوجه من الوجهين المذكورين وانما لا يفقد هذه المضافة تعريفيا  
ولا تخصيصا لانها في حكم الانفصال على ما مر ولما كان مقتضى اشتراط صحة المضافة  
اللفظية بخفوت التخفيف ان يجوز نحو الضارب الناس وكان المسموع جازا اشار الى  
الى توجهه بقوله ووجه جواز الضارب الناس عمل على الحسن الوجه الصحيح المضاف  
يعني انهم يجوزوا الضارب الناس والضارب الرجل مع عدم الخفة عمل على الحسن الوجه الذي  
صح فيه الاضافة لمحصل الخفة على ما مر لما مر منه في كون المضاف فيها مضافة والمضاف اليه  
اسم جنس معرف باللام وفي الضارب في نصب الضمير قبل لجرك كما في ضارب في الشبهة  
اعلم ان نحو الضارب والضاربيل والضاربة فيه مذهبنا ان الضمير فيه منصوب ولا  
اضافة للصفة اليه وهذا موقوف لا يشترط صحة المضافة اللفظية يتحقق الخفة وثانها  
ان الضمير فيه مجرور بالاضافة وهو مجرور في الاضافة على المعنى في الوباءم نحو ضارب وضاربك  
وضاربة وذلك ضعيف لان الصلة في المعنى بالوباءم لا اضافة ولا ضرورة لنا في ارتكاب  
مخالفة الصل فيه وقد جوز الفراء اضافة كلمة الى ما يساويها كقوله بر خطه وجوز  
قوله بين شئ وصفه كقوله الخفاء وجره قطيعة وجمع جميع القوم قطعا  
كذا سعيد كز على التاويل عند الامم اعلم ان الحسنين الجائز اطلاقهما على



شي واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالماء في قنطرة منقورة  
او ضافة بينهما والفرج ان ذلك وقال ان العرب يضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظ  
فيقولون لبث اسد وخرقة الخفيف واما ان يكون في احدهما زيادة فائدة وذلك  
على ثلاثة اوجه الصفة والموصوف والخاص والعام والمستمر والمتمم اما الصفة والموصوف  
فاختلفوا في جواز اضافة احدهما الى الآخر فذهب الكوفيون الى جواز ذلك اما اضافة  
الموصوف الى الصفة فحكموا في بقول الحق ومسجد الجامع وجانب الغني وصلوة المولى  
واما اضافة الصفة الى الموصوف فحكموا في جوازها في جردية قطيفة واخلوقا ثياب ونهب البقر  
الى منع كل واحد منهما وقالوا بطلان لجهة الحق وانما نسبوا الى الحق لانهما تنبت في جوارح السور  
ومواطي الاقدام وكذا مسجد الجامع تقديس مسجد الوقت للجامع وذلك الوقت  
يوم الجمعة كان ذلك اليوم يجمع الناس في مسجد للصلوة وكذا جانب الغني في جوارح  
المكان الغني وصلوة المولى في صلاة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال  
الشمس وان خرجت قطيفة بالثواب بل كانت فضة لانه كان في الاصل شيء جردى بالثم حذف  
الموصوف نسبيا واضيف صفة الى جنسها للتبيين اذ لم يكن يحتمل ان يكون من القطيفة  
ومن غير ذلك كان خاتم محتملا ان يكون من فضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى واما العام  
والخاص والمستمر والمتمم فاتفقوا على جواز اضافة بينهما فاما العام فبضاف الى الخاص  
ليكن في التخصيص الخاص دون العكس لان اللفظ بعد التبيين لا يكتسب الاخر شي  
وذلك كما في كل الدرام وجميع المال وعين المال وعين زيد وطور سينا ويوم العيد  
واما المستمر فبضاف الى المتمم ايضا لكن يتأويل وذلك بان يجعل المراد بالاضافة الذي  
وبالاضافة الى اللفظ فيجاء في معبد كرمي لفظ هذا اللفظ وقد جاز واحد  
الاضافة واعرب المضاف اليه عند البقرة اعلم ان المضاف حذف جواز اعتدال من  
من اليسر فاذا حذف المضاف اليه يتوهم عنه في جعل الاعراب في غير ما عرابه في قوله تعالى

والقبرة اى اهل القبرة دون مكان علة الجواز بقلة وذلك كما في قراءة بعضهم يريدون  
عرض الدنيا والله يريد الاخرة بالجواز يريد عرض الاخرة ولباس من حذف المضاف  
اليه فالاضافة الغالبية بينه وبين غيرها التنوين الكفوف علم ودار العلم منسبه  
تأبى اذا حذف المضاف اليه العلم به فالمضاف في لفظ اما ان يكون من الظروف الستة  
بالغايات كقبل وبعد وامام وخلف فينبغي على الفهم كسيتين في بابها واما ان يكون منها  
في جود من ان يكون المضاف بدلا من المضاف اليه قال الله تعالى وكلوا من ثمره اذا اراد  
وكلا تترنا تنبيرا ورفعنا بعضهم فوق بعض ومن ذلك نحو يوشع وحيث نعلم اذا تكرر  
المضاف الى شيء واحد من جهة المعنى بالعطف كما في علوم ودار زيد لم يبين المضافون  
لون المضاف اليه ان يكون كالثاني بسبب تفسيره باحد وتقدير الكلام فيه علوم زيد ودار  
زيد حذف المضاف اليه الاول وقدر خصوص فضل المضاف اليه بمعنى كماله في جهة الحاجة  
بحر فضل المضاف الى ذلك يكون في سعة الكلام لا يعمل المضاف كقراءة  
ابن عامر صل اولهم شر كما هم يجعل مفعول المصدر فضلا واما الفصل بالايجبة فيكون  
الاضافة الشعر في قوله تعالى كما حظ الكتاب كيف يومها يورى بقاريا ويزيل شبه  
رسم الدار بذلك الخط وغير مقطوع ومن ذلك لم يضاف الى ما سوى المسمى التبدل  
اعلم ان ذلك مؤنثه ومثناة ومجموعة من الاسماء اللازمة لزملاضافة وله مع لزوم  
الاضافة شان اخر وهو انه لا يضاف الى اسماء الاجناس فلا يضاف الى علم ولا الى  
مضر واما قولهم صل على محمد وذويه فشان قليل وايضا كلفه التزام الاضافة  
الى ذات تعريف على اثنين دلت يعني ان كل مثل ذويه لزوم الاضافة وعدم القطع  
عن المضاف اليه وهو يضاف الى كل ذات تعريف دالة على اثنين فلا يقال كل من  
ولا كل زيد وعمرو والاولى على اثنين يشمل ما اذا كان منبه كما في كل الرجلين وما كان  
في معناه من حيث الدلالة على اثنين كما في كلنا فاعلنا ذلك واى قليل القطع وهو موافق



لوضع في احواله الوضائف يضاف الى النكر قطعاً كذا الى المعروف لكن لا بصيغة واحدة  
اعلم ان ايا يكون بلاضافة غالباً وقطعاً قليل كما في قوله تعالى انا ما ندعو اهل السماطين  
ثم ان الاضافة على وجه اضافة افعال التفضيل في غير تفاوت فكما ان افعال التفضيل ايضا  
الى النكر مفردة ومثناة ومجوعة والى المعرفة مثناة ومجوعة دون صيغة الوجد فلذلك  
اي وذلك ان كل منهما ببعض جملة معينة بعد وصفاً لاجتماعه الى جملة ذات  
جزئ او ذوات اجزاء يقال اتي الرجلين عندك واتي الرجل عندك كما تقول زيد افضل  
الرجلين وافضل الرجال ولا يقال اتي الرجل كما لا يقال افضل الرجلين يقال اتي الرجل  
يقال افضل رجل الى النكر يقصد به الاستغراق فيقدر معنى دون المعرفة فيجوز اي  
اي قسم اقسام جنس الرجال اذا قسموا بل هو بلا قوله قطعاً نصب على المصدر تقدير  
اضافة مقطوع بها غير مفيدة يكون المضاف مثنية ومجوعة او المعنى قطعت تلك الاضافة  
قطعاً ولم ينقيد بحالة دون حالة وحيث اسماء الزنا مضافة الى جملة في صوت الجارية  
يعني ان حيث من اسماء المملكتين وجميع اسماء الامم كاليوم والوقت والحين يضاف  
الى الجملة الفعلية والاسمية لطائفتين ثنائيتين هما بالمصادر وذلك كما في قولهم اجلس  
حيث تجلس زيد وحيث زيد جالس اي كان جالساً زيد وقال تعالى يوم ينفع الصادق  
اي يوم يفهم ويقول كان ذلك اذ قدم زيد وكان ذلك اذ زيد امير اي وقت قدوم  
ووقت امراته وحيث اضيفت اسما صيحا وشبهه الى الباء فالحرف لا يتركز المراد  
بالاسم الصحيح في عرف النحاة ما كان حرفاً عابراً صيحياً والمراد بشبهه ما في اخر واو باء  
قبلها ساكن كد لو وظي وصيه وشبهه به النحاة في احتمال الحركة الاعرابية فالاسم الصحيح  
وشبهه اذا اضيفت الى المتكلم كما في غلومي ودلومي وحيث اخره على الكثرة كنسبة  
الباء والياء فتح مجاز سكونه وعند النحاة الساكنين بقية يعني ان لا يصل  
في هذا الباء الذي اضيف اليه وهو ضمير المتكلم الفتح قياساً على ضمير الخاطب

سكونه ايضا وذلك عند عدم النقاء الساكنين واما عند النقاء فالباء مفتوحة  
ابداً وذلك كما في عصاي وسلماي وكذا في غني قاضي وسلي ويدغم في كل باء اخيرة كذا الواو  
بعد القلب مع الفتح يعني ان باء اخر الاسم اصلية كانت كما في المنقوص القاضيه وزاين  
كما في الشئ والمجوع نصبا وجر كما في مسلمين ومسلمين يجب انغام في باء الاضافة فيقال  
قاضي ومسلم ومسلمة وكذا الواو الواقعة في اخر ذلك فجميع حالة الرفع نحو مسلمون  
يجب انغامها بعد قلبها بيا كما بين في التصريف كل ذلك يفعل قصد التخفيف وعند  
هذيل قلب الالف مدغماً سوى الف نبت لاجل العلوية يعني ان هذيل اخر العرب قلب  
الالف ايضا في لغتهم المقصود بيا ويدغم في باء الاضافة فيقول في عصا ورعي عصي  
ورعي واللغة الفصحى ابقاها في عصى وعصى هذا في الالف التي ليست علامة واما الواو  
الزيدة للعلوية فهي متقاة بالاتفاق كما في مسلماي وجبلوي فلان الف نحو مسلماي علوية  
الرفع والالف جبلوي علوية لثابت ويفوت الغرض منها ما قبلها بيا او واخى بال حذف  
مثل حمي وتشد يد هابا بالز من جهة اعلم ان في اب واخ وحم وهن في الضاف  
الى باء المتكلم قولن احداهما سانه اليه الجري منه وجوب ترك اللام المحذوفة منها حالة  
الفراد فيقال فيها اب واخ وحمي وهو بالتخفيف وذلك لكون راء اللام المحذوفة فيها حال  
الضافة الى غير باء المتكلم انما هو لغرض جعلها اعراباً واو عرب لا يظهر في المضاف الى باء  
المتكلم فلامه في ردها حاله تيد والثاني بما زهيب البرد من جوارده المحذوف  
قياساً على الضافة الى غير المتكلم واغما في باء الاضافة تقول اب واخ وحمي وهن  
بالتشديد فيها وفي هو والى وقد جوزوا في كذا فبالباء وهو بقاء اعلم ان في اضافة  
ثم الى باء المتكلم لغتين احدهما وهو الشرح يقال في احوال الثلث راء الباء الى اصلها  
وهو الواو وادغامها في الياء وثانيهما ان يقال في كذا يقال في زيد وفيه والاول اولي الكيم  
ابدلت منه الواو في المفعول الحاجة هي منتفية حال الاضافة وذلك ان كان في الاصل فوها



بفتح الفاء وسكون العين فحذفت لامه نسيا فصار فو فخر هو وقوع الواو في الطرف  
 فقلبوها الى حرف صحيح قريب منها في الخرج وهو الميم لكونها شفوياً بين ضماري الخيم  
وتابع باب طهم نان موافق للقول في الاعراب بالتبعية وتابع ما بين  
 يكون موافقاً للمحل وقد باني على وفق صورة الماد بالتابع في عرف النحاة كل ثان موافق  
 للقول في الاعراب يكون الارب في الثاني بتبعية القول بالوصالة وبعبء التبعية  
 يخرج خبر المبتدأ وثاني فهو اعلمت واعطيت والحال في الضم في خبرت زيدا  
 قاعداً والتميز عن المضمون في خبرنا الوضو عيونا فان الاعراب فيها وان وافق اعراب السابقة  
 الا ان اعرابها ليست متبعية السابقة بل بالوصالة ثم ان الموافقة المذكورة معتبرة في تابع  
 العربي حسب الفتوة واما التابع المبنى فالموافقة فيه معتبرة بحسب المحل بقول جاز في هذا الرجل  
 وراية هذه الكرام نعم قد يقع تابع المبنى موافقاً للفظ اسر كموافقة المحل اذا كان  
 بناؤه عارضاً غير لازم كمن في باب المناري من نحو زيد العالم والعالم وانما قال تابع  
 باب طهم لان المقصود بالبحث هنا انه هو بيان توابع طهم وما بين هاءين متبعا لها  
 من الموافقة في الاعراب وغيره واما ما سبق في الفعل المضارع من الموافقة للتبعية في الاعراب  
 فهو معلوم بالقياس الى طهم وقد جرت العادة في ذكر احوال التوابع المستتية بان يذكر فيه  
 من احوال التوابع الفعلية ما يكون مغنياً عن افرادها بالبحث في باب الفعل تسهيل للفظ  
فما النعت والتابع متضمن لما كان في المتبوع غير الحاشية اي النعت تابع  
 متضمن لما كان في المتبوع غير مغني الحاشية والشئ قوله متضمن لما كان في المتبوع يخرج  
 عطف السق وعطف الياء وكذا البدل وانما عدل عما في عبارتهم ما يدل على مغني  
 متبوع الى قوله متضمن لثلاث ينقص من البدل بثلث قولك اعني زيد علم ان البدل ههنا  
 والاعلام في المتبوع لكي لا يصدق كونه متضمناً لمغني في المتبوع وكذا يخرج التاكيد  
 غير جاني الرجلان كلاهما واصل القول كالم هو يخرج بقوله غير الحاشية ولو خرج غير

عن الحد يخرج من رجل قائم ابون وله حاجة في ذلك الى ان يقال في الحد معنى في متبوع او متعلق  
 متبوع لان النعت فيه انما هو الصامر باعتبار تقيد بمتعلق الرجل هو اذن مغني في الرجل  
 وحال من احواله واما الذي في المتعلق فهو القيام فقط هذا هو مغني النعت وقد اشار  
 الى قواعد بقوله لتخصيص او توضيح او تدعيم وتأكيد او مدح او مذمة مغني  
 التخصيص اصطلاحهم بتقليل الشئ من الخصال في النكرات كفي رجل صالح او مغني الشئ  
 عندهم رفع الشئ من الخصال في المعارف اعلاما كانت او نحو زيد العالم والرجل الفاضل  
 والتخصيص والتوضيح ما الغرضان الشائعا في جري النعت على متبوعها وهو يجوز في  
 غير الغائب لثبوتها من اجمد الرحم كافي من زيد الياسين المعري حيث لم يقصد تميزه عن زيد  
 الفخ ومنه ما جرد التأكيد وذلك فيما اذا افاد الموصوف مغني ذلك الوصف كما في قوله  
 والحين اثنين ومنه ما جرد المدح والذم وذلك فيما اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب  
 نحو بسم الله الرحمن الرحيم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم وذلك انما نعت شئ بحاله واما  
بحال الغير للسمية يعني ان النعت على ضربين احدهما ان يكون نعتا للموصوف باعتبار  
 حاله بان يجعل حاله وهيته وصفاً له كافي زيد القايم او المضروب وثانيها ان يكون  
 نعتا له باعتبار حال غيره لكون ذلك الغير سبباً له ومتعلقاً به فان حال متعلق  
 الشئ وهيته ما يقع ان يوصف الشئ به ويستعمل هذا القسم نعتاً سبباً لما بيننا من مغني  
 السبيل وذلك نحو من رجل حسن وجهه حسن الوجه وقايم ابون وقايم ابون  
 ومؤيد خدامه ومؤيد الخدام ووافقه كل في الاعراب ثم في التعريف والتكثير عند الؤمة  
 اي كل واحد من قسم النعت اعني ما يكون بحال الموصوف وما يكون بحال سبب يكون  
 موافقاً للموصوف في وجوه الاعراب الثلاثة وكذا في التعريف والتكثير بقول جاز في زيد  
 الضارب ورايت زيدا الضارب ومررت بزيد الضارب وكذلك في اخبار بوجوه  
 الاعراب وانما عطف التعريف والتكثير لما فيه من خلاص في بيان الاختلاف في نعت النكر



بالعرفه مستشهدا بقوله تعالى همة لمة الذي جمع ما هو بالعكس لما قالوا ان اوليان  
 صفة لحران بقومان مقامهما واختيار الامة لثوقهم وجوب التوافق لكل وان  
 ما استشهدوا به يدل او نعت مقطوع والقول في تذكير والتثنية  
والجمع ايضا ووجه يعني ان القسم القول بخصوصه يوافق المتبع في اشياء اخرى هي  
 التذكير والتثنية والافراد والتثنية والجمع وذلك في نحو رجل ضارب ورجلان  
 ضاربان وامرأة ضاربة وامرأتان ضاربتان ونسوة ضاربات وثانيها ايضا اذا  
 كان حامل الضمير كندى الغلام بنسبة يعني ان القسم الثاني ايضا اعني النعت  
 ليس يوافق المتبع في التذكير والتثنية والافراد والتثنية والجمع اذا كان حامل  
 الضمير الموصوف بانفعال الضمير في السبب فيقول رجل حسن الوجه ورجل حسن  
 الوجهين ورجل حسن الوجه وامرأة حسنة الوجه بالاضافة في الكل وكذلك نحو نند  
 الغلام لتضمنه في النسبة تقول رجل هند الغلام وامرأة هندية الغلام وهذا  
 بخلافه اذا كان النعت السببي غير حامل للضمير فانه يوافق المتبع في كل ما ذكره  
 بل يكون في هذه المواضع الفعل المسند الى الظاهر على التفضيل المذكور في باب يقول  
 هو رجل حسنة الجارية منه وهي امرأته من الوجه منها وتقول امرأتين جميلين قائم غلامهما  
 ورجل قاعد غلامانهم ومن ايضا قاعد غلامانهم كما حسن تعدد غلامانهم وجاء  
 على الضعف قاعدون غلامانهم كما ضعف تعدد غلامانهم والقول في غلبة المشتق  
اما جمودها على التاويل بل بالاحصالة اشتراط بعضهم كون النعت مشتقا  
 فياويل غير المشتق واختار ابن الجاهل وهو الحق وقوع الامة بصفة بالوصالة  
 وذلك لان الواجب النعت دلالة على معنى في الموصوف فاجتهد هذه الدلالة  
 فيه فقد صح وقوعه نعتا وكذا الكلام في الاما لم يبق بيانه فيوصف بالمشتق في كل  
 كذلك زومال وذات هل فطانه ويوصف ايضا باسم من عرف وهذا واتي

في مواضع خصت اعلم ان الجاهل الذي يوصف به اما ان يكون على وجه العموم بان وضع  
 للدلالة على معنى في متبعه في جميع الموارد وذلك هو علم المنسوب وذو ذات يعنى صاحب  
 وصاحبة تقول رجل بصري وذو مال وامرأة ذات فطانه ولما ان لا يكون على وجه العموم  
 بل يكون التوصيف في مواضع مخصوصة بان وضع الدلالة على معنى في متبعه في بعض الموارد  
 وهو مثل اسم الجنس المخرج باللام ومثل هذا في اسم الجنس المعرف باللام يقع وصفا للشيء ما نحو  
 هذا الرجل وبيا هذا الرجل ولادلالة على معنى في غيرهما وهذا يقع وصفا للعلم والمضا  
 الى المصغر والى العلم كقوله زيد هذا وعلم هذا وعلم زيد هذا ولادلالة على معنى  
 في غيره هذه المواضع واتي ان يقع صفة للنكرة فقط يشترط قصد المذكر كما في من رجل  
 اي رجل ولادلالة على معنى في غير ذلك المقام وقد ذكرنا في الشرح جملة من الجوامد التي يقع نعتا  
 فليطلب هناك ويوصف من غير القياس بصدر بالافراد والتذكير في كل حالة يعني  
 ان المصدر يوصف به سماعا غير ان يطرد ذلك في جميع المصادر او في نوع منها والظن  
 فبان يكون في الفاعل نحو رجل عدل وقد يكون في المفعول نحو رجل ضاى وضى المصدر  
 الموصوف يستوي فيه الذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع فلهي على الموصوف في  
 صورة المفرد المذكور يقال رجل عدل ورضي امرأه عدل ورضي كذا رجلان عدل  
 ورجل عدل ونساء عدل وان المصدر يراد بالحدث فقط وهو معي غير اعتبار التذكير  
 والتثنية والقله والكثرة وبصاع على صورة الافراد والتذكير لكونها في الاصل وقد  
 يوصف المنكور بالجزئية يربط وقل الوصف بالطلبية اعلم ان الجملة ليست نكرة  
 معرفة لان التعريف والتذكير معروض الذات فان حاصل التعريفين الذات وحصل  
 التذكير عدم تعينه على ما مر والدال بالوضع على الذات لا يكون الاسما بانفراده وطلبهم  
 المنكور يوصف بالجزئية غير تمام بل ذهب اليه وابوه ذاهب لمناسبة للنكرة لعمدة  
 تاويلها بالنكرة فان ذهب وابوه ذاهب يا قول بذاهب ابوه قول يربط بسبب الى وجوب



تضي الجملته التي يوصف بها لما يربطها بالموصوف لتصح اتصافها فانك اذا قلت مرت  
رجل قام عمرو لم يكن رجل متصفا بقام عمرو وخلف ما اذا قلت قام عمرو فان  
الرجل متصف بقيام عمرو وان وقد يجعل الضمير للعلم كقوله فادري غيرهم تناء  
وطول العهد ام نالا اصا بوالجملة الطلبية لعدم دلالتها على حكم معلوم حصل قيل  
لم يصلح ان يوصف به شئ فان العوض الوصف هو بيان الموصوف بهم وتخصيصه  
كان الخاطبة في احوال الموصوف وقد يقع الجملة الطلبية صفة للذكر على قوله ما  
بالخبر كما في قوله احتل اذ جن الظلام واختلط جاء وانذري هل ايت الذئب قط  
نصف فوما سقطوا اصيغهم ليسا مخلوطا بالماء بعد ذهاب طرف من الليل فان ذلك  
ما اول بعد مقول عند رفته هل ايت الذئب فان عرفا فالشرط هو صيغة بما  
يساويها وما دونه في الخضوة فواصفوا بالضرر متوقفا وما انضفت ايضا  
لغاية شمره يخفى اذا كان كل من الموصوف والصفة معرفتين لزما ان يكون الوصف  
مساويا للموصوف في جهة التعريف كما في الرجل العالم او ادى منه في جهة التعريف والاختصاص  
كما في زيد العالم فان التابع الاعراف كما في العالم زيد يكون بدلا له في ذلك من البدل مقصود  
بالنسبة فهو الموصوف دونها واما معرفة مراتب العارف في القوة والضعف فقد يتناوب في الشرح  
فليس جعل اليه وينفر على ما ذكرناه من امتناع كون الوصف اعراضا للموصوف الى ان المضر  
لا يوصف به شئ في العارف لانه لا شئ في العارف اعراضا منه وليسما وبالله التعريف ثم  
انه لم يوصف ايضا بشئ من العارف مع كون سائر العارف ادى منه في التعريف لان  
الاصل في وصف العارف التوضيح وهو في غاية الضوح والشفرة فلا يحتاج الى ذلك  
ويوصف اسم الشارة كما يبدى اللوم والموصوف في كل حالة يخفى ان اسم الشارة  
لا يوصف بما يقتضيه القياس بوصفه الا بالموصوف والمعرف باللوم في هذا الرجل  
هذا الذي قال كذا وقد طهرت العرف مطلقا كذا ما كررت في نكتة

وذلك

وذلك عند العلم بالوصف في الترم او في المدح او في المنة يخفى يجوز قطع النعت  
عن منوعة المعروف بالرفع على الخبرية وبالنصب على المفعولية كما في بابها سواء كان نعتا  
اول كما في قوله تعالى وامراته عالمه الخط او نعتا مكررا كما في مرت زيد الشاعر الكاتب فانه  
يجوز فيه اتباع الكلمة الوصفية وقطع الكل بالرفع والنصب ورفع احداهما ونصب  
ويجوز ايضا قطع احداهما دون الآخر بشرط التكرار فيقطع النعت الثاني لا يفرق ذلك  
لان النكتة لشدة حاجتها الى الوصف المبين لا بدله فان يبقى احدا وصافه على صورته  
الاصلية قوله وذلك عند العلم يخفى ان شرط جواز القطع هو كون النعت بحيث يعلم  
المخاطب اتصافه عنونه فيجوز القطع في مرت زيد العالم اذا كان اتصاف زيد بالعالم  
معلوما طمحا كما هو معلوم للتكلم ويلزم الاتباع ان لم يكن معلوما للحاجة الى النعت  
في قوله في الترم ليخفى ان جواز القطع بالشرط المذكور يكون فيما اذا اريد بالوصف الترم في  
مرت بعمر والسكين او المدح الحمد لله الحمد او الذم في مرت زيد الفاسق فقد يجد  
الموصوف عند قرينة فان كان موصوفا بطرف وجملة اعلم ان الموصوف يجوز جوازا  
عند دلالة القرينة عليه ويقام الصفة في مقامه في اللفظ ثم ان هذا الخذف يكثر  
ان لم يكن وصف ظاهرا او جملة كقوله تعالى فاصرت الطرف عين وكذا ان وصف باحدا  
دون التوافق الكثيرة لان القيام مقام الشئ بحسن ان يكون مثله وجملة وكذا الطرف  
لويما ثل ان الموصوف وصفه ذلك قوله تعالى وما مننا الا مقام معلوم اي ما من الملائكة  
الاسلاك له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فيها امرت واحي ابتغى به  
العيش اكرم اي منها تارة اموت فيها وتارة اخرى فيها فان قدم الوصف الذي  
سبقه فوضوحه جري على البدلية علم ان النعت ان يصلح المباشر العامل اجاز  
تقديمه على موصوفه ومع ان قدم الوصف فالموصوف جري على البدلية وذلك كما تقول  
مرت بطرف جري وان لم يصلح المباشر العامل لا يجوز تقديمه واجز الوصف على البدلية



فلا تقول في ان رجلا ضربك رجلا وما العطف التابع متعاقب احد الحروف  
العشر مع قصد نسبة اي العطف تابع مقبب احدها الحروف العشرة المذكورة في باب  
الحروف مع كونه مقصودا بنسبة الفعل اليه افعلا كان او مفعولا او غيرها ونسبة الاسم  
اذا كان مضافا اليه وبالقييد الاول يخرج جميع التوابع التي تحت سوسط الواو كما في قول  
الى الملك القوم وابن الهمام وبالقييد الثاني يخرج ذلك لكون مثل ذلك التابع غير مقصود  
بالنسبة لكونه وصفا جليلا وقد عطفوا فعلا على اسم ومفعولا على جملة كالعكس عند  
الشبهة يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس بشرط الشبهة بان يكون كل منهما في الفعل  
قال تعالى فالتقوا فالتقوا الليل سكنا اي خلقوا صبا وقال تعالى صافات ويقبضن  
اي يقبضن ويقبضن ويقول جازل يركب قريبا وضارب عمر اي يضرب عمر ولا يجوز في  
مرت رجل ويضرب على العطف اذ لا شبهة بين كل واحد وبين الفعل وكذا عطف  
الاسم المفعول على الجملة وبالعكس بشرط المشابهة بان يتجانسا بالتأويل كقولك وعالم  
اخوه ومرت رجل ظريف وابو كريم وجاز عطف اسمين على عاملين كثير  
قد شاع في عباراتهم العطف على كل واحد والعطف على عاملين والمعنى العطف على كل عامل  
واحد والعطف على كل عاملين فهذا القول منهم على حذف المضاف اعم ان عطف  
على عامل واحد او على كثير الورد في كلامهم غير مختلف فيه سواء كان متفقين نحو ضمت زيدا  
قاوما وعروا قاعدا او مختلفين نحو ضرب زيد عمر او بكر خالد او ما عطف اسمين على عاملين  
عاملين فهو غير شاذ في مسائله اقول ثلثة اشياء مع بيان ما هو المختار منها  
بقوله وفي العاملين اختيار تجزئه اذا تقدم مجرور بحرف الاضافة كقوله الدار زيد  
والغنا غلامه وقد اطلقوا قول فساد وصحة اعلم ان سبويه يمنع العطف على  
معول عاملين مطلقا لضعف حرف العطف على كونه بمنزلة عاملين ولا يخفض لجاز ذلك  
مطلقا فان زيدا ضربت غلامه وبكر اخوه ونحو الدار زيد والحجرة عمرو والهدبين

المذهبيين اشار بقوله وقد اطلقوا قول فساد وصحة والذي اختار المتأخرون تجزئ ذلك  
فيما كان التقدم من العمولين مجرورا بحرف في نحو الدار زيد والحجرة عمرو ونحو الدار زيد  
والغنا غلامه متمسكا بقوله صحيح والذين كسبوا السيئات جزا سيئة بمثلها عطا على  
قوله للذين احسنوا الحسن فقوله الذين كسبوا عطا على الذين احسنوا جزا سيئة  
بمثلها عطا على قوله للذين عطف على الحسن وهذا التحصيل لا يعمل بجملة بل يقال ان الذي  
ثبت في كلامهم ووجد بالامستوى العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور  
فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره لان ذلك العطف خلاف الوصل على ما دل عليه الدليل  
وما يلزم المتبع من اجل غير فيلزم في المعطوف ايضا بشركة اعلم ان اشترط المعطوف  
عليه المعطوف في الحكم يقتضيه موافقته في بعض الجزئيات وليس مثل الصفة في وجوب الموافقة  
في الجزئيات المذكورة هناك لعدم صدقها على متبوعه كما يصدق الصفة على متبوعها  
والضابط فيه انه يوافق متبوعه في كل ما يجب بالنظر اليه غير فاذ كان المتبع نكرة بان يقتضيه  
شيء اخر تنكيره كجروا ورجع وجب كون المعطوف كذلك للشركة في الحكم وذلك بخلاف  
ما يكون له بالنظر الى نفسه فيصح عطف النكرة على المعرفة وبالعكس ايضا في غير ما اقتضيه  
شيء اخر تنكيره فيصح ايضا عطف المعرفة على المنة وبالعكس وعطف المعرفة على المنة  
والجورع وبالعكس فيما في ضرب المطرف ما عطفه على صلة الموصول في كل حالة فيجب  
على ما مر من انه من ان يلزم في المعطوف ما يلزم من المعطوف عليه بالنظر اليه غير ان يلزم ضرب المطرف  
في الجملة المعطوف على صلة الموصول ان اقتضاء ما الضمير اجل ما تقدم من الموصول تقول  
جا الذي عرفته وضربت به فقول جا الذي عرفته وضربت به فقول جا الذي عرفته وضربت به فقول  
على الجملة التي وقعت صفة وخبر لان اقتضاء ما الضمير بالنظر الى الموصوف والمبتدأ  
وجاز الذي ياتي في ضرب زيد الامير لكون الجملتين جملة يخفى انما جاز خلق الجملة المعطوفة  
على صلة الموصول الضمير في مثل الذي ياتي في ضرب زيد الامير ومثل قولهم الذي يطير



فيغضب زيد الذباب لكون الجملتين في مثل ذلك الكلام بمنزلة جملة واحدة لكون الثانية  
متعلقة بالاولى ومعنى لكون مضمون سبب الضمير الثاني واكتفى الضمير بالماضي الاول لكونها  
جزءا من معنى الذي يوجب تبيينه هرب زيد العير والذي يوجب طيرانه غضب زيد الذباب  
واكد ضمير الرفع متصلا اذا عطفت عليه اسما بلا فصل كقوله تقول ضربنا خن وكننا  
خالدا ومع ضربنا اليوم والناس على معنى اذا اردت العطف على الضمير المرفوع المتصل  
الذي وثاكيده ليكون الوبن فصل على ما سيأتي وذلك لان الضمير المرفوع المتصل  
لا اتصاله بالفعل صورة ومعنى هربنا بعض مروف الكلمة فلو عطف عليه غير تاكيد بمنفصل  
كان كالعطف على بعض مروف الكلمة واحترز بقيد الرفع عن الضمير المضموم المتصل نحو  
ضربتك وزيد عن المرفوع المتصل نحو ما ضربت الا انت وزيد فان العطف عليها  
لا يتوقف على التاكيد لعدم كونهما كجاء في الكلمة وهذا الذي ذكرناه من الحاجة الى التاكيد  
انما هو عند عدم الفصل بين العاطف والمعطوف فان فصل بينهما الطرف او مفصولا  
لم يجز الى التاكيد فنقول ضربت اليوم وزيد ضربنا اليوم والناس وقال تعالى طوبى  
من صلح لان طول الكلام قد يفهم غاها هو الواجب في حذف طلبا للاختصار في حرف الفاء  
امرا في معنى غاها ليس بواجب بل اولى فان البصر من يجوزون العطف فيما ذكرنا من غير  
التاكيد بفتح والكوفون يجوزون بلا فتح وكرادة الحذف حيث عطفت على المرفوع  
الجزء لا الحاجة كقوله من زيد وبينه وبينه وبقرار الارحام في حرف هزة معنى اذا  
عطفت المسم على المضموم وراعت الحافض وذلك لان المضموم ليس بمتصل اتصاله  
بالجار وليس ضمير منفصل يوكد به فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان  
حرفا نحو خذ منه ومن زيد واسما نحو المال بينه وبين زيد ويجوز ترك اعادة  
للفروية قال فاليوم قريب نهجنا ونشمت فاذهب فاليك والعيام من عرج واجاز  
الكوفون تركها في السعة ايضا تسكا بقرأة هزة تسألون به والارحام بالحذف

مذلك نحو عند البصر على الشذوذ والندور قوله حرف هزة بقرأة هزة اخذناه قوله  
ان القرآن نزلت على سبعه احرف ويجذف معطوف بواو وفاء وام باحرفه والواو ايضا بوجوه  
يعني حذف المعطوف بالحروف الثلاث العاطفة وهي الواو والفاء وام مع الحروف المذكورة  
عند وجود القرينة اما الواو فكما اذا قيل من الذي اشترك هو زيد قلت اشترك  
عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى وجعلكم سربيل تقيمكم الحر المعنى تقيمكم الحر والبرد  
واما الفاء فكما في قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فبنا  
عليكم التقدير فامثلهم فتابع عليكم واما مع ام فكما اذا قيل لك انا اصلي الليل ههنا را  
فقلت انا الليل يصلي الكبر والتقدير في الليل يصلي اكثر ام في النهار وقد حذف الواو ايضا  
ومن ندون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى اذا ما اتوا للحقام قلت اي قلت وحكي  
ابو زيد اكلت سمكا لسانا ويجذف بعد الواو جز جملة وما حذفوا المتبوع بالبقلة  
يعني يجوز في صورة العطف بالواو او غير حذف جز جملة الى عطفها على الجملة السابقة كما  
في قوله اذا ما الفانيا يذرون يوما ورجل اخر احب الغنى فاقدرين وكلمن القبول  
واما المتبوع فلا يجذف الوصلية وذلك كما تقول لما قال سا قام زيد بل عمرو اي قام  
زيد وعمرو ومنه قولهم واهل وسهلا لم قاله حيا ومن ذلك التاكيد وهو مقرر لم يتبع  
في نسبة او احاطة اي التتابع التاكيد هو تابع مقرر لا متبوعه ونحذف لمعناه  
بالدلالة عليه بعد ما كان مفروضا من لفظه وذلك التقدير اما في نسبة الى شئ او نسبة  
شئ اليه او في كون النسبة محيطة لا افراده شاملة لها ويكون كل منها مفروضا ثابتا  
في المتبوع بحيث يدل عليه صرحا فان معنى نفسه كان ثابتا في زيد في قولك جاز زيد  
اذا المفهوم من زيد قد يفسر بغيره وكذا معنى الاحاطة الى كلهم كان مفروضا من القوم في جاء  
القوم كلهم اذ لو بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينين فيكون حقيقته في مجموعهم وقا  
التاكيد مع دلالة المتبوع على ما دل عليه في دفع ظرف غير ما دل عليه المتبوع بان بظن بالمعظم



اما الغلط او الغلط او الجوز فاما دفع ض الغفلة او الغلط فهو يتكرر اللفظ نحو ضرب زيد  
 زيد واما دفع الجوز فقد يكون بالنفس والعين كما بقول قطع الامير نفسه لثلاثه بظن انه قطع  
 غلامه وقد يكون بتكرار كل واحد كما بقول جاء القوم كلهم لثلاثه بظن ان الجاني بعضهم  
 ومن ذلك لفظي بتكرار اصله وذلك يجري في الصف الثلاثه التاكيد اما اللفظي  
 واما معنوي فالتاكيد اللفظي هو تكرار لفظ المتبوع وهو المراد بقوله تكرار اصله واما  
 المعنوي فهو تكرار بحسب المعنى وذلك بان تكرار المعنى ما فيه المتبوع مطابقة او تضاد  
 على ما سياتي والتاكيد اللفظي يجري في جميع اصناف الكلام طرح الفاعل والحرف اما طرحت  
 فكما في قوله جاء زيد واما الفعل فلقوله ضرب ضرب زيد واما الحرف فلقوله  
 ان ان زيد قائم وكقولك لم قال الفعل كذا نعم وكترت ما لم ينفصل في ضميرهم  
 بمتصل او بالعامه طاعة وجئت بمرفوع الجوز على الزور والنصب ايضا  
 بشركة يعني ان تاكيد الضمير المتصل بتكرير بلفظ متعذر فيحتاج فيه الى العذر  
 عن ظاهر القياس فتاكيد انما ياتي باحد الامرين اما بتكرير عماده كما في ضربت ضربت  
 وانك انك ومررت بك بك واما بالعدول الى المنفصل اذا اكد بمتصل فالمرجو  
 المتصل فيكون بالمرجع المنفصل الذي هو ضمت انت واسكن انت وكذلك  
 الجوز المتصل فيكون بالمرجع المنفصل ضمت بك انت اهدم وجود الجوز والمنفصل  
 واصالة المرفوع وقوته وكذلك المنصب المتصل يؤكد بالمرجع المنفصل على  
 طرحت ان وان ذلك ليس على طريقة الزور كما في الجوز بل يجوز مع ذلك تاكيد  
 بالمنصب المنفصل لوجوده لقول ضربته آياه وضربته هو سواء وقد اكد المرفوع  
 باللفظ اولا بالنفس والعين من معنوية يعني انهم اذا ارادوا تاكيد الضمير المرفوع  
 المتصل بالنفس والعين اكدوا اوله بتاكيد اللفظي اعني بالمرجع المنفصل ثم  
 بهما التاكيد المعنوية يقال قوموا انتم انفسكم او اعينكم واما غير الضمير المرفوع

فلو جاز في الفصل بالتاكيد اللفظي لقول ايتك نفسك وكذا الضمير المرفوع اذا اردت  
 تاكيد غير النفس والعين ليجب فيه الفصل بالتاكيد اللفظي لقول رايتهم كلهم مع جواز  
 رايتهم كلهم والتع مع احتية اتباع اجمع فتدخل في اللفظي عند جماعة اعلام ان  
 الاتباع والمراد وجه بيان على اتيان لفظه بعد لفظ اخر يوازيه وبوافقه في الحرف الضمير  
 بحيث لا يكون الثاني مستغلا بانقراده في كلامهم وذلك يكون على وجهين احدهما ان  
 يكون للثاني معنى كافى ههنا مرثيا والثاني ان لا يكون له معنى بل ضم الى القول لترتين  
 الكلام لفظا وتقوية معنى نحو قولك حسن بسرا اذا عرفت ذلك فنقول ان كنع  
 وابضع واتبع فيها وجهان منهم من ذهب الى انها اتباع اجمع يدل على ذلك عدم ظهور  
 الوضع للمعنى وعدم ذكرها بدون ذكر اجمع وعلى هذا يكون داخل في التاكيد اللفظي  
 لكونها توابع لها ومنهم من ذهب الى انها تاكيدات المتبوع اجمع فعلى هذا يكون كل ما من  
 التاكيد المعنوية كاجمع وعلى هذا فلا بد ان يكون لها متغا وصيغته فيقال انها  
 مشتقة من حول كنع اي تام ومنه يصح العرأى سال ومنه التبع وهو طول العنق  
 ومنه المستمع معنويا وانما اسامى سمعها ونحو ثلثة اعلام ان التاكيد المعنوي  
 ايضا بالتكرير لكن لا بحسب المعنى فانه عبارة عماد عليه المتبوع مطابقة كما في التاكيد  
 بالنفس والعين واما تضادنا كما في التاكيد بطرح كل واحد اجمع والفاظ التاكيد  
 المعنوي على ضربين سماعتي وقبلي سمع اما القياس فهو اسما العدد الذي يصح اضافتها  
 من الثلاثه فصاعدا وهو المراد بقول لثلاثه وذلك نحو جاء القوم ثلثهم واربعتهم  
 عند قصد تعيين عدد القوم واما اتيان فاكتفي فيه بذكر لانه يقع مضافا  
 في كلامهم واما وحده في جاء في زيد وحده وان كان مضافا لا انما يستعمل  
 تابعا بل في كلامهم بل هو منصوب على الحال واما السماعي فهو الفاظ معدودة مشا  
 اليها بقوله وسموا انفسهم وعين كذا كذا وكل جميع اجمع كجماعة ولينؤكد







واسلب زيد ثوبه للعلاقة واما زيد عبد اوجان فذا غلط لم يعتبر في الفصاحة  
 قوله بعض منه بيان بدل البعض وقوله متعلق به بيان بدل المشتال فبذل البعض هو ان يكون  
 البدل بعضا من المبدل منه ويكون ذكر المبدل منه مشوقا الى ذكر البدل لكون نسبة الفعل  
 اليه مشتقاعا اليهام واجمال كقولك ضربت زيدا رأسه وبدل المشتال ان يكون البدل  
 متعلقا بالمبدل منه ويكون البدل مشتقاعا عنه حيث كونه داعيا لاجل الكفاي سلب زيد  
 ثوبه واجني زيد صنه وتجي بهذين البدلين لتفسير ما اجل وبيان ما ابره من النسبة  
 والغالب فيه ما صاحبه ضمير المبدل منه وقد يجوز ان كقولك تنحى والله على الناس حج البيت  
 من استطاع اليه سبيلا وقولك قتل اصحابي لا خذوا ثاراتهم انما هو ان المعبر  
 في كون البدل المتعلق بالمبدل منه بدل اشمال ان يكون البدل منه مقتضيا لغير مشقوة  
 عرفا كما في سلب زيد ثوبه فان زيد الكون غير مستقل بشيئه فعل السلب اليه يقتضي ذكر شئ  
 اخر هو المقصود بالنسبة وليس مما يدل على تعيين ذلك المقصود بحسب العرف فاما اذا  
 كان البدل متعلقا بالمبدل منه ولم يكن البدل منه مقتضيا لكونه مقيدا بنفسه  
 سواء وجد ما يدل على تعيين المقصود كما في قتل الامير سيفه وبني الوزيد وكلاؤه  
 او لم يجد فيه ذلك كما في ضربت زيدا عبد اوجان فهو لا يعدل البدل لاشمال وانما هو بدل  
 الغلط وذلك اما غلط صرفا كما اردت مثلا وان يقول جاء في جاري فبذل لسانك اليه  
 زيد ثم تداركت الغلط فقلت جاء ولتالك وهو ان يقصد ذكر ما هو غلط من غير سبق  
 لسان ثم تذكر المقصود فتدارك الغلط بذكره وما ذكره من المثال محتمل الوجهين ولا  
 يعتبر شئ من هذين القسمين في الكلام الفصيح ولباس زيد ابدال معرفة من المكنى مثل  
 العكس عند الوفاة يجوز ان يكون البدل معرفة مع تعريف المتبوع ومع تنكيه ونكرة  
 مع تنكيه المتبوع وتعريفه فيكونان معرفتين وتنكيهين والاول نكرة والثاني معرفة وكذلك  
 بالعكس عند الوفاة تقول ضربت زيدا اخيك برجل اخي لك برجل اخيك زيد اخي لك

واما قيد الوهم الآخر بالوفاة لانه ربما لم يحصل الفائدة في ابدال النكرة من المعرفة كما في جاني زيد  
 رجل في يجوز ابدال الوهم بالوفاة كما في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة واما عند  
 حصول الفائدة فلا يحتاج الى النعت كما في قوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى  
 الوادى بل يكون فعلا من الطي لانه قدس مرتين فكانا طوى بالتقدير فيكون طوى بجني  
 مطوى وما ابدلوا كلامه الكل ظاهرا من المضر الخ في خبر غيبة اعلم ان المقصود بهما  
 بيان امرين احدهما ان البدل والمبدل منه في القسمين الاربعة يجوز فيها ان يكون مظهرين  
 ومضمرين ويكون الاول مظهرا والثاني مضمرا وبالعكس فمثال الكلن الكلن وهما مظهران  
 زيد اهلك ومثاله وهما مضمران لقينهم اياهم اذ العدم لفظا للذين واخوتك وكان  
 الزيدون واخوه غرابي الذين واخوتك ومثاله وللؤل مظهر اخر له لقيت زيدا  
 اباه بتقدير ان يكون زيدا خالني اطلب ومثاله وللؤل مضر اخر له لقيت زيدا وامثاله  
 البعض قطعة زيد اي وكسرت زيدا بد ثم قطعة اياها وكسرت بد زيد وقطعت زيدا  
 اياها وزيد قطعة بد وامثاله لاسما لكسرت زيدا جهالة وابعضت اياها وكسرت  
 جهالة زيد وابعضت زيدا اياها وزيد كسرت جهالة وامثاله الغلط كسرت زيدا دابة  
 وكسرت اياها اذ ان تقدم ذكر زيد والدابة وكسرت زيدا اياها عند تقدم ذكر الدابة ونحو  
 زيد كسرت الدابة والثاني انه لا يبدل بدل الكلن الكلن بل يسم الظاهر المضر اذا كان  
 المضر الغائب كما في مثاله ومنه قوله تعالى واستروا النجوى الذين ظلموا على قول وانما لم يحذف ذلك  
 في ضمير كنتم والحي اطلب لكونه ما في غايه الموضوع والبيان فيكون ذكر الظاهر بعد ما كان  
 الوهم بعد التفسير وجاز ذلك في بدل البعض لاشمال والغلط لخصو الفائدة هنا  
 لكونه مفهوما البدل فيها غير المبدل منه تقول شترت زيدا نصفك واشترت بتيه نصفه و  
 اعجبك علمك واجني على وضرتك الغلام وضرتك الغلام وقد ابدلوا فعلا بفعل  
 مثاله بضاعتك بالجرم وهو بقلة قد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني اعم البيا



واسلب زيد ثوبه للعلاقة واما زيد عبد اوجان فذا غلط لم يعتبر في الصاحبة  
 قوله بعض منه بيان بدل البعض وقوله متعلق به بيان بدل الكل فاما بدل البعض هو ان يكون  
 البدل بعضا من البدل منه ويكون ذكر البدل منه مشوقا الى ذكر البدل لكون نسبة الفعل  
 اليه مشتركة على ابراهام واجمال كقولك ضربت زيدا واسمه وبدل لاسمال ان يكون البدل  
 متعلقا بالبدل منه ويكون البدل متعلقا به حيث كونه داعيا لعلها كما في سلب زيد  
 ثوبه واجبة زيد صنه وتجي بهذين البدلين لتفسير ما اجل وبيان ما ابراهم النسبة  
 والغالب فيهما مصاحبة ضمير البدل منه وقد تجوز ان كونه تعالى والله على الناس حج البيت  
 من استطاع اليه سبيلا وقوله تعالى قتل اصحابه لا اخذوا النار ذات الوقوف ثم ان المقبر  
 في كون البدل المتعلق بالبدل منه بدل لاسمال ان يكون البدل منه مقتضيا لغير مشعورية  
 عرفا كما في سلب زيد ثوبه فان زيد الكونه غير مستقل بنفسه فكل السلب اليه يقتضي ذكر شئ  
 اخر هو المقصور بالنسبة وليس مما يدل على تعيين ذلك المقصور بحسب العرف فاما اذا  
 كان البدل متعلقا بالبدل منه ولم يكن البدل منه مقتضيا لكونه مقتدا بنفسه  
 سواء وجد ما يدل على تعيين المقصور كما في قتل الامير سبانه وبني الوزيد وكلاؤه  
 او لم يوجد فيه ذلك كما في ضربت زيد عبد اوجان فهو لا يعد البدل لاسمال وانما هو بدل  
 الغلط وذلك لما غلط صرفا كما اذا ردت مثلا وان يقول جاء في جاري فبفك لسانك الى  
 زيد ثم تداركت الغلط فقلت جاء وانما لسانا وهو ان يقصد ذكر ما هو غلط من غير سبق  
 لسان ثم تذكر المقصور فتدارك الغلط بذكره وما ذكره من المثال محتمل الوجهين ولا  
 يعتبر شئ من هذين القسمين في العلوم الفصيحة واما سلب ابدال المعرفة من المنكر مثل  
 العكس عند الافادة يجوز ان يكون البدل معرفة مع تعريف المتبوع ومع تنكيه ونكرة  
 مع تنكيه المتبوع وتعريفه فيكونان معرفتين ونكيتين والاول نكرة والثاني معرفة وكذلك  
 بالعكس عند الافادة تقول ضربت زيدا اخيك برجل اخي لك برجل اخيك بزيدا في ذلك

واما قيد الوجه الآخر بالافادة لونه ربما لم يحصل الفائدة في ابدال النكرة من المعرفة كما في جازي زيد  
 رجل في يجوز ابدال الابدال او يذكر نعت البدل كما في قوله تعالى بالناصية ناصيته كاذبة واما عند  
 حصول الفائدة فلا يرتفع الى النعت كما في قوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم  
 الواد بل يكون فعلا من الطي لونه قدس مرتين فكانا طوى بالتقدير فيكون طوى محض  
 مطوى وما ابدلوا كلامه الكل ظاهر من المعنى في ظاهر غيبة اعلم ان المقصود به هنا  
 بيان امرين احدهما ان البدل والبدل منه في الوقسام الاربعة يجوز فيها ان يكون مظهر  
 ومضمرين ويكون الاول مظهرا والثاني مضرا وبالعكس فمثال الكل والكلمة مظهران  
 بزيد اجلك ومثالا وهما مضران لقينهم اياهم اذ العدم لفظا للذين واخوتك وكان  
 الزيدون اخوه فطابقا للذين واخوتك ومثالا وللؤل مظهر اخوه لقيت زيدا  
 اباه بتقدير ان يكون زيدا خالني اطب ومثالا وللؤل مظهر اخوه لقيت زيدا وامثالا  
 البعض قطعة زيدان وكسرت زيدا بد ثم قطعت اياها وكسرت بد زيد وقطعت زيدا  
 اياها وزيد قطعت بد وامثالا لاسمال كرهت زيدا جهالة وابغضت اياها وكسرت  
 جهالة زيد وابغضت زيدا اياها وزيد كرهته جهالة وامثالا الغلط كرهت زيدا دابة  
 وكسرت اياها اذ تقدم ذكر زيد والدابة وكسرت زيدا اياها عند تقدم ذكر الدابة ونحو  
 زيد كرهته الدابة والثاني انه لو تبدل بدل الكل بالاسم الظاهر من المعنى او اذا كان  
 الضمير الغائب كما في مثاله ومنه قوله تعالى واستروا النجوى الذين ظلموا على قول وانما لم يحذف ذلك  
 في ضمير المتكلم والحي اطب لكونه ما في غاية الصراحة والبيان فيكون ذكر الظاهر بعد ما كان  
 الوهام بعد التفسير وجاز ذلك في بدل البعض لاسمال والغلط حصول الفائدة هنا  
 لكونه مفهوما البدل فيها غير البدل منه تقول شترتنيك نصفك واشترتنيك نصفه و  
 اعجبك عليك واعجبني على وضعتك الغلام وضرتني الغلام وقد ابدلوا فعلا بفعل  
 مثالا ايضا عطفه بالجرم وهو فقلة قد تبدل الفعل في الفعل اذا كان الثاني افعلا



على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك بلقائنا ايضا عفا العذاب بحزم ايضا عفا عنه  
بلقائنا في معنى الاول فلو يقال انه تأكيد للاول كما في نحو ما يقال ان تفتحن انضرك  
اقول له ارجل لا يقين عندنا بابدال اخرى للجلتين بحكمة يعني ان قول الشاعر قول له  
ارجل لا يقين عندنا والوفى في الترميز مسلما واقع في باب ابدال جملة من جملة ابدال  
لوبيقين من ارجل لانه ارجل على المعنى المراد عنه كراهته اقامته من ارجل ومن ذلك قولهم  
قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ان اذمنا وكنا ترابا وعظاما اننا لمبعوثون امك يا هؤلاء  
امك يا نعام ومن قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من ليسوا لكم احرار وهم يتدرون  
وعطف الياء اسم سوى النعت موضع لمبتوع المقصود اي بلا صلة قوله  
سوى النعت يخرج والنعت وقوله موضع لمبتوع يخرج السوق والتأكيد وتفيد المبتوع  
لكونه مقصور بلا صلة يخرج البديل كونه المبتوع في غير مقصور بلا صلة فالفرق  
بين عطف الياء والبديل الموضح انك اذا قلت جاءني اخوك زيد فان قصدي في هذا  
الى الاول وجئت بالتأني توضحها له فالتأني عطف ياء وان قصدي فيه لمنادي التأني  
وحسب الاول قوطه لمبالغة في المناد فالتأني بدل وهو يكون التوضيح الحاصل  
مقصودا ومثال عطف الياء هو ما ذكرنا اليه بقوله كبا العبد زيد او يزيد غلامنا  
وقد وافق المبتوع في كل حالة او شتر في عطف الياء ان يكون هو مع متبوعه  
عليين كما في اقسام الله ابو حفص ع على ما زعم بعضهم بل انا قلت مررت بالعبد زيد  
وزيد غلامنا وقصد نسبة الفعل الاول وتوضيحه بالتأني فان هذا البناء  
قوله وقد وافق المبتوع في كل حالة يعني عطف الياء بوافق المبتوع في جميع الاحوال  
المذكورة في باب النعت وذلك لكونه نعتا في المعنى فاذا قيل ان زيد كان بدلا  
قطعا وكذا اذا قيل زيد رجل صالح عرفت من الله ما كان  
معريا وهذا الذي بينه جل الشبهة قد ذكر في المعربة وهو ما هو بيان

الوسم المبينة بـ المشابهة لبنية الوصل اعني انما والامر والحرف وقدمه ثم ان الى ان  
الوصل في المعربة العراب فبناء ما لا يكون الولا المشابهة ووجه المشابهة في المعربة  
مواضعها انشاء الله ومعنى بناء المسم كون احدهم مبق على ما كان في كل حالة  
قد تبين قبل ان العرب هو ما يختلف اخر باختلاف العوامل والمبنة مقابل له  
فهو ما يبقى اخر على ما كان عليه قبل التركيب في جميع احوال العامل كما في هذا وهو  
والقابه ضم وفتح وكسرة ووقف وهذا شأنه بلا صلة اي القابه حركات  
او اخر المبنة وسكونها الضم والفتح والكسرة والوقف وهذا الوقف هو بلا صلة في البناء  
وفي العدول الى الحركات مناسبة سنشير اليها ومنها ضمير وهو للنفس  
وللغير اخرى في خطأ وغيبته يعني ان من المبنة الضامير والضمير موضع اما النفس  
المتكلم او غيره وهو الموضوع للمخاطبة والغائب وعلى المضرات اختصاص ضمير المتكلم ثم  
المخاطبة ثم الغائب وانما لبنية المضرات تشبها بالمرور وضعا كما في تأنيضت وكاف  
ضربك وكما في هو وهي فان الوضع على اقله ثلثة احرف ووضع الحرف ثم اخرى ثم انا وانت  
ومخ مجرى ما وضع على اقله ثلثة وللغايب التفسير باسم متقدم بلفظ ومعنى او حكم و  
الضمير الغائب لا يتعين الا بذكر مفسر وهو مخ تقدم مفسر من بين المفسرات  
وفي ذلك التقدم اما بحسب اللفظ مخ زيد ضربه واما بحسب المعنى بذكر لفظ متضمن له القول تعالى  
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب او بدلا لسياق الكلام عليه في غير ذكر ما يتضمنه قوله  
تعالى ولا يوبى لكل واحد منها الى يوبى الموت فان لم يتقدم ذكره لم يصحح او اخذنا بقرينة  
سوق الكلام في الميراث ولما جيب الحكم وذلك كما في ضمير التأني فان ضمير الغايب كما وضع  
مقتضا التقدم ذكر المفسر على ان الموضع حكم المتقدم وكذلك في غير ذلك ونعم جلا  
وغير جلا ولما جيب التبيين بان يكون المفسر مؤخر اللفظ ويكون هناك سابقا في تقدمه  
كما في زيد غلام زيد وكل الى بالرفع والنصب مطلقا وبالجزم غير انفصال كرحمتي







ضرب اياك زيد منوبين ثم يتصل به الضمير ما يجزى باضافة اليه غير ان يجزى ضربك زيد وان  
 جاء منصوبان لم يتفاوتا فلم يتصل ثانيهما الضرون كذلك المشهور كان مؤخرًا وجاز  
 لدى تقديم صاحبهم لما ذكر وجوب انفصال الضمير لفصله عن العامل اراد ان  
 يذكر ما اذا اجتمع بعد العامل ضميران فان الثاني اذن يكون مفعول بينه وبين العامل  
 بالضرب الاولى وتقرر بذلك ان يقال اذا اجتمع بعد العامل ضميران فالضمير الاول ان كان  
 متبوعا وجب انفصال الثاني قطعًا كما في اسكن انت لان التابع ليس من مطلوبات الفعل  
 حتى يتصل به ويكون كاحد جزائه وان لم يكن تابعًا فان كان احدهما مفعولًا متصلاً بالآخر  
 تقدم على المنصوب لتوغل في الاتصال ويكون ما بينه من الضامير متصلاً به غير متبوع في تلك  
 وذلك لان المتصل بالرفع المتصل بالفعل وان لم يكن احدهما مفعولًا كان  
 منصوبين في اما ان يكون لنفسا وبين في التعريف وليكون احدهما اشهر من الآخر فالتا  
 لا يتصل بالاول في اعطيته اياها وان الشيء بانفسه ان يتعلق بما هو مثل ولما ان  
 ان يكون بينهما تفاوت بان يكون احدهما اشهر من الآخر في ان قدمت طرثوشا جاز اتصال  
 غير طرثوش به وجاز اتصاله عنه غير اعطاك اياه زيد وكذلك اعطيتك و  
 اعطيتك اياه وجاز اتصاله ان الاول اشرف منه فلا ينافي ان يتعلق به ووجه انفصاله  
 ان الاول فصله ليس اتصاله كاتصال المرفوع ويجوز ان منصوب كان انفصاله  
 في باب ضربك لقلة قوة يعني اذا اجتمع ضميران بعد كان واخراته احدهما المرفوع  
 والآخر المنصوب جاز اتصال الثاني بالاول يقال زيد قائم وكنت قائما قياسا  
 على ضربيه لكن اختار فيه الفصل يقال زيد قائم وكنت اياه كونه مرفوع ذلك لثبوت  
 غير فاعل في الحقيقة فليس الاتصال كالفاعل وكذلك الضمير ان بعد المصدر يجوز  
 اتصال المنصوب بهما بالرفع الذي صار مجزوا بلاضافة غير ضربك وضربك والحق  
 ضربك اياك وضربك اياه وذلك لقلة قوة المصدر في العمل ومرفوع المرفوع به عن صورة

الرفع ويكثر لولا انت وهي مقبلة ولولا ذلك من غير القياس بقلة قياس الضمير  
 بعد لولا المتناعية ان يكون على صيغة المرفوع المنفصل نحو لولا انت لانه مبتدأ  
 وهذه اللغة كثيرة وفيه استعجال اخر وهو لا يتيان بصوت الضمير المجزى لولا ثم اختلفوا  
 فيه ومذهب سيبويه ان الضمير مجزى لولا يعمل في الجواز ان لم يعمل الجوزي الظاهر ومذهب  
 الاخصص انه مرفوع استعير له صيغة المجزى كما استعير للمجرور صيغة المرفوع في قوله انا كاتب  
 ونحو عسك الحاصل لك عسك في اسفار فربق ثابت عند قرية الوصول ان يجي بعد  
 عسك ضمير مرفوع متصل لانه فعل وما بعده فاعل فيقال عسكت عسكتا عسكتهم وهذه  
 اللغة فيهم مشهورة وفيه لغة اخرى اسما بعضهم وهي عسك عسكا عسككم وفي اللغة الاخرى  
 قد اختلفوا على نحو الاختلاف المذكور في لولا فذهب سيبويه ان الكاف مفعول منصوب  
 وعسك عمل عمل يعمل اقرب منه معنى فيكون عسك لغة براسها ومذهب الاخصص انه مرفوع  
 استعير له صيغة المنصوب فلا يكون عسك لغة براسها مستدل بسبويه على الصواب  
 نون الوقاية قبله في عسك لان هذه النون موقوفة في الفعل هو ما قبل الضمير المنصوب  
 والى مواضع دخول نون الوقاية اشار بقوله وفي الفعل قبل الياء نون الوقاية لزي  
 ومع نونات الماعز جازت لما كان الفعل منوعا غير الماعز الذي هو من خواص الماعز هو  
 ان يتطرف اليه الكسرة بسبب الحاق الياء به مباينة في الفراء غير فادخلوا فيه قبل ياء  
 التكلم الموجبة لكسرة ما قبلها نونا بقوله غير طرف الكسرة اليه كافي ضربيه وقضيه  
 واضربه وكذا في ضربيه وقضيه وذلك لانهم في الافعال غير الفعل الذي فيه نون الماعز  
 ونون التأكيد فان دخوله فيها على الجوار تقول ضربك وضربك نونين وقد يغتم  
 احدهما في الماعز وتضربني وضربوني بنون واحد وثانيها في باب ان محيرا  
 في كسرة مختار وفي عسكيت يعني ان نون الوقاية باقية في الماعز والمشبعة عند  
 لحوق ياء الضمير بالخفطها غير بطرف الكسرة اليها لان ذلك غير لازم فيها لان



في الفعل فلذلك ان تقول انني واني ولكني ولكني نعم المختار في ليت سويه وحذفه عند قليل و  
لعل على عكس ليت حيث لعل قبله سويه على الفعل ويلزم في مني وعني وقد وقط  
 في لدني عند جل الائمة يلزم كون الوقاية في مني وعني وقط في لدني في لدني بحفظ  
 سلون او اخرها غير الكسرة واجاز بعضهم تركها وماورد على ذلك في نحو لعل على الجوار على  
 الشذوذ وبقي بفصل فلون هو الفتي وفي كنت انت المستطاب فحقه اعلم  
 انه يتوسط بين المبتدأ والمبتدأ في دخول العامل وبعدها صيغة مرفوعة منفصل موافق  
 للمبتدأ في جميع الاحوال فلو زيد هو المنطوق وليت انت الرقيب نصب ما بعد الضمير و  
 يسمى ذلك الضمير ضمير الفصل لفعله الذي قبله فاجاز بدله لعل على ما بوجه  
 ليس من تنمة المبتدأ بل هو خبره وقد بينا في التثنية زيادة بيان وذلك ملحق  
 باختيار جماعة ومجرب على التأكيد في رافعة اعلم ان هذا الفاصل وان كان  
 في صورة الضمير وان لم يكن بضمير عند البصريين فانه ليس بمبتدأ على اللغة الفصيحة بل  
 ملحق بمحل المبتدأ من الاعراب والكوفيين يجعلون له محل من الاعراب ويجزونه على التأكيد  
 وفي رافعة لم ينصب لهم بعد فبتداء اذ ذاك وهو بقله يعني ان ما ذكرناه فروع  
 الضمير هذا الضمير باقتضاء العامل الذي وقع ناسما للمبتدأ هو اللغة  
 الفصيحة السابقة وفي اللغة القليلة التي توفى بالنصب بعد في كان زيد هو المنطوق  
 فهو في تلك اللغة مبتدأ ما بعد خبره وعلم ما نقل في غير السبقه ولكن كما نواهم  
 الظالمون بالرفع وبقي ضمير غائب قبل يفسر بدعي بثن وقصة كفي  
 هو زيد عندنا بذكورة وفي هي عندنا بانوثة الضمير الغائب المفسر للجملة التي  
 بعدها يسمى عند البصريين ضمير الشان ان كان مذكرا وضمير القصة ان كان مؤنثا  
 فهو يذكرا تارة باعتبار معنى الشان ويؤنث اخرى باعتبار معنى القصة كما في هو زيد  
 قائم وهو زيد قائم والمختار ثانياً انه اذا ذكرت في الجملة المفسرة يؤنث كما هو زيد قائم قال

تعم فانها لا تعني البصار وذلك لقصد الموافقة لصوت الجملة لما راجع الى ذلك  
 المؤنث وانما رجع الفضة لا غير وذلك فيما بعد ان وظن قد حكي وفيه الحذف جازم  
 اعلم ان ضمير الشان قبل دخول النواسخ يكون في صورة المرفوعة المنفصل وانما اذا دخل النواسخ  
 فهو في صورة المنصوب المتصل كما في باني ان وظن يقول انه زيد قائم وظنت زيد قائم =  
 وينوي ان وما بعد ان حيث خففت بقول وفيما بعد كان بقله يعني ضمير الشان  
 يستتر في موضعين احدهما بعد كان على ان كان زيد قائم وذلك قليل وثانيهما بعد ان  
 المفتومة المحقة من المثقلة اللغوية العمل في الظاهر فانه عاملة في ضمير الشان المقدر  
 ابداء على مذهب بعض منهم والمخفى في هذا الالتزام ان يحصل بينهما وبين الجملة التي بعد  
 ربطا بربط اللفظ وانما طلبوا الربط اللفظي فيرادون ان المسكورة الملقان لما بين المفتو  
 والجملة بعدها من الارتباط المعنوي فانه حرف موصول وهو مع جملة ما قبله في الالكسرة  
 فانه مع جملة ما ليست كذلك ومن ذلك اسماء المثناة وهو ما يعين محسوسا  
 بوجه مثناة يعني ان من المثناة اسماء المثناة واسم المثناة هو ما يعين محسوسا بالمثناة  
 اليه وانما قلنا محسوسا لان اسم المثناة لو اشار بها الى امر مشاهد وانما نحن تلك المثناة فذل  
 لمعبرون بها كالمشاهد بعرفة او صافها وكذلك ما اذا اشير به الى ما يستحيل احساسه  
 ذكر الله تعالى وانما قال بوجه مثناة احتراز عن العلم فانه يتعين به الشيء ومحال ان يتعين  
 فيه ليس بطريق مثناة وانما بنيت اسماء المثناة لمشاكلة طرف لعل احتياجا الى  
 القرينة الرافعة لبرهاما وهي مثناة الحسية والوصلة في بناءها السكون وما حركه  
 منها فلقد دفع النفا الساكين فذا منه للتذكير تا اللونث كذا ذه دنه وقفا  
 ووصل وزي وقي ذامو صوح للذكر وتا اللونث وكذلك ذه وتيسكون الها  
 وكذا بخر يلها عن ذه وهي وكذا زي وقي وذا من مثناة مثل تان وشذرا وكذا  
 بالالف ولنا صيغت ذان للثنى المذكور وتان لمثناة المؤنث وجاز فها ذان



وتان مشددتين وهما موضوعان على الالف والياء ومبتدآن عليهما واللسل بعينين  
 بالالف والياء وجمع كلا الضربين بلفظي اول قصر اول بمدة يعني ان جميع المذكر  
 وجمع المونث في ذوى العقول وفي غير ذوى العقول وفي جمع احوال الاعراب يكون بلفظي  
 اول بالقصر واولا بالمد تقول جاء هؤلاء الرجال وهؤلاء النساء ونزلت هؤلاء  
 الدور وصمت هؤلاء الولايم فيستقر في اشارة حاضر وبالحقهاها في الاو ايل  
مطلقا ويعقبها حرف الخطاب بكسر يعني ان اسماء الملائكة تزداد في اويلهاها  
 النسبة تعريفها في اصل الوضع بما في اشارة المتكلم تأكيد وجازة اخرى  
 الى المشار اليه في اويلهاها في تنبيه السامع حتى يلتفت الى المتكلم وينظر انه  
 الى اى شئ يشير به ههنا وذلك يكون في كل ما يمكن مشاهدته وابطصاره بان  
 يكون بحيث لا قدر النظر اليه بل يكون حاضرا في النظر اليه وان كان غير قريب المسافة  
 قوله ويعقبها يعني ان اسماء الملائكة كثيرا ما يلحق بها واخرها كما في الخطاب للدلالة على حال  
 الخطاب في الغفلة والتشبه بالجمع والتذكير والتأنيث تقول اذك اذك اذك اذك اذك اذك  
 اذك وكذلك تاءك وذاك وتانك وادلك وملم يزداد فيها فالتقرب والمزيد للبعد  
مزداد القدر الزيادة قد القريب ذاك فيه توسط وذلك للنسبة الجيدة بغاية  
 يعني ان انبعاث اسماء الملائكة تكون للاشارة الى القريب مجرور عن الزيادة والاشارة  
 الى البعيد مع الزيادة وتزداد البعد بقدر الزيادة فافيد زيادة واحدة فهو  
 للتوسط الغير المتناهية في البعد وما فيد زيادة تان فهو للتناهي في البعد فلهذا  
 يكون ذا القريب وذاك للتوسط في البعد وذلك للغايب والبعيد وعلى هذا  
 قياس تاد في ثم تاد وتيك ثم تلك وتيك وتالك لغتان في وكذا الكلام في  
 اوله واولئك واولئك وجعلوا زيادة النون في المشي بدل زيادة اللام  
 فقالوا وان وتان للتقريب وذاك وتانك تخففتين للتوسط وذاك وتانك

مشددتين للبعد وتم تعيين المكان كذا هناك وفي بعد هنا بفتح وكسرة  
 ثم وهنا للاشارة الى المكان خاصة فتعيين بهما المكان بالاشارة وانه ليلحقه شئ فيهما  
 والكاف وهو للبعد واما هنا فهو مثل ذاك في غفلة من زيادة اللام للبعد في القريب  
 وهناك للتوسط وهناك للبعد وكذلك يقال للبعد هنا بفتح الهاء وتشديد  
 النون وهنا بالكسر والتشديد الموصولات وموصولهم ما لم يقع جزء جمل بلوجه  
 مبروطة خبرية اسم الموصول ما لا يصير جزء الجمله اى فاعلا او مفعولا او مبتدأ او خبر  
 الوجه خبرية مبروطة به لعاد يكون تلك الجمله صلة ومتمم لعناء وذكر الربط لا  
 غير الظروف المصنفة الى الجمل كحسب واذا فانه يحتاج الى الجمل دون العابد واذا كان  
 الموصول او موصوفه خبرا غير متكافا لكثر ان يكون العابد ضميرا غائبا عن المضمرات  
 كلها غيبا عني انا الذي قال كذا وانا الرجل الذي قال كذا وازان يكون متكاملا حلو على  
 المعنى قال على رضى الله عنه انا الذي ستمتني اتي حيدر وكذا الكلام في المعنى بقولنا  
 الذي فعل كذا وانت الرجل الذي فعل كذا وانا بنيت الموصولون منها ما يكون وضعه  
 كوضع الحرف في حرف فبينت لذلك وحل البوا على ما طر والبناء او احتياجها بها الى  
 صلة عابد كاحتياج الحرف الى كلمة اخرى منه الذي مثل التان والذان والتان  
 بالفاء وبياء مصوغة الذي الواحد المذكور والذان لمشاة واللتان للواحدة المثنى  
 والتان لمشاة والذان والتان موضوعتان بالرفع حالة الرفع وبالياء في حالته  
 النصب والجر واللسن والياء فيهما للوعاب ولفظ الدين اختص جميعا بالذي  
كما اختصت اللواتي اللواتي باللتان الذين جمع في ذوى العلم مخفف بالذات غير مشترك  
 اللتان كما اختصت اللواتي واللواتي باللتان غير مشترك الذي في اللواتي واللواتي اللواتي  
 في الشرع وجاء الاولى والجمعين فيها وشاخ الاولى في اللواتي في اللواتي  
 الاولى اسم جمع مشترك بين الذي واللتان وكذا اللواتي الاولى اصل في الذكر وقل



وقوعها لا التفرع ذلك قوله ولما لا ولي يسكن عونه فكل فئات ترك الحجل اقصا  
ضف صهاه سام بابا بحيث ينقسم الحجل عرسا فها وينكر والله اصل في الموث وقل  
وقوعه للذكر ومن ذلك قوله ابي الله للشتم الاول كانهم سبوا احاد العين يوما صاعا لها  
قوله ابي الله تعالى والسم جمع لهم وهو في القرار لعاء وذلك يكون دليلا على الشجاعة  
في الشخص ومنه ال الوصول بالوصف وهو قد يكون مع الفعل الصريح بقوله من  
الموصولة الالف واللام وصلته الوصف بالخصوص وذلك لانهم استكروا دخول ما هو  
في صورة لام التعريف على الفعل الصريح فقد لو ان وصلته من الفعل الى اسم الفاعل او المفعول  
فقالوا الضارب والمضروب ولم يوصل بالصفة المشبهة فقضا مشابرتها للفعل بذاو  
ان هذا اللم قد يوصل بالفعل الصريح وذلك مع قلة ليكون اللفظ الشعر كقوله  
ما انت بالحكم الترضي حكومتها ولا الوصل ولا زى الراي والجدل كذا وما اسما  
واي واية وما عكس من غير زى العلم شاعت يعني الاسماء الموصولة بالهيئة  
وهي واي واية وكل ذلك يحكي عن الذي يقول سمعت ما قبله واجاز في منع عنه واضرب  
ايتم لغيت وابتهن لغيت وما شاع استعماله في غير زى العلم وقد جاء قليلا لدى  
العلم قال تعالى وما ملكك ايمانكم وهذا على عكس من فانه شاع في زى العلم وقد يقع  
على ما لا يعلم تغليباً نحو قوله تعالى ومن لم يستلم برزقين ولما كان ما وني واي واية  
غير موصولة من النبي الموافقة للموصولة لفظاً لم يجعل لها باباً برأسه بل جرت  
العادة ببيانها في باب الموصولة اسان الاختصار فاشار الى ما قبلها من الوصو  
غير الموصولة فقال وما شاع شرطاً استفهاماً وقد جاء موصوفاً بنقله  
يعني الاسمية غير الموصولة يحكي لعمان منها الشرطية ما نضع اصنع ومنها الاستفهام  
نحو ما صنعت ويجزى الف الاستفهامية في ال غلب عند كونها مجردة عن حرف  
الجر نعم يتيسر ان قصد ال عملها مع الجار بمنزلة كلمة واحدة فزارع ابطال

صدانها او ثاخر حرف الجر يخرجوها ومنها كونها نكرة موصوفة فخرت يا معلى ومنها كونها  
تامة محتاجة الى الصلة وصفة بقله وهي يحكي شئ كما في قوله تعالى فاعلموا اني نعم شياهي  
واي ومنه في غير ما تم مثلاً واي الى الوصف ايضا بكثرة يعني ان اي ومنه بيان  
على الوجه المذكور في مطلبك ما ال التمام فانها لم يكونا تامتين ومثالي في شرطية  
ايا ما تدعو فله الاسماء الحسن ومثالي الاستفهامية ايهم اخذ ومثالي موصوفة  
معرفة بآيةها التي في نكرة مرت بآي معلى معلى ومثالي شرطية من ضرب اضرب ومثالي  
استفهامية من غلامك ومثالي نكرة موصوفة قوله يكفي بنا فضلا على غيرنا حب النبي محمد  
ايانا قوله واي الى الوصف يعني ان لنا نريد على وما في حالة واحدة وهو وقوعها صفة  
نكرة كما يقال مرت برجل اي رجل اي مساهة العظم والبناء وهو عربي اي وهو عربي عالم  
يجزى الضرب الربط في صد جملة اعلم ان كل واحدة ما وني واي واية في الحوال المذكور  
منه اما حالة الشرط والاستفهام فلتضمن معنى الروف واما في غيرها فللجمل على شكل الالتين  
لكن اعرب بينهما اي واية لعمان صفة الوصاف فما سبب النبا ثم اعرابا حالة القطع غير الوصاف  
محمدا حالة الوصاف فهذا وان ابا وبه بين على الضم في حالة واحدة وهو ان يكون صلة  
كل واحدة منها جملة اسمية وكان صدر صلة عابد الموصول لجذو فخا ضرب ايهم ضاربك  
وابتهن ضاربك قال تق لنزع من كل شبهة ايهم اشد وانما صار اي مبتدأ كأخا  
يجزى صدر صلة لن الشئ ازا فار اخوة الع ضرب من شد يد التزويج اليها فنا  
سبب رجع اليها وانما قال غالباً لن الو قد يحكي فيه مع حذف صدر الصلة وجاز  
في السواد ايهم اشد ينصب ايهم وما ذا على جهين معناه ما الذي ومعناه ايضا  
اي شئ بكثرة كما قال ما ذا ينفقون جوابه قل العقور ويا ايهم وفحة اعلم ان كلمة ذا  
يقع بعدهم الاستفهامية وبعد من اخا فلو يج من ان يكون مشار ايها او لوا القول  
كافي قولك ما ذا السمع ومن ذا الواقف ولم مدخل في هذا المقام واما التي ليكون

د



مشاركا فيها احتمالا من احدهما ان يكون زائدة ملحاة وهذا هو الوجه والاكثر فيكون  
 معنى ما اذا فعلت اي شئ فعلت وثانيها ان يكون بمعنى الذي فيكون ما اذا فعلت ما الذي  
 فعلت ويظهر الفرق بين الموصول والملحاة في الجواب فاذا اجبت ما اذا فعلت بمعنى ما الذي  
 فعلت قلت خبر الرفع ليكون الجواب مطابقا للسؤال في الجملة الجملية واذا اجبت عنه  
 بمعنى اي شئ فعلت قلت خبر بالنصب عاين للطابق ايضا وقد جاء على الوجهين قوله تعالى يسئلكون  
 ماذا ينفقون بحاجب القول تعالى قل العنود فعا وضبا فالرفع على معنى الذي ينفقون هو  
 العنود والنصب على معنى لينفقوا العنود وقد حذف الموصول في قول بعضهم وفي صلة  
 الموصول حذف بقوله اجاز الكوفيين حذف غير اللفظ واللام في الموصول والواو التي  
 وما منا الى المقام اي لا من اقام معلوم وهو عند البصريين بتقدير حذف الموصول  
 كما في صلة الموصول غير اللفظ واللام فيه حراز الحذف بقوله فاذ فان ادع اللواتي  
 من انا مراضا عنهن كادع الذين اي الذين اضاعوهم **اسماء او افعال** وفي ذلك  
 اسم الفعل ما كان **واردا** على وفق معنى الفعل في غير صيغة من جملة المبني اسم الفعل  
 وهو الوارد بمعنى في غير صيغة الفعل ووجه البناء فيه كونه بمعنى الفعل المبني فانه يكون  
 الوبى الماضى والامر كما اشار اليه بقوله كبرها للماضى لما شرط وليه وبه وصيه  
 للامر **ادع واسكت** اسم الفعل بمعنى لما كان ما ابد اكبرها بمعنى بعد يقال كبرها  
 هذا الامر اذا غدر وشرط وليه في شتان وما بينهما اي افتراق ولا يخرج ذلك عن معنى  
 التبع بمعنى هيهنا اذ ما بعد وشتان اي ما اشد الاقتران واما ما كان  
 من غير هيهنا فيكون متعديا تارة كيدار يد اي دعه ولا وما اخرى كص اي اسكت  
 ويلحق كلف الخطاب بكثرة ويلحق التنوين ايضا بقوله اسم الفعل كثر ما يلحق  
 كالف لفظا على وجه السماع كما في هالك بمعنى حروف في لغة التنوين بالفتحة كما في صيه  
 ولما كان من جملة البناء ما كان منضبطا بالفتحة اشار الى بانه بقوله وفسر افعال اسما

وكيف

فمرفوع لم يزل وزال وهو بين بكسرة اعلم ان فعال بمعنى الوقياس في اسما الوفعال  
 لنزال بمعنى انه مشتق على ضابطه لعل معنى بها فيه من قياس لفظ اعلى كمن فوجد مرية في ضرب  
 كما احد نزال من نزل وكذلك تراك من اترك الى غير ذلك وهذا القسم اسم الفعل يكون  
 البناء فيه بالكسر ابدا ولما ذكر فعال الذي هو اسم الفعل وكان له اقسام اخرى منبئا فكيف  
 تم الكلام بينا ذلك فقال وقد عدلوا بها عن صفتها النساء في النداء كما في  
 بافسا وبكثرة وعمر مصدر ايضا كقولك اتركت بلو على زيد بمعنى البلية  
 وهذا ان ايضا بينا شباهاة بالقول من وجهين عدل وصيغة فقال قد  
 يكون معدولا عن الاسم وذلك على ضربين احدهما ان يكون معدولا عن الصفة الموصولة  
 وذلك لسنعمل في غير موضع ابداع التداخي بافساق وباخناث بمعنى بافاسف  
 وباخبثه وثانيها ما يكون معدولا عن المصدر كما قلت بدل بلو على اهل بلو على البلية  
 وفعال المعدول بالوجهين المذكورين مبني على الكسر شباهاة فعال الذي بمعنى  
 الامر من وجهين احدهما العدل والثاني الموافقة في الوزن والصفة واما فعال  
 اسما لشخص معين فقد فيه العدل طرد الصيغة فعمل اهل الحجاز بناء وها  
 وخصر سوام ذات راء اخيرة فينبى حضارة جميع لغاتهم وباتي قطام معربا  
 عند فرقة اعلم ان فعال يكون علما ايضا اما اللونث وهذا هو القسم الرابع من فعال  
 وهو مونث قطعا وان كان المستعمل به مذكر كما مستعمله المذكور حضارة لكونها  
 سمي به اللونث قطعا وحذام وشجاع لنسوة معيشة ثم ان فعال هذه بينية ايضا  
 لغرض ايراد التاقيجات في تقدير العدل ليلحق بفعال بمعنى الامر في العدل  
 والوزن الا ان اهل الحجاز يقولون بالبناء فيه على وجه العموم فيستوي عندهم في  
 البناء ما في اخره الا كحضارة وما يشترطه الراء كقطام واما بنونيم فجعلوا ما في  
 اخره الراء منبئا وما يشترطه الراء معربا فوافقوا الحجازيين في بناء بنونيم

نثة

للمذكور



وما فهم في نظام فاعربوه ونحوه الضم للعدل القدر تبعاً لما في آخره والراء  
 خضوا ما في آخر الراء بالبناء لأن الراء المكسوة من اقوى على الومالة وكانت الراء  
 غير المكسوة مانعة عن الومالة ولما كانت الومالة مطلوبة عندهم عهدوا الى ما وجبها  
 فبنوا ما في آخر الراء على الكسرة ليتمكنوا فيه من الومالة التي هي تحت كلامهم **الاصوات**  
**والاصوات** انواع فمنها حكاية كفاق وما في غراب وصبيه ومنها التي صوتها للبهائم  
 كهيذان جرابيل خ للبراخنة ومنها التي صوتها على مال لا يفظ كما في السعال مثل  
 وى للندامة اعلم ان اللفظ التي يستعملها الخاة اصواتا على ثلثة اقسام احد ما حكاية  
 صوت صادر ما عن الحيوان كالحج كفاق حكاية غرضت الغراب وما حكاية الهم المكسوة  
 لظرف حكاية غرضت الضببة او غرضت الجراد كطوق حكاية غرضت وقع الحجارة بعضها  
 على بعض وثانيها اصوات صوتها للبهائم عند طلب شيء منها اما للاسراع والذهاب  
 كالفاظ الزجر مثل هدد لزعج الابل وهاول لزعج الجمل واما امر كرخ بفتح النون وتشديد  
 الحاء المفتوحة او المكسوة وقد يخفف سكونا فانه النون وثالثها اصوات خارجة عن  
 فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعها على معاني انفسهم كما في السعال  
 واه للتوجع ووى للندم والتعب **المركبات** وقد بينا التركيب في غير نسبة  
 تبضين حرف العطف او علية المبنى من المركبات هو ان يكون بين جزئي نسبة  
 او اضافية ولا اسنادية وهو المركب المزجي وذلك على ضربين احدهما المتضمن حرف  
 العطف كخ جيف وبض واحد عشر فان اصلها جيف وبض واحد عشر حذف منها  
 الواو قصد المراء في الكلمتين وجعلها كلمة واحدة والثاني ما جعل جزئي علمي  
 بعلبك وسبويه وخرج بقوله من غير نسبة المركب الاضافي والمجمل فانها معربا جزئيا  
 وما يقال ان المجمل مبنية فعنا انما اذا وقعت ضمير امثلا او مضافا اليه لم يظهر  
 مجموعها اعرابا غير اعراب اجرائها وذلك لسرورها مبنية بل لاجل انها غير منصفة شيء من

من الاعراب والبناء لكون المراء في البناء من احوال الكلام المفردة فتأنيدها بين  
 باو فقط كجعل الذي في بعلبك بكثرة يعني ان القسم الثاني من المركب هو المكون  
 متضمن الحرف بل سبب كونه جزئي بنزلة كلمة واحدة بينه من اول جزء من جزئي لكون  
 اخر ذلك الجزء اذن بنزلة وسط الكلمة ويكون لجزئي الثاني منه معربا فنوعا عن الضم كما  
 من وهذا على الاكثر ومنهم من يعرب لجزء الاول وكذا الثاني ويصرفها اجزاء لها مجرى المضاف  
 والمضاف اليه وذلك كما في بعلبك فان بعل منه مبنية على الفتح في اللفظ الفصيحة  
 والاول منه جزئي مطلقا كفي وقوا حص في بيبض فخر يعني ان القسم الاول  
 من المركب المبنى وهو المركب بواسطة تضمن الحرف بين جزئي اما الاول فلا احتياجه  
 الى الثاني واما الثاني فله تضمن الحرف وذلك كما في قوم قفوا في حصص مصر اي في حصص  
 اي فتدريج باهلها متقدمين متاخرين ولجفن التقدم والبصر التأخر  
 وكا لنيف مع عشر سويا ثنية واشتاقا عن بنا من اجل وهم الاضافة يعني ان النيف  
 مع العشر نحو واحد عشر الى تسعة عشر المركب النيف فان معناه احد وعشر وتسعة عشر  
 فينبى جزئي على الفتح كما بينا في جيف وبض ويستعمل في ذلك اثني عشر واشتاقا عشر فانه  
 لو بين منها الجزئي الآخر وهو عشر واما اثني وعشر اعني اثنا عشر فكل منهما يكون من  
 تقول اثنا عشر بالالف حالة الرفع واثني عشر بالياء حالة النصب والجزء الثاني من  
 حذف النون فانه لما حذف عنه النون بالتركيب ان الاء لكون تمام الكلمة صار مشبها  
 بالمبنى المضاف الذي حذف عنه للاضافة وهذا هو المراء بوجه الاضافة وقد حذف  
 ياء الثاني فنونها على الكسر او بالفتح من اجل خفة يعني ان النيف العشر بالياء جازية  
 مع بناء بالياء على الفتح حذف الياء ويكون نونها على اما مبقاة على الكسر الذي كان عليه  
 واما بالفتح من اجل خفة الفتح وعشرة بنف اسكان سببها وعند نيم كسر السكون  
 يعني انهم لم يفتقلوا في العشرة المسعرة فمسة عشر فمئة الشين لتوالي الفتح في الراء



في كلمة واحدة مع الامتزاج بكلمة اخرى مبنية على الفتح فعدو الى اسكان الشين لا  
 الحذف واما بنونهم فليسروا الحذف بزوال توالي الفتح الموجبة للشقل فان في  
 جرى اللسان على الحركات المتوافقة صوته وان كانت تلك الحركات حذوا حقيقته كما  
 في التلطف بالحروف المتقاربة وقد بين الفعل المضارع ملحقا به نون تأكيد ومع  
 الفوتة يعني كان اللام بينه بسبب التركيب كذلك الفعل المضارع بينه اذا ركب  
 مع النون الذي لا يزول بالانصاف والجازم وهو نون جمع المؤنث في نحو يضربن فخرين  
 ونون التأكيد في نحو يضربن متصلا ويضربن مخففا وذلك بخلاف ما يلحقه النون  
 الساكنة بالانصاف والجازم فانه محب والنون فيه علامة الاعلى على ما سياتي في ما  
 بابه ان شاء الله تعالى الكنايات ومنها الكنايات التي ابرمت بها  
مضامين اعداد وحروف حكاية فلم وكا في الاعداد خصوصية وكيت وذيت اختصتا  
بالحكاية واما كذا في الكنايات مطلقا فجاءت لعدد وجاءت لقصة  
 الكنايات هو ان يعبر بشئ معين معلوم بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما الالهام على بعض النسا  
 كقولك جاء في فلان وانت تريد زيدا او لسانك المعبر عنه كمن للفرح والاختصار  
 كالتضارير الرجعة الى المتقدم والماد منها ذكر الكنايات المبنية وهي الفاظ مسموعة مضبوطة  
 بهم بالماضي معدودا ومضون قصصهم وكذا وكا في وكيت وذيت فلم وكا في  
 وكذا كنايات عن الاعداد والهيئة او ان كذا انحصر ما يقع لغير الاعداد ايضا كما اذا  
 قلت قال فلان كذا واما كيت وذيت كنايتان عن قصة معينة مذكورة بقول قال  
 فلان كيت وكيت وكان من الامور ذيت وفيه بناء هذه الكلمات تفصيل  
 ذكرناه في الشرح وكم خبري مثل كم درهم ومستفهم في كم غلما بطلت كم على  
ضربين خبري واستفهام في فاو ولك كذا كم درهم لزيد والثاني كذا غلام كم بطلت  
وقد مر احوال قريبا في باب التميز ويرفع كم بالا مبتدأ وان يكن كم فرسخا سير

عن  
 ح

فالخبرية

فالخبرية يعني ان كم خبري يامكان او استفهامية يرفع محله بلا ابتداء عند  
 خلقه عن العوامل اللفظية كما في كم درهم او درهما عندك اذا كان كم ظرفا في قصة  
 يعرف بظرفية متميزة فيكون مرفوعا على الخبرية كما في كم فرسخا سير وكم يوما حيا  
 وكذا المختار في نحو كم درهما مالك ارتفاع كم بالخبرية لكونه نكرة وبعد معرف  
وينصب بالفعل المفعول بعد وخرج جرف الجرا او بالاضافة يعني ان كم ينصب بالفعل  
الناسب الذي بعده اذا كان غير مستقل لضرب او متعلقة كما في كم رجل قيب  
 فنقوله المفعول خرج نحو كم رجل لقيته فلم فيه مبتدأ وليس ينصب بالفعل التفسير لم  
 من لفظه ثم ان انتصابه بالفعل الفاعل فيكون جاقضا ذلك الفعل واقتضاء  
 المميز في كم صرته صريحا مفعول مطلق وفي كم جلا ضربت ينتصب بانه مفعول به وفي كم  
 يوما صرته صريحا ظرف وفي كم درهما كان مالك ينتصب بانه خبر كان وفي كم درهم ظنت  
 مالك ينتصب بانه مفعول ثان قوله وخرج جرف الجرا او بالاضافة يعني ان كم يخرج جرف الجرا  
 كما في كم رجل مرت وبالاضافة نحو غلام كم رجل ضربت وانا جاز تقدم حرف الجر والمضارع  
 عليه مع انه صدر الكلام لول الجازم فاما ان او اسما او يتاخر مجرورا فالضرب التقدير  
 بان يجعل الجازم مع الجرد كلمة واحدة مستقلة التقدير حتى لا يسقط الجر وعزم مرتبه  
 ولا كم غصدا به كذا وكا في مثل كم خبرية واكي كافي لا يخرج جازا اعلم ان كذا  
 وكا في مثل كم الخبرية في المعنى وان كان مثل كم استفهامية في العلم على ما مر في محلها  
 كذا وكا في محل اعراب كم الخبرية على التفصيل المذكور فان كا في لا يخرج بالجر والاضافة  
 رعاية نحو صدارته ولربك مع الجازم المركب كم مع جان على ما مر لكثرة حروفه وكا في  
 كاع كا في كيت لغاته وفيها وفي كم اقتضاء الصدان يعني ان كا في جاء فيها الفا  
 اخر هي كا في وزن كوي وكاء بوزن كاع وكاء بوزن كع وليت بوزن كيع وفي كا في  
 بلغاتها وفي كم استفهامية كانت او خبرية اقتضاء صدارة الكلام اما كم استفهامية



فلا يستفهم وانما كالمخبرية وكما في قولها متضمنان معنى انشا التكميل فيكونان مؤثرين  
في الكلام وكل ما اثر في معنى الجملة في التصدير في تلك الجملة خوفا من ان يحل السامع تلك الجملة  
على معناها قبل التغير فيتشوش خاطر السامع ذلك المغير في اخرها **الظروف المبنية**  
**والظرف انواع** بدون بناؤه فمنها التي مقطوعة عن اضافة كقبل يومين واليوم وهو  
قياسها في علو جاز الفتح ايضا **الظرف** المضاف الى الفتح كقوله في ذلك اليوم وقد  
وقد يعرض لبعضها ما يوجب بناؤه وهو المذكور في هذا البناء في ذلك الظروف  
المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم وهي الفاظ مسموعة معدونة هي قبل وبعد  
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ولحقا  
عليها ما يقر من غير ما يبين شيئا ويجوز بناؤه بين العايات المذكورة على الفتح  
ليقبل الواو المفتوحة به ثم ان حذف المضاف اليها ما يجوز في هذه الالفاظ اذا قامت  
قرينة دالة على نصب المضاف في انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف  
اليه لمسايتها للحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف وعلى الحركة لوصالها في الالفاظ  
وعلى الضم لخالصها في حركة بنائها حركة اعرابها **وقيس عليها حسب غير في البناء** فمما  
كانت لقطع الاضافة حل على الظروف المقطوعة حسب ما لا ييسر غير مقطوعا  
عن الاضافة وليس لها في القطع ما هو محتاج اليه فبنيت بناؤها تقوى كجاء زيد  
ولا غير وليس غير لا غير زيد وليس غير زيد تقوى كجاء حسب المفعول حسب ما وجد  
وبالضم شاعت حيث **وهي مضافة الى جملة لا غير بنون** انما بنيت حيث لونه  
موضوع لما كان مضمون جملة فتشابه الموصولة في احتياجها الى الحل وهو على الضم في الشر  
نشيها الى الفياخ دوام الاضافة وذلك هو اللغة المشهورة وقد جاء في بعض  
يفتح الشا وحسب كجاء واضافتها الى الجملة هي الشا بعد كذا في قولك جلست حيث جلست  
وندرنا اضافتها الى مفرد قال ما رى حيث سهل طالعا نجم بضمه كالشبه ساطعا

ساطعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهل موجودا وما  
ما يقع في عبارة المصنفين في مثل قولك اللفظ من حيث التركيب موضوع علم الخبر في ظاهر  
حيث فيه محذول عن معناه الاصل الى معنى الجملة والمفعول جهة كذا فانضم فيه للشاكة و  
رفع لهم الذي يليه على ما اتفق عليه اسهل الدلالة انما هو على قاعدة رفع سهل في قوله  
حيث سهل وعلى هذا فلا ريب في الجوفية باسما على ما هو الاصل في باب حيث سهل  
الاضافة مع ما في تقدير الرفع من التكلف في المفعول وعلى ان مثل ذلك المقام اولي الجوز به  
حيث سهل لوضوح معنى الاضافة وبعد معنى لا بد ان يثبت عنه ثم اهل وحسب في ذلك  
دليلا على ان المفتوحة بعد دون المكسورة في نحو قولك من حيث انه كذا وانما ذهل  
اهل العربية غير تبين ذلك لان حيث بالمفعول الذي ذكرناه لم يكن مستوعبا في تركيب  
العرب العرياء فلم يثبت لرفع ما يليه ولا يجوز شاهد من شواهد العربية فاجراه اهل  
القياس على ما هو الوارد في الموارد وفيه ما ترى **واذا واذا** فان كان وشاع  
اذ لما ضا اذ اسيا تيك شاعت من الظروف المبنية اذ واذا ومعناها الزمان  
الوان اذ اشاع في الزمان المستقل وان دخل الماضي نحو انا تيك اذ اقدم لطابع وقد  
يجي تلكا كما ذكرنا في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساءوا بين القديين  
وان اذ شاع في الزمان التام تقول اتيك اذ قدم لطابع واذا دخل على المضارع قلته  
الى الماخر قوله تعالى واذا يكرئك الذين كفروا وقد خفي للمستقبل كذا في قوله تعالى اذ لم  
يرتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان ما قولنا بالتعليل وشاع اذ في الشر وهو  
كان وقد جامع اسمية للجملة اعلم ان الاصل في استعمال اذ ان يكون الزمان اذ منه  
المستقبل فخصه بنها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ  
لزمانه اذ منه الماخر فخصه بنها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه ولهذا الكثرة التام  
العزير اشتماله بقطع علوم الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة هذا وان الشايع



اذا جئنا متضمنا المعنى ان الشرطية بتقدير مضمون جملة بمضمون جملة اخرى ووجه تضمنه بمعنى ان  
مع ان الشرطية بان يكون امر معروض الوجود غير معطوع به هو انه لما كان الامر المقطوع به عند  
كثير ما ينكشف الحال بخلاف ما يتوقعه جواز تضمين اذ المعنى ان فيقول القائل اذ جئنا  
فانت مكرم شاكرا في محي الى طبع غير مرجح وجوز على عدمه بمعنى ان جئنا سواء قوله هو  
اذن كان معناه ان الشرطية في اذ المعنى الشرطية التي في ان في الاختصاص بالمستقبل  
وفي اقتضاء لزوم حصول مضمون الجملة الثانية بوجود مضمون الجملة الاولى في كشرطية  
لوفي الاختصاص بالماضي وفي اقتضاء لزوم عدم مضمون الثانية بعدم مضمون  
الاولى قوله وقد جاء مع اسعية للفجأة بمعنى اذ اغبر لزوم الشرطية فانه قد يجي داخل على  
الجملة لاسية الى المفاجأة كما في قولك خرجت فاذا السبع وانا قال مع اسعية اشعار  
بان اذ المفاجأة لا يكون بعد الفعل بخلاف اذ فانه لا يجي بعد الا الفعل الماضي  
وقيد اذ حكما بوقت وشاع في ارادة تعليل وقل فجاءة اذ لا يتضمن معنى ان  
لاختصاص بالماضي واختصاص بالماضي والمستقل وانا معناه اما بقيد حكم بوقت معين  
كما في قولك انتك اذ قدم الح والما قبل مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما في قولك  
جئتك اذ انت كريم وقد جاء بالقلة بمعنى المفاجأة كما في قولك بينما زيد قائم اذ جاء  
عمرو ويلزم الاضافة الى الجملة في احوال كلها وان علت حذف وعوض منها  
التنوين ويلزم اذن تحريك الدال لتقاء الساكنين والقياس في حكمه كصبيذ  
الكسر وجوز الفتح ايضا كما في قولك فعلتها اذ انا من الضالين ويلزم  
الكسر في نحو من يذ ليكون في صورة المضارع علم ان اذ واذا قد يجردان عن الظرفية  
اما اذ افلما في قولك فته اذ اباؤها وفتح ابوابها فان اذ فيه مجرور مجي جنة  
واما اذ كما في قولك فته واذا اذ انتم قليل فان اذ فيه مفعول على ما ذهب اليه  
الاخفش وخص بمعنى الوقت بينا وبينما وقد بينا بالفعل من اجل خفة اعلم ان

الوصل في بينا وبينما هو ان اريد اضافة الى الجملة وقد كان في الاصل لزوم الاضافة الى  
المفعول فراد واعليه ما الكاوكي في كانه للفظة غير اقتضاء واشبعوا الفقه ليتولد  
الولف فيكون كانه قطع غير اضافة وذلك لان اللف الزائدة في الاخر دليل الوقف  
وكان بين مستعمل في المكان والزمان فاما اضيف الى الجملة بحسب الزمان وذلك لانه حاله  
يكون مضافا في الحقيقة الى زمان مقدور مضاف الى الجملة فقوله بينا زيد قائم  
لقدر بين زمان قيام زيد وبين بالضافة الى الزمان يكون بمعنى الزمان كما انه  
بالضافة الى المكان والحسب يكون بمعنى المكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وشابها  
حرف اشتراط فشاع في الجواب اذ او اذ المعنى الفجأة بمعنى ان بينا وبينما فها  
شاهدة بمعنى الشرط فان كل واحدة منهما يقتضي جلتين ثابتهما مرتبة على الاولى ترتب  
الشرط والجزاء لورادة لزوم مضمون الثانية بمضمون الاولى وان لم يكن مضمون الاولى مضمون  
الوجود كما في الشرط الحقيقية فان بينا وبينما لا يستعملان في الامر المقطوع به ولما كان  
لما على ما مهدناه من اقتضاء الكلمتين المذكورتين لزوم مضمون جملة لمضمون اخرى  
لزوم الشرط والجزاء دخل اذ او اذ المفاجأة في جوابها ليدل على اقتران مضمون الاولى  
بالثانية مفاجأة بل وترافعي فيكون اكد في معنى اللزوم وهذا ليس هو اللزوم كما في  
بنسبة على ذلك لمط شاع في محل اذ واذا في جواب بيتا وبينما قولون احدهما انها منقولة  
على انها ظرفا مكان لما بعدها وبينما وبينما ظرفا زمانا لاضافة بينا زيد قائم  
از لى هند اري هند اري اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه والثاني  
انها ظرفا زمان مضافا الى الجملة التي بعدها محجان عن الظرفية مبتدأ خبرها بينا وبينما  
والمعنى وقت رؤيته زيد هند كما بين اوقات قيامه وليعلم ان كل ما ظرف فيه ما ذكرنا  
في بينا من زيادة ما والضافة الى الجملة وتقدير الزمان بينا وبين الجملة بحسب المعنى في كونه ظرف  
الزمان بناء على ان كل واحد منهما يكونان في جنس ايضا فان اليه زمانا او مكانا او غيرهما وهو



فما نحن فيه مضاف الى الزمان المقدركا بين وفي المشابهة لكلا الشرطين اقتضا جملتين  
 مترتين رتب الشرطين والجزء فصح فيه كذلك دعوى البناء كما في سينا وقد يقال انه  
 معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدور وابن واى للمكان انت والزمنا  
منه جات وايا ان جاءت وكل لا مستفهام والشرط وارد ولكن بجعل الشرط ايا ان كنت  
من الظروف البنيية ابن واى ومنه وايا ان ووجه البناء في الكل تقضى معنى لظروف ابن واى  
 منها للمكان ومنه وايا ان للزمان والكل منها يكون لا مستفهام وللشرط الا ان بجعل ايا ان  
 للشرط غير شايع في كلامهم وان اجاز بعض المتأخرين فقال ابن هاشم في ما مية ابن  
 كنت والشرطية ابن يحيى اكن ومثال منى المستفهامية من حيث والشرطية  
 منى تجلس جلس وكذا البواقى واى لها مائة اثنان احدها ابن كافي قوله تعالى انك  
 هذا ابن لك ويحيى بجعل كيف تخافى يوفىكون ويحيى بجعل منى وقد اول تخوفه  
 تعالى ان يشتم على الامم والثالث وايا ان تخوفى بالامم العظام على ايا ان يوم الدين  
 فلا يقال ايا ان انت ومنذ ومنذ فان وجاء تا اول وقت او مجموع مدة  
 منذ ومنذ لفظان مستقلان وقد يقال ان من مخفف منذ ومنذ منى على الضم ومنذ  
 على السكون وهو ينجم بالتقاء الساكنين كافي منذ اليوم ولها معنيان احدهما  
 اول المدة اى اول مدة الفعل الذى قبلها ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول المدة الى  
 ابقت فيها الرؤية ومبدأها ذلك اليوم وعلى هذا لو يكون ما بعد لها زمان  
 بقصد فيه العدد والتأخير جميع المدة اى جميع مدة الفعل الذى قبلها كقولك ما رايته  
 منذ يومان اى مدة انتفا الرؤية اليوم ما جمعا وعلى هذا يكون الواقع بعد زماننا  
 بقصد فيه العدد وفيه تخوف منى منذ ومنذ زيادة بحيث اودعناه في الشرع وما  
استعمله الا لما ضر وجا ضر وبعد ما المرفوع بالخبرية منذ ومنذ يكون للزمان  
 المستقبل قطعا فلا يقال ما رايته منذ يوم الجمعة للخبرية وهو طاهر فاذا كان بعد

جمله فيها فعل في صدر الجملة او في اخرها فالأكثر ان يكون ذلك الفعل ما ضيا كما في رايتك  
 منذ قام زيد ومنذ زيد قام فان كان مضارع كما في منذ بكتب زيد ومنذ زيد بكتب  
 فذلك اما ان يكون حكاية غرض حال ما ضيه ومنذ ع لاول المدة ولما ان يكون بجعل  
 لحال والمخفى في جميع المدة فلذلك اذا كان بعد ما الجملة الخبرية الى لا يكون جزؤها  
 فعلا فلا يخفوق في جميع المدة قوله وبعد ما مرفوع الى اخره بجعل ان ما بعد منذ  
 ومنذ مرفوع على الخبرية ومنذ ومنذ في محل الرفع مبتدأ منى ما رايته منذ يوم الجمعة اول  
 مدة انتفاء الرؤية يومان ولما ذكر ان المرفوع الواقع بعد منذ ومنذ مرفوع بالخبرية  
 لهما وان كان بعض ما يقع بعد ما غير صالح لان خبر به عنها اشار الى وجوب تقدير مضى  
 في ذلك المقام فقال فقد رتب حين قبل كان مصدرا كذلك بما قبل ان  
وجمله بجعل ان الواقع بعد منذ ومنذ ان كان ما لا يصلح ان يكون خبرا له بقدر ما بين  
 او الوقت مضافا الى ما وقع بعدها وذلك امور ثلثة احدها المصدر كافي قوله  
 ما رايته منذ سفره فالسفر يصلح خبرا لاول مدة انتفاء الرؤية فيقدر فيه ظرف  
 مضاف الى ذلك المصدر والتقدير ما رايته منذ سفره وثانيها ان مع الفعل كما في  
 قولك ما رايته منذ انه سافر فتقدير منذ زمان انه سافر وثالثها الجملة كما في منذ زيد  
 قائم فيقدر منذ زمان زيد قائم وقط لما ضى مثل عوض فايد وخصا بغيره وشا  
بغيره من الظروف البنيية قط وعوض ومعنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض الوقت  
المستقبل عموما ولا يقع اللفظ الكلام المنفى نحو ما رايته قط وما اخر به عوض ونحو هل  
 رايت الزنب قط منفى معناه وانما قال وشا عا بغيره لان عوض قد جاء بفتح اللام  
 وكسرها وقط قد جاء فيه سكون لآخر مع التثنية واسم ما ضر وهو الكسر دائما  
وفي غير حال الرفع في عوض فرفعه من الظروف البنيية انفس للزمان كما هو منى على الكسر  
 ابد في لغة الجازين ولما في لغة بني تميم فهو منى على الكسر في حالة النصب والجر واما في



حالة الرفع فغير منصرف تحقيقه مذكرة في الشرع لكن ولدن عما المكان وغيره  
وجاء لكن من قول غاية من الظروف المبنية لدى ولدن وهما بيان المكان والزمان  
تقول المال لدى زيد وانا اذكر فلانا الذي احسننا ونقول من لدن زيد ومن لدى صبا  
ويخرج لدن عن ذكر من مبتدأ الغاية اما لفظ او تقدير او هما يجتمع عند عرف بينهما بان  
عند يستعمل في الماضي القريب وفيما هو في حركة وان كان بعيدا في الماضي البعيد فانه يستعمل  
في البعد ولما كان في لدن لغات اخرى غير سائر المشهورة اعني ما كان على وزن عضدا شاد  
اليها بقوله لكن ولدن ولدن ولدن لغاتها كذا الدخا ليدفع فحة لدن بفتح  
الراء ولدن بكسر الخفاء من لدن بابدال الضمة باهوا ففتح منها ولدن على وزن فلس  
باسكان وذلك على القياس المطرد في تخفيف نحو عضد وكسر النون لا لتقاء الساكنين  
ولكن على وزن فلان ينقل حركة الدال الى ما قبلها والكسر لما ذكرناه ولد بضم الدال مخف  
لدن الذي هو الاصل يحذف النون لدن بفتح الهم او ضمها وسكون الدال مخففا كون  
ولدن على وزن فلس وفلدر وفي مع فتح العين والوقف جازي والن بهذا الوقت  
وهو بفتح من الظروف المبنية مع والسايع فيفتح العين ويجوز فيه السكون ايضا  
يقال مع زيد فاذا اوز ساكنا بعد كسر عينيه هذه اللفظة على كسب مع القوم  
ومن الظروف المبنية الن للوقت لما خبر يقول جئت الآن وهو مبني على الفتح ولما  
مع الماضي تكون كاذوق قد تكون كالأوهي للنفى شاعت من الظروف المبنية لما هو  
يكون مع الفعل الماضي في ان ينقضه جوابا لما جئت حيث ولا استعماله في  
في الحاضرة احدها ان يكون بمعنى الوجود ان كان بعد ان للنفى في قوله تعالى وان كلا  
لما يوفيتهم وان كل نفس على ما حفظ والثاني ان يكون بمعنى لم على سبيل التأكيد  
ولما استفراق في الدنيا وكيف المستفهام معناه انه على اي حال فهو بينة بفتح  
كيف الاستفهام عن حال الشيء فاذا قلت كيف زيد فعناه انه على اي حال وانما عد

في الظروف من معناه الجار والجرور وهو قريب من الظروف وسبب تفضله للاستفهام  
وجه كونه على الفتح ان الفتح اخف الحركات وفي المثال الغير المضافين قبل ما وان  
جاز البناء بفتح اعلم ان المثال الغير شبيهان حيث واذا في الايهام فيجرز اضافتها  
الى الجملة الا ان ذلك النسبة لما كان وجه مصدره بجز اضافتها الى صريح الجملة بل الى جملة  
مصدره بجز ومصدره وهو ما وان فان تقول قياسك مثل ما قام زيد او مثل ان قام  
زيد او مثل ان زيد اقام بفتح مثل فالتعاضد ان لم تنطقون وكذا الكلام في  
غير نفسه كذا كل ظرف معرب قد اضيفته الى جملة او اذ تقدير جملة بفتح كما جاز بناء  
المثل والغير على الفتح بلاضافة الى الجملة مع الحروف المذكورة بخزينا بالظرف الموحب  
بالاضافة الى الجملة الصريحة كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وبلاضافة الى اذ  
المقدرة بعد الجملة التي اضيف اليها اذ كما في قوله تعالى من عذاب يومئذ ومن خزي يومئذ  
وجه ذلك في الظروف المذكورة وفي المثال الغير على ما مر هو النسبة بالظرف المحتاجة الى الجملة  
حيث وجه جاز لا عراب فيها كون الاصل اضافتها الى المفردات فيكون اضافتها الى  
الجملة على ما هو الاصل لما في الفرق باصمله **باب الفعل وما الفعل الامايد**  
**بفتح** وكان مفيد للزمان بصيغة قوله بفتح يخرج الحرف وقوله مفيد للزمان  
بصيغة يخرج لهم طال في غير الزمان كزيد وجر والدال عليه جرحه كاليوم والليل والواو  
والاعتناء على ما مر تحقيقه في تعريف الاسم وحضر تاء ساكن وجوازهم وفي تنقيس  
وحركة شريطة يعني ان من خصائص الفعل طوق التا الساكنه ودخول الجوازهم وفي تنقيس  
اعني السنين وسوف وفي الشرط اعني ان ولو وانما اختص الفعل بالتا الساكنه لان الاسم  
فيه ما يتم به المؤنث غير المذكور وهو زيادة التا المتحركة فلم يخرج الى التقاطع هذه التا وانما  
اختص الجوازهم لان الاسم بحالته في الما عراب باستوف الحركات فارادوا ان ينقصوا من  
الوفعال المعربة المشابهة للاسم حركة للدلالة على ان عينية تنقصها الجوازهم الذي



يكون بعدم الحركة وإنما اختص حرف التنوين عن السنين وسوف والتفصيل التام فيهما  
لتأخر الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التصيق في الحال وإنما اختص في الشرط أن معنى  
الشرط هو لزوم مضمون فعل المضمون فعل آخر كما يحكي تحقيقه في بابيه وآ زمانه ماض  
وحال وغابر ويعني هنا بالحال وقت العبارة يعني أن آ زمانه الفعل ثلثة الماض  
والزمان الغابر عن المستقبل والغابر وإن كان جيب اللغة مشتركا بين الماضي والمستقبل  
الأن مقابلته للماضي فيكون المراد منه المستقبل والذم للحال وليس المراد هنا  
الحال المشترك بين الماضي والمستقبل فإنه يقع ظرفا لفعل من الأفعال بل ما على جنبه  
الآن من الزمان مع الآن والمغير منه الآتات التي هي وقت التعبير عن الفعل أي وقت تلفظ  
المتلفظ بالفعل وهو المراد بقوله وقت العبارة فالماضي هو الفعل المنقضي قبل زمان  
التكلم كضرب والمستقبل هو الفعل المشرع بعد انقضاء الكلام كضرب وكأ ضرب ولو علم  
القول كما إذا قلت اضرب الآن والحال هو الفعل المشرع فيه وفي وقت التكلم كيكبت في قولك  
سأريته منذ يكتب زيد فإن الكتابة فيما ذكرناه لو بدوان يكون حاصلا وقت التكلم  
والمحال تحديد زمان انتهاء الرؤية به نعم الفعل المشرع فيه وقت التكلم بما يكون  
بعض أجزاء ماضيا في ذلك الوقت وبعضه باقيا كما في قولك زيد يصل وقد مضى بعض  
صلوته وبقي بعضها فإن اللغة لا تنوي غير الشارة في مثل ذلك ولا تعذر التعبير عن الفعل  
الحال في الأكثر فإن الغالب في الأفعال هو التدرج بحية كالأكل والشرب والصلوة المتعددة  
أجزاء في زمن التكلم وفي الشرع زيد يحق هذا المقام وأقسام هذا الباب ماض  
مضارع ومضطرب وهو بصيغة أقسام الفعل ثلثة الماض والمضارع ولا  
بالصيغة اعني المراد الذي يكون مبنيا للمضارع بصيغة مخصوصة كضرب وهو في حالة  
الحال لا غير وإنما قيد لا مبدل بذلك لأن الغائب نحو ليفض ليس بقسم للمضارع فإنه  
هو المضارع المجرور على ما سيجي وإنما نذكر حدود أقسامه وكيفيتها لكونها

الغوام

مذكورة

مذكورة في كتب التصريف فانه البق بذلك الفن وقد وضع الفعل المضارع صلاحا  
لمستقبل والحال فهو مبني في الفعل المضارع حسب الوضع يصلح الحال والمستقبل  
فهو مشترك بينهما فيقول نضرب الآن وليتري ما لو ما ضارب يضرب غدا وليست مستقبل  
وهذا ما ذهب إليه الأكثر من كون حقيقة في ما وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في  
المستقبل وقيل بالعكس ومضطرب السين مستقبل كما يخص به الحال في اليوم البداية يعني  
أن المضارع المشترك بين الحال والمستقبل يدل على ما يخصه بأحد معنييه فالسين  
كما في مضرب تخصصه بالمستقبل كاستيأ حقيقة ولتم الاستدراك في أني لا حركت يخصه  
بالحال على الأكثر وقد جاء مراد به بالمستقبل كقوله تعالى وإن ربك بهم يومئذ لخبير  
وأنى ليخرني أن تذهبوا به وأعلم أن المخرج أن ذكر الآن والساعة وما في معناها مع  
فعل المضارع لا يخص به الحال بل المقرون بها باق على المشترك الذي للقطع بالمستقبل  
في قوله فمن سبغ الوان يجذون الآن يصيب المراد هو مستقبل قطعا قال الله تعالى فإلون  
باشروهن وهو يصيب الما أيضا كما في قوله تعالى فإلون خفف الله عنكم وقد بينه الماض  
والمراد بعب المضارع بالتشبيه أو بلاصالة أقسام الفعل على ما مر هو الماض  
والمضارع والمراد بالماض والمرميين والمضارع بانفراجه مع وقد اختلفوا  
في أعيانه هل هو بلاصالة أو بمشابهة لهم وذلك على الطرفين المذكورة في الشرع  
تركتنا ذكره هنا لقله جدد في الاشتغال بأمثال هذه المباحث وأعيانه أيضا  
ثلثة اضرب رفع ونصب وهي بالجر مضت لأعيانه المضارع كالإجاب في  
الاسم على ثلثة أحوال الرفع والنصب والجر وهو يخص بالجر كما اختص لهم بالجر ونائب  
الضرب وهو بالجر خصت لتأويل الفعل بالكلمة والصيغة وللشعر طبا فاصح فيه  
اللام وهو جرد عن الضم المرفوع أو فوق صوت فيعرب في تلك الوجوه الثلثة  
بضم وفتح والسكون بحلة الفعل المضارع في قبول الأعيان على وجه كثير



متفاوتة في استيفاء علامتها الاعراب فان كان منه صحيح اللام مجزأة في الرفع فهو وافق  
صورة في قبول الاعراب فيعرب في حالة الرفع بالفتحة وفي حالة النصب بالفتحة وفي حالة  
الجر بالتسكون فيستوفى العلم ما التثنية بجملة **وما كان فيه اللام غير صحيحة فمافيه**  
**الو بعض تلك التثنية فقدر في ذى اليا والواو حمة واظهر فيه الفتح من اجل خفة** وقد  
**في ذى الالف ثم فتح** واية جزم الكل حذف الاصلية يعني ان فعل المضارع لا يستوفى  
العلم ما التثنية بل يظهر فيه لبعضها وذلك ان المعتل اللام او واو غير فوائده  
او ياتي في غير ذى الالف نحو برضى فذى الواو والياء يعذر فيه الضم لاستيفاء الم  
الفتحة على الواو والياء في الآخر ولا يقدر فيه الفتحة لثقلها فتقول هو يغزو ويرى يسكون  
اللام ولن يغزو ولن يرى بفحشا واما ما بالالف غير ضمني فقد قدر فيه الفتحة والفتحة  
لعدم قبول الالف شيئا للثقل فتقول هو يرى ولن يرى يسكون اللام وعلامة  
الجزم في مجموع الانواع التثنية حذف الحرف الاصل فنقول لم يغزو ولم يرم ولم يرض وذلك  
لان الجازم لا يتحقق عدا فيما ذكرناه من الالف في الالف كان لوجود السكون في حالة  
الرفع والنصب فيجعل حذف حرف الفاعل علامة **وما لم يجز كان بالنون رفعه فلم يبق**  
**الحذف في البقية** يعني ان المضارع الملتحق بالثنية الالف والواو والياء  
في الامثلة الخمسة اعني يفعلون وتفعلون ويفعلون وتفعلون ويعرب  
بالنون في حالة الرفع ويجز في النون في الحالتين الباقيتين اعني النصب والجر واما  
اعرب هذا القبيل النون لان اخر الفعل منه كان مشغولا بالجر كما انما سبب الالف  
والواو والياء ولم يكن في جلة البناء فجعل النون بدل الفتحة لمشايرته للواو في العلة  
فلم يبق للنصب والجر من الالف ان يحذف النون لهما فجعل حذف علامة لهما **ودفعه**  
**في الجزم** يعني كل عامل وقيل حرف في الاوائل زيدت اختلاف في رافع الفعل  
المضارع فقال الفراء عامله التجريد في العوامل اللفظية وهي النواصب والجازم

فيكون العامل فيه معنوبا وقال الكسائي عامل في الرفع مرفوع المضارع وعامله  
في النصب فان ان ولن وكى واذن ايضا عامل في الرفع ومنه يرى الاعمال في كوفي  
اذن يقدر ان في الكل للعاملية اعلم ان في ناصب الفعل المضارع خلاف ما ذهب  
الحققون الى ان ناصبه ان ولن وذهب بعضهم الى ان كى واذن ايضا عاملان فيه  
بالوصالة وهما على الالف الاول يتصفان بتقدير ان بعدها كما ياتي بيانه ان شأ  
الله تعالى ويشترط في ان كونها مصدنية ولم يعتبر ما خففت عن ثقيلة فاما بعد  
افعال اليقين مخففت ويجعل الامر ما بعد رتبة العبرة ان ههنا هي  
المصدنية والمخففة المشبهة بالنصب الفعل بعد الواو والياء الكمية في ذلك ان كل  
ما وقع بعد افعال اليقين كالعلم والتيقن ولا انكسار والنظر والفكر والجلال  
والنداء فهو مخففة على ان يسبقه وطره الى ان سيفعل الا غير ذلك وكل ما  
وقع بعد افعال الشك كالظن والشك والحسب او غير ذلك فهو معتل لهما بقول  
ظنت ان يقوم بالنصب مع جواز الرفع ووجه اختصاص افعال اليقين بان  
المخففة هو ان اليقين بان المخففة كانه فائدة التحقيق انسب واولى ولن وضوء للنفي  
نفياموكدا ونفيا على التابيد في قول فرقة معني نفي المستقبل عل وجه التاكيد  
واختلفوا في انها للتأبيد اول فذهب بعضهم الى انه للتأبيد والاكثر من علم انه ليس  
للتأبيد لقولهم ولن يتموه ابد مع قوله تعالى قالوا يا مالك لبيضا عليك  
وكى حرف جز قبل بل مصدنية بتقدير لام للجمعية ذهبوا الى ان كى  
حرف جز مع اللوم للسببية وانتصا الفعل بعدها بتقدير ان وذهب الكوفي الى  
انه حرف مصدريه مثل ان وسببية بلوم مقدرة قبلها بدليل كثرة وقوع اللوم  
قبلها قال الله تعالى كى لنا سوا على ما فاتكم ولو اياه كانت مصدنية لما صح قول  
القوم عليها فان حرف الجز يدخل الالف اسم صريح او فعل بوزن المصدر اذن اصله



اذن لزمان وقته وقد قيل حرف ناصب بالوصالة ذهب سبويه الى ان اذن  
 حرف ناصب للفعل المضارع بالوصالة دون تقديران ومذهب الخليل تقديران و  
 قال في الرضي الذي يلوح الى اذن اصله اذ وذهب انهم ارادوا ان اذن الى زمان  
 فعل مذكور فقصده والى لفظ اذ الذي يعنى مطلق الوقت حقيقة لفظه فقطعه عن  
 الجملة المضاف اليها كدلالة الفعل المذكور عليها معوضا عنها التنوين فانك اذا قيل  
 لك انا اذن فتنقول اذن اكرمك اي اذ ترون في اي وقت زيارتك اكرمك  
 وعلى هذا التقدير يكون النصيب بتقديران فحين اذن اكرمك اذ ترون في  
 ان اكرمك اي اكرمك لحاصل فالفعل المنصوب ما اول بالبصر مبتدأ والخبر  
 محذوف وجوبه لما التزم حذف ان التي هي اصل الفعل لا بد انية كرهوا ذكر  
 الخبر لئلا يكون كالمخبر عن الفعل ومنصوب فعل الجزاء فلم يكن له نصيب الحال فيكون  
 يعنى ان المنصوب باذن ليس ان يكون فعل الجزاء بان يكون اذن متضمنا لغير الشرط  
 لان ذلك هو اصل وضعه كما سبق بيانه واذا كان كذلك فيكون نصيبا  
 بالفعل المستقبل دون الحال فانه لا يصلح الجزاء فان فعل الشرط والجزاء لا يكون الا متا  
 او مستقبلا على ما بين في باب فقولك اذن اصدقك في جوابه قال انا اذن  
 بمنزلة قولك اذن انا المصدقين في عدم تحقق معنى الجزاء ولذلك لا يكون الا  
 مرفوعا فجعل في صدر الجواب وحشا عطفت به بالنصب جازية اعلم ان اذن  
 قد يكون جوابا فاما الجواب بشرط ان يكون في صدر الكلام المجيب ان لا يتقدم عليه الفعل  
 كما في اكرمك اذن وان لا يتوسط بين لفظين ثانياهما اسم للقول كما لمبتدأ الخبر  
 في انا اذن اكرمك والشرط والجزاء ان جئته اذن اكرمك ومتا غير الجواب فيكون  
 بالعطف لا غير دليل المستفاد وذلك كما اذا قلت اذن زرتني اذن اكرمك  
 واذا عرفت ذلك فنقول اذن ينصب اذا كان جوابا بالاول ذلك هو اصل وضعه ومع

ذلك يكون في صدر الجواب لا بد للوشارة الى زمان الفعل كما ان حقيقة عدم الفصل واما غير  
 الجواب كما في العطف فالنصب بقله وقد اتفق القراء النبعة على الرفع في قوله تعالى واذن له  
 يمشون وفي الشواذ لا يمشوا بالنصب ويلغى بفصل الفعل عنه لضعفه بغير دعاء والنداء  
 ونشدة يعنى اذن يلغى بسبب فاصل بينه وبين فعل الضعف في العمل اذ كان  
 الفاصل احد الاشياء المذكورة الدعاء والنداء والقسم فينصب معه خاذا ان برحمتك  
 الله اكرمك واذن يا زيد اكرمك اذن والله اكرمك اكثر من هذه الاشياء في الكلام  
 فليس في خاذا قانما اضربك الرفع فينصب مع حجة الى ان يتقديران  
قال حال بالرفع خصت اعلم ان حتى ينصب على الفعل بان المقدرة بعد وذلك  
 ان حتى حرف وهو يدخل الفعل او ساو له بالمصدر والحرف المصدرية ان وان  
 وما ولو وسبيل التقدير ما ولو بعد هاء لانها لا ينصب ظاهر فكيف ينصب ما قد  
 فتعين تقديران فيكون او تنصبا حقيقة وحتى يكون يعنى الى لانتها كخبر  
 حتى تغيب ويعنى كالتعليل غايات حتى ادخل الجنة ولما كان تقديران تخلص المضارع  
 للمستقبال اختص النصيب حتى بالفعل للمستقبل واما فعل الحال فلا يكون الا مرفوعا  
 ولهذا المقام بيان تحقيق ذكرناه في الشرط وحتى مع الحال ابتداءية وذا يكون مع  
الوجها والسببية اعلم ان حتى اذا كان مع المضارع يعنى الحال وكان المضارع بعد  
 مرفوعا فواذن حرف ابتداء يكون ساعدا كل ما مستانفا او يتعلق بما قبله كما يتعلق  
 المنصوب بما قبله لكون حتى حرف جزاء في ذلك لم يصح ان يسير حتى ادخلها  
 بالرفع اذا كان كان ناقصة لاعتناع بقا كان الناقصة لو خبر ثم ان كون حتى حرف ابتداء  
 انما ياتي اذا كان ما قبل حتى كل ما موجبا صالحا ان يكون سببا لحصول اجده حتى  
 مرض يد حتى رجونه فلو يجوز نرت حتى تغيب الشئ بالرفع لان السير لا يكون سببا في  
 ولو يجوز ناست حتى ادخلها واست حتى ادخلها لان السبب في الاول وغيره كونه شئ فكيف



حكم يحصل مستببه وينصب مع عدم المحذور ولم يرد عاقبه ايضا ولم الزيادة يفخى بفعل  
 المضارع بتقدير ان بعد لم المحذور وهو الذي للتأكيد بعد كان المنفية نحو كان الله ليحكم  
 وبعد لم كي وهو الذي للتعليل حيث لتحسين التوضيح وما فعلت ذلك لتفصيل بعد لم العاقبة  
 نحو النقطه الفرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبعد لم الزيادة وهي التي يفخى بعد فعل الامر  
 والوارد تقرأ من لا عدل بينكم وبريد الله ليخفف عنكم وينصب ايضا بعد ومتا و  
 بالاحصر والى النهاية يفخى بنصب الفعل المضارع بعد او بتقدير ان اذا كان يفخى بالظن  
 كما في قولك لا قتلته او يسلم ويخفى الى الله شهاده في لا منك او تغطي حق وليس وههنا  
 يفخى الى ان كما ذكر القوم بل يفخى الى وان مقدرا بعد ما كما لا يخفى وانما نصبوا بعد وهذه  
 ليكون النص تنصيصا على حرفي اعرف معنى العطف الى احد المعنيين المذكورين وذلك  
 ان او العاطفه بعد الامر ينقص لزم واحد ما فلما اريد مع هذا لزم لامر القول  
 او عند حصول الامر الثاني وان القول امتد الى حصول الثاني كما في المثالين المذكورين  
 نصبوا بعد ما بتقدير ان تنصيصا على هذا الحرف فان تقدير ان يفخى يسلم ويخفى  
 يعطى ينصب سبق الفهم غير عطفها على ما قبلها من المجلتين والفعل المقتربان ههنا ان كان  
 بعدا ويفخى القوم مستثنى فان يفخى لا قتلته او يسلم لا قتلته الوقت اسلوا وان  
 كان بعدا ويفخى الى كان ظرفا للفعل السابق فان يفخى لا منك او تغطي حق لا منك  
 الى وقت الاعطاء وينصب الواو والفاء واوه جمعيه والفاء للسببية  
 يفخى بنصب الفعل المضارع بتقدير ان بعد الواو للجمعيه بان جميع مضمون ما قبلها و  
 مضمون ما بعدها في زمان واحد وبعد الفاء الى السببية بان يجعل مضمون ما قبلها  
 سببا في مضمون ما بعدها وانما نصبوا بعد ما بتقدير ان تنصيصا على حرفي اعرف معنى  
 العطف فان الفعل بتقدير المصدرية لا يعطف على الجملة الفعلية فيكون اذن ما  
 بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوابا لافخى قولك زرفي فاكرمك زرفي فاكرمك

حاصل اي ان زرفي فاكرمك حاصل لك وكذا ما بعد الواو والجمع مبتدأ محذوف الخبر  
 يفخى ثم واو مرقم وقيامى ثابت وشرطها تقديم منفية وما بقاها اوجه طلبية  
 يفخى ان شرط الواو والفاء نصب الفعل بعد ما ان يتقدم ما جملة منفية صريحا او  
 جملة طلبية والمراد بالطلبية الامر والنهي والاستفهام والنهي والترجي والعرض والتخيير  
 لا شئنا الا على معنى الطلب صريحا وتلويحا مثال الفاء بعد طلب الشاء المذكورة انما بعد  
 النفي صريحا في ما تاتينا فخذ ثنا واما تلويحا في قلنا انك في فكر مني لئن قل سبعم  
 بمعني النفي القرف ويحتمل انك والعلينا فخذ ثنا اي لست بوالعلينا واما بعد الامر  
 في زرفي فاكرمك واما بعد النهي في لا تشتمني فتندم واما بعد الاستفهام في  
 هل تزدنا الخزن اليك واما بعد التثنية في يا ليتني كنت معكم فافوز فوزا عظيما و  
 اما بعد الترجي في في ليبلغ طلبنا اليك السمو فاطلع واما العرض في في المازورنا  
 فنكر منك واما التخفيف في لولا انزل معك ملك فيكون معذرا ومثال الواو بعد  
 هذه طلبية المذكورة وما يزورنا وكرمك وزرفي واكرمك وقاله لانه  
 عطف خلق ويا لرسلك عار عليك اذا فعلت عظيم وعلبك في البوا ولبعلم ان معنى ما تاتينا  
 فخذ ثنا بالنصب ثباتان احدهما ان تاتينا فخذ ثنا لكن انتفا الحديث وانتفاء  
 شرطه وهو لا تاتيان وثانيهما ان يكون النفي ليعمل الى الحديث لا الى التاتيان اي يكون  
 منك اتيان بعد حديث وان حصل مطلقا لاتيان وقد جاز رفع الفعل  
 بعد الثلاثة بقصد ابتداء او بنية شركة يفخى ان نصب المضارع بعد  
 الواو والفاء المذكورين مع استيفاء شرطها وبعد او يفخى لزم الى غير لزم  
 بل يجوز الرفع بعد كل واحد منها وذلك انما بقصد طلب ثنا ولا ابتداء او بقصد  
 الشركة يفخى العطف فان معنى العطف بالجو والمذكورة اشتراك الامر في نفي او اثبات  
 حكم ما سبق واما الرفع بقصد العطف فكما في قولك ما تاتينا فخذ ثنا بان يجعل

ثنا  
 فعل  
 منفيان







والخير جزاء وجاز الجزاء اسمية بالخصوص. يعني ان كلمة الشرط هي العاملة في الشرط والجزاء  
 فيحصل بينهما بدخل كمالا الشرط ارتباط يكون الفعل الاول سببا والفعل الثاني مستببا  
 وهو الفعل الاول وهو السبب بشرط والفعل الثاني هو المستبب يسمى جزاء وذلك بخلاف  
 ثاينته اكرمك ومنه ثاينته اكرمك وكذلك البواقي والجزاء من بين جزئي الشرطية مختص  
 بخلاف كون جملة اسمية بخلاف تكريمه فاننا اكرمك واما الشرط فلا يكون الا فعلا وفي  
 هذا المقام مباحث نفيسة اوردناها في النسخ فان لم يكن الجزاء مضارا عما فيه  
 جواز الرفع عند اولى اعلم ان لا يوجد كون الشرط والجزاء مضارا هين بعد الطمات  
 المذكورة ليحصل بالجزء ولا على ما قصد من ارتباط احدى الجملتين بالآخرى معنى فان  
 كان الامر على ما ذكرنا ووجب جزم كل واحد منهما نقول ان ثاينته اكرمك وكذا هو شأن  
 الاول وان كانا ماضيين فهما في محل الجزم بخلاف ضربتيه ضربتك وان كان الشرط مضيا  
 فقط ووجب جزمه وكان الجزاء في محل الجزم ان كان ماضيا ولم يكن له محل ان كان كسمية  
 بخلاف ثاينته فاننا اكرمك وان كان الجزاء مضارا عا فقط فهذا هو المذكور في  
 الكتاب ففيه جواز الرفع مع كثرة الجزم ووجه الجزم ضعف الودات غير العمل في الجزاء  
 بحيلولة الماضي غير ماضية بينها وبينه وربط جزاء الشرط بالفاء شايخ وفي  
 اسمية جازت اذا اللفظة اعلم ان اداة الشرط كانت ان او ما يتضم معناها  
 او الجزاء او يكون مجزا عن الربط تارة وربطها به اخرى واولى الاشياء بالربط ههنا  
 الفاء المناسبة للجزاء معنى لان معناه التعقيب لا فصل والجزاء يتعقب الشرط كذلك  
 وهو شايخ في الفعلية واسمية نقول ان جئت في فقد اكرمك وان جئت  
 فاننا اكرمك ويختص اسمية بخلاف كون رابطها اذا الفجائية لنا وليدان هو  
 الشرط معا جى لوجود الجزاء قال الله تعالى وان تبصرهم سميت بما قدمت ايدهم انا  
 هم يقطعون ولما ذكر كون الجزاء محلا لدخول الفاء قصد الى بيان احوال العيب

وجوز دخولها عليه وجازها وامتناعه فقال ولا فاء في الماضي بل وقد كذلك  
 المضارع منفيا لم بالخصوص وقد جاز في الفعل المضارع مشتاكذلك منفيا  
 بالاسمية ويلزم فينادون ذلك مطلقا ومع ذلك جاز التراكيب عند الضرورة  
 اعلم ان اذا كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط  
 لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ان بعض يصلح  
 لذلك يكون مافاء الفاء قطعا وهو الماضي بل وقد والمضارع المنفي لم دون لا دون  
 وغيرها من حروف النفي فنقول ان زرني فزرتك ولو فلم اترك وبعضه لا يكون ما  
 عنه قطعا بل يكون بحيث يدخل تارة ولا بد من اخرى على السوية وهو المضارع المثبت  
 والمنفي بل ودون غيره من حروف النفي قال تعالى ان يكن منكم مائة يغلبوا وقال ومن  
 عاد فلنقم الله منه وقال ان تدعوهم لا يستمعون وقال ومن يؤزر بريرة فلو يخاف ووجه  
 جواز الفاء فيها مع عدم الحاجة على ما بينا قريبا من اسمية لما بين المضارع واللام  
 من شدك الشبه وان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا بد فيه من الرابط لفقد  
 المناسبة اللفظية المذكورة بينه وبين الشرط فيلزم الفاء في غير ما ذكرناه من الجمل  
 مطلقا سواء كانت طلبية كالامر والهي والتمنى والرضى والتخفيف  
 والنداء والدعاء او كانت انشائية كنعم وبس وكذا عسى وفعل التوق والتقسيم او كانت  
 جملة اسمية مصدرية بحرف النفي او مجزئة عنها او فعلية مصدرية بالحرف غير لا ولم  
 نقول ان جئت فاضرب عرا او فلا تضربه او فزل تضربه او فليترك تضربه او فلا تضربه  
 او فليترك يضربه او فيرسل الله يضربه ونقول ان جئت فنعم او لبس جلوانت و  
 قال الله تعالى ان ترن انا اقل منك مال وولدا فعسى وان جئت فما احسن منك وفوالله  
 اكرمك وقال الله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك ومن يضل الله فلا هادي له ويقولون  
 ان جئت فانت عزو نقول ان جئت فسا اكرمك وفقد اكرمك وفلن اضربك وما

فلم اضربك



اضربك قال في الرضى واما قوله تعالى فان اطعتمهم انكم لشركون واذا ينزل عليهم اياتنا  
ما كان محتمهم فنتفد برقسم فجاز الكلام في الله انكم لشركون وفوائده ما كان محتم قوله  
ومع ذلك جاز لم لا يغير يجوز حذف الفاء في مواضع وجوب لزوم الشرع كقوله في فعل  
الحسن الله يشكرها ولجان الكوفيين حذف اختيار الاستدلال بقوله تعالى ايما  
تكونوا يدرككم الموت على قرة الرفع بناويل انتم بذكركم الموت وهو محمول على الشذوذ  
عند البصرية وقد ران في جزم كل مضارع اتي في عقيب الجملة الطلبية المضارع  
التي بعد الجملة الطلبية كان ينصب مع فاء السببية وكذا التي بعد الجملة المنفية والـ  
بعد الطلبية خصوصاً اعني الامر والنهي والتمني والاعتناء والخفض بحرف عند  
تجريد غير الفاء تقول زني اذك ولا تشتمني اذك وهل تزورني اكرمك الى غير ذلك  
والجزم في مثال ذلك بتقدير ان الشرطية فالخفي في زني اذك ان تزني اذك وكذا  
غيره وذلك فيما صح قصد التسبب فيرفع ثم يدعوك الى المدينة يعني ان  
ذكرناه من الجزم بعد الجملة الطلبية انما يكون مما يصح فيه قصد جعل مضمون الجملة الطلبية  
سبباً لمضمون الفعل الذي بعدها كما في الامثلة المذكورة واما اذا لم يقصد ذلك  
كما في قوله ثم يدعوك حاكم المدينة فليس فيه الرفع وذلك لان السببية هو ما تدور  
عليه معنى الشرط وجوزا وعدا فاذا لم يكن للكلام صلاحية للسبب لم يكن متضمناً للخفي  
الشرطية تنبيه جواب الاستدراك يكون مثبتاً فيكون مضمون الامر سبباً في ثبوت مضمون  
الجواب كما يقال انزل عن الدابة لا تطرحك تقديراً ان لا تنزل تطرحك وعليه قوله تعالى  
يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطنكم سليمان وتقديراً ان لم تدخلوا يحطنكم  
وبعد جواب الشرط ان كنت عاطفاً بواو وفاء فالثلاثة صححت يعني اذا اردت  
ان يعطف على جواب الشرط الجزم مضارعاً بالواو والفاء جاز ذلك في ذلك الحظوظ  
وجوه الاعراب الثلاثة اعني الرفع والنصب والجزم وذلك نحو ان تقوم ام انك فاص

اليك اوصني اليك على عطف اوصى على اترك وبالرفع يجعلها جملة مستأنفة وبها  
بالنصب على حرف الواو والفاء عند تقدم الشرط عليها وفي العطف يتم يجوز الواو والفاء  
لان ان لا يقدر بعدهم وفي النزول وان يتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكون الجزم  
وان قاتلوكم يولوكم الا دبارهم لا ينصرون بالرفع **افعال القلوب** ومن جملة  
الافعال ما كان صادراً عن القلب عقد البعض والـ من اصناف الفعل افعال  
القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وان منها للشك وبعض لليقين وهي افعال  
الصادرة عن القلب يخرج للاعتقاد من غير استعمال عضو والـ تدخل على الجملة لبيان  
جهة اعتقادها فمما فيها انه كونه معلوماً او مضموناً او غير ذلك واصول تلك الافعال  
هي السبعة المشار اليها بقوله اعلم ووجدان وزعم ورؤية **خيال** وصبا وطم  
لرتبة افعال القلوب هي السبعة المذكورة وهي جعل في صري الجملة لتعلق بعضها ببعضها  
فان معنى علمت زيداً قايماً علمت قيام زيد وهي على ضربين احدهما ما يكون لليقين  
وهو ثلاثة احدها العلم علمت زيداً قايماً وثانيها الوجدان تقول وجدت زيداً كذا  
وفي معناه الالفاء غير القيت زيداً عالماً اي وجدته وثالثها الرؤية بمعنى الاعتقاد  
دون الوجدان نحو رايت زيداً غنياً اذا اعتقدته كذلك مطابقاً او غير مطابق  
قال تعالى لرؤية بعد وهو غير مطابق وزيد قريبا وهو مطابق وقد يجوز اى الظنية  
رأى العلية قال تعالى رايتهم الى ساجدين الثاني ما يكون للشك في التردد مطلقاً  
وعدم الجزم وهو ربع احدها الزعم كما في زعمتك كبرياء يستعمل يعني القول فليكون  
من اليك وثانيها الحسب نحو حسبت زيداً كبرياً او ثالثها الخيال نحو ظننت زيداً كبرياً  
واربعها الظن وهو الامر المحتمل القريب من المنصر نحو ظننت زيداً كبرياً وقد يزداد به  
معنى العلم قال تعالى اني ظننت اني ملوق حسابه وقد يحذف عن بعض انهم فلا  
ينصب مفعول واحد تقول ظننت زيداً كبرياً منه والنقد يرفيه ظننت به انه فعل



اضربك قال في الرضى واما قوله فان اطمعتم انكم لشركون واذا بينا لهم اياتنا  
ماكان محتهم فنتفد بالقسم فجاز الكلام قوله انكم لشركون وفعله ماكان محتهم قوله  
ومع ذلك جاز لم يخبر بجزء الفاء في مواضع وجوب ضرورة الشرع كانه قوله من يفعل  
لمست الله بشركها واجاز الكوفون حذف اختيارا استدلالا بقوله تعالى انما  
تكونوا بدينكم الموت علة لرفع بناء بل انتم بدينكم الموت وهو محمول على الشذوذ  
عند البصرية وقد ران في جزم كل مضارع اتي في عقب الجملة الطلبية المضارع  
الوقيد الجملة الطلبية كان ينصب مع فاء السببية وكذا التي بعد الجملة المنفية ولا  
بعد الطلبية لخصوص اعني لامر والمزى والمستفهام والتعجب والعرض والتخفيف بحرف عند  
جزم من غير الفاء نقول ذلك انك ولا نشئ انك وهل تزورني اكرهك الى غير ذلك  
والجزم في مثال ذلك بتقدير ان الشرطية فالخفي في زرك ان تزرك انك وكذا  
غيره وذلك فيما فتح قصد السبب فيرفع ثم يدعوك الى المدينة يعني ان  
ذكرناه من الجزم بعد الجملة الطلبية انما يكون بما يصح فيه قصد جعل مضارع الجملة الطلبية  
سببا لمضارع الفعل الذي بعدها كما في الامثلة المذكورة واما اذا لم يقصد ذلك  
كما في قوله ثم يدعوك حاكم المدينة فليس فيه الرفع وذلك لان السببية هو ما تدور  
عليه معنى الشرط وجودا وعدما فاذا لم يكن للكلام صلاحية السبب لم يكن متضمنا لغير  
الشرط تنبيه جواب الامر قد يكون مثبتا فيكون مضمون لامر سببا في ثبوت مضمون  
الجواب كما يقال انزل عن الدابة ونظر كل تقدير ان ينزل نظر كل وعمله قوله تعالى  
يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم ليطغى عليكم سليمان تقديره ان لم تدخلوا يحطونكم  
وبعد جواب الشرط ان كنت عاطفا بواو وفاء فالثلاثة صححت يعني اذا اردت  
ان يعطف على جواب الشرط الجزم مضارع بالواو والفاء جاز لك في ذلك المحطوف  
وجوه له ارباب الثلاثة اعني الرفع والنصب والجزم وذلك لئلا تخاف ان تقوم اياك فاص

بعضها

اليك اقصى اليك على عطف اقصى على انك وبالرفع يجعلها جملة مستأنفة وبها  
بالنصب على حرف الواو والفاء عند تقدم الشرط عليها وفي المحطوف يتم بجزء الواو والفاء  
لان ان لا يقدر بعد ثم وفي النزول وان يتولوا يستبدلوا فاما غيرهم لم يكونوا بالجملة  
وان قاتلوكم يولوكم الود بار ثم لا ينصرون بالرفع **افعال القلوب** وفي جملة  
الافعال ما كان صادرا عن القلب عقد لا بعضه والة من افعال الفعل افعال  
القلوب ويسمى افعال الشك واليقين لان منها الشك وبعض اليقين وهي افعال  
الصادق عن القلب يخرج من الاعتقاد في غير مستحال عضوا له تدخل على جملة البيان  
جهة اعتقاد ظم فيها انه كونه معلوما او مضمونا وغير ذلك واصل تلك الافعال  
هي السبعة المشار اليها بقوله اعلم وجدان وزعم ورؤية خيال وصبيان وظن  
لرتبة افعال القلوب هي السبعة المذكورة وهي محل في جملة لعل معناه بعضها  
فان معنى علت زيد قائما علت قيام زيد وهي على ضربين احدهما ما يكون لليقين  
وهو ثلاثة اجدها العلم خر علت زيد قائما وثانيها الوجدان تقول وجدت زيدا كريا  
وفي معناه الالفاء غير اليقين زيد عالما اي وجدته وثالثها الرؤية يعني الاعتقاد  
دون البصائر غير اريت زيد غنيا اذا اعتقدت كذلك مطابقا او غير مطابق  
قال تعالى رؤية بعدد وهو غير مطابق وزيرة قريبا وهو مطابق وقد يجوز ان يرى الحقيقة  
رأى العلية قال تعالى رأيتهم الى ساجدين الثاني ما يكون للشك في التردد مطلقا  
وعدم الجزم وهو رتبة اصداء الزعم كما في عمتك كريا ويسمى بغير القول لانه يكون  
من اليك وثانيها الحسبان نحو حسبت زيدا كريا وثالثها الخيال نحو ظننت زيدا كريا  
واربعها الظن وهو للمرجح مثل القريب من المنصر نحو ظننت زيدا كريا وقد يزداد به  
معنى العلم قال تعالى اني ظننت اني ملاق حسابه وقد يحذف بعضا منهم فلا  
ينصب معولا واحدا فنقول ظننت زيدا كريا ثم لا ينصب والتقدير في ظننت به انه فعل



ثانياً وجعل هذا البناء في اسمية فقط فنصب جزءاً ما باطل النسبة اعلم ان عمل افعال  
القلوب انما يكون في الجملة اسمية فيعمل في جزئي الجملة التي يدخل عليها باطل البناء و  
رفعها بالكسرة وادخال المسند والمسند اليه صورة الفضا فان وقع بعدها  
الجملة الفعلية وذلك بالتدريج وجب تقدير ضرب الشان كما في نحو حيث تقول زيد  
اي حسنة تقول هذا وان فعل القلب كثير اما يدخل الجملة الصدية بان المقنونة  
فيكن في مفعول واحد نحو علمت ان زيد قائم والتقدير علمت قيام زيد وحذف عند  
القرينة شابع وخلف في احدهما بالقرينة يجوز في هذا الباب حذف المفعولين  
معاً عند وجود القرينة للجنة المقصود وهذا شابع في الكلام كقوله تعالى  
ابن شرك في الذين كنتم ترعون تقديس الذين كنتم ترعون هم شركاء ولما حذف احد  
المفعولين والافضل ان يحذف احدهما عند القرينة فمنع اكثر الخاء لان المفعولين معاً  
ينزل كلمة واحدة لان معنى ما معاً هو المفعول به واجازة بعضهم وهو المسموع قال  
الله تعالى ولا تحسبن الذين يجهلون بما انتم الله من فضلهم هو ضمير الم في حذف المفعول  
الاول للدلالة عليه وجاز مع الاعمال الفاكها اذا خربت او سبطت بين جملة وله  
بدلة تعليقاً مع ما وان كذلك مع لوم ابتداء وهرقة افعال القلوب يمتاز  
عن باب اعطيت الناصب لمفعولين ليس بينهما نسبة في اعطيت زيداً وادرها باير  
احدهما جواز اعمالها والفاكها اذا خربت عن الجملة او سبطت بين جزئها في  
مثل زيد قائم ظننت رفع جزئي الجملة ونصبها وكذلك في زيد ظننت قائم والافضل  
هو ابطال العمل بحسب الصورة والمعنى وذلك انك اذا قلت زيد قائم ظننت كان  
المعنى زيد قائم في ظني وثانيهما التعليق وهو منع الفعل عن العمل فيما يتعلق به  
تعلق غير العمل وذلك بان يتوسط بينه وبين المفعول ما لا صدر الكلام فيعلقه  
عن العمل فيه كالتعلق بالشئ بالخيال على ما ذكره والفرق بينه وبين الالف ان التعليق

ليس باطل العمل مع في الجملة مع التعليق في تأويل المصدر بانه مفعول به للفعل المعلق كما  
كان كذلك قبل التعليق وسبب تعليق الفعل في علم هو الفصل بينهما بالاول وان لوم ابتداء  
والهرقة وهل وذلك كما اذا قلت علمت ما زيد قائم فانه يمنع اذن اعمال الفعل لان ما لا صدر  
الكلام فيمنع الفعل الذي قبلها عن العمل ما بعدها وان كان فعلقه بحسب المعنى مراد فان المعنى  
علمت زيد قائم وكذلك وان النافيتان في احسب زيد قائم وكقوله تعالى وتظنون  
ان لنتم الوعد قليلاً وكذلك اذا قلت علمت ان زيد قائم امتنع عمل الفعل وكذا الكلام في المستفهام  
نحو علمت ان زيد قائم وفي حكم الهرقة كل ما ينضم معنى المستفهام قال الله تعالى ليعلم اني لم ينس  
اعني والالفاء مع تأكيدها بالمصادر فيجوز كزيد ظننت ذميمة يعني ان افعال  
القلوب اذا توسطت جاز الفاعل ما من غير قبح الا اذا كانت المفعول به صادراً فاقبح  
في الفاعل وان التأكيد دليل للاعتناء بحال ذلك العامل فتقول في ذلك اكثر زيد ظننت  
ظناً منطلقاً وكذلك زيد ظننته منطلقاً اي ظننت الظن وكذلك زيد  
ظننته ذميمة واما رفع الجزئين وان يقال زيد ظننته ذميمة فجاز على ضعف  
وكالظن فعل القول لغنى المضارع عن الخاطبة مقروناً هل او ههنا اعلم ان القول  
يجري مجرى الظن اذا تضمن معناه وذلك فيما اذا كان مضارعاً عن الخاطبة مقروناً  
بادة المستفهام المزمع له المعنى الظن من غير فصل بالاصنية نحو انقول زيداً ذاهباً اول  
تقول زيداً ذاهباً فان فصل بالاصنية وحسب الظن بانه غيبت فتقول زيد قائم ون  
المستفهام في مثل ذلك ليس الفعل بل في الفاعل فلو ينضم الفعل بتلك الهرقة  
معنى الظن الافعال الناقصة ومن جملة هذه افعال ما كان ناقصاً قائم  
باسم بل مجموع جملة كان وصار ليس مادام ماضياً واصبح اسم على اصح  
وبانت وما يرفع ما زال ما انك ماضية فذلك اصول والواحق حتمت  
اعلم ان الوصول في الافعال ان ينسب معانها الى المرفوع والافعال الناقصة لما نسب الى العمل



طالما ما يكون فاعلا لها بحسب المعنى وهو مضمونها الزم في الجملة معها فانيتم شيئا منها  
بذكر اسم معه كايتم سائر الافعال به فلذلك سمي ناقصا قوله مادام ما ضياع في ذلك  
ان مادام لم يستعمل استعمال كان الوصف الماضى فليقل اقوم ما يدل زيد قابلا قوله  
و تلك اصول المعنى ان الفاظ المذكورة هي اصول الافعال الناقصة وهي وليحق بها  
الفاظ اخر سبذرها بعد ذكر تلك الاصول وقد ذكرنا في الشرح زيادة تحقيق  
للاسناد هذه الافعال فليطلب هناك وكان على ما شاع ناقصة وذات اشياء  
امرانا او بقره وجاء بمعنى صار ايضا بقله وزيدت لتأكيد الكلام وثبت  
ويظهر فيها الشأن ناقصة فقط وكان له قبل مثال الجملة اعلم ان كان له يجب  
لما استعمل في حال الاولى وهو الشايع كونه ناقصة وذلك يكون لاثبات امر  
في الماضي اما على سبيل الدوام من غير انقطاع كما في قوله تعالى وكان الله على كل شيء  
قديرا واما بالفتور والانتقال في ذلك يكون بقرينة حاله كقول الفقيه كان  
لي مال او قرينة مقابلة كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالتفت بين قلوبكم الثانية ان يكون  
بمعنى صار وذلك قليل بالنسبة الى المعنى الاول كقوله تعالى فكانت هباء منثورا  
الثالثة ان يكون زائدة لتأكيد الكلام والمراد من الزيادة في الكلام ان لا يقصد  
به شيء غير التأكيد وهو غير عامل كما في قولك ما كان احسن زيدا حيث يريد  
به بعيد التبع بالزمان الماضي الرابعة ان يكون تاما لا سارا الى المفرد اسنادا  
تاما يصح لسكونه على المسند اليه ويكون بمعنى ثبت قال تعالى وان كان ذو  
الجانحة ان يكون مقدر فيها ضمير الشأن كما في قولك كان زيد قائما برفع الجربين  
فيقدر فيها ضمير الشأن وهو اسم كان والجملة بعده في محل نصب خبر كان  
قوله وكان له قلب بمعنى به ان قوله تعالى كان له قلب يصلح ان يكون شاهدا لشيء  
المذكورة كلها وصار بمعنى كان كونا مجردا وما فيه معنى الانتقال فثبت

اوصل في معنى صار الانتقال من حال الى حال ولا يتعدى هذا المعنى الى ما قبله والى  
الانتقال لا يتحقق بدون منتقل منه ومنتقل اليه وصار باعتبار هذا المعنى تاما تقول  
صار زيد من بلد كذا الى بلد كذا بمعنى انتقل زيد ولما صار الناقصة فهو بمعنى كان  
بعد ان لم يكن وهو المراد بالكون المحذور فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم  
يسبق نحو صار زيد غنيا بعد ان كان فقيرا ومادام في توقيت فعل بعد وليس  
لنفي الحال او كل حالة ما في مادام مصدرية فاذا قلت اجلس مت جالسا كان المعنى  
اجلس دوام جلوسك وتقدر مدة دوام جلوسك كما في قولهم انيك موقوف  
اليوم وعدم الطابع ثم ان مادام يستعمل في توقيت فعل بعد مضمون خبرها  
فاذا قلت اقوم مادام زيد جالسا كان توقيت القيام المتكلم به جلوس زيد  
يكون تاما بمعنى نفي في قوله تعالى مادامت السموات والارض وليس لمضمون  
الجملة زمان الحال عند الجمور فاذا قلت ليس زيد قابلا كان المعنى نفي القيام في الحال  
ومنهم من ذهب الى انه للنفي مطلقا ان قولك ليس خلق الله مثله نفي في الماضي وقوله  
تعالى اليوم بانهم ليس صرفا عنهم نفي في المستقبل فيكون لغيره في كل حال من المراتب  
الثالث واصبح استعمل اضحي وابلت بفارق بالوقتين مضمون جملة وجاء  
بمعنى صار ايضا جميعها واضحي وامس مثل اصبح كنت اصبح وامس واضحي  
تجى على ثلثة اوجه احدها ان يكون بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في  
الضحى فيجعل مضمون الجملة مقرونا بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه وهو الضحى  
والمساء والضحى والذي يدل عليه صيغة فهو الماضي والحال والمستقبل او على هذا  
التقدير اذا قلت اصبح زيدا مبرا كان معناه ان اتان زيد فترى بالصبح  
في الزمان الماضي واذا قلت اصبح زيدا مبرا كان المعنى امارته مفرقة بالصبح في  
زمان الحال والمستقبل والثاني ان يكون بمعنى صار غير اعتبار اللزومية التي



طالعها ما يكون فاعلموا بحسب المعنى وهو مضمون الرمز ذكر جزئي للجملة معها فإتيتم شيئا منها  
 بذكر اسم معه كما يتم سائر الأفعال به فلذلك سمي ناقصا قوله مادام ما ضايع في ذلك  
 ان مادام لا يستعمل استعمال كان الوصف في الماضي فليقل أقوم ما يدرى زيد قايما قوله  
 و تلك اصول الخ بغير ان الفاظ المذكورة هي اصول الأفعال الناقصة والمعنى ويلحق بها  
 الفاظ اخر سبذكرها بعد ذكر تلك الأصول وقد ذكرنا في الشرع زيادة تحقيق  
 الاسناد هذه الأفعال فليطلب هناك وكان على ما شاع ناقصة وذات انشاء  
امريانا أو بفترة وجاء بغير صار ايضا بقلته وزيدت لتأكيد الكلام وكان  
 ويظهر فيها الشأن ناقصة فقط وكان لقلب مثال الجملة اعلم ان كان له يجب  
 استعمال خبر حال الاول وهو الشايع كونه ناقصة وذلك يكون لو ثبت امر  
 في الماضي اما على سبيل الدوام من غير انقطاع كما في قوله تعالى وكان الله على كل شيء  
 قديرا واما بالفتور فلا ينقطع وذلك يكون بقرينة حالية كقول الفقيه كان  
 لي مال أو قرينة مقالية كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم الثانية ان يكون  
 بغيره صار وذلك قليل بالنسبة الى المعنى الاول كقوله تعالى فكانت جهنم موقعا  
 الثالثة ان يكون زائدة لتأكيد الكلام والمراد من الزيادة في الكلام ان لا يقصد  
 به شيء غير التأكيد وهو غير غايل كما في قولك ما كان احسن زيدا حيث لو اراد  
 به بعد التعجب بالزمان الماضي الرابعة ان يكون تاما لا سنادا الى المفرد اسنادا  
 تاما بفتح لسكونه على المسند اليه ويكون بغيره ثبت قال تعالى وان كان ذو عسرة  
 لحامسة ان يكون مقدرا فيها خبر الشان كما في قولك كان زيد قائما برفع الخبرين  
 فيقتد فيها خبر الشان وهو اسم كان والجملة بعده في محل نصب خبر كان  
 قوله وكان لقلب بغيره ان قوله تعالى كان لقلب يصلح ان يكون شاهدا للشيء  
 المذكور كلها وصار بغيره كان كونا مجردا وما فيه معنى الانتقال فثبت

الوصول في معنى صار الانتقال من حال الى حال ولا يتعدى هذا المعنى الى زمن والى  
 الانتقال لا يتحقق بدون منتقل منه ومنتقل اليه وصار باعتبار هذا المعنى تاما تقول  
 صار زيد ببلد كذا الى بلد كذا بغير انتقال زيد واما صار الناقصة فهو بغير كان  
 بعد ان لم يكن وهو المراد بالكون الحد فينبغي ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم  
 سبب نحو صار زيد غنيا بعد ان كان فقيرا ومادام في توقيت فعل بغيره وليس  
 لنفي الحال اوكل حالة ما في مادام مصدرية فاذا قلت اجلس مت جالسا كان المعنى  
 اجلس دوام جلوسك وتقديره متى دوام جلوسك كما في قولهم انيك عوفي  
 الخ ومعدم الخايع ثم ان مادام يستعمل في توقيت فعل بغيره مضمون خبرها  
 فاذا قلت اقوم مادام زيد جالسا كان توقيتا لقيام المتكلم بغيره جلوس زيد  
 يكون تاما بغيره نفي في قوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس لمضمون  
 الجملة زمان لان الحال عند الجملة فاذا قلت ليس زيد قايما كان المعنى نفي القيام في الحال  
 ومنهم من ذهب الى انه للنفي مطلقا ان قولك ليس خلق الله مثله نفي في الماضي وقوله  
 تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا ليس منكم من كان له غنى في الدنيا والآخرة  
 الثالث واصبح مستعمل اضحي ويايت بفارق بالوقتين مضمون جملة وجاء  
 بغيره صار ايضا جميعا واضحي وامسى مثل اصبح كنت اصبح وامسى واضحي  
 تحي على ثلثة اوجه احدها ان يكون بغيره كان في الصبح وكان في المساء وكان في  
 الضحى فيجعل مضمون الجملة مقرونا بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه وهو الضحى  
 والمساء والضحى والذي يدل عليه صيغة فهو الماضي والحال والمستقبل او على هذا  
 التقدير اذا قلت اصبح زيدا مبيرا كان معناه ان امانا زيدا بفترة بالصبح  
 في الزمان الماضي واذا قلت يصح زيدا مبيرا كان المعنى امانا بفترة بالصبح في  
 زمان الحال والمستقبل والثاني ان يكون بغيره صار بغير اعتبار اللزومية التي



يدل عليها تركيب الفعل بل باعتبار الزم الذي يدل عليه صيغة الفعل الماضية والحال والمستقبال  
 وذلك كما في قوله تعالى فاصبحن انعم اخوانا والثالث ان يفيد معنى الدخول في الدخول  
 هذه المواقف وعلى هذا الوجه يكون تامة نقول اصبحنا والحمد لله وامسينا والحمد  
 لله اي دخلنا في الصباح والمساء وظل وبات حيث ان على وجهين احدهما اقترا  
 مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقه اصبح فاذا قلت ظل زيد مسافرا كان المعنى  
 مثبت له وذلك في كل زمان وكذلك بات زيد وهو ما في جميع الليل والثاني ان يكون  
 بمعنى صار ومنه قوله تعالى ظل وجهه مسودا وهو كظيم وفي الحديث ان باتت يد  
 وذو النفي منها اللوام الجوز كما بدع ما زال ما انكس ما قتي ولما كان ذا نفي في الالفاظ  
 المذكورة وهو هذه الاربعة المصدرة بحرف النفي يدل على الدوام وظاهره انما يجيب  
 يجوز العادة قبله نقول ما زال زيد اميرا اي كان اميرا على الدوام من زمان كان قالو  
 للامانة والمشهور في ما في هذه الاربعة بالباء لغوية والكل يجيب اذا كان ما ضيا  
 با ولم يزلوا اذا كان مستقبلا ولو لم نقول ما زال زيد عالما وكذلك لم يزلوا  
 زال وما يزال ولم يزل ولم يزل ولم يزل مع الماضي كما في قوله ما زال زيد اميرا يكون المعنى  
 الدعاء وهذه الالفاظ الاربعة على ما كان الامع النفي لا بقدر فيها ارادة النفي العرف  
 جواب القسم نحو بالله تفتنون بذكر يوسف هذا هو اصول الالفاظ الناقصة ويلحق بها  
 كثير من الالفاظ الموافقة لذلك الاصول في المعاني فيعمل عملها فيها جاء في قولك  
 ما مات حاجتك الى ما كانت حاجتك وما انتفها مية وسلم هو الضمير الراجع الى  
 ما وانت الضمير لكون الخبر غرض ذلك الضمير مؤنثا كما في ما كانت امك ومنها في ارفع  
 شفرته حتى قد عرفت كانه جريه اي صارت كانه جريه ومنها اضرو عار بعني صار  
 نقول اضرب زيد غنيا وعاد عمر وفقر او منها عدا وراعي بعني اصبح وامسى في  
 الحديث لو توكلتم على الله لزرقتم كما ترزق الطير تغدوا فخاصا وتروح بطانا

وتقديم اخبار النواقص على ما يلي ما لوقضاء الصدرة وفي الجرس قوله في الاصح  
 جواز وجاز على اسماء بالسوية الالفاظ الناقصة في جواز تقديم اخبارها عليها  
 وعدم جواز على ثلثة اضرب احدها ما يجوز فيه تقديم الخبر قطعا وذلك ما سوى  
 ما في قوله ما وذللك نحو كان وصار واصبح وغيرها نقول قالما كان زيد واميرا اصبح  
 عمر والثاني ما يمنع ذلك قطعا وهو ما في قوله وما سواها كان ما النافية وكما في ما زال  
 او ما المصدرة كما في ما دام فلا يجوز تقديم الخبر على الفعل فيه لما في النافية وما المصدرة  
 من الصدرة المانعة عن تقديم محمول مدخلها عليها والثالث ما اختلف في جواز تقديم  
 خبره عليه وهو ليس مصر وفا عنهم وقوله وجاز على اسماء بالسوية يريد ان جميع البناء  
 ما في قوله ما اولا عنها متساوية في جواز تقديم اخبارها على اسماءها فانه لو خالف  
 في جواز ذلك في الجوز **افعال المقاربة** ومن ذلك افعال المقاربة التي تجزى  
 المعنى قرب مضمون جملة من جملة اقسام الفعل افعال المقاربة وهي افعال دالة على  
 قرب مضمون الجملة التي بعدها فيكون فاعله في المعنى مضمون الجملة ويكون اسما  
 الى اسم باعتبار ثبوت الخبر فلا يسم الوبه وذلك ان المقصود كان لست تلك  
 الالفاظ الى مضافين المحل ثم غير وضعها باسنادها الى الخبر والقول في الجملة اجمالا ثم  
 تفصيل النسبة وتبنيها بذكر الخبر فلم يتم الفائدة الا بذكر الخبر فافعال المقاربة  
 في الحقيقة داخل في الالفاظ الناقصة فان فاعلها تقرير الفاعل على سبيل المقارنة  
 وانما يوجبها بالاول اختصاصا صريحا بالرام كون خبرها فعلا مضارع او قد اشأ  
 الى هذا الالتزام بعد ذكر الفاظها بقوله فمنها عيسى كادت كربت واوشكت  
 واخبارها فعل المضارع ما في قوله اوصلي في افعال المقاربة هو عيسى كان واو  
 وكرب في معنى اخذ وجعل وطفق وانشأ وقبل خبر الكل فعل المضارع اما مع  
 ان او بلا ان على الوجه الذي سيفصل وعيسى وكرب في بين تلك الالفاظ غير متصرفين



لم يستعمل المضارع عسى شائع مع ان بلوان بقله وكاد بلوان شائع مع ان  
بقلة. يعنى ان الشائع في عسى ان يكون خبر الفعل المضارع مع ان نحو عسى زيد  
ان يخرج وعسى هذا ان يخرج وذلك لتحقيق معنى الترجيح فان الترجيح يكون الوجه  
المستقبل وقل ان يكون خبر الفعل الجزع ان وذلك تشبيهه بكاد وعليه قول  
الشاعر عسى الهم الذي مسبت فيكون وراه فرج قد يب واستعمال كاد عكس  
استعمال عسى فان الشائع كون المضارع في خبره مجر واذعان ومجئته مع ان قليل  
منه قول الشاعر رسم عسى بعد قد المحي فذلك من طول الخط البطلان ان يصح  
وفي كزب الجريد عزان حتما واشك ذوالوجهين لم يتفاوتت كزب وما  
في معناه خبر المضارع الجزع ان قطعا نقول كزب زيد يفعل ويصل نقول  
واحد يتكلم وطفو بأكلم ومعنى هذه الافعال الشروع في الفعل فلا يقال احد  
زيد يتكلم او قد شرع زيد في الكلام وكذلك البواقي واشك يستعمل خبره بان تارة  
مجرد اذعان اخرى غير تفاوت في وجهه اعني من غير ان يكون احدهما بالشروع و  
الآخر بالقله كما في عسى وكاد نقول واشك زيد يخرج ونقول واشك ان يخرج زيد  
بالاستناد الى الفعل المصدر بان كاد نقول عسى ان يخرج زيد دون ان يقول واشك  
يخرج زيد واعلم ان كزب مفتوح العين وهو كزب لا راض اذا قلته للحدث وفيه  
معنى القرب لكون الارض اذا كزبت فقد قربت من الحدث وما كاد منفى وقد قيل  
ثبت كاذب ومادوا وليس حجة اعلم ان في كاد ثلثة مذاهب احدها انها مع  
ما بعد للانيات اذا كان ما صا والثاني انها مع ما يفيد اليات في الماضي  
والمضارع والثالث وهو الحق ان قياسها قياس ساير الافعال في كونها مع ما  
للتفي ما ضيا ومستقل دليل الاول قوله تعالى قد يخرجها وما كادوا يفعلون  
في قصة الذبح فانه قد اخبر بانهم ذبحوا فيكون ما كادوا يفعلون مثبت للفعل

ليطابق

ليطابق ما في الواقع وليس ما ذكره حجة فان المعنى انهم ما كادوا ان يفعلوا  
قبل الذبح لما سبق من تعنتهم فان مثل ذلك التفتت داب زو يفعل ولا يقارب  
ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافي في معارضة الفعل قبله لانه قد يلحق الى الفعل  
من ذلك وانه دليل الثاني في الماضي ما ذكرناه وفي المستقبل خطيهم ذاكرة في بينه  
اذا غيرة المحرمين لم يكدر من الهوى عجب منه برح بعد زمان طويل وهذا باطل  
لانه لو كان كاد مع حرف التفي مع اللام لكان معناه قوله تعالى اذا اخرج يدك لم يكدر  
برأها الآية ان الونش اذا اخرج يد برأها الشدة الظلم وظاهره انه ليس كذلك  
واما غطيه بيت ذي الامة فخطا عند المحققين والبيت صحيح المعنى فعلو التعجب  
جملة الافعال فعلو التعجب وتلك لانشاء التعجب صيغت كما احسن الاكرام  
للضيف باضيا والكرم به امر بلا صفة وصيغة ويجوز منه التعجب شائعا اذا  
انفتح المعنى بنصب الفريضة فعل التعجب ما يكون موضوعا للدلالة على انشاء التعجب  
مثل تعجب عجب بارادة الاخبار عن التعجب خارج عن هذا البناء وكذا اخرج بارادة  
الونشاء كقولهم عجب لولون وليس له فان صيغة غير متعينة لانشاء بل الوصل  
فيها الاخبار ومعنى الونشاء عارض عليها كما في بعث واشتريت وغيرها والتعجب  
صيغتان ما اضل بصيغة الماضي نحو ما احسن زيدا وكذلك ما احسن الاكرام  
للضيف وافعله بصيغة الامر نحو اكرم زيدا فانها مطر بان في افادة معنى التعجب  
بخلاف اللفاظ المذكورة والصيغتان المذكورتان غير متصرفين بالنسبة والجمع  
والثاني ولما المضارع ولا امر لغيره لانشاء الذي هو من المعاني الخفية ثم ان  
معنى ما احسن زيدا كان في اصل التركيب جعل زيد احسنا وصاحبها احسنه  
ثم نقل الى انشاء التعجب والجرع مع جعله بالمسبية فقد اقتصر اللفظ على ثمة  
وهي التعجب سواء صدق مع جعله بالسببية بان كان التعجب منه محمولا ولا سبب



او لم يصح ولذلك استعمال هذا الفعل في التبع عن شئ استحيل كونه جعل ما على نحو  
 ما قدر الله وما اعلمته فقد عرفت تلك الصيغة في معناها الوصل وجعل علما للتع  
 العارض وكانت كالصفة الصابرة علما لما يتصف بالآخر تارة ولما لا يتصف به  
 اخرى كالسود حيث يحتمل ظهوره والبيضا وعلم ان ما في احسن زيدا كره في  
 موضع الرفع بالابتداء واحسن وقوعها مبتداء لكونها في قوة التخصيص والحق شئ  
 عظيم احسن زيدا واحسن خبر المبتداء وفي خبر المبتداء وهو فاعل احسن والنصب  
 بعد مفعوله واما اكرم زيد فالاول في معنى صار فاعل كالم أي صار ذا الجرم والباء بعد  
 زائدة في الفاعل لازمة كقوله زيد ما اعز واجدا واحسن بزيد ثم اجمل وانصب  
 يحذف التبع منه اعني النصب في ما افعله والمور في افعليه اذا انقطع المراد بسبب  
 القرينة الدالة عليه نقول لله در زيد ما اعز واجدا كما قال الامير المؤمنين علي بن  
 ابي طالب كرم الله وجهه خير ما الله عن والجزء بفضل ربي فله خيرا ما اعف  
 واكرما نقدر ما اعظم وما اكرمهم نقول احسن بزيد ثم اجمل وانصب نقدر ثم  
 اجمل به قال الله تعالى اسمع بهم وابصر وتقدم معموليه غير محوز كذا الفصل  
 او الظرف عند جماعة اتفقوا على امتناع تقديم المور على العامل في هذا الباب  
 وعلى امتناع الفصل بين العامل والمفعول بغير الظرف واما الفعل بالظرف  
 فاختلاف فيه والحق ان نظرنا الى استعمال لقول عمرو بن معدى كرميا احسن  
 في الهجاء واكثر في اللسان عطاها وكل من الفعلين ياتي موافقا الفصل  
 للتفضيل في زوايا الثلاثة فيؤخذ مما فيه ضعف ويشك ويذكر في كون عيب  
 وحلية قياس صيغة التبع في صحة بنائها غير الفعل والمنع عن قياس فعل التفضيل  
 فينبغي الفعل الثاني في الجز شرط ان يكون معناه تماثلا وحالة بالشيء و  
 الغضب فلا يبين في الموت قبل التبع كما لا يبين منه فعل التفضيل بشرط ان يكون

معناه من اللون والعيوب والمخالف بينه فعل التبع شئ منها كما هو قياس فعل التفضيل  
 منها على جمل الالقباس وفي كل ما لم يرع شرط نبأته اشد واشد فاما  
 نبأته يعني ان ما لا يتحقق فيه الشروط المذكورة او شرط واحد منها فخطا في التبع فيه  
 ان يتوسل اليه بلفظ اخر كما شددوا شدد وما يجري مجرى ما نقول ما اشد لخرجه  
 واشدد باستخراجه وما اجمع موده واجمع بوته وكذا ما اشد حرته واشدد حرته  
 وما اجمع عوده واجمع به افعال المدح والذم وفي جملة الافعال ما كان وضعه  
 لا نشاء مدح او لا نشاء مذم فحي جندنا من الزور تركب وفي نعم بشئ سائلا  
 افراد صيغة افعال المدح والذم افعال وضعت لا نشاء المدح او لا نشاء  
 الذم وهو على ضربين احدهما ما فيه تركب زم وهو جندنا فانه لا يستعمل الو مع  
 واوهي المدح والثاني ما لا يستعمل كذلك اي يكون فيه تركب زم وهو نعم وشئ  
 وساء امانا نعم فهو المدح واما بشئ وذاهو الذم فاعلاها ذواللوم او ما  
 اليه ولا تنكير او بنذر بريدان الفاعل في نعم وبشئ وساء يكون اجتم  
 معوا باللام او مضافا الى المور باللام فالاول نحو نعم المولى ونعم النصير والثاني نحو  
 نعم دار المعين والمضاف الى المضاف باللام ملكه المضاف الى المور باللام  
 نحو نعم وجه غلام الرقاب وحكي او خفشن ناسا من العرب يرفعون بنعم وبشر النكر المذكر  
 المفرد نحو نعم خليل زيد والمضاف نحو نعم جليس قوم زيد وفي الحديث نعم عبد الله  
 خالد بن الوليد وان ذلك نادر فيلزم التميز ان كان مضافا كنعم وكيلو ربنا  
 عند حاجة وجاز مع الاظهار ذكر المميز وينبغي ان ذلك بعض الائمة يعني  
 اذا اخبر الفاعل في الافعال المذكورة فلا بد ان تكون منصوبة على التميز كنعم وكيلو  
 ربنا نقدر نعم الوكيل وكيلو ربنا وعلم قوله نعم بشئ لظا المين بدلا وقد  
 يستغنى عن التميز للعلم الجس الضمير كقوله عليه السلام من توفنا يوم الجمعة فبها ونعمت



وفي النسبة اخذ ونعت النسبة اي اذا كان الفاعل مضافا اذا كان مضافا فمع  
 سبويه لا تيان بالتمييز بل جمع بين الفاعل المظهر وبين التمييز فلا يجوز في قول  
 رجلون زيدان لان لهما قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز واجاز المبرد  
 وهو القياسون التمييز كما يكون برفع لهما كذا ذلك يكون للتأكيد قال الله تعالى  
 ان علة الشهور عند الله اثنتي عشرة شهرا وما في غيرا قيل تميز فاعل وقيل  
 لها رفع على الفاعلية يعني ان للخيرين في ما الت في مثل نعم ما صنعت وقوله تعالى  
 بشما اشتروا به انفسهم وقوله وان تبدوا الصدقات فنعما هي قولون احدهما ان  
 ماكرة في موضع النصب التميز والثاني انها موصولة في موضع الرفع على الفاعلية  
 ومنهم من ذهب الى ان ما في غيرا فاعل وهي تامة معرفة اي نعم الشيء ابدؤها وما بعد  
 المخصوص وهو موافق لفاعل هذا البناء في كل حالة لما كان قصدهم في باب المذكر  
 والذم سلوك طريق لهما والتفسير لزيادة التبريد ذكر وابد الفاعل ما نسبة  
 المخصوص بالمدح والمخصوص بالذم فقالوا نعم الرجل زيد ونعم رجلون زيد فيتميم المدح  
 والزيد قبل ذكره اجمالا لانه في الجنس ثم يتوجه اليه بعد ذكره تفصيلا والتزما  
 الموافقة بين الفاعل والمخصوص في جميع احوال اعني افراد والشيئية والجمع والتذكير  
 والتأنيث ضرورة وجوب الموافقة بين المفسر والمفسر فقالوا نعم الرجلون  
 الزيدان ونعت المرأة صد وعليه القياس وانما التزوا هذه الموافقة  
 لان المخصوص يكون بحيث يصح اطلاقه على الفاعل ولما نحو ساء مثل القوم الذين  
 فهو بتقدير المضاف والمفعول ساء المثل مثله مثل القوم وللجاجة في رفع  
 المخصوص مذهبنا ان احدهما انه مبتدأ سابق لغيره الفعل والفاعل خبره والثاني  
 انه خبر مبتدأ محذوف فقوله نعم الرجل زيد تقدير هو زيد والجملة الثانية  
 مستأنفة كان سائلا سمع قولك نعم الرجل فسال عن المخصوص فقلت هو زيد

وقد حذف المخصوص عند قرينة كفي مثل نعم الرجل الماهدون لشبهة يحذف  
 المخصوص بالمدح والمخصوص بالذم عند وجود القرينة الدالة عليه كما في قوله تعالى نعم  
 الماهدون تقديرهم نعم الماهدون في بدالة سابقة عليه وفي قوله تعالى انا وجدناه  
 صابرا نعم العبد اي هو وفي جند اذا فاعل الفعل لم يجب مطابقة المخصوص فهو  
 بوجه من افعال هذا الباب جند وهو ساء المدح وحكم حكمهم وذات فاعل  
 كالمعرف بالذم نعم وهو لا يتغير بتغير احوال المخصوص لان جندا جازيا امثالا  
 والامثالا يتغير فيقال جند الرجلين وجندا هندا غير ذلك وجازله التميز  
 باسم مطابق وان سبق المخصوص في كل حالة جاز بعد ذاك في جند ذكر ميمزلة اما قبل  
 المخصوص وبعد وهو مطابق للمخصوص في جميع احوال سواء قدم التميز على المخصوص واخره  
 تقول جندا رجلون زيد وجندا زيدا وجندا رجلين الزيدان وجندا رجلين  
 الزيدان واقسام افعال الثلاثي ثلثة بفتح عين وانكسار وضممة الفعل  
 الثلاثي المجري ينقسم الى ثلثة اقسام احدها فعل بفتح العين كض والثاني فعل بكسر  
 العين كعلم والثالث فعل بضم العين كحسن ولما راجع لها يسكون العين فانه لو لم يكن الفعل  
 الثلاثي على يسكون العين للزم التقاء الساكنين عند حرق الضمة لرفع به ولا ضبط  
 في مفتوحها العو بها ويختص بالمضموم قبل الطبيعة ونكسورها اصل في الاعراب  
 كالمعنى وخص بالوان وعصيب حلية يعني ان فعل بفتح العين لا يختص صرله  
 بصنف من المعاني بل يضم في المعاني فلا يتضبط حاله بخلاف فعل بكسر العين وفعل ضمها  
 فان لكل واحد منهما اختصاصا بطائفة من المعاني فبها وجه انضباطها فاعل بضم العين  
 فتحصر بين افعال فعل الطبيعة يعني انه لو لم يكن على ذلك الوزن في افعال الو  
 افعال الطبيعة وهي الضاد غم الونس ان يقتضيه طبيعة غير ان يكون له بها  
 شعور واختيار كالحسن والقبح والصغر والكبر والطول والقصر وغيرها ولذلك



ويكون هذا اللفظ الواو ما فان الفعل الذي يكون مقتضى طبع الشخص يستحيل  
مجاوزة عنه الى غيره واما فعل كبر العين فهو اصل في العراض النفسانية من العليل  
والحران واصدادها كسقم ورض وعسق وحزن وفزع قوله وخص بالوان عيب  
وطية يعني الوان والعيوب الخلية لو يكون من غير فعل نحو حمر وصور الوان ونحو عور  
وعمر العيوب ونحو لجم سهل من الحلو ولما ذكر معاني الافعال المجردة اراد ان نذكر  
معاني الافعال المزيد فيها فقال وكل زبد فيه كملحاً يدل على معنى قريب  
بصفة وانما قال لك ملحا لان المزيد فيه للحاق لو يراى زيادة الدلالة على المعنى  
كما بين في التصريف وانما قال بصفة تشبها على المعنى الزائدة في اللفظ لفظا  
المزيد فيها ليست مدلول الحروف الزائدة فان ذلك يؤدي الى كون تلك الزوائد  
كلها او الى القول بان بعض اللفاظ الموضوعات للمعاني ليست بكلمة وكلها ممنوعان  
فافعل للتصغير مثل افتمه ووجدان شئ مثل احدث سادى وقد جاء  
للتعريف مثل ابعته واجتمعت معناها ازالة عجزه بابا فعل للتعدية غالبا  
يتضمن معنى التصغير يقول زيد وافتمه اى صيرته قايما وقد جرى لوجدان الشئ تشبها  
بالاخذ نحو احدث فلونا اى وجدته حيا واخلىته اى وجدته حيا وقد جرى  
للتعريف قولك ابعث الجارية اذا عرضتها للبيع وقد جرى للازالة والسلب  
نقول اجمت الكتاب اذا ازلت عجزه واشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وفعل  
للتصغير ايضا وغالبا يكون كقطعت الشياح لكسر والمستلب ايضا مثل  
قدت عينه وفستقته فيها ارادة نسبة بابا فعل يكون للتعدية وذلك  
يتضمن معنى التصغير كما في افعل تقول فزع زيد وفرخته اى صيرته فرطاً وجرى في  
الغالب للبالغة والتكثير نحو جوت وقطعت الشيا ونحو موت الابل وجرى للمستلب  
ايضا مثل قدت عينه اى ازلت العدى عنها وقد جرى لنسبة الشئ الى اصل

الفعل

الفعل نحو فستقته اى لنسبة الى الفسق وكفره اى لنسبة الى الكفر وفاعل بشارة الغير  
فاعلا كضارب او كجالت سادى يعني ان فاعل يستعمل فيما اذا كان الفعل  
بالشراكة بين الفاعل وبين المفعول يعني ان يكون الفعل صادرا من الفاعل وافتها  
على المفعول كما يكون صادرا من المفعول وافتها على الفاعل فيكفيان فاعلين <sup>مفعولين</sup>  
في المعنى وذلك نحو جالت زيدا اى جلست مع زيد وجلس زيد معي ونحو ضاربت  
زيدا اى اكلت ضربت زيدا وهو ايضا قد ضربك تفعل ياتي بالشروع مطاوعا  
كما في كسوت مرة فتنكست ويعبر ايضا في تشجيعه انه تكلف في تحصيل وصف  
الشجاعة وجاء يعني ترك ما خذ كفى تايم زيدا وهو ايضا بكثرة وجاء يعني  
الاحتذاء وانه كما في توست التراب بقلة وقد جاء في مثل التخرج مغرما لتكرار  
مرة بعد مرة باب تفعل شابع في معنى المطاوعة وهو قبول الامر من الفاعل بقول  
كست الونا فتكسر وكذلك كسوت مرة فتنكست ونحو ايضا التكلف يعني ان يتكلف  
الفاعل في تحصيل ما خذ لك الفعل فيدل شجع مثلا انه تكلف في تحصيل وصف  
الشجاعة وقد حصل ذلك الوصف له فلو يقال شجع زيدا اذا كان زيدا من  
لم يكن متصفا بالشجاعة ثم حصل ذلك الوصف له بمرارة الحروف ومقاساة الشدايد  
وقد كمل زيدا اى تكلف ان يكون حليما قال الشاعر وحلما لم تكلفه ليس التكمل  
في العينين كالكل ونحو المعنى ترك ما خذ الفعل والتجنب عنه غي تايم زيدا اى تجنب الثم  
وكذلك خنت اى خنت الخنث ومن ذلك تهدي اى يترك الهوى وقد جرى هذا  
البناء يعني الاحتذاء كقولهم توست التراب اى اخذته وسادة وهذا بقلة وقد جرى  
للدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة نحو خرج الما اى شرب جرعة بعد جرعة تفاعل  
شاعت في مطاوعة وفي الشراكة بين اثنين او بين فرق وقد جاء في  
اظهار ما ليس واقعا كما في تغافلنا انما غفلة باب تفاعل في المطاوعة



باب فاعل كقلت باعدته فتباعد قبحي للشارك ايضا وذلك يكون على وجه  
احدهما التشارك في اتصال الاثر الى غير التشارك سواء كان الفعل بين اثنين  
كما في تضارب زيد وعمرو بكر او بين جماعة كما في تضارب زيد وعمرو بكر خالد  
والثاني التشارك بايصال احد المتشاركين الاثر الى الآخر وهذا الثاني على  
نوع معنى باب الفاعلة الا ان الفعل ههنا ليس بين الفاعل والمفعول لفظا ولذلك  
جاز التشارك ههنا بين اكثر من اثنين نحو تضارب زيد وعمرو وبكر ولم يجز  
هناك قبحي للتكلف بخبر اظها حصول الفعل وهو غير حاصل نحو تجاهل وتفاعل  
يخبر اظها الجاهل والغفلة وليس به جل مغفلة وما زال باب النفع والطاوعا  
وطاوع باب الافتعال بكثرة وجاء بخبر اعمال وكثرة وجاء بخبر الخار بقله  
يخبر ان باب النفع يكون للطاوعة ابداء كسرة فانكسر والزم مجيئة مطاوعا  
لرئيات متعددا ولم بين الا ما فيه علوج وتأثير ونحو ان عدم ليس بفتح قوله وطاوع  
باب الافتعال يخرى باب الافتعال يكون في الغالب للطاوعة نحو سترته فاسترقى  
لغير معنى المطاوعة ايضا في باب الفاعلة ولا عتاد ذلك كما في اكتساب المال اي  
بالغ في كسبه واكثر منه وتجي ايضا للاختار ونحو اختير اي اخذ الخبز واستوى اي  
اتخذ الشوي وذلك بقله ومضمون استكت انك طالب الكتابة ولا مثالا  
في ذلك يشاعت في استخرج الطين اعتبار الخول وفي استحدثت الشيء معنى  
اصابة الشايع في باب استفعل ان يتضمن معنى اطلب تقول استكتب زيدا اي  
طلبت منه الكتابة وكذلك استخرجته واستبعته اي طلبت منه الخروج وطلبت  
منه البيع وتجي للخول نحو استخرج الطين اي تحول حجر او يخرى لاصابة الشيء على صفة  
نحو استجدت اي وجدت حيدا او استعظمت اي وجدت عظما وفيما سوى هذا مبني  
فقط كما هو المقصود بشدة حرر يخرى ان ما سوى ابواب المذكورة لا يخرى

الا المبالغة

الا المبالغة كما عرفنا المعنى المقربة باب المبالغة في الحرمة وكذلك احوار والمبالغة فيه اكثر  
في امر وكذلك باقي ابواب نحو اعشوشب واخر وطما كان بعض هذه الابنية  
متعددا وبعضها لازم للمتمم مباحث معاني الابنية بحكم المتعدى وغير المتعدى فقال  
فما كان منها لازما فهو واقع ونحو نصب مفعول به استراحت وما يتعدى فهو ينصب واحد  
وجاء نصب اثنين بل الثلاثة الفعل ينقسم الى متعد ولازم والمتعدى ما يتجاوز  
مدلوله عن الفاعل ويقع على محل كضرب وغيره واللازم بخلاف ذلك كقعد وتام و  
الافعال المتعدية في نصب المفعول على ثلاث مراتب الاول ان يتعدى الى مفعول واحد  
نحو ضربت زيدا والثانية ان يتعدى الى مفعولين نحو اعطيت زيدا ودرهما والثالثة ان يتعدى  
الى ثلث مفاعيل وهو على ضربين احدهما ما نقل بالجزء غير المتعدى الى مفعولين وهو فعولان  
اعلمت واريت بقول اعلمت زيدا عمرافاضلا واريت زيدا فاضلا بنبأته للمفعول الاول  
عن الفاعل والثاني ما نقل بالجزء او التضعيف ونحو المتعدى الى مفعولين واجرى مجرى علمت  
لموافقة له في المعنى في المعنى وهو خمسة افعال انبئات ونبأت واخبرت وخبرت  
وحدثت ويختار في اعطيت زيدا عبادة تقدم ما بد فوافر الفاعلية المتعدى  
الى مفعولين على ضربين احدهما ما ينصب اسمين سر وهو الفعل العلم الذي مضى ذكره  
والثاني ان ينصب اسمين ليس بينهما السببية كما عطيته زيدا حبة والاحسن في مثل  
هذا الفعل ان يقدم من مفعوليه ما هو قريبا من الفاعل بحسب المعنى وهو زيد مثلالا  
اخذ الحبة فانها مأخوذة وفيه جواز الحذف او حذف واحد وحذف كلا الاسمين  
عند قرينة الناصب لمفعولين ليس بينهما نسبة لومع فيه حذف احد مفعولي عن  
حذفهما معا عند قيام القرينة فنقول اعطيت زيدا في جواب من قال من اعطيت الدرهم  
في جواب من قال ما ذا اعطيت زيدا وقال تعالى فاما من اعطى واتى بحذف المفعولين معا  
وبالحرف عدبت اللوامر مطلقا كقمت بزيد وانطلقت بطيخة اذا اردت



ان تعدى الفعل اللازم الى فعل كان عدته بحرف الجر فيصير اللازم بواسطتها متعديا الى  
مفعول اخر فتمت بزيد وانطلقت بطلحة وكذلك المتعدى الى واحد بصير متعديا الى اثنين  
بواسطتها والمتعدى الى اثنين متعديا الى ثلاث كما في ضربت زيدا بسوط واعطيت  
زيدا درهما احلك ولا يفرشني من حروف الجر معنى الفعل الواو الباء وذلك ايضا  
في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مرت بزيد وقد جاز حذف حرف منها  
وقسم الحروف التي مع ان وان بقية حروف الجر في الرفع والفعال اللازمة اعني الحروف  
التي تعدى بها الفعل اللازم وذلك على وجهين سماعي وقياسي اما السماعي فكما في  
سكرت اوسكرته ونصحت له ونضحت ونهبت ونهبت الى الشام وذهبت الشام  
قال تعالى ينفونكم الفتنة اي ينفونكم لكم وكذلك نحو امرتك الحيرة واستغفر الله ذنبا  
ووجه الحذف في الكل كثرة الاستعمال وقد ينضن اللازم معنى المتعدى فيستغنى  
عنه ذكر الحذف كما في تروى الديار يعني نحو زوها وقال تعالى لا تعدن لهم صراطك  
المستقيم اي لا تزل من لهم واما القياسي فيما اذا كان الحرف واردة على ان المفتوحة وان  
وان المفتوحة تقول عجبت ان تزرني وعجبت انك اذهب جذاذ اثنائه  
**باب الحرف** وما الحرف السايد بعينه وينبع ما بالفعل والحرف قسم  
الحرف ما يولد على اللحن بنفسه بال بواسطة ذكر متعلقها بخلاف الحرف والحرف  
ولما كان لكل القسمين السابقين خواص يتنبرها غيرهما ولم يكن الحرف شيئا  
من الخواص صار منها خواص ههنا والفعل مميز لها غير قسمها فمنها حروف الجر ما  
كان مفضيا بفعل الى اسم بوجه لاضافة كمن والى واللام حتى وفيها ود  
وكذا الواو والنا لنشد ومنذ ومنذ والكاف ثم على غير ذلك وعدا حاشا  
وتلك بشرة حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل وضمه اياها بضمه الى اسم بليب  
والافضاء الى الصول والباء بعد التعدية اي لا يصال فعل وشبهه الى اسم بطريق الاختصاص

ولذلك

ولذلك سميت حروف الاضافة وذلك نحو مرت بزيد وانا ما ز بزيد وحروف  
الجر هي المذكورة في الكتاب واما قال تلك بشرة لانه قد تعدى حروف الجر فان اخرها  
وهما العلوتة اما العلوتة هي اما العلوتة في لغة بني عقيل قال الشاعر اهل الله فضلكم  
علينا واما التي فيكون حرف جر يعني في لغة هذيل ومنه قول الشاعر صفت السحاب  
شبابين بالبحر ثم ترفعت متى لم حطرتن يلج اي تسمع فمن لبيك وابتداء  
وعلا وللفضل والتبعض والبدلية يعني نظما معان منها بيان الجسور على  
قوله تعالى فاجتنوا الرصاصة الوثان ويعرف ذلك بوجه اطلاق الجسور بها على  
المبين فيقال الرصاصة الوثان ومنها ابتداء الغاية في المكان نحو المسجد  
الحرام الى المسجد الاقصي وقد عني وابتداء الغاية في الزمان نحو بسجدة استس على التقوى في اول  
يوم ومنها التعليل نحو اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل ومنها الفصل نحو الله يعلم  
المفسد من الصالح ومنها التبعض فيما يقبل التعدد ولا تقسام نحو وفي الناس من  
يقول امنا واخذت من الدماء ومنها البدلية نحو ان ضيتم بالحيوة الدنيا ناله افة اي  
بدل الافة وقد ناب عزرب وعز وعز علي وقد جاء للجر يد ايضا وزيدت  
اعلم ان من ينوب من اب ربه عز وجل على امانياتنا بنو عرب كما تقول من بلدة سافرت اليها  
ومن عالم جالست معه واما انما بنو عرب في قوله تعالى اطعمهم من جوع وقوله فيل القاسية  
قلوبهم من ذكر الله ومن ذلك من التفضيلية كما في قوله زيد افضل من عمرو وكانا قلت جاوز  
زيد عمر في الفضل واما انما بنو عرب على بنو نصرناه من القوم اي على القوم وقد ينوب  
عز الباء ايضا كما في قوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي بطرف خفي وقد عني من اللزيم  
ايضا والمراد به التشبيه كما تقول لقيت من زيد اسدا وذلك بخلاف المضاف  
تقديره من لقاء زيد اسدا اي حصل من لقاءه لقاء اسد ونحو من زائدة ايضا كما  
في ما جاني فاحد الى لانها الشيء حتى نظرها وقد جاء حتى مثل في اي لعله الى وحق



ونسها الغاية وهو استعماله في انتهاء غاية الزمان والمكان فواتوا الصيام الى الليل  
 والى المسجد الحرام وغنيت البارة حتى الصباح واكملت السمكة حتى رأسها وحتى مغنى  
 اخر هو مغنى كالحلة ولا تجزئ ذلك المعنى الوافعل الماول بالمصدر بتقدير ان غنيت  
 حتى ادخل الجنة فلا يقال اسلمت حتى ادخل الجنة بخلاف كونه مغنى لانتهاء فانه يستعمل مع  
 الفعل الماول كما في سرت حتى تغيب الشمس ومع الاستعمال المبرح كما في قوله تعالى حتى مطلع  
 الفجر ثم ان حتى اذا كانت لانتهاء كان بينها وبين الى فرق في المعنى وهو ان ما بعد الى  
 لو يكون داخل فيما قبلها واما حتى فيكون ما بعدها داخل في حكم ما قبلها في  
 التوكيد كما في اكملت السمكة حتى رأسها بخلاف غنيت البارة حتى الصباح وفي الشرع زيد  
 تحقيق هذا المقام وفي شاعى وظرف وثاني لعله وايضا على ما كبا العكس ثابت  
 الاصل في الظرفية عز زيد في دار ومنه نظره الكتاب لكون الكتاب شاعى لظنظر  
 مشتملا على اشتمال الظرف على المظروف فانه محيط به وقد جرى التحليل عليه  
 قوله تعالى لو ان كتابنا من السماء لما اخذتم عذاب عظيم وقوله نعم ان امراة  
 دخلت النار في هرة وقوله ايضا على غير المعناه ان كل واحد من في وعلى بنوب عز  
 صاحبها في كلامهم اما نيابة على في عز على كما في قوله تعالى ولا صلتكم في جذوع النخل  
 اي على جذوع النخل واما نيابة على عز في كما في قوله تعالى واتبعوا ما ابتلوا مما الشياطين  
 على ملك سليمان اي في ملك سليمان وقوله ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة  
 ومنه لامهم لام اختصاصا صفة وعاقبة والجد والاستغانة وثاني لتبليغ وقصد  
 تعجب وتقوية ولا انتهاء وزيدت اللوم الجارة وهي بالكسرة مع طهيم الظاهر  
 غالبا وبالفتح مع المضمر في محان كثيرة فمن اقسام كلام الاختصاص من ذلك  
 قسم واحد هو الاموال في المال الزيد والثاني لوم التمليل نحو وهبت لزيد ديناراً  
 لوم العلة نحو جئت لكرهه ومنها لوم العاقبة وهي للصبر ونحو ولد لأموت وابنوا لآل

ومنه قوله تعالى فالتقط آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومنها لوم الجرد وهو اللوم  
 الواقع بعد كان المنقبة نحو وما كان الله ليذر المؤمنين ومنها لوم الاستغانة  
 وقد مر بيانها ومنها لوم التبليغ وهي اللوم الجارة للوسم بعد القول او ما مع معناه  
 نحو قلت واذنت له ومنها اللوم التي لا تنشأ التعجب كقولهم يا لئلا وبيا للعجب اذا تعجبوا  
 من كثرة هذه اللوم مفتوحة كلام المستغانة ومنها لوم تقوية العمل وهو بما اذا كان في  
 العامل ضعف اما بسبب التأخير او بسبب انه في العمل فالدول كما في قوله تعالى ان  
 كنتم للرؤيا تعجبون وهدي ورحمة للذين هم لربهم يرهبون واما الثاني فكما في قوله تعالى  
 مصدق لما همم فقالوا ليريد ومنها اللوم التي بغى الى النهاية كما في قوله سمع الله من احد  
 اي سمع الى من احد وكذلك قوله تعالى جري لجل مستمير بدليل قوله تعالى في مواضع اخرى  
 كل جري الى اجل مسمى ومنها اللوم الزيد وهي قسمان احدهما قياسية وهي اللوم التي  
 لتقوية العمل والثاني سماعية كما في قوله تعالى رد فيكم اي رد فيكم لكون رد في بغى يتبع  
 وفي صحيح البخاري رد في بغى قرير فلما زبادة في اللوم معان اخرى يتناه في الشرع  
 فيطلب هناك وبالاولا صاق والاستعانة وتعدية والظرف والتسبية و  
 للبعض والتعويض والبدلية وجاءت تبعية غرور مع ليشدة الباء شائعة للاصا  
 نحو بهاء اي التصقية وخامس وقولك مرتت بزيدي اي الصقة المروية وكان قريب  
 وثاني للاستعانة نحو كتبت بالقلم والتهدية نحو ولو شاء الله لذهب سمعهم وايضا  
 فان المعنى سمعهم والظرفية نحو وانكم لتقرن عليهم مصحين وبالليل اي في الليل و  
 للتسبية نحو فظلم الذين هادوا حرمنا عليهم اي لظلمهم وللتعويض فامسحوا بروجكم  
 وللتعويض وهي بالمقابلية يكثر دخولها على الايمان نحو جئت هذا بذاك والبدلية  
 بان يصلح في موضعها لفظ البدل كقوله تعالى يسترني برأيتهم اي بدلها في محيها  
 يعجز عن يوم تشفق السماء بالغمام ويكثر مع السؤال نحو ان اسأل بعذاب

رضى الله عنه



وبعض الصاحبة وعلومتها ان يصلح موضعها مع وان يعبر عنها في مصورها بالاحال  
 ولهذا استعمل بالاحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اى مع الحق وحقا ومثله  
 فلاتعاطوا بال كفر وهم قد خرجوا به وقوله اى منجى جملته ونحو القسم نحو اقسمت بالله  
 وبالله اوبل لا فعلن ورب لتقليل وفيها صدارة وتدخل منكر رابع النعت  
ما قبله وتدخل ايضا مضرا به اذن يميز المنكر وهو بوجه وعاملها ماض  
ويجوز غالبا وذلك بعد النعت في كل حالة رب فيها لغات اشهرها رب براء  
 مضومة وباء مشددة ومنها ان يخفف الباء مفتوحا ومعناها في اصل الوضع  
 التقليل لقوله في جواب من قال لقيت رجلا لقيت اى لا تنكر لقائي للرجل  
 بالمرأة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا لم يستعمل في معنى التكثر حتى صادرت رب  
 في معنى التكثر كالحقيقة وفي التقليل كالجواز لها صدر الكلام لونه وضعها او نشاء  
 التقليل فشا به كم الذي وضعها او نشاء التكثر ولا يستعمل الا داخل على النكر  
 الموصوفه نحو رب رجل لقيته وقد دخل رب مضرا بها فيفسر الاسم المنكر منتصبا  
 على التميز وذلك يكون مفردا في جميع الاحوال غير مطابق للمفسر في النسبة والجمع  
 والثاني قول رب رجلا رب رجلين وربه رجلا وربه امرأة وغيرها وعامل  
 رب فعل ماض فارغ عن الضمير كعرفت وتحققت والغالب حذفه وموضع ذلك  
 العامل في حالة التلطف والتقدير هو ما بعد النعت المذكور في نعت مدخول  
 رب مثال الملفوظ رب رجل كريم عرفت ومثال المقدّر رب رجل لقيته اى  
 عرفت وبالحق ما عند تقليل نسبة واجرى مجرى رب واوبكره  
 التقليل كما يكون للمفرد كذلك يكون للنسبة قصدوا تقليل النسبة ولو  
 في ادخال حرف التقليل على الفعل المتضمن للنسبة بما الكافية فقالوا رب اقام زيد  
 وعنوا تقليل هذه النسبة الى زيد قوله واجرى مجرى رب لى يخفى ان واو رب

وهي الواو التي ينطق بها في اول الكلام بمعنى رب مجرى مجرى رب في السوال المذكورة من  
 الدخول على النكرة الموصوفة وحذف العامل في الغالب وذلك كقوله وبلدة ليس بها  
 انيسر الى البعافير والى العيسر يخبر رب بلدة وهي حرف تليد وشاع دخولها على  
الفعل مع ان ثوبا المصدرية وكذا حرف الجر للتعليل ودخولها على الفعل المأول  
بالمصدر ككثر وذلك مع ان المصدرية شايع في اسلمت كى ادخل الجنة ومع  
ما المصدرية دون ذلك في الشيوع كما يشعر بذلك العطف ثم كفى قوله اذا انت  
لم تنفع فضر فانما يربى الحق كما يضر وينفع ويقسم بالواو ولا فعل واردا على  
 مظهر والجملة الخبرية وتامثله واختص بالله وحده وقد قسموا بالياء في كل حالة  
 اعلم ان واو القسم حصا بصر ثلث احدا بها وجوب ترك فعل القسم بقال اقسمت  
 والله لا فعلن والثانية وجوب دخولها على الاسم الظاهر ويسمى مدخولها مستقما  
 به فلا يقال وكذا فعلن والثالثة وجوب مجيء رابع الجملة الخبرية جوابا للقسم  
 دون الجملة الطلبية فانها لا تقع جوابا لها فلا يقال والله اخبرني وتا القسم  
 مثل واو القسم الخاص المذكورة ويختص بامرؤ وهو لزوم مدخولها على اسم  
 الله نحو تالله دون ان يقال تربي الكعبة وغير ذلك وباء القسم تعم جميع الاحوال  
 فتذكر مع فعل القسم وبغير الفعل ومع الظاهر والمضمر ومع الجملة الخبرية ومع  
 الطلبية ولا بد من زوم وان وما ولا لصدر جواب كان بالخبرية للجملة الواقعة  
جوابا للقسم وهو المقسم عليه يصدر بالحرف المذكور تقول والله لا زيد قائم والله  
 لا فعلن كذا والله ان زيدا قائم والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وحرف  
 النفي قد يحذف عند عدم البس كقوله تعالى تالله نفقوا تذكراى ما تفقوا ويلزم  
 تقدير الجواب اذا تقدم الجواب جزاء او مجموع جملة اعلم ان جواب القسم مرتبة القسم فاذا  
 تقدم ما هو الجواب بسبب المعنى على القسم بالجزء خبرية او جملة كفى زيد والله قائم زيد

وكسى

بعد



قائم والله سقط عن ان يكون جوابا للقسم فلم يقدّر جوابا بعدد ولا يخرج اظهارا لدلالة  
 ما هو جواب للمعنى عليه ولقيامه مقامه وقد جرى بعد الجملة المحسنة فمينة والى على الجواب  
 فخرج كقوله تعالى والفجر وليال عشر الى اخذن وليعا قسب كدلالة قوله المتركيب  
 فعل ترك الية عليه وقد جاز في بالله تقدير عامل وتقوية ايضا باي مرة  
 اعلم ان للعرب في باب القسم كثرة جريه على السهم تصرفات كثيرة فيجوزون فيه ما يجيزونه  
 في غيره ولفظ الله مخصوص بكثرة القسم به يجوز تقديره في غير ما لا يجرى في  
 الله لا فعلن والمختار في النصيب القسم فلم يجز في غير لفظ الله الا ذلك تقول  
 الكعبة لا فعلن والمصوب لا فعلن بالنصب لا غير جاز في لفظ الله خاصة تقوي  
 جاز بها التثنية او بمنزلة التثنية فام تقول تبويض لهاها الله لا فعلن جاز  
 همزة الوصل واثبت الفراع التقاء الساكنين وهذا اكثر ودون ذلك ان تقول  
 ها الله جاز في الالف لتقاء الساكنين ودون ذلك ان تقولها الله باثبات  
 الالف وقطع الهمزة وتقول تبويض الهمزة الله لا فعلن كذا بقلب الهمزة الفا قال  
 عليه السلام لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راى ارجل الله الذي لا يغفر ومنذ  
 ومنذ باسم الزمان خصوصا كذا يومنا هذا ومذ يوم جمعة ومنذ ومنذ خصوصا  
 باسماء الزمان فان كان حاضر افي للظرفية نحو ما رايت منذ يومنا هذا وان كان متا  
 فمضى لا يتبدل الغاية نحو ما رايت منذ يوم الجمعة وفي الكاف تشبيه وتماثلية  
 وقد جاء للتعليل ايضا بقله الشايع في الكاف التشبيه وتماثلية كالسود وقد  
 زاد كذا في قوله تعالى ليس كمثل شيء وجرى للتعليل قليلا منه قوله تعالى اذكرون كما هيكم  
 وعز قيل معناها مجاوزة فقط وقيل وايضا جاء للتثنية اعلم ان غير المجاوزة  
 يعني ابعاد شيء عن الجروب باسبب مضمون الفعل المتعدي بها نحو رميت عن القوس السهم  
 يعني بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وكذلك اطعمت عن الجوع اي بعدت عن الجوع بسبب

الاطعام وكذا اديت الدين عز زيد ومنهم من يجعلها معنى اخر وهو التثنية والعلمية  
 كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لبيته الا عن موعدة وعدها من ان يتاركي  
 التثنية عن قولك ومن حضر معناها على المجاوزة اول مثل ذلك المحذوف تقديره  
 وما كان استغفار ابراهيم الا من اصادرا عن موعدة على فيه المستعلة مثل النقطف  
 وعز وعز على قد شاركا في النيابة على الاستعلاء اما حقيقة عز زيد على السطح او جازا في  
 عليه دين وتكريره وقوله تعالى كان على راسها متضيا او يعبر فيه اصل معنى المستعلاء  
 كما في ما اعظم الله والاستعلاء قد يتضمن معنى الضرو وذلك اذا كان متعلقا بامر معصيا  
 للنفع والضرر كما في دعائه ودعا عليه وشهد له وشهد عليه دون غيره فان التثنية نفع  
 محض وتجي على التطهير ايضا كما في قوله تعالى على الحجر وعلى الحجر وهو يخرج عن معنى المستعلاء  
 قوله عز وعلى الحج يعني ان كل واحد من عز وعلى بنوب اخر فنيابة على عز كما في قوله اذا  
 رضيت على بنو ابيهم يعني رضاهما ونيابة عز على كما في قوله له ابن عمك لا فضلت  
 في حبي ولا انت ديانا في اي حال فخر في قوله له اي الله ابن عمك والمعنى التبع وقوله  
 ديانا اي ما لا امرى وقوله فخر في اي تسوسني وتقرني وقد جرى بنايا عن الباء كما  
 في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اي بان لا اقول خلا وعدا بالفعل شاعا كما  
 مضى وحاشا في المشتاء بالحرف شاعت الكما التثنية للاستثناء  
 وكما ما شتر كربين الحرف والفعل خلا وعدا بالفعل اشهر وحاشا بعكسها  
 وتحقيق معانيها قد مضى في باب المشتاء بالحرف **المحروف المشبهة بالفعل**  
 ومنها حروف سميت في اصطلاحهم مشبهة بالفعل عدت بسنة والفاظها  
 ان وان بفتح كان ولكن وليت لعلت يعني من جملة الحروف المحروف المشبهة  
 بالفعل وهي ستة ان وان بالكسرة والفتحة وكان ولكن وليت ولعل ومشأ  
 للفعل بوجه احدها انها تقتضي برين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين رفع







سائر الحروف المشبهة فبدخل كل ما كان بعدها من اسم وفعل شريطة ان يكون  
 مثنى والثاني ان يكون مفعول به وبين ان لكان ههنا اجتماع اذ في التأكيد  
 نحو ان ربك لذو مغفرة اما دخولهم فاعلى اربعة اوجه الاول ان يدخل خبرا مؤخر  
 نحو ان ربك لذو مغفرة الثاني ان يدخل اسما مؤخر غير الخبر ومعلوم الخبر المتقدم على  
 الخبر كما في ان الدار لعمرا وان في الدار زيد اياهم الثالث ان يدخل معول الخبر متوسطا  
 بين ههنا والخبر نحو ان زيدا اطعمنا كل يوم المعول المتأخر نحو ان زيدا قائم في  
 الدار لسقوطها غير مبتدأ بالكلية الرابع ان يدخل خبر الفصل المتوسط نحو ان هذا  
 هو القصص مطوينا واما دخولها على الفعل فاعلى اربعة اوجه واحد هو ان يدخل الفعل الواقع  
 موقع الخبر نحو ان زيدا يقوم واعلم ان الاصل في نوم لا ابتداء عدم الدخول على الفعل  
 فبدخل المضارع لمشابهة الاسم ويدخل في الماضي على غير المتصرف كعسى ونعم وليس  
 وذلك ايضا لمشابهة ههنا فيقال ان زيدا عسى ان يفعل ولنعم المولى و  
 بشر الرجل واما الفعل الماضي المتصرف فيشترط في دخولها عليه ان يكون مفعولا بتقدير  
 فانها تقرب الماضي من الحال فيكون دخولها عليه لدخولها على المضارع والقي  
 بالتخفيف ان بكسرة وقله المفعول واللام وامت تخففان المكسورة فيلزمها  
 لام الابتداء ليفصل بينها وبين ان النافية والقياس بعد تخفيفها الالف  
 لزوال اختصاصها بالاسم وقد جعل سببها بالاصل بالقله وعلة قراءة نافع  
 وان كل ما اليقينهم واما الالف فكثير نحو ان كل جميع لدينا محضرون واعلم  
 ان مذهب جمهور النحاة هو ان وجوب دخول اللام بعدها انما هو في حالة افعالها  
 واما مع افعالها فلا حاجة الى اللام فلا يكون لازما لونها بالنصب تنبيه ان النافية  
 وذهب ابن الحاجب وجوب ذلك قطعا اما عند الامهال فالتنوين واما عند  
 الاعمال فلا حرج في ذلك ولم يبلغ بالتخفيف ان يفتح واما في الشان بالابتداء

ان الفتوحة ان يادة شبرها بالفعل حيث الصيغة لا يقدح فيها التخفيف فلا ينقص  
 غير عملها شيئا وان عملها لا يكون الا في ضرب الشان على ان زيد قائم ويدخل ان بالفتح في كل  
 جملة ونجس فصل الفعل عنها بكلمة المفتوحة المخففة ولا يختص دخولها بنوع من  
 الجملة بل يدخل في التسمية المصدرة بالمشدء كما في قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين او  
 بالخبر كما في قوله في فية كسوف الهند قد علموا ان هالك كل من خفي ويتقل او جوف نفى  
 نحو ان لاله الوهي في النتم مسلمون ويدخل الفعلية ماضيا كان او مضارع او وص  
 فصلها عن الفعل بقدر او حرف نفى او حرف تنفيس ففعله ويعلم ان قد صدقنا  
 افلا يرون ان لو يرجع اليهم قولوا يا ايها الذين آمنوا ان كن جمع عظامه وقولهم ان سيكون  
 منكم مرضى وربما فصلت بوزن قوله تعالى تبين للجن ان لو كانوا يعلمون الغيب لشتا في  
 العذاب المهين وربما جاءت غير مفصلة كقوله تعالى ان غضب الله عليها كان تشب  
 وتخفيفها كان وقد ربحوا الفاها عند خفة كان حرف التشبيه نحو كان زيدا  
 طمعا وكذلك نحو كانك قائم دون المعنى كانك شخص قائم وفي خفضها اعني كان تخفيف  
 النون وجهان الالف والاعمال والالف اوضح لانها تدخل على الفعل ايضا كما  
 في قوله تعالى ان لم تغن بلامس واما زعمها فقد علمنا على ان الحففة ولكن كذا  
 شبهة واهم بايجاب نفى او نفى لمثبت لكن لا مستدراك وهو رفع شبهة  
 التي وهما الواهم من الكلام السابق وذلك قريب من معنى الاستثناء ولذلك  
 المستثنى المنقطع بلكن وهي توسط بين كلمتين متغايرتين في الإيجاب والسلب  
 فيوجب النفي السابق وينفي الإيجاب السابق تقول ما جاني زيدا كني عمرا باء  
 وجاء في بكر لكني خالد لم يجي وذلك ما بلغني عند تخفيفه وقد يصدر بالواو  
 يتقل وخففة لكني بلغني بالتخفيف وقد جاز تصديرها ثقيلة وخفيفة بالواو  
 الحظف لظلمة على الجملة تقول جاءني عمرا لم يجي كانك تقول ولست تدري كنت



عما وليت مفيد للتمييز ونصبه جزئين كالوفعال مذهب في لست للتمييز كقولهم  
 يا ليتنا نرد واجاز بعض الكوفيين نصب جزئي الجملة التي كافي افعال القلوب في لست زيد  
 قائما لانها بفتح تين ومفعولها مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تينيت قيام زيد بنصب  
 جزئين كما ذكرنا في نصب افعال القلوب وكثيرا ما يحسن النصب بقوله يا ليت ايام الضيق  
 رواجها والبصيرون يحلون رواجها على الحال وعامل خبر لست المحذوف اي يا ليت  
 ايام الضيق لنا رواجها لعل وعل للترجيح كقولهم وفي الكل ان علم الصدقات  
 لعل للترجيح مثل عل وهو من لعل وعند اي العباس ان اصلها عل زيدت عليها  
 لوم لا بداء والمراد من الترجيح توقع مرجح وتخوف في الفرق بين الترجيح والتوقع ان لست  
 التمني في الممكن والحال والترحيل في المحال وجميع ظروف المشبهة بالفعل لها  
 صدر الكلام لكونها بالياء صنف في الكلام من التأكيد والتعني والترجيح وغير ذلك فلا بد  
 من تقديرها ليتحقق عند السامع من اول الامر وان المفتوحة على حرف الجر ليس لها  
 صدر الكلام لا تقع المصدرية بشئ وترداد ما في كل ما فتكفها وفي لست  
 تجوز نصب لقوة يدخلها الكافة على ان واخواتها فتكفها غم العمل ان والاختصاصها  
 بالاسماء ان لست بين ظرف المشبهة بضم تجوز اعمالها القوة مع الفعل  
 فيها وقد روي ان لست هذا الملام لنا بنصب الملام ويرفعها ويرفع معطوف  
 اسم ان بكسرة جازا وهذا بعد تمام جملة ولكن في هذا كان بكسرة ولو  
 رفع في معطوف ان بفتحة الوصل في العطف على ان المكسورة النصبية في محذوران  
 برفع بالعطف على محل وذلك مشروط بكونه بعد تمام الجملة بضم الخبر لفظا او تقدير  
 اما لفظا في ان زيدا قائم وعمر واما تقديرها في ان الزيدان والبرهان ذا هبان  
 لتقدير جعل ذا هبان خبرا لصيغة الجمع فيقدره خبر واما اذا لم يتقدم الخبر لفظا  
 ولا تقدير فلا يجوز رفع المعطوف على محل اسم فلا يقال ان زيدا وعمر

ذا هبان وان الزيدان والعمران ذا هبان لونه على خلاف الوصل اجيز بعد من الخبر لبعده  
 عن المعطوف عليه ثم ان العطف المذكور لكونه على خلاف الوصل اجيز في باب الحروف المشبهة  
 بعومرها وانما يجوز في المكسورة وفي لست لكونها لا تغيران مع الجملة في المبتدأ كانه باق حاليه  
 ولما كان في ان المفتوحة ظرفا صرح بتقديم جواز الرفع في المعطوف على اسمها لفظا او رفع  
 في معطوف ان بفتحة الحروف العاطفة ومنها حروف العطف وهي باسرها •  
 تشريك بين اثنين في اصل نسبة فواو وفاء ثم حتى واو وام واي لا يول لكن  
 واما بكسرة من جملة الحروف حروف العطف وهي تاء ياء وجب تشريك امر ومو وعجب  
 التجوز العقلي في اصل النسبة سواء كانا متوافقين في جهة تلك النسبة من المبدأ  
 والنهي كما في جاء زيد وعمر او غير متوافقين فيه كما في جاء زيد وعمر وما جاني زيد وعمر سواء  
 كانت النسبة متحققة الثبوت لهما معا او لا يمكن كذلك كما في جاء زيد وعمر واعلم ان اي التقدير  
 كان قد يتوسط بين مفردين وبه يشرح السابق منها بالمسبوق كالتقول البراءة الحظية  
 والطيوان اي الجسم النامي فيكون ما بعد تابعا لما قبله في وجه الاعراب وهو غير نازل  
 في شئ من التوابع الخمس فيكون التفسير بوساطة اي قساما سادسا منها وان جعلوا خلا  
 في البدل لزم تقسيمه الى ما يكون بواسطة الحروف والى ما يكون بواسطة الواو ولم يرفع لذلك  
 احدهما الحاجة رأسا من بين ذلك لان اكون اول من يرفع يكون اي من الحروف  
 العاطفة ليندرج ذلك في القاعدة واحلك ترضي به ان انصفت والله اعلم  
 وقد جاء واو العطف للجمع مطلقا وقال ترتيب وتم لهلة ويعطف حتى جزء  
 شئ موزجا الى حال ضعف او الى حال قوة الواو للجمع المطلق الصالح للاجتماع في زمان  
 واحد وللوقوع بالترتيب واختصاصا صله باحدهما في ان يعطف بها الحق على  
 سابق وبالعكس تقول جاء زيد وعمر وبعده او جاء زيد وعمر وقيل وتقول جاء زيد  
 وعمر معه والفاء للترتيب والتعقيب لا موزجا فيا زيدا وعمر اذا كان ملو بسنة



المعطوف للفعل بعد ملو بسمة المعطوف عليه له ونقصه كشيء بحسب ما اذا قلت دخلت مصر  
 فكفادت التعقيب على وجهه يمكن ومن ذلك القبيل عطف الفصل على الجملتين **فانما**  
 وجهه ويديه ومسح رأسه وغسل جبينه موضع ذكر التعقيب بعد ذكر الجملتين  
 ومنه قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وثم للترتيب مع المهلة  
 والترجي والمهلة فيها وقد يكون حسب انباء ان يكون المعطوف بالحق للمعطوف  
 عليه في ملكه مترجيا عنه بالانما كقولهم ففعلهم ربه ففعلهم ثم اجتباه ربه فتا  
 عليه وهدي وقد يحى الاستبعاد مضمون مابعد ما غمضت ما قبلها وعدم  
 مناسبة كما في ثم اشأناه خلقا اخر حتى يعطف جزء شئ على الكل متدرجا  
 الاقوى الى الاضعف او من الاضعف الى الاقوى فيفقدان المعطوف هو الجملتين الفا  
 اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه فندرجه الى الاضعف كما  
 في قدم الحاج حتى المشاة ويدرجه الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء وفي شرح  
 هذه الحروف مباحثا ودعنا في الشرح وجملة انما في ابتدائية وقد خصص  
منها الفا بالسببية يعني ان الحروف الاربع المذكورة الواو والفاء وثم وحتى  
 هي ابتدائية غير عاطفة والفاء منها بالخصص تأتي لغير اخرها السببية اما الواو  
 للابتدائية ويسمى او طريقتا فايضا فهو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة  
 بما قبلها في المعنى ولا محل للعرب كقولهم ثم اتخذي اجلا وجلا مستعجلا وهذه  
 الواو غير الواو العاطفة عند العرب وذهب بعضهم الى انها الواو العاطفة تعطف  
 بالمثل التي لا محل لها من الاعراب لجرن الربط واما الفاء الابتدائية ويسمى فاء  
 طريقتا ايضا كما في قوله تعالى انما الحكم اكل واحد من انتم مسلمون ويقال انها  
 ترجع الى العاطفة لونها تعطف على الجملتين الربط واما ثم للابتدائية فذلك لان  
 نقول اقولك اضرب ثم انت تترك الضرب ومنه قوله تعالى يجيكم منها ومنه كل كرب

ثم انتم

ثم انتم تشركون واما حتى او ابتدائية فكما في قولك اكلت السمكة حتى راسها رفع راسها  
 يعني حتى راسها مأكول وكذلك حتى مع المضارع المرفوع نحو مرض حتى او برحمة كما  
 مر واما فاء السببية وهي غير منافية للعطف فيكون عاطفة تارة كما في قوله تعالى فكون  
 موسى ففعل على وغير عاطفة اخرى كما في قولك زيد فاضل فاكرم وفي هذا المقام  
 فوائد كرها في الشرح وقد نسبوا حكم ابائنا واوام الى احد الامرين في غير  
الحروف الثلاثة المذكورة اعني اما واو وام متشاركة في نسب الحكم الى احد الامرين  
 او الامور غير ان يكونا شرعيين في ذلك الحكم بل تشير كما في عيسى بن عيسى  
 فانك اذا قلت جاني اما زيد واما عمرو فقد جعلت زيدا واما عمروا شرعيين في جواز  
 نسبة الجملتين اليهما فيحصل من ذلك نسبة الجملتين الى احدهما او على التعيين وقام هذا  
 الكلام مقام قولك جاز عندى ان يكون لجاني زيدا وان يكون عمروا كذلك الكلام  
 في جملتي زيد واما عمروا جاز عندى عمروا ويشترط في اما تقدم منلها  
 وتصديرها بالواو والهاجئة اما يختص الامر في الثلاثة المتشاركة في المعنى  
 بامر من احدهما ان يتقدم ذكرها في صدر المعطوف على خطا في اما زيد واما عمرو  
 والثاني يجيء صدره بالواو ولو بسن عمل بدون ما ذكرناه من الشرطين الواو  
 قد ترك ذكره في المعطوف عليه لضرورة الشرح لانه صار قد تقارم عنده  
 واما باموات المحييها الى تكسر وتفرق اما بدار حرب واما بدار اموات  
 وكذا ترك ذكر الواو في صدره للضرورة كقوله يا ليتنا آمننا شالت نعماته  
 اما الى جنبه اما الى نار والنعماته ههنا الجنازة وقد يقام او مقام اما الثانية  
 فيقال جاني اما زيد واما عمرو واوجاه للتخجير او للباقة وجاء لاهام وشك  
وقسمه او يعطيه في خبر وفي الانشاء فاذا اعطيت في الانشاء كانت اما  
 للتخجير فخذ هذا اوزاك واما للجملة نحو جالس الحسن وابن سيرين والفرق



بيد التخيير والاباحة ان التخيير ينشأ في الجمع بخلاف الاباحة وانما قوله تعالى  
 ولا تطع منهم اثما او كفورا فالتحقيق في ان اوفيهي التي كانت للاباحة فان النهي  
 اذا دخل في الاباحة استوعبها كان مباحا وكذا اذا دخل التخيير عند بعضهم فاستغنى  
 بذلك عما قال بعضهم ان اوهذه قسم براسها معناها ولو اذا عطفت بها في  
 التخيير كانت اما للاباحة على السامع كقولك قام زيد او عمرو وحيث تعلم  
 القايم منها وقال تعالى انا امرنا لئلا يؤذوا رعايا الله لك قولك قام زيد او عمرو  
 حيث لم تعلم القايم منها وانما للتقسيم كقولك الكلمة اسم او فعل او حرف  
 وجاء بمعنى الواو عند قرينة وبقي بمعنى بل وذلك بنسبة وقد يقع الواو  
 الواو عند انه للتسريان لا يجد السامع غير علمها على غير معنى الواو مخرجا كقولك  
 الشاعر جاء لطلحة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر وقد جرى بمعنى  
 بل الواو ضرب وهو نادر كافي قوله بدت مثل قرن الشمس رونق الضحى وصوتها  
 وانت في العين ابلغ وقد جعل من ذلك قوله تعالى وارسلناه الى مائة  
 الف او يزيدون وكذلك قوله تعالى في كالحجارة او أشد قسوة وقوله  
 وقوله تعالى كالحب والبصر هو اقرب وقد دخلت ام بين امرين بعدما أتيت  
 لتعيين المراد بهمة فان ذكرت مع ما المتقل بنفسه فضاء معنى  
 لفظي بل وهمة يعنى ان ام التي تشارك انا واو في كونها لفادة نسبة  
 الحكم الى احد الامرين تكون واقعة بين شيئين وقد جئنا لطلب تعيين المراد  
 منهما بهمة قبلها فلا يصح قطع الثاني عن الاول لكون نسبة الحكم الى احدهما  
 وعلى التعيين في الواقع والى كل واحد منهما بحسب التخيير العقل وذلك كما في قولك  
 ازيد عندك ام عمرو ويستعمل في مثل ذلك بالمتصلة لكون ما قبلها واما  
 بعدها كالحما واحدا فان ذكرت مع ما مستقل بنفسه فيصح قطوع عما قبله لكون

مشاركة في قوله تعالى في ارادة احد الامرين بل كانت بمعنى بل مع تضمين معنى الهمزة كافي قوله  
 انها لو بل ام شاة وذلك فيما اذا رايت شيئا من بعيد حسبها باللو فقلت انها  
 لو بل ثم طرأ ليس بل فاعترضت عن هذا الاخبار ثم شككت في ان شاة ام شي آخر  
 والمعنى بل ام شاة في ام في ذلك بالمنقط لكون ما قبلها كلا ما وما بعدها كلا  
 اخر وقد جرى ام المنقطعة بمعنى بل وحده كقولك تعالى ام انا خير من هذا الذي هو بين  
 اذ لا معنى للاستفهام وكذا اذا جاء بعدها اداة الاستفهام كقولك تعالى ام لا يستوي  
 الظلم والنور وقوله امن هذا الذي هو جندكم وتحقق المقام المذكور في التثنية  
 واي جاء للتفسير اي شرح مبهم وحسبك التمثيل سوق العبارة لفظا من  
 الحروف العاطفة تأتي متوسطة بين اسم مبهم وبين اسم اخر شارحا لاتباعه  
 في الارب وبذلك كما في عبارة المتن من قوله للتفسير اي شرح مبهم وكما اذا قلت  
 عندك كذا اي جواد ويحك كذا اي جواد او علمت على كذا اي جواد باتباع المفسر  
 للمفسر في وجوه الارب كما في سائر الحروف العاطفة وكون اي معدودة في حرف  
 التفسير كما جرى بعد لا ينشأ في كونه من الحروف العاطفة كما ان كون او معدودة في  
 حروف النفي لا ينشأ في العطف بها في قولك جاء زيد او عمرو وكان كون ان المفتوحة  
 معدودة في الحروف المصدرية لا ينشأ في كونه من الحروف المشبهة بالفعل وهو ظاهر  
 ويعطف انفسا على مثبت فقط وبل فيه ضربان لتثنية لفظه او يعطف  
 بها منفى بعد اثبات او غير فتقول بعد الخبر زيد عالم او جاهل وبعد الامر ضرب  
 زيد او عمرو او لا يعطف بها على منفى فلا يبقا ساجا في زيد او عمرو بل للوضوح  
 عن الاول مثبت كان او منفيا فنقول زيد كاتب بل هو فقيه وما قام زيد بل عمرو  
 ولا تضرب زيد بل عمرو ولكن لا مستدراك مثل الخفيف ويعطف اثباتا  
 على غير مثبت لكن العاطفة لا مستدراك مثل لكن الخفيفة من المثقلة



سواء يعطف بها مثبت بعد نفى أو ما قام زيد لكن عمر وبعد نفي قولك لا تضرب  
 زيد لكن عمر حروف الشرط وأحرف شرطان ولو بلا صلة وأما بفتح الحز  
 بالبتة يخ ان حرف الشرط بلا صلة هو ان ولو وأما انما فعنا تفصيل  
 الجمل انما زيد فقام وأما عمر وفقا عد وهو يتضمن معنى استلزام شئ بشئ أي كون  
 ما بعده شأنا لازما حكمه الأحكام وبهذا عد حروف الشرط فان معنى الشرط  
 هو استلزام شئ بشئ فوازن غير أصلية في الشرطية هذا هو معناها بحسب الوضع  
 الأصلية وهي تخرج عن معنى التفصيل كثيرا فلا يذكر بعد ما تعدد فبقا التزايد  
 فقام فسكت عليها فموجب استعجال جارية مجرى ان وصاينة بمعناها فيقال  
 في تركيبه ان أصلا ان فزيدة معها ما فتحت الحز على ساهو في لغة قوم ثم ادغمت  
 النون في اليم فضلا عما وأما انفسير بيوب لقولهم انما زيد فقام بهما يكن  
 من شئ فزيد فقام فليس انما بخبرهما وأما شرع بحسب المعنى وكل صد الكلام  
 وورد على الفعل معنى أو بمعنى وصورة حروف الشرط بحملتها لها صد الكلام  
 لأنها تاء على قسمين أقسام الكلام وهو واردة على الفعل لما بحسب المعنى فقط كما في  
 قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك ولوانتم تملكون تقدير الكلام ان  
 استجارك لأحد ولو تملكون انتم وكذلك نحو قوله تعالى ولوان ما في الارض  
 تقديره لو ثبت ان ما في الارض ولما بحسب المعنى والصورة تخان تضر بنه  
 اضربك ولو جئتني لو كرتك هذا في ان ولو وأما في لا يظن فعلها ابد فورد ودها  
 على الفعل انما هو بحسب المعنى لو غير فلو حص بالماضي وان بالمضارع ول بعد لو  
 عزالك او لنكتة اعلم ان كلمة الشرط تطلب جملتين بالزمن فمفروض وجود مضمون  
 أولها حصول مضمون الثانية فمضمون الأولى مفروض ويلزم ومضمون الثانية  
 لزم فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي مع قطع التكلم بعده فيه الكلمة

الموضوعة له لو نحو لو جئتني لو كرتك وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان تخان تكرمه  
 اكر منك فلو موضوعة بشرط مفروض في المستقبل مقطوع في بعده للقطع بعدم جرائه في  
 للشرط في الماضي وان دخل على المضارع وان موضوعة بشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم  
 قطع التكلم بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء وبالوجود  
 ولا بعدم سواء شئت في وقوعه كما في خلقنا اول نبيك كان الواقعة في كل محل  
 الله تعالى في الشرط في المستقبل وان دخل على الماضي وعلى هذا مقتضى وضعه لو ان  
 الوجود صيغة الماضي ومقتضى ان لا يدخل الوجود على صيغة الماضي ومقتضى ان المضارع  
 وقد يعدل عن ذلك الحاصل فيدخل على المضارع ويدخل ان على الماضي لنكتة  
 اما الاول فلقولك ان ظفرت بحسب العاقبة فهو المرام والنكتة فيه التفاضل وحصول  
 حسن العاقبة واظهار الرغبة واما الثاني فلقوله تعالى ويعلم في كثير من الامور انتم  
 والنكتة فيه قصد استمرار الفعل فيما مضى شيئا فشيئا وهذا فزيد تحقيقا ووردها  
 في الشرع فلو نفى اول لا انتفاء للاخيرة ومن قائل فيها بعكس القضية اعلم ان  
 للحياة في لو ذهبين احدهما انها لا انتفاء بلحالة الاولى الى اعين الشرط ليجل انتفاء  
 الاخيرة اعني الجزاء والثاني انها لا انتفاء للاخيرة ليجل انتفاء الاولى ولحق ان كلا  
 المعنيين معتبر فيهما فلو مستلغ الثاني مستلغ الاول بحسب ان امتناع الاول  
 على لا امتناع الثاني ولا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني بحسب ان انتفاء الثاني  
 علومة لا انتفاء الاول وهذا فيما اذا كان الشرط مسببا والسبب خيرا وهو الغالب  
 كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ولو كان الامر بالعكس كما  
 في قولك لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة انعكس قلناه فان انتفاء  
 الاول لا انتفاء الثاني لكون انتفاء الثاني على لا انتفاء الاول وانتفاء الثاني  
 لا انتفاء الاول لكون انتفاء الاول على لا انتفاء الثاني وفيه انتفاء واحد



مدخولاً لوماتا الشرط واما الجزاء على الوجهين المذكورين هو ان ما بعد لوف الشرط  
والجزاء يكون مفروض الوجوه في الماضي ومفروض الوجوه في الماضي يكون معدوم  
وسبب التزام انتفاء احدها بانتفاء الاخر هو الملازمة التي بين الشرط  
والجزاء فان الشرط يكون ملزوما ابدا سببا كان او مسببا والجزاء يكون لازما  
كذلك فبانتفاء احدهما ينتفي الآخر فان قلت اللزوم قد يكون اعم كما في نحو لو كانت  
الشمس طالعة لكان الضئ موجودا فكيف يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزاء  
قلت المقصود من انتفاء الخصة التي تساوي الشرط فالمعنى في لو كانت الشمس طالعة  
لكان الضئ موجودا انتفاء الضئ الذي في الشمس ودون ما كان من النار  
وغيرها ولما ذكر احوال الشرطية اراد ذكر الجزاء في غير معنى الشرطية للوافقة في  
اللفظ فقال ولو حيث ثابت عند ان مصدريه ويكثر فيما بعد معنى  
المادة يعني ان لو التي يقع في موضعها ان يكون مصدريه ولا اكثر وان يقع  
لو المصدريه بعد تدوامي معناه كقولهم ان يكون مصدريه ولا اكثر وان يقع  
يوذا هم لولهم الف سنة وقد كثر زائل الكتاب لو يردونكم واما لو يقع ليت كل  
في قولهم لو اننا فتحنا بالظن ومنه قوله تعالى لو ان لنا كفة فالتحقق اننا ليست  
قسما براسه واختلف فيها فقيل هو لو ان متناعية اشريت معنى التخييل وقيل هي  
لو المصدريه واختار ابن مالك واما التفصيل كما متاخر فداية والفاء  
ينوي ببدء اما وضعها للتفصيل وانهم ما التزموا معها ذكر المتعدي كما  
سبقته طرارة اليه فلا يقع فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك  
امر آخر والتزموا حذف الفعل بعدها لكثرة استعمالها فاذا قلت اما زيد فقيام  
كان ثابلا اما يكي من شئ فزيد قائم يعني ان يكي شئ اي ان يقع شئ في الدنيا  
يطعم قيام زيد وهو اكرم بوقوع قيامه لانه جعل حصول قيامه لونهما لشيء

في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها وكذلك اما نحن فداية فاما  
قايه مقام فعل الشرط واداة ولا يبعد ما ذكره جملة هو جواب لما صدرت بالفاء او  
انهم فصلوا بينها وبين الفاء بجزء من الجواب كما هي الجملة بين حرف الشرط واداة الجزاء  
فان كان الجواب شرطيا فصل جملة الشرطية كقوله تعالى فاما ان كان فرب  
المقربين فروع وريحان وجنة نعيم التقدير ما يكي من شئ فان كان المتعدي  
من المقربين فجزاه رفع وريحان وجنة نعيم ثم قدم الشرط على الفاء فالتقوا ان  
قد خذفت احدى ما مضى كما ترى وان كان الجواب غير شرط فصل ببدء نحو لما زيد  
فقيام او يجزى ان اقام فزيد او يعمل فصل نحو اما زيد فاخرب واما عمر وافرهم  
وعمل ما بعد ما قبلها فجوز ههنا ان المتقدم على الفاء في فوق المتأخر لانه  
كان متأخرا فقدم للعرض المذكور وقد جذف الفاء في جواب اما هو نادر كما  
اخرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا  
ليس في كتاب الله وقد جذف اما لكثرة استعمالها في قوله تعالى ويذكر فكثر  
وثبا بك فطره وما قبلها منصوبا او مجزوا فلا يبقا زيدا فاخرب واما قولهم  
في فصل الحظن وبعد فكذا في موضع اما بعد فكذا فالفاء لتوهم اما الشيع و  
فوع اما في هذا الوقوع ولما ذكر اداة الشرط والجزاء وكان بينهما وبين اذن متباينة  
من حيث المعنى ثم يابح حرف الشرط بها فقال اذن الجواب والجزاء وانها تجزى  
عن معنى الجزاء بقلة اذن معناها الجواب والجزاء وقد يجزى عن معنى الجزاء كما تقول  
لقائل القائل اجبت اذن اظنك صادقا وهو على ما ذهب اليه الجمهور حرف منهم  
من قال اصلها اذ خذفت ساكنها فاليه وعوض منه التنوين والفتحة حرف الشرط  
بالقسم الذي تصدر ملفوظا به وبنية فان قدم الشرط او اسما سواها  
فلم يلزم الفاء بل بالاجازة اعلم ان القسم اذا اجتمع مع الشرط قصد القسم



يتقدم على الشرط وياتي انتفاء ما يتقدم على القسم المتقدم في الشرط وجعل الجواب للقسم  
واستغنى عن جواب الشرط لقيام مقامه سواء كان القسم ملفوظا به او منوطا بقول والله  
ان جئتني او كرمتك ونقول لئن جئتني كرمتك ويستوي في ذلك ان ولو وهما  
المضمنة للشرط فاما مع ان فكافي قوله لئن اخر جوابا يخرجون معهم واما مع لو  
فكقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمتون بغير عذاب الله خبر واللام جواب القسم لانهما كانا  
جوابا لجان حذره واما مع اسما الشرط فكقوله تعالى واذا اخذتم ميثاق  
النبين لما آتيتكم من كتاب الى قوله لتؤمنن به هذا واما اذا لم يكن القسم مقصدا وذلك  
بان يتقدم الشرط عليه او يتقدم شئ اخر غير القسم والشرط لم يكن الغاء حرف الشرط  
واجبا بل كان اللفظ والاعمال جائزين ومثال تقدم الشرط قولك ان تلتني والله  
آتيك وان تاتيني والله لا يتيك ومثال تقدم شئ اخر قولك انا والله ان تاتيني  
آتيك وانا والله ان اتيتني لا يتيك **حروف النداء** وحرف النداء ياء مع كل  
كل مخاطب ويدعى بأي ذاك وادعى به منة ايا وهيا جاء البعد فخطب  
وقد عد فيها واوصفت بندي يا اعم حروف النداء استعمالها فينادي بها  
القريب والبعيد والمتوسط واي للقريب والهمزة لقرب ما يدعى بأي وجعل بعضهم  
منه للفرقة اهل الحرم من هو قانت ويا وهيا للبعد واما وا فقد  
ينوب من باب النداء والمشهور استعمالها في النذبة **حرف الاستفهام** ويضم  
استفهام من همزة وهل ويلحق بالتصديق والهمزة عمت وهل حرف استقبال  
خصه مضارعما يستقبل والكل اعى الضد ان همزة وهل فان للاستفهام في الهمزة  
انتم تصرفوا هل فان هل سؤال عن التصديق فلو يستفهم بها عن مفرق تقول هل زيد قائم  
وهل قام زيد والهمزة تستعمل في السؤال عن التصديق تقول ان زيد عندك  
ام عمرو ازيد قائم وهل يخصها حرف استقبال يخص المضارع بالاستقبال

فلا يليه

فلا يليه الا ما يصلح ان يصر فيه معناه الى مستقبل فلا يقال هل تضرب زيدا وهو  
اخوك لان سوق هذا الكلام فيما اذا كان المخاطب ضاربا في الحال وطرفي الاستفهام  
صدر الكلام مطلقا الا ان الهمزة لعمومها اختصت بانعام التصديق فقد عمت على الواو  
والفاو ثم نحو او لم يسبر واذا لم يضر ونحو انه تعقلون ونحو انما اذا ما وقع وكان الكلام  
تأخيرا وانها في الجملة المعطوفة ومعناها الوضع هذا وفيها معان عليها بالقرائن  
دلت اللفظ الموضوع له الهمزة وهل هو استفهام وقد ينضم الى ذلك ان اخر مفرومة  
بالقرائن العقلية عند التركيب الى تلك المعاني اشار بقوله فنهرا نكارا وقصد تجيب  
وهو تنبيه ونفي رتبة نسوة وتوقيف نسوة وللوعيد والاستبطاء وتذكير  
نعم وهل خص بالتحقيق والامر وهو قد تجي ونكارا ونفي رتبة المعاني المفرومة  
من الهمزة وهل على ثلثة اقسام قسم يخص الهمزة وقسم يخص وهل وقسم يشتركان فيه اما  
الاول فهو المعنى الذي تؤول الى الذين تؤولوا فما غضب الله عليهم وهو من انما اصله  
تأمر ان تترك والتشبيه نحو ان الله انزل من السماء ماء والتين على اعقابهم والى  
مسطاع رجوعه والتوقيف اعني توقيف الخطاب على ما يعلم بثبوت او نفيه كقوله تعالى  
انت قلت للناس اتخذوني نسوة فاستفهام عليهم ان ذنهم ام لم يذنبوا والوعيد  
والتهديد نحو انهم انما اتوا ليلين وهو استبطاء نحو البيان للذين امنوا وتذكيرهم بغيرهم  
يتيما فاولى واما الثاني اي ما يخص هل فهو التحقيق كما في هل اتى على الانسان اي قد اتى  
ولما ركاه قوله تعالى هل انتم مشركون الى بيتها واما الثالث اي ما يشتركان فيه الهمزة  
وهل فهو شيان احدهما النكار وهو قسمان توبيخ وتكذيب فالهمزة تأتي للتوبيخ  
وتكذيب فالهمزة تأتي للتوبيخ نحو اذهب طيما تكفي جوتكم الدنيا وللتكذيب نحو  
اصطفى البنا على البنين وهل جاء للتكذيب كما في قولك هل يفيد علي هذا غيري  
اي لا يفيد علي غيري وثانيهما النفي رتبة نسبة الكلام الداخل عليه والاستفهام



والمراد بالتقرير هنا الجاء المخاطب الى اقرار بامتناعه فالهزة هي لتقرير النسبة المثبتة والمنفية كقوله تعالى اغير الله تدعون وكقول تعالى اليس بكاف عبدا واما هل قد يكون الاول تقرير المثبت كقوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر **حروف الإيجاب والتصديق** بل ونعم أي حروف الإيجاب كلها وثاني نعم من بعد نفي ومثبت ومعنى بل أي في خصوصية ثاني بعد استفهام اثبتت نسبة واما اجل خير وإن بكسرة فاصرف تصديق بالوجوب وحضت حروف الإيجاب هي المذكورة ونعم مقرونة لما سبقها من كلامه موجب او منفى خبر كان او استفهاما كما تقول لمن قال قام زيد واقام فهو زيد نعم أي قد قام وتقول لمن قال لم يقم زيد نعم أي لم يقم هذا جيب وضع اللفظة والعري كالجيب ذلك لو قال بعد قوله اليس عندك كذا نعم لا زمناء به تغليباً للعرف واما بل في فحصة بل أي النفي خبر كان او استفهاما تقول لمن قال لم يقم زيد او لم يقم زيد بل أي قد قام ومن قوله تعالى الست بربكم قالوا بل أي بل انت ربنا ولما أي في الإيجاب بعد استفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد أي والله واما اجل وخير كبير الرأ وان بكسرة فتصديق للغير موجباً ومنفياً تقول القائل قد كان كذا او لم يكن كذا فتقول اجل وخير وان في هذه الثلاثة حروف التصديق لا غير خلا وتوكل أي لو قلنا جواباً للغير واستفهام والتصديق يكون الا فظن **حروف المصدرة** وأن وأن فحوا وما مصدرية وباسميتها فحوا أن حُصِبَ الحروف المصدرة ان وان المفتوحان فان المثقلة بالخصوصية يدخل على الجملة المصدرة فيجعل في معنى مفرد مأول بمصدر كقولك اعجبني انك اقام اي قيامك وخر اعجبني ان زيد اخذ اي اخذ زيد واما ان وما فيدخلون الفعل فيجعلون في ثا ويل المصدر في اعجبني ان صنعت وما صنعت اي صنعت **حرف التحقيق** وقد فيه تحقيق الكلام وجاء في المضارع للتقليل بالاكثورية وقد جاء في المضارع الماض **حرف التوقيع** وتلك لما فيه التوقيع شاعت للتقريب

هذه الحرف اذا دخلت على الماض او المضارع لو يكون خالفاً عن معنى التحقيق انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في المضارع التقليل وفي الماضي التقريب والتوقع وبيان ذلك انه يدخل على المضارع فيضاً الى معنى التحقيق في الغلب التقليل وفي ان الكذب قد يصدق وقد يستعمل التحقيق مجزاً عن معنى التقليل نحو قد نرى ثقل جديك ويدخل على الماضي فيضاً الى معنى التحقيق تقريب اصل الفعل في الحال ولا يخلو ذلك عن معنى التوقع في الغالب فيكون مصدر متوقفاً على مخاطبة كما تقول ان يتوقع ركب لا يمر قد ركب لم يحصل عزيمتك ما كنت تتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة **حروف التخصيص والتنديم** وهما للتخصيص وتنديم تارة كقوله ولو ياتم الألفحة وللكل تصدير ويدخل ايضاً على الفعل بدون الاسم الواحداً هلا والاولو ولو ياتم ادخل على الفعل المضارع على غلظ الفعل **حرف التخصيص** عليه وعلى الماضي للوم والتوبيخ على تركه في الحال الاولى يسمى حروف التخصيص في الحالة الثانية يسمى حروف التنديم ولها صدارة الكلام لدلالة نها على قسم في اقسامه ويلزم الفعل في طلبية فاشبه لوم الامر لفظاً كقولك هلا فعلت او تعذر اقولك هلا زيد اضرتبه والوهو شدة اللوم مفتوحة للهزة غير المركبة من ان ولا كما في قوله تعالى اويسجدوا لله الذي يخرج الخبء والاولو ولو ياتم اي اخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبداً كقولك لو زيد لهلك عمر **حروف التنبية وحروف الرقعة** والحرف تنبيه اما مثلها كها وكلمة الرقعة اولنفي للإجابة الا واما وحروف التنبية يؤخرها في اول الكلام لتنبيه المخاطب وايضاؤه ولا واما وفيها تأكيد مضمون الجملة كقوله تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا انهم ليس صوفيا عنهم وكقولهم اما والذي اضحكنا ابكي والذي اماتنا احيي وبستان حرفي المستقاة وهما لا يختصان بالفعل في الولا واما للعرض فانها تختصان بالفعل واما ما اقتضت الجملة كاختيارها ومثاله ما ان ناعذرك ان لم يكن قلت صاحباً يات في البلد و قد



ويدخل المفرد بخصه كما في هذا وما تارة اسماء طرثانه وكل حرف الرفع ومغني  
 الرفع الزجر بالشدة والمبالغة تقول من قال فلان يبغضك كذا ليس الامر كذلك  
 ردعاه ونحوه وقد ياتي بعد الطلب للنفي لاجابة كقولك لم يقل افعل كذا  
 كذا اي لاجاب ذلك وقد يكون بمعنى حقا كذا ان الانسان ليطغى **حرف التفسير**  
 وقد جاء للتفسير حرفان اي وان وان بعد ما في قوة القول جات كثر ميني بالظن  
 اي انت مذب وناديته ان تم وقل ان اثبت اي وان حرفان للتفسير فاي لونه  
 اختصارا ليقع بقول هرق رعت اي مات ونحو قول الشاعر وتر ميني بالظن  
 اي انت مذب وتقليد كثر اباي واقل واما ان فيجى بعد ما يكون في قوة القول  
 وناديت ان تم واديت ان افعل وكنت اليه ان ارجع واوحينا الى امك ما يوحى ان  
 اقدية ومنه قوله تعالى وانطلق الملائكة منهم ان امشوا فانطلق متضمن لمعنى القول ان  
 المطلقين عجل بس بقا وضوء فيما جرى بينهم واما في ان بعد القول الصريح  
 فحنا في ذلك كافي قولك قلت ان اثبت فمهم من جعل ان في مثل ذلك مفسر  
 ومنهم من جعلها مصدرية او زائدة **تاء التانيث الساكنة** وما سكنت  
 من تاء تانيثهم فحروف المعاني وهي بالفعل خضت تاء التانيث في كلامهم على ما بين  
 احدها التانيث المجرى كافي قائم وهو غير معدودة في حروف المعاني عند النحاة ولكن  
 التاء الساكنة كافي ضمت وهو حرف المعاني بلحق بها الفعل للدلالة على تانيث  
 المسند اليه كما مر وهذا التانيث خاص بالفعل ويدخل اليهم ولا يخرى الوضوء على الفاعل  
 هاء التوكيد وبلحقها التوكيد في الوقف مثل ذا وفي باب مندوب وباب  
 استغاثه كذلك في تارة وماله ويترجم في جبار النقيضة لاقها  
 التوكيد في الوقف مواضع منها الحروف فيهم الغير المتمكن اذا كان في اخرها الالف  
 نحو ما واولها المندوب كالتا المستغاث وايتاه وبان زبده ومنها المجرى

بالحرف

للمجرى الاخر بالمجرى التانيث كافي تارة وماله وزانك وكل ذلك على وجهين  
 ذلك فيما اذا نقصت الكلمة بالاعلان كل النقص وبقيت على حرف واحد كافي قوله  
 وغيرها وذلك لانه ينجح تلك الزيادة نقصا **حرف التفسير** وحرفان للتفسير  
 وحرف وسوف وفيها سوجوف للاضرة هذان الحرفان فان كان يسمى احرفا التفسير  
 والتفسير التاخير وسيبوي يسميها حرفا التفسير معناه تاخير الفعل الى الزمان  
 المستقبل وعدم التيقن في الحال وسوف كثر تنفيا من التين وتخفف سوف في  
 الفاء بفعل سوف وقد يقال سيقبل اليك **حرف النفي** واحرف نفى لما  
 وما ولا ولن وان المكسور في صيغة حروف النفي الستة المذكورة والحرف يتغير  
 صدرة الكلام لتأثيرها في معطلة فلم يقبل الفعل المضارع ماضيا كذلك لما هي  
 للاستدانة لما في خصائص الفعل وهي اقبل المضارع ماضيا وتيقن والفرق  
 بينهما ان لما للدوام في النفي وقد مر ان ذلك وما في مال والمستقبل وقد مر في  
 الماضي بتكرير كلمة ما اذا دخل على الماضي على مضية واذا دخل على المضارع ماضيا  
 او عند قربة من المستقبل كافي قوله تعالى قل ما يكون على ان ابذل نفسي لنفسه ولا يذل  
 على المضارع فيخلصه للمستقبال ويدخل على الماضي فيتكرر في زوا كقوله تعالى  
 صدق ولا يصل وقد يدخلون فيهم نفي واحد ولا منها اخضت بنفي طيفة  
 ما ولا يدخلون فيهم كاي دخلون الفعل ودخلها على فيهم نفي فراما معين و  
 ذلك بالدخول على المعرفة وغير معين وذلك بالدخول على النكرة ولا بالخصوية يكون  
 لنفي الجنس والحققة كايين قبل وان مثل ما في نفي حال ولن كلا وليس في الافعال بالنفي خضت  
 بالخصوية منوعة للنفي في كل حرف في الدلالة على معنى غيرها ولذلك لم يتصرف  
**اللام الممهلة** ولما تارة منها عوامل قد خضت فيجزم في فعل وفيهم  
 جرت ومنها التي اهلها فتعجب من غيرهم فاقترنت بالحرف هو معرف



وجاءت الحاصل ايضا وزيدت وما انفردت عنها فتلك ثلاثة فلام ابتداء فيه  
 تأكيد جملة ومدخولها اسم وفعل مضارع وماض يلقى قد وهى ذات الصدرة  
 ولوم جواب بعد لولا اجازة وباطم فيما بعد لولا ونشدة ولوم مستعمل في توطئة  
 كفى لعمري ليس زدت زدت مودى التوم كلامهم على ضربين احدهما ما يكون على  
 وهى اللوم الجازمة للفعل واللام الجازمة للاسم وثانيهما ما يكون مهلا وهى ايضا على نوعين  
 احدهما ما يكون على المنة والثاني المقرون بالمنة اما الثاني فهو اللوم المحقق كفى الزل ولوم  
 الحاصل كفى الفضل والعباس واللام المذبة كفى الذي والتى على ما سبق واما الاول  
 وهو المذكور هنا فثلاثة احدها لام لا ابتداء وهو لوم التاكيد تؤكد بها معنى جملة  
 ومدخولها اسم كفى زيدا قيام ولما فعل مضارع كفى ان زيدا يقوم ولما ماض  
 مع قد كفى ان زيدا قد قام وهى رابعة للصدرة غير ان ان المكسورة يتقدم عليها كما مر  
 وثانيها لوم جواب لولا كفى لو زيدا هلك عرو ولوم جواب القسم كفى والله لا فعل كذا  
 وهذا على الكزوم وثالثها التوم الموطئة للقسم وهى التى تدخل على الشرط المتوسط  
 بين القسم وجوابه كفى لعمري ليس زدت زدت مودى فاللوم الاول لتوطئة  
 القسم الثاني جواب القسم الشرط ملغى في جواب القسم قائم مقام جواب الشرط  
 والتوطئة في اللغة كثيرة حروف الزيادة وهى كسر او ما ولا وباء ومنه فلتدع حرف  
 الزيادة حروف الزيادة العبرة عندهم هى المذكورة اعني ان يفتح المنة وان بكسرها  
 ولومها والباء ومنه فابتدأ العنونة هى التاكيد كفى في الاستغراقية والباء خبرا وليس  
 واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادة افعالها وصحة وزن الشعر  
 ونحو ذلك ولا يجوز ظهورها في الفائدة اللفظية والمعنوية معا ولو كان عبثا  
 وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الزائدة و

بعد  
مجردا عن

سميت

وسميت ايضا حروف الصلة لانها يتوصل الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن السجع  
 او غير ذلك فان قيل لو بعد اليقين كقولهم فوالله ان لوقت زيدت بكثرة كذا  
 بعد ما بالشروع وزيدت كان ظنية فيمن رواه بكسرة يعني ان ان المفتوحة  
 تزار كثيرا بعد القسم كقولهم والله ان لوقت قت وكذا بعد ما الحينية تزار كثيرا  
 نحو قوله تعالى ان جاء البشير وازاد ايضا بعد كاف التشبيه من غير كثر وشيوع  
 كما في قول الشاعر ويوما توافينا ابوجه مقسم كان ظنية تطو الى وارق السلم في روا  
 من رواه بكسرة ظنية فلو بوجه مقسم الى حسرو تعطواى تتناول والسلم نوع من الشجر  
 والوارق ذوالورق وان زيدا فيما بعد ما النفي شيئا وتزاد نذرا بعد  
 ما المصدقية ان المكسورة تزار بعد ما النافية لتأكيد النفي تقول ان انت  
 زيدا والمعنى ما رايت زيدا وقل زيدا تها مع ما المصدقية تسمى انظر في ما ان جلس  
 القاضى يعني ما جلس القاضى والمخفى على جلوسه وتزاد ايضا بعد ما المستمية  
 نحو ولقد مكناكم فيما ان مكناهم في مكان مكناهم وما زيد بالتقليل بعد اذا  
 وان وبعد متى واي واين بكثرة وفي نحو ما جرم وفي مثل قوله يا نقضهم مما  
 خطيئات زيدت وما تزار بالقللة بعد اذا وان اما بعد اذا فقوله  
 اذا ما تكرمى اكرمى واما بعد ان الشريطة فكقوله تعالى فلما تذهب بك ولهم  
 فعلم انون التاكيد وتزاد مع متى واي واين بالكثرة فزيادة تها مع متى فقوله  
 متى تكرمى اكرمى وزيادتها مع اي فكقوله يا ما تضرب اضرب وزيادتها  
 مع اين فكقوله اين ما تكن اكرم وزيادتها ما في جميع الكلمات المذكورة مختصة  
 بحال السطرية كما في المسئلة المذكورة وتزاد ايضا بين المضى والمضاض اليه  
 كما في قوله ان ازمعت على هجرنا غير ما جرم فصيلا اي غير جرم وكقوله تعالى مثل  
 ما انكم تطيقون وتزاد ايضا مع حرف الجر على قوله تعالى انما انقضم

ر



مياهم وتما حطيتا تم وعما قبل وزيد صديق كان عمره في ولده بعد والعطف  
في النفي شاعرت وكثرة في صدر اقسام قلت وقد زيد ايضا بعد ان مصدرية  
 وبعد ضا في مواضع شذبت تزداد مع الواو بعد النفي كقولك ما جاء زيد  
 ولا عمرو فائدة بالتضييق على عدم مجيئه مطلقا ورفع احتمال ان المراد عدم  
 مجيئه بالترتيب وقد يزداد فيما لا يحتمل الترتيب ايضا طرأ اللبس كقوله تعالى ويستوي  
 الحسنه ولا النيسة وزيادة لا الناهية بعد الواو كزيادة لا النافية نحو لا تضرب  
 زيدا ولا عمرا وتزداد لا النافية بعد القسم ايضا بالقلبة وعليه حمل قوله تعالى لا قسم  
 على انه بمعنى اقسام وتزداد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لا تعلم اهل السما  
 وما من عمل الا تسجدوا للمغنى ليعلم وان تسجد وشذوذ زيادتها مع المضاف كقول  
 الشاعر في يدي لا حوت سري وما شعري في يدي حور بطور بالهاء المهملة المألولة من  
 حاراي فنل وهلك هي يرسكنها لحن وزيد بعد الاستفهام والنفي شاعرت كقول  
 زيد يدي يظن ما نزع عبادة تزداد بعد الاستفهام والنفي كثيرا كافي هل زيد وفي  
 نحو قولك ما من عبادة الا اثبت بها ومنه في المثالين المذكورين داخل على  
 المبتدأ وتدخل على الفاعل كافي قوله تعالى وما اتاهم من آية من آيات ربهم و  
 يدخل على المفعول به نحو وما ان سلنا من رسول ويدخل الجال كافي قراءة زيد بن ثابت  
 ما كان ان نتخذ من دون الله اولياء بضم النون وفتح التاء ويستعمل في هذه الحالة  
 لما فيه من افادة العموم واجاز بعضهم زيادتها في الموجب والمشتدوا بقوله تعالى  
 بغيركم من ذنوبكم وفيه سبب الى ان من فيه تبغيضه اي بغيركم من ذنوبكم  
شبا وتزداد اكره بالياء دائما كذا في كفي بالله زيدت بكثرة وتزداد تزداد  
 في جسدك درهم وفي طين المنفى زيدت وقسمت يعني ان البار تزداد في باب  
 فعل التعجب على اللزوم والدوام كافي اكرم زيد وكذا تزداد في كفي بالله كفي على

قبة

اللزوم

اللزوم بل بالكثرة وتزداد بالقلبة مع المبتدأ كقولك جسدك درهم وتزداد في طين المنفى ليس  
 وصافيا ساكنا في خوليس زيد بقيام وما زيد بقيام وتزداد ايضا مع المفعول كغير الكون  
 في قياس كافي قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة **فونا التاكيد** ونونان  
 للتاكيد نون خفيفة وقد ثقلت اخرى بفتح وكسرة ولا كسر البعد الف مزينة  
 ولم تترك تاتي بعدها بالخفيفة من حروف المعاني فونا التاكيد احدى خفيفه ساكنة  
 والاخرى ثقيلة مفتوحة تارة ومكسورة اخرى والمكسورة لو يكون البعد اللطف  
 المزينة اي الحان جز نباء الفعل سواء كان الف الضمير كافي صبغة الشئ والف الفصل  
 بين نون الضمير ونون التاكيد كافي صبغة الجمع المونث نحو اضرابوا وضربيان و  
 النون الخفيفة لا يدخلها التقاء الساكنين وقد دخلت امر وكل مضارع يدلون  
 ما على طليئة وتدخل قطعها في لغوي ففعلن وفي مثل امنا تفعلن بكثرة نون  
 التاكيد وتدخل الفعل الماضي وانما يدخل فعل الامر وكل مضارع فيه معنى الطلب  
 بوجه ما ذلك كافي اضرابوا وليضربن ولا تضربن وهل تضربن وليتكن تضربن والواو  
 تضربن ولا يدخل المضارع الذي يكون خبرا محضا الا ان يدخل على اول الفعل ما  
 يدل على التاكيد ايضا كالم القسم في نحو لغوي ففعلن وما الزينة في نحو امنا تفعلن  
 ليكون ذلك الاول قوطنة لدخول نون التاكيد وذلك لانم في الصورة الاولى  
 وبالكثرة في الثانية وقد حذف للساكنين كفي ليرسين ابي بابقاء فتحة  
 يعني ان النون الخفيفة محذوف ولتقاء الساكنين وليرسين التنوين ليكون  
 للتنوين منزلة عليها حيث دخل التنوين على الاسم وهذه على الفعل فتقول  
 لا تضرب ابنك وليرسين ابنه بابقاء الفتحة التي كانت قبل حذف النون ليكون  
 دليلا على حذفها قال الشاعر ليرسين الفقيه علك ان تركع بومها والفرقد رفعة  
 فلا للذي وبأيرسين عائدة بعد الحذف بالجرم وعلى اخية في لعل وتركع يخفف

خفيفة

في ما يحرك



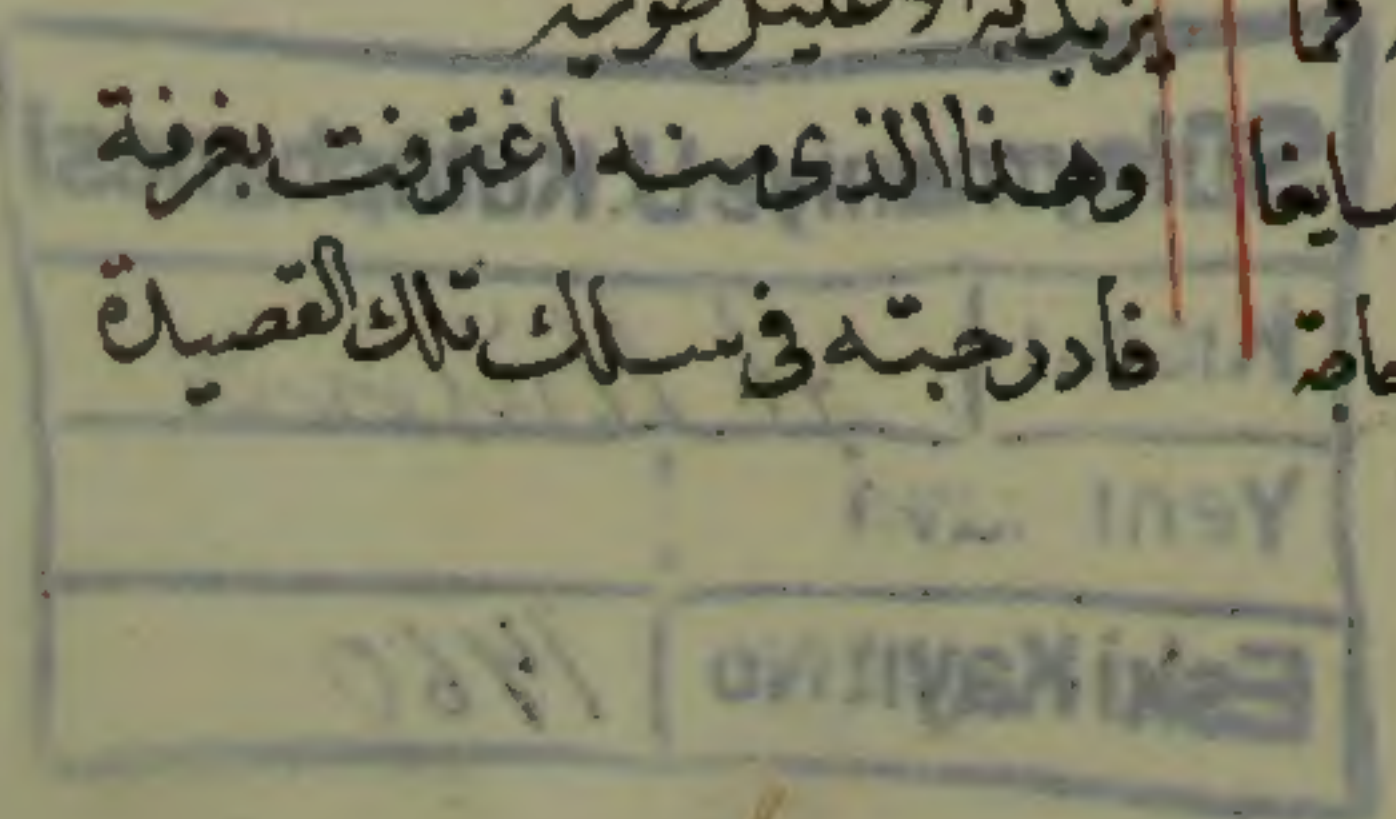
**التنوين** وجملة انواع التنوين خمسة فتون تنوين تكين كتونين طلحة  
وتونين تنكين كما في صفة مية وفي كل ذي فيه من هم قست وتنوين  
تويز لحيث وفي جوار على ما اختار بعض الامة كذلك تنوين المقابلة  
وذا كفي مسكنا من مجموع التسلوة وخامسها ما سميت بالترنم وتلك  
التي عرفت لاطلاقها بت التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخرى لتوكيد  
الفعل وهي خمسة اقسام احدها تنوين التكمي سميت به لانها التكمين الكلمة  
في الهمسية ولذلك لا يدخل غير المنصرف لما فيه من المشابهة بالفعل وذلك كما في  
زيد وجعل الثاني تنوين التنكير كما في صري اسكت سكني ما وية الكف كفا  
ويطر ذلك فيما اخر وفيه من الاسماء كما في سبويه وسبويه واخرى من التنوين  
فانه اذا سمي به بقيه التنوين جملها الثالث تنوين الحذف المضاف اليه  
كما في حيث ذويومئذ وخالتين وغير ذلك لان المعنى حين اذا كان كذا وفي  
ان كان كذا الرابع تنوين المقابلة كما في مسكنا ونظايرها من جمع الموث  
السالم فانه في مقابلة نون جمع المذكر السالم الخامس تنوين الترنم وهو  
في الحقيقة لترنم الترنم لانه انما ياتي به اشعار بترك الترنم في روى مطلقا  
عنه حرف لاطلاقه وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم  
لما فيها من المذهب من التنوين لمناسبة اياها اذا قصد الشاعر بترك  
الترنم خلو التنوين من المذو هذا التنوين يلحق بالفعل ايضا كما في قوله اقل التوم  
عادل والعتابا فتقول ان اصبحت ملقا صابا ولم يسمع دخولها الحرف ولا منع  
عنه ذلك في القياس نحو نون في القافية وقد حذف التنوين في مثل قولنا شفيحي  
حين ابن العلي فتمت يخرج حذف تنوين التكمي عن كل علم موصوفين مضافا  
الى علم اخر لجعل التخفيف فان ذلك كثير في استعمال واللفظ بكثرة استعمال استحي

التخفيف

خفف لفظا بحذف التنوين كما خففت خطا بحذف هزة ابن وقولنا موصوف  
يخرج ما اذا لم يكن موصوفا بـ ابن كان ابن خبر له كما في قولك زيد ابن عمرو على انه  
مبتداء وخبر واشترط العلماء يخرج عن كرم ابن كرم وزيد ابن اخو فانه لو حذف  
في شئ من ذلك لعدم بلوغه مبلغ المولود في هذا الكثرة  
والمثال المطابق للمقصود قولنا شفيحي حين  
بن العلي رزقنا الله شفاعته وشفاعة  
ابيه وصديقه عليه السلام  
والسلام والحمد لله  
رب العالمين  
تم

**خاتمة المنظومة لمصنفها**

فرغت وقد ابدى المحرم غمرة  
لشعبي من هجرة نبوية  
فتم بسلك النظم توشحت  
حياد الاماني منه بعد عطالة  
واني وان لم يرخص تشبها همتي  
بيضاء فقر بالمكان حفت  
ونجوى حوى في طريق مودة في  
ومررت فيها صرقت كاس قصفت  
واكنى دون ارتواني بشري  
بهر علوم السر حلت بليتي  
وما هو الا مثل نهر به ابتلت  
فرب عذتها حاطة فتعدت  
فطوني لذي حدس وسطوة جدي  
بحوز به ربان لم يتلفت  
وتعسا المستسق اكبت عليه فرا  
يزيد به الا غليل طوية  
وما ان اري منه ارتواني ما يغا  
وهذا الذي منه اغترفت بغرفة  
وكان لعلم النجى بالحفظ حاجة  
فادر حبه في سلك تلك القصيدة





عليك به يا طالب الخزانة  
و باننا ظرافية غير عابرة  
ولا تنظرون بالسخط وامن بنظرة  
واحد في الفراغ مصلية  
كفيل بايعينك في العربية  
على احد المختار صبر البرية  
تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısım: I

H. Hüsnî

Yeni

Eski Kayıt No

1460